



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر - بسكرة -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية
شعبة: العلوم الاقتصادية

الموضوع

أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات - دراسة تحليلية قياسية لبعض الدول المنتجة للنفط خلال الفترة (1990-2021)

أطروحة دكتوراه مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (ل م د) في العلوم
الاقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي

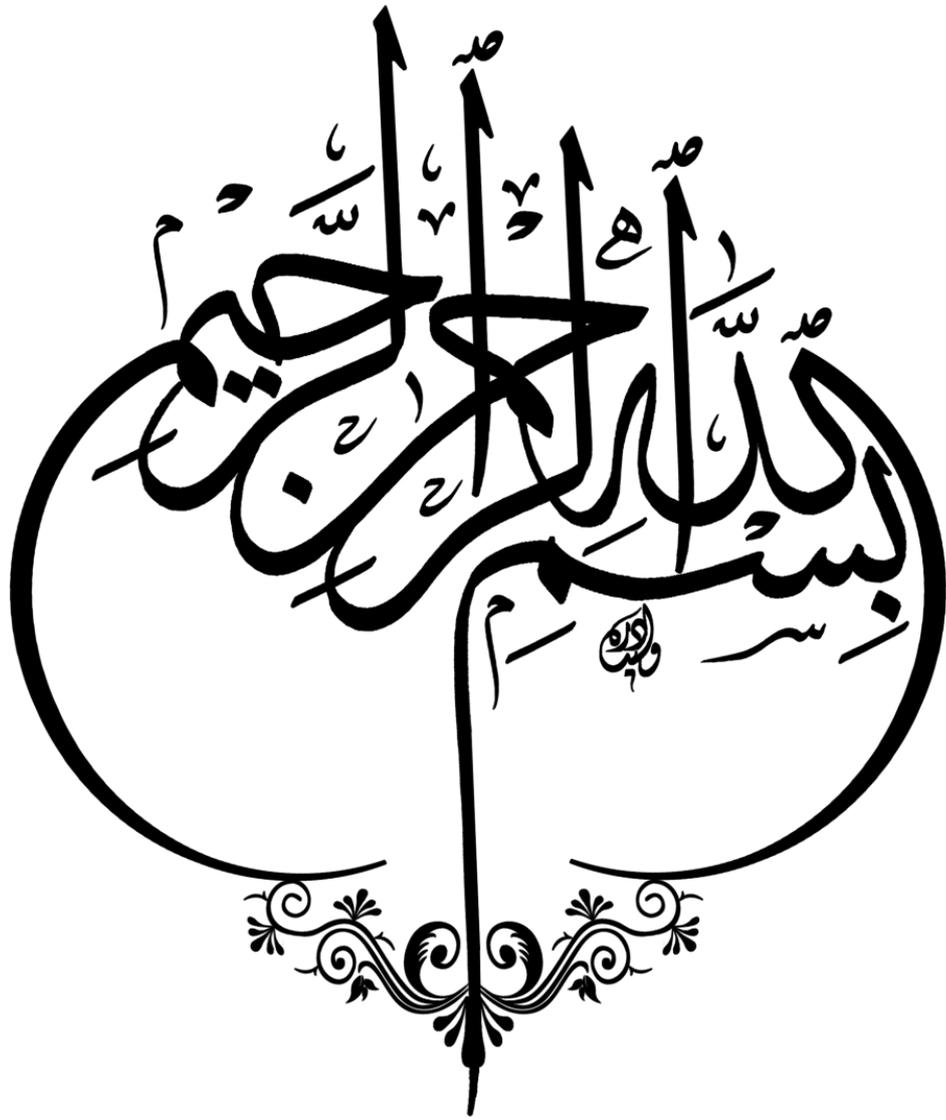
الإشراف الأستاذ:
أ. د / عبد الله غالم

إعداد الطالب:
محمد أسامة عماري

لجنة المناقشة

الجامعة	الصفة	الرتبة العلمية	أعضاء اللجنة
جامعة بسكرة	رئيسا	أستاذ التعليم العالي	غوفي عبد الحميد
جامعة بسكرة	مشرفا ومقررا	أستاذ التعليم العالي	غالم عبد الله
جامعة بسكرة	مناقشا	أستاذ التعليم العالي	لحسن دردوري
جامعة بسكرة	مناقشا	أستاذ محاضر - أ.	شويخي إسماعيل
جامعة سطيف 1	مناقشا	أستاذ التعليم العالي	غدار رفيق
جامعة سطيف 1	مناقشا	أستاذ محاضر - أ.	صاري إسماعيل

الموسم: 2025 / 2026



الشكر والعرفان

الحمد لله رب العالمين، الذي بنعمه تتم الصالحات وتحقق الغايات

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

وبعد:

أتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلى أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور غالم عبد الله على توجيهاته الفعالة وصبره ودعمه المتواصل خلال جميع مراحل إعداد هذه الأطروحة، فقد كان نعم الموجه والناصح في جميع مراحل البحث سائلا المولى عز وجل أن يحفظه ويبارك له في علمه وعمله.....

كما أوجه خالص امتناني وتقديري إلى لجنة المناقشة المحترمة على ملاحظاتهم البناءة التي أسهمت في تقديم الإضافة العلمية اللازمة لتحسين هذا العمل....

ولا يفوتني أن أعبر عن شكري العميق لعائلتي الكريمة وخاصة والدي الذي كان سندا وعونا لي طوال فترة الدراسة....

والحمد لله على توفيقه وتيسيره في انجاز هذا العمل وأسأله أن يجعله خالصا لوجهه الكريم وأن ينفع به.

الإهداء

...إلى رُوحِ أُمِّي
السَّبَبِ الْأَوَّلِ بَعْدَ اللَّهِ فِي كُلِّ نَجَاحٍ أَحَقَّقْتُهُ،
رَحِمَهَا اللَّهُ، وَجَعَلَ هَذَا الْعَمَلَ صَدَقَةً جَارِيَةً عَنْهَا.

مُحَمَّدُ أُسَامَةُ عَمَارِي.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحليل الأثر الذي تمارسه أسعار النفط على أرصدة ميزان المدفوعات في الدول المنتجة للنفط خلال الفترة الزمنية 1990-2021 في ثلاث دول منتجة للنفط هي الجزائر، السعودية، والعراق. ولتحقيق ذلك، عمدت هذه الدراسة إلى توظيف المنهج الوصفي والتحليلي لعرض أهم التطورات التاريخية لأسعار النفط ورصيد ميزان المدفوعات، وتحليل تطور أهم الظواهر المرتبطة بطبيعة العلاقة محل الدراسة، بالإضافة إلى المنهج القياسي لقياس العلاقة الكمية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) بشكل منفصل لكل دولة لرصد الخصائص الفردية، إضافةً إلى نموذج (Panel ARDL - PMG) الذي يقدم تقديرًا موحدًا للدول الثلاث بهدف مقارنة النتائج الفردية.

أكدت النتائج العلاقة الطردية المعنوية بين تقلبات أسعار النفط ورصيد ميزان المدفوعات في جميع الدول الثلاث، سواءً مع نموذج (ARDL) أو (Panel-ARDL) كما بينت الدراسة اختلاف معاملات المتغيرات المستقلة المساعدة من دولة إلى أخرى، وهو ما يعكس الاختلاف في البنية الاقتصادية والسياسات المالية بين هذه الدول. كما بينت المقارنة أن نتائج نموذج (ARDL) المنفصلة أكثر قوةً ومرونةً في تفسير خصوصيات كل حالة على حدة، مقارنةً بنتائج النموذج الموحد (Panel-ARDL) الذي أظهر بعض القصور في تفسير الاختلافات البنيوية بين الدول. وتؤكد الدراسة أن أسعار النفط لا تزال العامل المباشر في تحديد استقرار ميزان المدفوعات في الدول الثلاث.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط؛ رصيد ميزان المدفوعات؛ نموذج ARDL؛ Panel ARDL-PMG، الدول المنتجة للنفط.

Abstract:

This study aims to measure and analyze the impact of oil prices on the balance of payments in oil-producing countries during the period 1990–2021, focusing on three major producers: Algeria, Saudi Arabia, and Iraq. To achieve this objective, the study employed both descriptive and analytical methods to present the key historical developments of oil prices and balance of payments positions, as well as to analyze the evolution of phenomena related to the nature of the studied relationship. In addition, the econometric approach was applied to quantify the relationship using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model separately for each country to capture country-specific characteristics, alongside the Panel ARDL–Pooled Mean Group (PMG) model to provide a unified estimate across the three countries, allowing for comparison of individual outcomes.

The findings confirmed a statistically significant positive relationship between oil price fluctuations and the balance of payments in all three countries, whether through the individual ARDL models or the Panel ARDL–PMG model. However, the coefficients of the auxiliary independent variables varied across countries, reflecting differences in economic structures and fiscal policies. Furthermore, the comparison revealed that the individual ARDL models offered more robust and flexible interpretations of each country's specific context than the panel model, which showed some limitations in capturing structural disparities among the countries. The study reaffirms that oil prices remain a key determinant of balance of payments stability in these oil-producing economies.

Keywords: Oil Prices; Balance of Payments; ARDL Model; Panel ARDL–PMG; Oil–Producing Countries.



❖ الفهارس:

✓ فهرس المحتويات

✓ فهرس الجداول

✓ فهرس الأشكال

✓ فهرس الملاحق



i	شكر وعرفان
ii	الإهداء
iv	الملخصات
v	فهرس المحتويات
xii	قائمة الجداول والأشكال
xiv	قائمة الملاحق
أ	مقدمة
أ	1. تمهيد:
ب	2. إشكالية الدراسة:
ج	3. فرضيات ونموذج الدراسة
د	4- أهمية الدراسة
هـ	5. أهداف الدراسة
و	7. منهجية الدراسة
ل	9. التصميم العام للدراسة
م	10. خطة وهيكل الدراسة
ن	11. صعوبات الدراسة
1	الفصل 1: دراسة نظرية لظاهرة احتلال ميزان المدفوعات
1	تمهيد:
2	المبحث الأول: الأساسيات النظرية لميزان المدفوعات
2	المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات
4	المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية لإصدار ميزان المدفوعات
5	المطلب الثالث: مؤشرات تحليل ميزان المدفوعات
5	الفرع الأول: المؤشرات المتعلقة بحسابات ميزان المدفوعات
9	الفرع الثاني: المؤشرات المستخرجة من علاقة حسابات ميزان المدفوعات بالاقتصاد الكلي
v	

12	المطلب الرابع: منهجية تسجيل الصفقات في جدول ميزان المدفوعات
12	الفرع الأول: توقيت تسجيل الصفقات
13	الفرع الثاني: طريقة تسجيل الصفقات في ميزان المدفوعات
15	الفرع الثالث: نماذج توضيحية لتسجيل العمليات في ميزان المدفوعات
17	المبحث الثاني: تحليل هيكل تصنيف العمليات الدولية في ميزان المدفوعات
17	المطلب الأول: حساب العمليات الجارية:
18	الفرع الأول: حساب السلع والخدمات
21	الفرع الثاني: حساب الدخل الأولي
22	الفرع الثالث: حساب الدخل الثانوي
23	المطلب الثاني: حساب العمليات الرأسمالية:
25	المطلب الثالث: حساب العمليات المالية:
27	المطلب الرابع حساب السهو والخطأ:
30	المبحث الثالث: التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات
30	المطلب الأول: مفهوم توازن واختلال ميزان المدفوعات
30	الفرع الأول: التوازن المحاسبي لميزان المدفوعات
32	الفرع الثاني: التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات
34	الفرع الثالث: مفهوم الاختلال في ميزان المدفوعات
35	المطلب الثاني: عوامل وطبيعة الاختلالات في ميزان المدفوعات
36	الفرع الأول: العوامل المحددة لاختلال توازن ميزان المدفوعات
38	الفرع الثاني: طبيعة الاختلالات في ميزان المدفوعات
40	المطلب الثالث: مقاييس تقدير حجم الاختلال
43	المطلب الرابع: التدابير الأساسية لمواءمة التوازن الخارجي:
43	الفرع الأول: المواءمة التلقائية لميزان المدفوعات

45	الفرع الثاني: الموازنة عن طريق تدخل الدولة
47	المبحث الرابع: المقاربات النظرية لتوازن ميزان المدفوعات
47	المطلب الأول: مقارنة المرونات
49	الفرع الأول: الفرضيات الأساسية لمقاربة المرونات
50	الفرع الثاني: الصياغة الرياضية لمقاربة المرونات
51	الفرع الثالث: أثر منحنى J
52	المطلب الثاني: مقارنة الاستيعاب أو الامتصاص
52	الفرع الأول: الفرضيات الأساسية لمقاربة الاستيعاب
53	الفرع الثاني: الصياغة الرياضية لمنهج الاستيعاب
54	المطلب الثالث: المنهج النقدي لميزان المدفوعات
55	الفرع الأول: الفرضيات الأساسية للمقاربة النقدية
56	الفرع الثاني: الصياغة الرياضية للمقاربة النقدية
58	الفرع الثالث: آلية التعديل التلقائي في ظل المقاربة النقدية
60	المطلب الرابع: منهج المحفظة المالية لميزان المدفوعات
60	الفرع الأول: الفرضيات الأساسية لنموذج المحفظة المالية
61	الفرع الثاني: الصياغة الرياضية لنموذج المحفظة المالية
64	خلاصة:
66	الفصل 2: تقلبات أسعار النفط وأثرها على الاقتصاديات المنتجة للنفط
66	تمهيد:
67	المبحث الأول: الصناعة النفطية وأثرها على الاقتصاديات الريفية
67	المطلب الأول: مفهوم وخصائص الصناعة النفطية
67	الفرع الأول: مفهوم الصناعة النفطية
70	الفرع الثاني: خصائص الصناعة النفطية

71	المطلب الثاني: مكانة النفط ضمن مزيج الطاقة العالمي.
72	الفرع الأول: الإنتاج العالمي للطاقة والنفط خلال الفترة (1990-2022).
74	الفرع الثاني: الاستهلاك العالمي للنفط والطاقات البديلة.
75	الفرع الثالث: أفاق الطلب العالمي على النفط.
77	المطلب الثالث: دور العوائد النفطية في دعم استقرار الاقتصادات المنتجة للنفط.
78	الفرع الأول: مفهوم العوائد النفطية والعوامل المؤثرة فيها.
80	الفرع الثاني: المميزات الاقتصادية للدول المنتجة للنفط.
83	الفرع الثالث: العلاقة بين العوائد النفطية وبعض ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي.
84	المطلب الرابع: الاقتصاديات النفطية ومتلازمة المرض الهولندي.
85	الفرع الأول: مفهوم ظاهرة المرض الهولندي.
86	الفرع الثاني: تحليل الأثر السلبي للمرض الهولندي على الاقتصاد.
87	المبحث الثاني: تحليل هيكل السوق النفطية العالمية.
87	المطلب الأول: مفهوم السوق النفطية العالمية.
88	الفرع الأول: خصائص السوق النفطية.
89	الفرع الثاني: أنواع الأسواق النفطية.
90	المطلب الثاني: المتحكمون الرئيسيون في السوق النفطية العالمية.
90	الفرع الأول: الدول.
92	الفرع الثاني: المؤسسات الناشطة في المجال النفطي.
96	المطلب الثالث: عوامل استقرار مسار الأسواق النفطية.
96	الفرع الأول: العوامل الاقتصادية.
100	الفرع الثاني: العوامل الغير اقتصادية.
101	المطلب الرابع: واقع السوق النفطية في ظل التطورات التي يعرفها الاقتصاد الدولي.
101	الفرع الأول: تأثير الأزمة الصحية (COVID-19) على مسار السوق النفطية.

106	الفرع الثاني: ظهور منتجين جدد أمريكيين.....
107	الفرع الثالث: اتفاق أوبك بلس.....
107	المبحث الثالث: ظاهرة تقلبات أسعار النفط وأهم العوامل المؤثرة فيها.....
108	المطلب الأول: أسعار النفط المفهوم و الأشكال أهم العوامل المؤثرة فيها.....
108	الفرع الأول: مفهوم أسعار النفط.....
109	الفرع الثاني: أهم أشكال الأسعار النفطية.....
112	الفرع الثالث: منهجية تحديد الأسعار النفطية في الأسواق الدولية.....
114	المطلب الثاني: تقلبات أسعار النفط وتصنيف أنواعها.....
114	الفرع الأول: مفهوم تقلبات أسعار النفط.....
115	الفرع الثاني: معايير تصنيف طبيعة التقلبات النفطية.....
117	المطلب الثالث: تحليل تطور أهم التقلبات التي مرت بها الأسواق النفطية.....
118	الفرع الأول: أزمة تصحيح أسعار النفط (1973-1974).....
119	الفرع الثاني: الأزمة النفطية الثانية (1979-1980).....
120	الفرع الثالث: أزمة النفط العكسية 1986:.....
122	الفرع الرابع: أزمة سنة 2004.....
124	الفرع الخامس: أزمة سنة 2008.....
125	الفرع السادس: أزمة سنة 2014.....
126	الفرع السابع: الأزمة النفطية 2020:.....
128	المبحث الرابع: العلاقة بين تقلبات أسعار النفط وميزان المدفوعات.....
128	المطلب الأول: أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان مدفوعات الدول المستهلكة.....
130	المطلب الثاني: الأثر المباشر لأسعار النفط على ميزان المدفوعات في الدول المنتجة.....
132	المطلب الثالث: العوامل الغير مباشرة لانتقال أثر أسعار النفط إلى ميزان المدفوعات.....
134	خلاصة:.....

135	الفصل 3: دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات في الدول محل الدراسة
136	تمهيد:
137	المبحث الأول: تحليل العلاقة بين أسعار النفط وميزان المدفوعات في الدول محل الدراسة
137	المطلب الأول: تطور ميزان المدفوعات الجزائري في ظل تغيرات أسعار النفط
139	المطلب الثاني: تطور ميزان المدفوعات السعودي في ظل تغيرات أسعار النفط
142	المطلب الثالث: تطور ميزان المدفوعات العراقي في ظل تغيرات أسعار النفط
144	المبحث الثاني: الإطار النظري للمنهجية القياسية المتبعة في التحليل
145	المطلب الأول: تقديم منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)
145	الفرع الأول: الأسس النظرية لنموذج ARDL
149	الفرع الثالث: الاختبارات التشخيصية للنموذج
151	المطلب الثاني: توسيع نموذج (ARDL) إلى بيانات البانل (PANEL ARDL)
152	الفرع الأول: تقديم منهجية (PANEL ARDL)
153	الفرع الثاني: الصياغة النظرية لنموذج بانل
154	الفرع الثالث: نموذج بانل الديناميكي وطرق التقدير . DFE , PMG , MG
157	المبحث الثالث: التقدير الفردي للعلاقة باستخدام نموذج ARDL لكل دولة
158	المطلب الأول: الدراسة الوصفية للخصائص الإحصائية للبيانات
158	الفرع الأول: اختيار متغيرات الدراسة وتوصيفها
160	الفرع الثاني: المعالجة الإحصائية لمتغيرات الدراسة
163	الفرع الثالث: اختبارات جذر الوحدة
167	المطلب الثاني: تحديد درجات الإبطاء واختيار نموذج ARDL المناسب
169	المطلب الثالث: تقدير معاملات نماذج ARDL الفردية
169	الفرع الأول: اختبارات التكامل المشترك
171	الفرع الثاني: تقدير معاملات العلاقة طويلة الأجل

177	الفرع الثالث: تقدير معاملات العلاقة قصيرة الأجل.
182	المطلب الرابع: اختبارات التحقق من صحة النماذج.
186	المبحث الرابع: التقدير الجماعي باستخدام نموذج Panel Ardl (PMG).
186	المطلب الأول: اختبار الخصائص الأولية للسلاسل الزمنية في بيانات البانل.
186	الفرع الأول: التوصيف الرياضي للنموذج المستخدم.
187	الفرع الثاني: اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل.
189	الفرع الثالث: تحديد فترات الإبطاء المثلى.
190	المطلب الثاني: تقدير نماذج (Panel ARDL).
191	الفرع الأول: نموذج وسط المجموعة (MG).
192	الفرع الثاني: طريقة وسط المجموعة المدججة (PMG).
194	الفرع الثالث: طريقة التأثيرات الثابتة الديناميكية (DFE).
195	المطلب الثالث: اختبار المفاضلة بين نماذج (MG)، (PMG)، (DFE).
197	خلاصة:
200	الخاتمة العامة.
209	قائمة المراجع:
226	الملاحق.

الصفحة	عنوان الجداول	الرقم
14	كيفية تقييد العمليات في ميزان المدفوعات	(01.01)
19	البنود الفرعية لحساب السلع	(02.01)
20	البنود الفرعية لحساب الخدمات	(03.01)
22	البنود الفرعية لحساب الدخل الأولي	(04.01)
23	البنود الفرعية لحساب الدخل الثانوي	(05.01)
25	البنود الفرعية لحساب العمليات الرأسمالية	(06.01)
27	البنود الفرعية لحساب العمليات المالية	(07.01)
63	ملخص لألية عمل مقاربات إعادة التوازن لميزان المدفوعات	(08.01)
74	توزيع نسب استهلاك الطاقة في العالم لسنة 2022	(01.02)
76	توقعات نمو الطلب على أسعار الطاقة خلال الفترة 2020-2035	(02.02)
80	نسب مساهمة الدول في الإنتاج العالمي للنفط لسنة 2021	(03.02)
81	توزيع نسب مساهمة الدول في إجمالي صادرات النفط العالمية لسنة 2021.	(04.02)
91	مجموعة الدول المصدرة للنفط (OPEC)	(05.02)
92	أهم الدول المصدرة للنفط خارج منظمة الأوبك	(06.02)
94	القيمة السوقية لأهم الشركات النفطية الغير وطنية لسنة 2021	(07.02)
95	أهم شركات النفط المستقلة (IOCS)	(08.02)
97	أهم الخصائص المرتبطة بالطلب والعرض النفطي	(09.02)
105	وضعية التخزين العالمي للنفط سنة 2020	(10.02)
122	تطور أسعار النفط خلال الفترة (2000-2010)	(11.02)
124	الجدول المقارن للأزمات النفطية	(12.02)
125	توصيف المتغيرات المستخدمة في التحليل	(01.03)
159	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة.	(02.03)
160	مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة	(03.03)
162	نتائج اختبارات الاستقرار (بيانات الجزائر)	(04.03)
164	نتائج اختبارات الاستقرار (بيانات السعودية)	(05.03)
165	نتائج اختبارات الاستقرار (بيانات العراق).	(06.03)
166	نتائج اختبار فترات البطء للنماذج الثلاث.	(07.03)

167	نتائج اختبار وجود علاقة طويلة الأجل.	(08.03)
170	معاملات العلاقة طويلة الاجل لنموذج الجزائر	(09.03)
176	معاملات العلاقة طويلة الأجل لنموذج السعودية.	(10.03)
178	معاملات العلاقة طويلة الأجل لنموذج العراق	(11.03)
179	نتائج تقدير معاملات العلاقة قصيرة الأجل لنموذج الجزائر	(12.03)
179	نتائج تقدير معاملات العلاقة قصيرة الأجل لنموذج السعودية	(13.03)
181	نتائج تقدير معاملات العلاقة قصيرة الأجل لنموذج العراق	(14.03)
182	نتائج اختبارات صحة النماذج.	(15.03)
183	اختبار Im-Pesaran-Shin و Levin-Lin-Chu	(16.03)
190	تحديد درجات الإبطاء المثلى حسب معيار Schwarz criterion	(17.03)
191	نتائج تقدير نموذج وسط المجموعة (MG)	(18.03)
192	نتائج تقدير نموذج وسط المجموعة المدمجة (PMG)	(19.03)
194	نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة الديناميكية (DFE)	(20.03)
195	نتائج اختبار المفاضلة بين نموذج (MG) و (PMG).	(21.03)
195	نتائج اختبار المفاضلة بين نموذج (PMG) و (DFE)	(22.03)
196	ملخص نتائج المفاضلة بين الطرق PMG – MG – DFE	(23.03)

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(01)	نموذج الدراسة	د
(02)	التصميم العام للدراسة	ل
(01.01)	انتقال التدفقات من المقيمين إلى غير المقيمين	14
(02.01)	هيكل مختصر لميزان المدفوعات حسب الطبعة السادسة	29
(03.01)	أثر تخفيض العملة ومرونة الطلب على الواردات	48
(04.01)	أثر تخفيض العملة ومرونة الطلب على الصادرات	49
(05.01)	منحنى زمن التعديل (J- curve effect)	51
(01.02)	تطور الإنتاج العالمي للطاقة والنفط خلال الفترة (1990_2022)	72
(02.01)	تطور الطلب النفطي العالمي خلال الفترة (2019_2023)	102
(03.02)	تطور العرض النفطي العالمي خلال الفترة (2019_2020)	103
(04.02)	تطور أسعار النفط خلال الصدمتين الأولى والثانية	120
(05.02)	تطور أسعار النفط خلال الفترة (1980_1989)	121
(06.02)	أهم قنوات تأثير أسعار النفط على ميزان المدفوعات في الدول المستهلكة	130
(01.03)	العلاقة بين أسعار النفط وميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1990-2021	137
(02.03)	العلاقة بين أسعار النفط وميزان المدفوعات في السعودية خلال الفترة 1990-2021.	140
(03.03)	العلاقة بين أسعار النفط وميزان المدفوعات في العراق خلال الفترة 1990-2021.	142
(04.03)	نتائج اختبارات استقرار النموذج	184

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
226	نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة	(01)
227	مصنوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة	(02)
228	نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلثي.	(03)
229	نتائج اختبار الحدود للنماذج الثلاث	(04)
230	نتائج اختبار تجانس التباين	(05)
231	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	(06)
231	نتائج اختبار اتساق النموذج	(07)
232	اختبار الارتباط الذاتي للبواقي	(08)
232	نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل ببرنامج STATA17.	(09)
234	تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة (1990-2021)	(10)

المقدمة العامة

- ✓ فرضيات ونموذج الدراسة
- ✓ الدراسات السابقة
- ✓ هيكل الدراسة وخطتها البحثية

1. تمهيد:

يرتبط تطور الاقتصادات الدولية أساسا بالإنتاج النفطي الذي يعتبر مصدرا حيويا لدعم جميع القطاعات الإنتاجية الأخرى، وهو ما جعل من النفط عاملا رئيسيا في تحديد مسار النمو الاقتصادي، الاستقرار المالي والتوازنات الخارجية في مختلف دول العالم، حيث يوفر عائدات معتبرة لدعم الإيرادات في الدول المنتجة ويحدد الكلفة الإنتاجية التي على أساسها يتحدد حجم النمو الاقتصادي في الدول المستهلكة، وقد عرفت الأسواق النفطية خلال العقود الماضية العديد من المستويات السعرية المرتفعة والمنخفضة التي يفرضها تداخل قوى العرض والطلب في الأسواق بالإضافة إلى العديد من التطورات الجيوسياسية، التغيرات البيئية والعوامل المفاجئة الأمر الذي مكن لمسار الأسعار من التأثير المباشر على استقرار المؤشرات الاقتصادية للدول المنتجة للنفط خاصة تلك التي يرتبط اقتصادها بالنفط ارتباطا مبالغا فيه.

تتسم الأسعار النفطية بطبيعة غير مستقرة ومرونة كبيرة تجاه العديد من العوامل الاقتصادية، السياسية، البيئية، والعسكرية حيث سجلت الأسواق النفطية خلال العقود الماضية العديد من التغيرات الموجبة والسالبة والتي كان لها الأثر الواضح على اقتصاد الدول المنتجة للنفط وخاصة تلك التي تعتمد على الصادرات النفطية بشكل كبير لتمويل دخلها القومي كما دفعت التقلبات النفطية الدول المنتجة نحو العديد من التحديات لتنسيق سياساتها بما يتوافق مع الحفاظ على موازنتها الخارجية.

تعطى الدول أهمية كبيرة لتوازنها الخارجي الذي يعكس بشكل واضح مدى استقرار وضعها المالي والاقتصادي وتسعى دائما إلى أن تكون محصلة تدفقاتها الداخلة والخارجة موجبة إلى حد كبير، حيث تحتاج إلى تنسيق سياساتها الإنتاجية وضبط احتياجاتها الاستيرادية بما يتماشى مع استمرار قدرتها على ضبط مدفوعاتها الدولية، وفي هذا السياق يمكن القول بأن ميزان المدفوعات يعتبر المؤشر الأكثر دلالة على الوضع المالي للدولة حيث يمكن من خلاله مراقبة جميع المعاملات والتدفقات النقدية التي تنطلق من الدولة نحو العالم الخارجي وتنسيق مختلف حساباته، ضبط طبيعة هذه التدفقات والتحديد بدقة مصدر العجز أو الفائض بالإضافة إلى العمل المسبق من خلال الخطط التنموية على معالجة القطاعات التي يكون مردوها سلبيا على رصيد حسابات ميزان المدفوعات.

تعتبر الصادرات النفطية عنصرا رئيسيا في الحساب الجاري للدول المنتجة للنفط والقناة الرئيسية للحصول على العملة الأجنبية، وبالتالي يفترض أن أي تغير في أسعار النفط من شأنه أن يؤثر على وضعية ميزان المدفوعات

حيث تعمل الدول المنتجة للنفط على محاولة الحفاظ على توازن ميزان مدفوعاتها خاصة خلال الفترات التي تعرف تراجعاً كبيراً في الأسعار لتجنب حالة عدم الاستقرار و تفاقم الاختلالات المالية مما يستوجب تطبيق بعض التدخلات للتخفيف من أثرها التي تختلف من دولة لأخرى بناءً على مجموعة من العوامل الأخرى، مثل درجة الاعتماد على الصادرات النفطية وأسعار الصرف ومعدلات التضخم وكذا معدل النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى كفاءة الدولة في تنسيق السياسات المالية والنقدية بصورة فعالة. وعلى الرغم من أن جميع الدول المنتجة للنفط تتأثر بتقلبات أسعاره إلا أن درجة التأثير يمكن أن تختلف حيث نجد بأن دولاً تمكنت من تقليل آثار تراجع الأسعار بفضل سياسات التنويع التي تنتهجها، فحين لجأت دول أخرى إلى السياسات التقشفية أو الاستدانة الخارجية.

يعرف الاقتصاد العالمي توالى العديد من التطورات سريعة وصراعات تجارية، العسكرية، السياسية بالإضافة إلى تطور تكنولوجيات الطاقة وتنامي السياسات البيئية والتوجه نحو الطاقات البديلة وكذا تزايد العرض النفطي العالمي وضعف التنسيق الدولي للسياسات الإنتاجية بحيث أصبح من الضروري الاهتمام بوضعية موازين المدفوعات للدول المنتجة للنفط في ظل الضغوط التي تمارسها الاتجاهات السعوية للنفط في الأسواق وتحليل العوامل التي تخفف أو تعزز من تأثير تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات، إن الفهم العميق لهذه العلاقة يمكن من تقديم تصور نظري دقيق وتطبيقي لكيفية انتقال الأثر التي تمارسه الأسعار النفطية على رصيد ميزان المدفوعات في مختلف الدول المنتجة للنفط والتي تختلف هيكلها الاقتصادية والتصديرية عن بعضها البعض بحيث يمكن الخروج برؤية اقتصادية أكثر دقة حول الأزمات المالية التي تفرضها الصدمات النفطية في الدول المنتجة.

2. إشكالية الدراسة:

تتأثر التوازنات الاقتصادية الكلية في الدول المنتجة بأسعار النفط في السوق الدولية والتي تتميز بالتغيرات المتكررة وعدم الاستقرار، ويعتبر ميزان المدفوعات أحد أهم المؤشرات التي تعكس مدى استقرار التوازن الخارجي للدولة حيث يتأثر بصورة مباشرة مع اتجاه تغير الأسعار بالإضافة إلى تفاعله مع بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى التي قد تعزز أو تخفف من حدة هذا التأثير كما تختلف السياسات الاقتصادية المنتهجة من دولة إلى أخرى ما يجعل من الضروري دراسة وقياس العلاقة بين تقلبات أسعار النفط وميزان المدفوعات في بعض الدول المنتجة للنفط وعليه يمكن حصر أهم معالم إشكالتنا البحثية في التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى يمكن أن تؤثر تقلبات أسعار النفط على رصيد ميزان المدفوعات في الدول المنتجة للنفط (الجزائر، السعودية، العراق) خلال الفترة (1990-2021)؟

لتحليل المعالم الأساسية للإشكالية البحثية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو دور توازن ميزان المدفوعات في الحفاظ على استقرار التوازن الخارجي للدولة؟
- ما المقصود بظاهرة تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية؟ وكيف يمكن توضيح أثرها على استقرار الاقتصادات المنتجة للنفط؟
- ما هي طبيعة العلاقة بين التغير في أسعار النفط ووضعية ميزان المدفوعات في الدول المنتجة للنفط محل الدراسة؟
- ما هو الدور الذي تلعبه بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في طبيعة العلاقة بين أسعار النفط ورصيد ميزان المدفوعات في الدول المنتجة للنفط محل الدراسة؟
- هل هناك اختلافات جوهرية في طبيعة الأثر الذي تمارسه الاتجاهات السعرية للنفط في الأسواق الدولية على وضعية ميزان المدفوعات في الدول المنتجة للنفط محل الدراسة؟

3. فرضيات ونموذج الدراسة

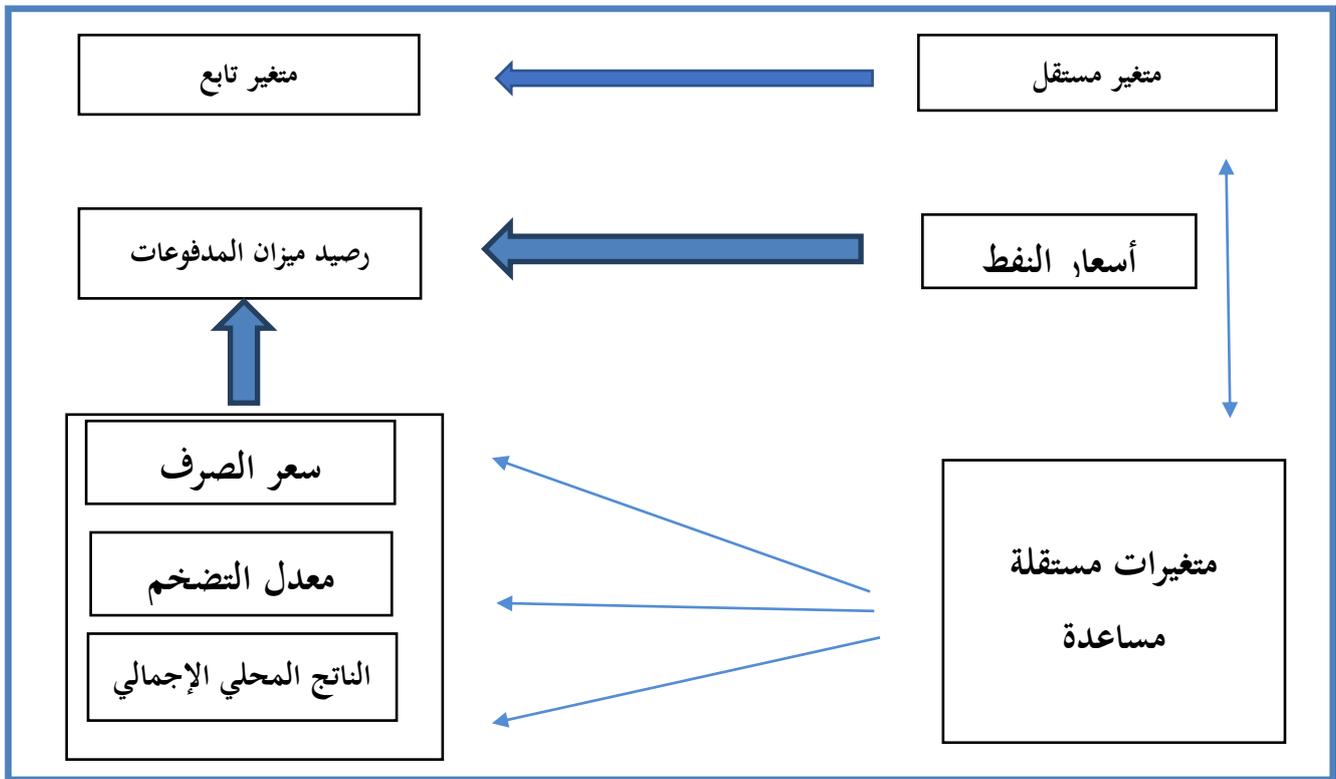
- يوفر ميزان المدفوعات قاعدة مرجعية لضبط المعاملات مع العالم الخارجي بما يتوافق مع استقرار مؤشرات التوازن الخارجي للدولة؟
- تمارس تغيرات أسعار النفط في الأسواق الدولية تأثيرات غير مرغوبة على وضعية التوازن الاقتصادي للدول محل الدراسة خلال الفترة (1990-2021)؛
- يؤدي تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية إلى اختلالات في وضعية ميزان المدفوعات للدول المنتجة للنفط محل الدراسة خلال الفترة (1990-2021)؛
- يفترض أن يكون لمعدل التضخم، أسعار الصرف، الناتج المحلي الإجمالي أثر غير مباشر على طبيعة العلاقة بين أسعار النفط ورصيد ميزان المدفوعات في الدول المنتجة للنفط محل الدراسة؛

المقدمة العامة

- يتماثل الأثر الذي تمارسه التغيرات السعرية للنفط في الأسواق الدولية على رصيد ميزان المدفوعات في الدول المنتجة للنفط محل الدراسة خلال الفترة (1990-2021)؛

والشكل الموالي رقم (01) يوضح أبعاد متغيرات الدراسة التي نريد اختبارها حيث يبين المتغير المستقل أسعار النفط ورصيد ميزان المدفوعات كمتغير تابع بالإضافة إلى مجموعة من المتغيرات المستقلة المساعدة التي يكون لها تأثير غير مباشر على طبيعة العلاقة بين أسعار النفط وميزان المدفوعات في الدول المنتجة: سعر الصرف، معدل التضخم، الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل رقم (01): نموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الطالب.

4- أهمية الدراسة

تتنوع أهمية موضوع الدراسة على الجانبين النظري والتطبيقي، بحيث يشكل موضوع أسعار النفط وميزان المدفوعات أحد أهم المحاور التي يركز عليها الاقتصاد الدولي، ويهتم بها الكثير من الباحثين والمختصين في مختلف أنحاء العالم، وتحاول هذه الدراسة توفير إطار نظري شامل يتم من خلاله تعزيز وتحديث الأدبيات المتعلقة بتحليل العلاقة بين أسعار النفط وميزان المدفوعات في الدول المنتجة للنفط مما يساعد في اقتراح طرح وتصور أكثر

دقة لطبيعة هذه العلاقة بالإضافة إلى محاولة سد فجوة بحثية انطلاقاً من مجموعة بحوث سابقة للتميز بين طبيعة هذه العلاقة في بيئات اقتصادية مختلفة لتعتبر بذلك الدراسة محاولة بحثية لتوفير قاعدة بحثية يمكن من خلالها دعم البحوث الجديدة في هذا المجال.

أما على المستوى التطبيقي تعتبر الدراسة إشكالية رئيسية تواجه الدول التي تعتمد على الإنتاج النفطي في ظل سعيها لضبط مدفوعاتها الخارجية بما يتماشى مع استراتيجياتها التنموية خصوصاً وأن ميزان المدفوعات يشكل أحد أهم مؤشرات التوازن الخارجي والذي على أساسه تتحدد طبيعة الوضعية المالية للاقتصادات الوطنية، لذلك فإن الدراسة تسعى لاقتراح أدوات تحليلية ونماذج قياسية لتقييم أثر التغيرات في أسعار النفط على ميزان المدفوعات في بيئات اقتصادية مختلفة يمكن الاستناد عليها من طرف صناع القرار كالوزارات المالية والبنوك المركزية لتحليل أثر العلاقة في الدول المنتجة وتطوير سياسات أكثر مرونة واستجابة للتغيرات في الأسواق النفطية بهدف اتخاذ التدابير الاستباقية وتعزيز القدرة على الاستقرار المالي.

5. أهداف الدراسة

تتعلق الأهداف التي تسعى إليها الدراسة بالنتائج المراد الوصول إليها على المستوى النظري والتطبيقي والتي يمكن إنجازها فيما يلي:

- عرض التوصيف النظري لتغيرات الدراسة ومحاولة إثراء الأدبيات النظرية لموضوع الدراسة بقاعدة نظرية متكاملة ومحدثة؛
- تحليل أثر الذي تمارسه أسعار النفط على رصيد ميزان المدفوعات في الدول المنتجة للنفط،
- تحديد مدى استجابة رصيد ميزان المدفوعات للتغيرات في أسعار النفط بالاعتماد على النماذج القياسية؛
- قياس أثر العوامل الاقتصادية المساعدة (مثل سعر الصرف، معدل التضخم، الناتج المحلي الإجمالي) على العلاقة بين أسعار النفط وميزان المدفوعات في الدول المنتجة للنفط محل الدراسة؛
- تحديد الاختلافات في مدى استجابة رصيد ميزان المدفوعات لأثر تقلبات الأسعار النفطية بناءً على التفاوتات الاقتصادية التي تميز كل دولة من مجموعة الدول المنتجة للنفط؛

- اقتراح توصيات عملية حول طبيعة العلاقة بين الأسعار النفطية وموازن المدفوعات في ظل المتغيرات التي يعرفها الاقتصاد العالمي والتي يمكن لصناع القرار الاستفادة منها لتعزيز الاستقرار الاقتصادي؛

6. حدود البحث: يتم ضبط الحدود التي يقع ضمنها البحث من خلال البعد المكاني والزمني الذي يعمل ضمنهما الباحث حتى يتمكن من تحليل الموضوع بدقة وفي دراستنا هذه تم تحديد حدود البحث على الشكل التالي:

- **الحدود المكانية:** تم تحديد كل من الجزائر، السعودية، العراق كحالة تطبيقية باعتبارهم دول منتجة للنفط لتحديد الأثر الذي تمارسه الأسعار النفطية على رصيد ميزان المدفوعات؛

- **الحدود الزمانية:** لتحديد الفترة الزمنية التي يعمل عليها بحثنا اعتمدنا على الفترة التي مر بها أكبر عدد ممكن من التغيرات في مسار الأسعار النفطية في الأسواق النفطية مع مراعاة الاختلاف في طبيعة الأزمات النفطية بحيث تم تحديد الفترة الزمنية للدراسة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2021 ويسمح لنا هذا المجال الزمني بتغطية أهم التغيرات السعرية بالإضافة إلى الأحداث المختلفة التي عرفها الاقتصاد العالمي وتتبع أثرها على أرصدة موازين المدفوعات للدول محل الدراسة.

7. منهجية الدراسة

لمعالجة الإشكالية البحثية والتوصل إلى نتائج علمية تتوافق مع الأهداف المحددة لهذه الدراسة، تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي لوصف الظاهرة المدروسة بدقة وعرض خصائصها ومختلف جوانبها ومن جهة أخرى وصفها كميًا من خلال التعبير عنها عدديًا بالاعتماد على الأرقام، الأشكال البيانية، الجداول التي توضح تطور جزئيات الظاهرة، كما تم الاعتماد على المنهج الكمي نظراً للطبيعة التجريبية لبحثنا حيث يتم من خلاله ضبط مدى ودرجة المعنوية الإحصائية لمتغيرات الدراسة وطبيعة تأثيرها حيث يتم ذلك بالاعتماد على مجموعة من الأدوات الإحصائية والنماذج القياسية المتمثلة في نماذج (ARDL) الفردية و(PANEL ARDL PMG) التي تم التوصل إليها ضمن نظريات الاقتصاد القياسي أو تطبيقها ضمن الدراسات السابقة وذلك بالاستعانة بالبرامج الإحصائية التالية: (Eviews 13) و(STATA17).

8. الدراسات السابقة

توصلت عملية البحث عن الدراسات السابقة لموضوع الدراسة في الكتب والمجلات الدورية والأطروحات الجامعية نحو الاستنتاج بأن موضوع الأسعار النفطية وميزان المدفوعات حضي باهتمام العديد من الباحثين، وحتى تتمكن من تحليل موضوع الدراسة ضمن إطار منهجي حاولنا اختيار الدراسات التي ركزت على طبيعة العلاقة بين أسعار النفط وميزان المدفوعات، أو أحد المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات الصلة في مجموعة من الدول لمحاولة إسقاطها على العينة محل الدراسة، كما لاحظنا بأن معظم الدراسات الأجنبية التي تطرقت لموضوع الدراسة ركزت على طبيعة هذه العلاقة في الدول المستهلكة فقط في حين أن الدراسات باللغة العربية تناولت الموضوع من وجهة نظر الدول المنتجة بالإضافة إلى الاعتماد على رصيد الميزان التجاري كمؤشر معبر عن وضعية ميزان المدفوعات بدلا من الرصيد الكلي لميزان المدفوعات، كما ملاحظة التباين في تحديد المؤشرات الاقتصادية الكلية المساعدة والموضحة لطبيعة العلاقة بين أسعار النفط ورصيد ميزان المدفوعات لذلك سنحاول عرض الدراسات السابقة التي تم الاعتماد عليها في توضيح مختلف جوانب النظرية للعلاقة محل الدراسة والاعتماد عليها في تطوير نموذج الدراسة.

- دراسة: حنان شاوي. (2023) (قياس أثر تقلبات أسعار النفط على متغيرات مربع كالدور (دراسة حالة الجزائر والسعودية، المغرب وتونس) خلال الفترة 1980-2019).

يهدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تحديد الأثر الذي تمارسه تغيرات أسعار النفط على متغيرات مربع كالدور واعتمد على كل من الجزائر، السعودية، المغرب وتونس كعينة للدراسة ضمن المجال الزمني (1980-2019)، وضم الباحث على المنهج التحليلي والقياسي من خلال تطبيق نموذج بانل على مجموعة من المتغيرات المتمثلة في النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم وميزان المدفوعات كمتغيرات تابعة وأسعار النفط كمتغير مستقل وتوصلت الدراسة إلى أن أسعار النفط تمارس تأثيرا طرديا على رصيد ميزان المدفوعات لدول النفطية في حين يكون تأثيرها عكسيا على الدول الغير نفطية؛

- دراسة: زحمة رشيد عمر، سعود غالي صبر. (2022) (أثر تغيرات أسعار النفط على إختلال الموازنات العامة في دول نفطية مختارة للمدة 1990-2020)

حاولت هذه الدراسة البحث في موضوع تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على أرصدة الموازنات العامة حيث تم اختيار كل من السعودية، العراق، الإمارات العربية المتحدة كعينة للدراسة ضمن الفترة الزمنية (1990-2020)، واعتماد كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة كمتغيرات تابعة بالإضافة إلى كل من أسعار النفط، الصادرات النفطية، وأسعار الصرف كمتغيرات مستقلة، وبالاعتماد على المنهج التحليلي القياسي من خلال نماذج بانل وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين أسعار النفط ومكونات الميزانية العامة حيث أن زيادة أسعار النفط بمقدار وحدة واحدة من شأنه أن يؤدي إلى زيادة النفقات العامة بمقدار (1.4) وحدة مما أدى إلى زيادة النفقات العامة بمقدار (1.2) وحدة في الدول النفطية المختارة؛

- دراسة: زنقيلة عبد الوهاب. (2021) (دور سياسة سعر الصرف في تحقيق التوازن الخارجي لدي الإقتصادات النامية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1986-2018))

تحاول هذه الدراسة تحديد العوامل التي يمكن من خلالها لسياسة سعر الصرف في الجزائر المساهمة في استقرار التوازن الخارجي باعتبارها دولة من الدول النامية ونظر لخصوصية الاقتصاد الجزائري واهمية أسعار النفط في توازن ميزان المدفوعات فقد اعتمد الباحث على العديد من المتغيرات المساعدة في صورة أسعار النفط، سعر الفائدة الحقيقي، الحساب الجاري، المديونية الخارجية، الاستثمار الأجنبي المباشر، إجمالي رصيد ميزان المدفوعات وقد توصلت من خلال النموذج القياسي المتبع (VAR)، إلى أن رصيد ميزان المدفوعات الجزائري يستجيب لزيادة في أسعار النفط تقدر بـ 14 دولار/البرميل بفائض يقدر بـ 8.84 مليار دولار ثم يتراجع ليحقق رصيد سالب بقيمة 5 مليار دولار ثم يعود لوضع التوازن خلال مرحلة ثالثة؛

2.8. الدراسات باللغة الأجنبية

- دراسة: (gnimassoun, joets, & razafindrabe, 2016): بعنوان: " on the link between current account and oil price fluctuations in diversified economies: the case of canada"

تسعى هذه الدراسة إلى التحليل الزمني للعلاقة بين رصيد الحساب الجاري وأسعار النفط في الدول المصدرة ولتحقيق ذلك تم اعتماد الاقتصاد الكندي كدراسة حالة خلال الفترة الزمنية (1986-2013)، وبتطبيق منهجية قياسية مبتكرة (TVP-VAR) نموذج الانحدار الذاتي لمتجه المعلومات المتغيرة زمنيا حيث يتم السماح للمعاملات بالتغير عبر الزمن، مما يجعله مناسباً لتحليل العلاقات الديناميكية غير المستقرة بين المتغيرات

الاقتصادية، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن صدمات العرض النفطي لها أثر غير ذي دلالة إحصائية على الحساب الجاري في حين يكون لصدمات الطلب على النفط تأثير إيجابي ويتجه نحو التزايد بمرور الوقت كما بينت الدراسة بأن الاتجاه نحو انفاق عائدات النفط على الواردات له تأثير سلبي كبير على انتقال صدمات الطلب إلى الحساب الجاري بالإضافة إلى أن تراكم الاحتياطات الأجنبية لها تأثير إيجابي كبير على هذه العلاقة.

– دراسة: (allegret, couharde, coulivaly, & mignon, 2014) بعنوان " **current accounts and oil price fluctuations in oil-exporting countries: the role of financial development** "

حاول الباحث من خلال هذه الدراسة اختبار عينة مكونة من 27 اقتصادا مصدرا للنفط انطلاقا من فرضية تحسن الموازين التجارية في الفترات التي تشهد ارتفاعا حادا في الأسعار النفطية في الأسواق الدولية وبالاعتماد على نموذج بانل للانحدار الانتقالي السلس للبيانات الطولية (PSTR) خلال الفترة (1980-2010) وتوصلت الدراسة إلى إثبات صحة الفرضية وبيان الأثر الإيجابي الذي تمارسه الأسعار النفطية المرتفعة على وضعية الميزان التجاري كما بينت بأن هذا الأثر يكون غير خطي ويعتمد على درجة التطور المالي من دولة لأخرى وبشكل أكثر تحديد يوجد حد أدنى للعمق المالي (25%) تكون الحسابات الجارية تحت أكثر حساسية لتقلبات أسعار النفط وفوقه يتراجع حجم التأثير حيث تنتقل تقلبات أسعار النفط بقوة نحو وضعية الحساب الجاري للدول الأقل تطورا ماليا وكلما كانت الدول متطورة مايا كلما كانت لها القدرة على مواجهة تقلبات أسعار النفط وعزل ميزان المدفوعات؛

– دراسة: (faheem, mohamed, chin, & mazlan, 2020) بعنوان " **asymmetric effect of oil price changes on trade balance in saudi arabia, kuwait and united arab emirates** "

تعالج هذه الدراسة في التأثيرات المحتملة لتقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات في كل من السعودية والكويت والامارات العربية المتحدة خلال الفترة الزمنية (1980-2017)، بالاعتماد على المنهج القياسي حيث تستخدم نماذج التأخر الموزعة الخطية وغير الخطية على مجموعة من المتغيرات المتعلقة بميزان المدفوعات: الميزان التجاري، الصادرات، الواردات، سعر الصادرات المحلية، حيث تشير نتائج (NRDL) غير الخطية إلا أن تأثير أسعار النفط على الميزان التجاري يختلف من دولة إلى أخرى كما وضحت الدراسة أيضا بأن تأثير أسعار الصرف على طبيعة العلاقة بين أسعار النفط والميزان التجاري يكون تأثيرها سلبا في كل من المملكة العربية السعودية والكويت بينما يكن إيجابيا في الامارات العربية المتحدة؛

– دراسة: (ozigbu, 2023) بعنوان " oil price shock and trade balance in nigeria "

تهدف هذه الدراسة إلى للتحقق من وضعية الاختلال في الميزان التجاري لنيجيريا وربطها مع الاتجاهات السعرية لخام البرنت المصدر حيث استخدمت الدراسة بيانات سنوية للفترة (1981-2021) وبالاعتماد على اختبار الحد للتكامل المشترك تم فحص العلاقة بين صدمة النفط والميزان التجاري عن طريق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطة (ARDL)، حيث أكدت النتائج وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة كما أثبتت أن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى فائض في ميزان التجاري على المدى الطويل، لكن دون دلالة إحصائية أما على المدى القصير فتوجد دلالة إحصائية موجبة بين أسعار النفط والميزان التجاري، كما بينت الدراسة بأن أسعار الصرف الفعلية الحقيقية والانفتاح التجاري غير مؤثرين على الميزان التجاري في المدى الطويل؛

– دراسة: (balli, nazif catik, & nugent, 2021) بعنوان " time-varying impact of oil shocks on "

" trade balances: evidence using the TVP-VAR MODEL

تبحث هذه الورقة البحثية في الآثار التي تخلفها صدمات العرض والطلب على النفط في موازين الحساب الجاري لكل من الصين وروسيا خلال الفترة (1993-2018) وتوظف نموذج الانحدار الذاتي لمتجه المعلمات المتغيرة زمنيا (TVP-VAR) على بيانات ربع سنوية لمجموعة من المتغيرات، إنتاج النفط، أسعار النفط الحقيقية، أسعار الصرف ورصيد الميزان التجاري وتم اختيار بلدين لهما خصائص تجارية مختلفة روسيا كدولة مصدرة والصين كدولة مستوردة، حيث تثير النتائج المتحصل عليها بأن صدمات الطلب النفطي وارتفاع الأسعار يكون لها تأثير أكبر بكثير على الموازين التجارية مقارنة بصدمات العرض النفطي كما تظهر النتائج بان اختلاف الخصائص التجارية للدولتين يظهر تأثيره جليا في مدى استجابة الميزان التجاري للازمات النفطية؛

– دراسة: (helmi husam, abu eleyan, nazif catik, & esra, 2023) بعنوان " the time-varying "

" effets of oil shocks on the trade balance of saudi arabia

حاول الباحث من خلال هذه الدراسة تحليل أثر تغيرات أسعار النفط على الميزان الخارجي للمملكة العربية السعودية، باعتبارها من أكبر الدول المصدرة للنفط حيث تم تقدير نموذج الانحدار الذاتي لمتجه المعلمات المتغيرة بمرور الوقت باستخدام بيانات ربع سنوية تغطي الفترة (1991-2021)، وتم الاعتماد على مجموعة من

المتغيرات المرتبطة بالعلاقة محل الدراسة: أسعار النفط الحقيقية، كمية النفط المستخرج، كمية الإنتاج النفطي المحلي، سعر الصرف الفعلي الحقيقي، رصيد الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. وقد توصلت الدراسة إلى أن صدمات أسعار النفط لها آثار أكبر بكثير من صدمات إنتاج النفط سواء على مستوى العرض السعودي المحلي أو العرض العالمي كما بينت الدراسة استجابة ميزان التجاري السعودي سلبي لصدمات العرض النفطي أما بالنسبة لصدمات أسعار النفط فقد استجاب ميزان المدفوعات إيجاباً؛

– دراسة: (afolabi, 2019) بعنوان " crude oil price fluctuations and nigerian balance of payments 1987-2017 "

تبحث هذه الدراسة عن أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات في نيجيريا بالاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية للفترة (1987-2017) حيث استخدمت نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، وتوصلت هذه الدراسة الى وجود علاقة طويلة المدى بين ميزان المدفوعات وأسعار النفط الخام بالإضافة إلى ذلك بينت الدراسة بأن أسعار النفط وأسعار الصرف هي التي تحدد وضعية ميزان المدفوعات على المدى الطويل أما على المدى القصير فبينت النتائج بأن القيمة السابقة لمعدل التضخم وأسعار النفط هي التي تحدد اتجاه ميزان المدفوعات.

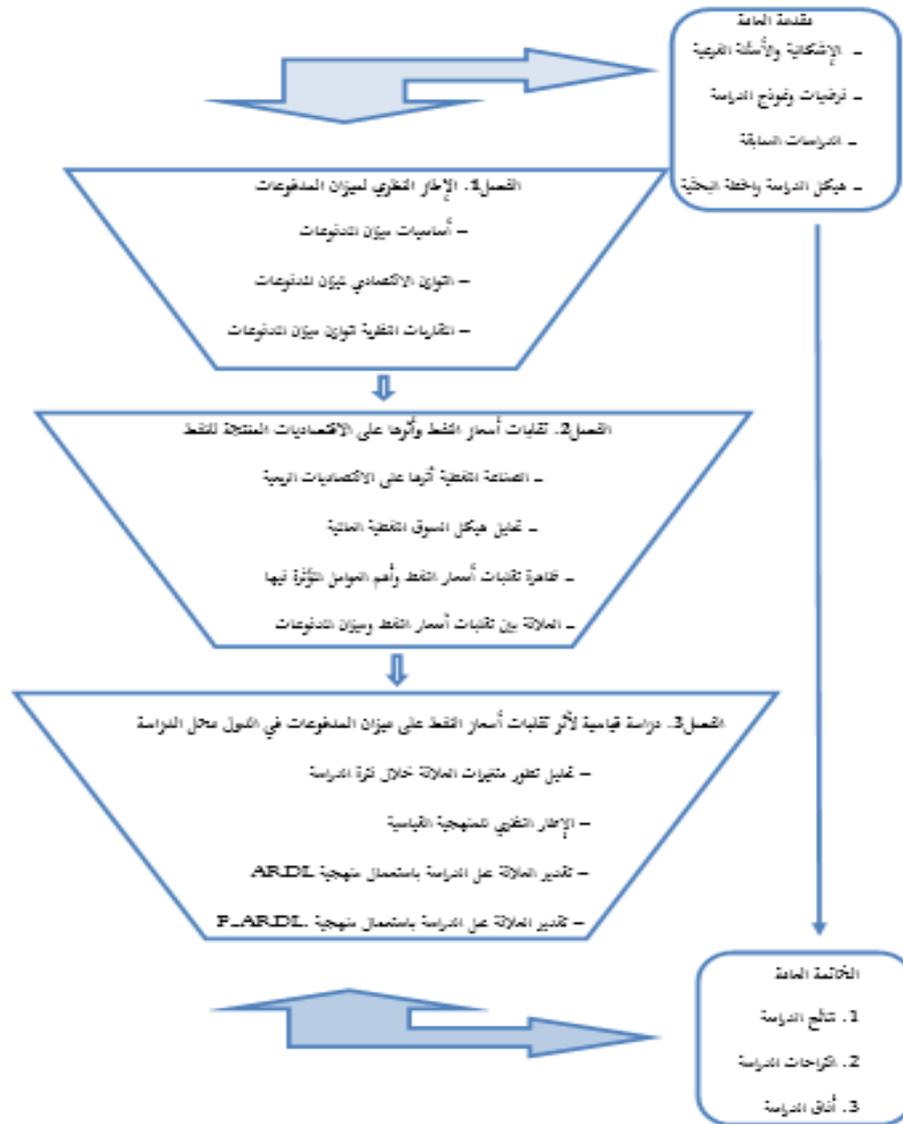
3.8. ما تتميز به هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

تعتبر جميع الدراسات السابقة التي تم تقديمها ضمن العنصر السابق دراسات مرجعية وإضافات فكرية لمختلف جوانب العلاقة محل الدراسة حيث تعطي صورة واضحة عن المتغيرات المتعلقة بالموضوع وتمكن الباحث من حصر أهم العوامل التي من شأنها التأثير في نتائج الدراسة ويمكن الاستفادة منها في تحديد أهم العوامل التي يمكن أن تفسر وتأثر في اتجاه العلاقة بين أسعار النفط وميزان المدفوعات للدول المنتجة للنفط، يمكن القول بأن دارستنا الحالية تتفق مع معظم الدراسات السابقة الذكر من حيث النتائج والفرضيات وتتميز عنها من حيث توظيف متغيرات الاقتصاد الكلى التي يمكن أن تأثر في طبيعة العلاقة بصورة غير مباشرة بالإضافة إلى اعتماد متغير الرصيد الكلى لميزان المدفوعات في اختبار العلاقة بدلا من الميزان التجاري أو الحساب الجاري بالإضافة إلى محاولة إثبات العلاقة في بيئة زمنية ومكانية جديدة.

9. التصميم العام للدراسة

يوضح الشكل (02) العناصر الأساسية التي تقوم عليها الدراسة البحثية.

الشكل رقم (02): التصميم العام للدراسة.



المصدر: من إعداد الطالب.

10. خطة وهيكل الدراسة

يوضح التصميم العام للأطروحة بأن هذه الدراسة جاءت في ثلاث فصول إضافة إلى المقدمة العامة والخاتمة العامة حيث تضمن الفصلين الأولين الجوانب النظرية والتحليلية المتعلقة بالمتغيرين الأساسيين في الدراسة، أما الفصل الثالث فقد تضمن الجانب التطبيقي للموضوع بحيث تم تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار النفط على مجموعة من الدول محل الدراسة ويمكن توضيح ما سبق كما يلي:

- **عرض المقدمة العامة** للأطروحة السياق العام للأفكار التي تنطلق منها الدراسة بشكل متسلسل ومتناسق ضمن إطار منهجي فهي تتضمن عرض الإشكالية العامة للدراسة التي تنطلق منها الدراسة، الفرضيات الرئيسية التي تهدف الدراسة إلى اختبار مدى صحتها، توضيح الأهمية العلمية للدراسة وأهم الأهداف التي تسعى للوصول إليها، ثم المنهجية العلمية المتبعة في دراسة الموضوع وتحديد الأطر الزمانية والمكانية لعينة الدراسة، عرض أهم الدراسات السابقة للموضوع تحليلها بالإضافة ما يميز هذه الدراسة عن ما سبقها من دراسات وكذا هيكلتها والخطة البحثية المبتلعة لمعالجة الموضوع والصعوبات البحثية التي واجهت الباحث في إعداد الأطروحة؛

- **خصص الفصل الأول** لمعالجة الجانب النظري للمتغير التابع وتحليل أهم العوامل المؤثرة على توازنه حيث تم تقسيم الفصل الأول إلى أربع عناصر أساسية: الأول يتطرق إلى الأساسيات الأدبية لميزان المدفوعات أما الثاني فيوضح مختلف العمليات التي يتضمنها ميزان المدفوعات وتصنيفاتها في حين تناول الثالث تحليلاً لمفهوم التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات أما الرابع فقد عرض مختلف المقاربات النظرية التي توضح مختلف جوانب توازن ميزان المدفوعات؛

- **تضمن الفصل الثاني** توضيح الجانب النظري للمتغير المستقل ودوره في الاقتصاديات المنتجة للنفط حيث شمل أربع عناصر رئيسية: الأول يتطرق إلى الصناعة النفطية ودورها في دعم استقرار الاقتصاديات النفطية في حين تضمن العنصر الثاني تحليلاً لهيكل الأسواق النفطية العالمية وعوامل استقرار مسارها أما العنصر الثالث فقد تناول مختلف الجوانب النظرية والتحليلية المتعلقة بأسعار النفط وأهم العوامل المؤثرة فيها أما العنصر الرابع تضمن تحليلاً نظرياً لطبيعة العلاقة بين أسعار النفط ورصيد ميزان المدفوعات؛

- **يتم من خلال الفصل الثالث** وبناء على كل ما تم التوصل إليه من خلال الفصلين السابقين والاشكالية الرئيسية للبحث اختبار الفرضيات التي يقوم عليها نموذج الدراسة المقترح وبالتالي يتم من هذا الفصل العمل على

تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار النفط على رصيد ميزان المدفوعات في مجموعة الدول محل الدراسة وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث عناصر أساسية: يتطرق العنصر الأول إلى تحليل تطور أرصدة ميزان المدفوعات في كل من الجزائر والسعودية والعراق في ظل تغيرات أسعار النفط خلال فترة الدراسة أما العنصر الثاني فيقدم الأسس النظرية للنماذج القياسية المطبقة في الدراسة ويعالج العنصر الثالث التقدير الفردي للعلاقة بين أسعار النفط وميزان المدفوعات باستعمال نماذج (Ardl) منفصلة فحين يعرض العنصر الأخير نتائج التقدير القياسي باستعمال نموذج (Panel Ardl PMG)؛

- تقدم الخاتمة العامة للأطروحة تلخيصاً شاملاً لأهم النتائج التي تم التوصل إليها خلال كل مرحلة من المراحل المنهجية التي مر بها البحث يتم من خلالها تقديم مجموعة من النتائج العلمية والاقتراحات التي يتم التوصل إليها بالإضافة مجموعة من الأفاق البحثية التي يوصي بها الباحث والتي تشكل في نفس الوقت نقطة انطلاق لبحوث أخرى.

11. صعوبات الدراسة

ترتبط معظم الدراسات الأكاديمية بمجموعة من العوائق والصعوبات التي يعمل الباحث على مواجهتها لتحقيق الأهداف التي يسعى إليه ويمكن توضيح صعوبات هذه الدراسة من خلال ما يلي:

1.11. في الجانب النظري:

- الصعوبة في ضبط تحديد بعض الأدبيات المتعلقة بمكونات وحسابات موازين المدفوعات بسبب اختلاف الطبقات التي يصدرها صندوق النقد الدولي الخاصة بدليل ميزان المدفوعات والتي تعرف حذف أو دمج بعض البنود وهو ما يخلق نوع من الاختلافات مع الدراسات السابقة؛

- التداخل بين العوامل المؤثرة على طبيعة العلاقة بين تقلبات أسعار النفط وميزان المدفوعات مما يجعل من الصعب عزل أثر تقلبات أسعار النفط بشكل دقيق عن باقي المؤشرات الاقتصادية الكلية الأخرى المؤثرة في توازن ميزان المدفوعات.

2.11. في الجانب التطبيقي:

المقدمة العامة

- صعوبة الحصول على البيانات المتجانسة والمحدثة المتعلقة بأرصدة ميزان المدفوعات وأسعار النفط خلال المجال الزمني للدراسة في العديد من الدول المنتجة للنفط بالإضافة إلى اختلاف البيانات وعدم اكتمال بعضها باختلاف الجهات المصدرة لها نظرا لتداخل بعض العوامل السياسية في اعداد التقارير الإحصائية السنوية وهو الأمر الذي يطرح بعض الصعوبات في حجم العينة المتمثل في عدد الدول التي يتم اختبار العلاقة ضمنها ؛
- صعوبة مواجهة بعض التعقيدات المتعلقة بتحليل البيانات بسبب اختلاف بعض الخصائص الهيكلية في الدول المنتجة للنفط حيث تختلف استجابتها للعلاقة محل الدراسة بناء على العديد من الخصائص وهو ما قد يؤثر على طبيعة النتائج؛
- التباين الكبير في نتائج بعض الدراسات السابقة حيث تعتمد بعض الدراسات على النماذج القياسية بينما تركز أخرى على التحليل النوعي بالإضافة إلى اختلاف طرق القياس الاقتصادية المستعملة مما يصعب من عملية إيجاد نموذج متكامل لدراسة العلاقة محل الدراسة ويدفع نحو تباينات في نماذج الدراسات المستخدمة.

❖ الفصل 1: دراسة نظرية لظاهرة اختلال

ميزان المدفوعات.

✓ تمهيد

✓ تحليل هيكل تصنيف العمليات في ميزان المدفوعات

✓ التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات

✓ المقاربات النظرية لتوازن ميزان المدفوعات

✓ خلاصة

الفصل 1: دراسة نظرية لظاهرة اختلال ميزان المدفوعات.

تمهيد:

تلعب المبادلات الاقتصادية دورا هاما بالنسبة لاقتصاديات دول العالم التي أصبحت تعتمد على قطاع التجارة الخارجية كمصدر أساسي لتمويل موازنتها الداخلية والخارجية، وقد نتج عن هذا الاتجاه انتقال العديد من عمليات شراء وبيع السلع والخدمات وكذا رؤوس الأموال والاستثمارات من دولة إلى أخرى. يمكن القول إنه مع الانتقال المستمر والمتزايد لهذا الكم الهائل من المعاملات المالية والتجارية والاقتصادية سيكون من الضروري العمل على جمعها، تقييدها وتبويبها بطريقة منهجية ضمن وثيقة إحصائية مفصلة يتم من خلالها توضيح مركز الدولة الخارجي مقارنة مع بقية دول العالم وتعبير هذه الوثيقة عن ميزان المدفوعات الدولية.

توفر البيانات التي يتضمنها ميزان المدفوعات معطيات مهمة للاقتصاديين على المستوى الدولي والتي يمكن من خلالها تحليل وفهم تفاعل العرض والطلب على مختلف السلع ورؤوس الأموال وغيرها بين دول العالم، ومن جهة أخرى تكوين صورة واضحة عن مدى تنافسية الاقتصادات العالمية، أما على المستوى المحلي فيعتبر توازن واختلال ميزان المدفوعات انعكاسا حقيقيا للسياسات الاقتصادية المتبعة من طرف الحكومات، كما توضح مكوناته من حساب جاري وحساب رأس المال الفجوات السالبة والموجبة لصادرات وواردات الدولة وتهدف الحكومات من خلال ذلك إلى تحقيق التوازن الخارجي عبر ميزان المدفوعات لضمان تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وتحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد الوطني.

يهدف هذا الفصل إلى توضيح مختلف الجوانب النظرية لظاهرة اختلال ميزان المدفوعات من خلال التطرق إلى النقاط التالية:

- الأساسيات النظرية لميزان المدفوعات؛

- تحليل هيكل تصنيف العمليات في ميزان المدفوعات؛

- التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات؛

- المقاربات النظرية لتوازن ميزان المدفوعات.

المبحث الأول: الأساسيات النظرية لميزان المدفوعات

يعمل ميزان المدفوعات بدرجة أولى على تقديم واجهة واضحة، مختصرة ومنهجية حول تركيبة العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين دول العالم، لذلك يعتمد على طرق وأساليب محددة يتم من خلالها ضمان ترتيب وتقييد كل العمليات التجارية والمالية بصورة صحيحة ومعتمدة من طرف جميع دول العالم، وسنحاول ضمن هذا المبحث توضيح كل من مفهوم ميزان المدفوعات وأهميته ومؤشرات تحليل ميزان المدفوعات بالإضافة إلى منهجية تسجيل الصفقات ضمن جدول ميزان المدفوعات.

المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات

شهدت الفترة بين نهاية القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين تزايد الاهتمام بدور التجارة الخارجية بالنسبة للاقتصادات الوطنية، وزيادة معدلات التبادل الدولي وكذا انتقال السلع والخدمات، وهو الأمر الذي أدى بدوره إلى نشوء تيار عكسي من النقود ووسائل الدفع المالية الأخرى يسمى بتيار المدفوعات الدولية.

ظهر ميزان المدفوعات (**the balance of payments**) كنتيجة للحاجة إلى تقييم ومراقبة تدفق المعاملات الاقتصادية المتنوعة الأشكال، والقيم بين الدول وأثرها على العلاقات الاقتصادية الدولية. تختلف الأدبيات الاقتصادية التي درست مفهوم ميزان المدفوعات حيث ركزت العديد من التعاريف على الدور الإحصائي المحاسبي لميزان المدفوعات في حين اهتمت بعض التعاريف الأخرى بالدور التحليلي والارشادي على المستوى الكلي وفيما يلي سنحاول استعراض أهم التعاريف التي تطرقت لميزان المدفوعات الدولية:

- يعرف ميزان المدفوعات حسب كل من (هيج و ستونير، 2020، صفحة 135) بأنه الطريقة الشائعة لتحليل الموقف المالي الدولي لأي بلد، إذ يعكس ميزان المدفوعات جميع العمليات المالية التي تقوم بها الدولة مع العالم الخارجي خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة. ويمكن الملاحظة من خلال عناصر هذا التعريف بأن ميزان المدفوعات يشكل صورة واضحة للمحللين والاقتصاديين يتم من خلالها تقييم الوضعية المالية للدولة وتحديد أسباب الفائض وعوامل العجز؛

- يعتبر ميزان المدفوعات بمثابة قائمة إحصائية تقيّد بها كل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين والعالم الخارجي بهدف إظهار الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني والمساعدة في إدارة الاقتصاد بصورة فعالة حيث يعتبر

ميزان المدفوعات مؤشر اقتصادي هام يساعد صانعي السياسات الاقتصادية في تغيير محتوى سياساتهم بما يتماشى مع الأهداف الاقتصادية الكلية المسطرة. (رزق، 2010، صفحة 72)؛

- أشار أيضا (ossa, 1999, p. 08) إلى أن ميزان المدفوعات هو عبارة عن حساب قومي يسجل التحويلات والمعاملات ذات الطابع الاقتصادي والمالي المحققة خلال فترة زمنية معينة بين المقيمين في البلد والعالم الخارجي. ولم يتعد كثيرا كل من (simon, yves; manai, samir, 1998, p. 137) حيث تم اعتبار ميزان المدفوعات كدليل إحصائي يغطي فترة زمنية منتظمة ويقيد وفق طريقة محاسبية مجموع التدفقات الحقيقية المالية والنقدية بين المقيمين في اقتصاد ما والعالم الخارجي. ويقصد بالمقيمين في اقتصاد ما الأشخاص اللذين يقيمون بصفة دائمة في البلد بغض النظر عن جنسيتهم الاصلية؛

- يوضح ميزان المدفوعات في دولة معينة ما لها من حقوق وما عليها من التزامات اتجاه العالم الخارجي ومن ثم تحديد دائنية الدولة للعالم الخارجي (مندور، 1990، صفحة 157)، بحيث تمثل الوضعية النهائية لميزان المدفوعات سوءا كانت فائضا أو عجزا مدى قدرة الدولة على التحكم في توازن معاملتها الاقتصادية بما يتماشى مع الأهداف الاقتصادية الكلية المسطرة ؛

- كما ينظر إلى ميزان المدفوعات على أنه سجل منظم لكافة المعاملات الاقتصادية التي تتم خلال فترة زمنية معينة بين المقيمين وغير المقيمين في الدولة وبالتالي يعتبر مرشدا عامة لتحديد موقف الدولة بالنسبة إلى الدول الأخرى من حيث حقوقها والتزاماتها المالية كما يمكن الاستشهاد به في رسم السياسة النقدية والمالية للدولة واتخاذ القرارات الخاصة بها (بدران، 2014، صفحة 103).

وعليه بناء على التعريفات السابقة يمكن الاستنتاج بأن ميزان المدفوعات عبارة وثيقة معلوماتية وأداة تحليل اقتصادية ذات طابع محاسبي تعد خلال فترة زمنية منتظمة وتسمح بتلخيص وتوزيع جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين الدولة والعالم الخارجي على مجموعة من الحسابات الرئيسية بهدف قياس، تحليل وتقييم التأثيرات الاقتصادية والمالية لمختلف المعاملات على وضعية الاقتصاد الوطني و يمكن من خلال الوضعية النهائية لميزان المدفوعات تكوين صورة واضحة عن مدى دائنية ومديونية الدولة اتجاه العالم الخارجي. وبطريقة أخرى يمكن تعريف ميزان المدفوعات بأنه عبارة عن مجموع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين الدولة والعالم الخارجي خلال مدة

زمنية محددة والمسجلة وفق أسس محاسبية وموزعة حسب طبيعتها على مجموعة من الحسابات الرئيسية والفرعية مما يسمح بضبط واحصاء وتقييم نقاط القوة والضعف الموقف الخارجي للدولة.

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية لإصدار ميزان المدفوعات.

يلعب ميزان المدفوعات دورا هاما من الناحية الاقتصادية انطلاقا من كونه كشف مالي يوضح انتقال تدفقات الأموال بين الدولة والعالم الخارجي خلال فترة محدودة من الزمن، و يعتبر ميزان المدفوعات من الأدوات الهامة لتحليل وفهم الأوضاع الاقتصادية لدولة معينة. يمكن توضيح أهمية ميزان المدفوعات من خلال توضيح النقاط التالية: (العيساوي، 2015، صفحة 243)

- كشف مختصر للعمليات الاقتصادية: يعتبر ميزان المدفوعات في الأساس عبارة عن بيان توضيحي مختصر يوضح جميع المعاملات التي تتم بين المقيمين في الدولة وغير المقيمين بشكل إجمالي وموجز وذلك من خلال جمعها وتبويبها ضمن حسابات وبنود متناسقة فيما بينها ومرتبة بطريقة تسهل عملية الملاحظة؛

- المساعدة في توجيه السياسات الاقتصادية: يستخدم ميزان المدفوعات لوصف العلاقات الاقتصادية للدولة كما ونوعا وبالتالي تحديد مركزها الاقتصادي بالمقارنة مع بقية العالم الخارجي، فعلى سبيل المثال إذا كان هناك عجز كبير في رصيد الحساب الجاري يمكن أن يدفع ذلك إلى الاعتماد على سياسة تشجيع الصادرات وتقليل الواردات كما يمكن استخدام المعلومات التي يوفرها ميزان المدفوعات في الوصول إلى قرارات تخص السياسات النقدية والمالية والتجارة الخارجية والتمويل الخارجي؛

- بيان عرض العملة الوطنية والطلب عليها: يرتبط ميزان المدفوعات بحركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال خارج الحدود الوطنية وحيث أن سعر الصرف هو الأداة التي يمكن من خلالها المبادلة الاقتصادية مع العالم الخارجي فإنه يمكن الاعتماد على ميزان المدفوعات كمؤشر لتقييم القيمة الفعلية للعملة وبيان أثر تخفيضها على زيادة أو عدم القدرة على زيادة صادراتها وذلك بالعودة إلى رصيد الحساب الجاري في كشف ميزان المدفوعات؛

- قياس قوة الاقتصاد الوطني: يتيح تحليل ميزان المدفوعات التعرف على مدى قدرة الدولة على مواجهة الاستيراد والمعاملات الاقتصادية الأخرى بواسطة تصدير السلع كما يكمن معرفة إذا كانت تواجه على حساب تخفيض أصولها الأجنبية فقط؛

كما يمكن أيضا حصر أهمية ميزان المدفوعات بالنسبة لاقتصاديات الدول في النقاط التالية: (عبد السلام، 2007، الصفحات 147-148)

- يساعد ميزان المدفوعات على دراسة و تتبع تطور هيكل المعاملات الاقتصادية للدولة من حيث الصادرات والواردات بمرور الزمن وكذا تفاقم العجز أو زيادة الفائض من سنة إلى أخرى وهو الأمر الذي يسهل في عملية اتخاذ القرارات الكفيلة بالتغلب على أسباب العجز والبحث على تحقيق الفائض؛

- يعتبر ميزان المدفوعات بمثابة الشاشة التي ينظر من خلالها العالم الخارجي (بما في ذلك المؤسسات مالية الدولية) إلى واقع الاقتصاد الوطني، وهو ما يساعد المستثمرين الأجانب الراغبين في توطين نشاطاتهم الاقتصادية داخل القطر الوطني في تكوين صورة واضحة قبل اتخاذ القرار، و يمكن من خلال الاطلاع على وثيقة ميزان المدفوعات الحكم على مناخ الاستثمار ومعرفة ما إذا كان مشجعاً أو لا؛

- يساعد وجود ميزان المدفوعات في التعرف وحصر الاحتياجات الداخلية والأجنبية من السلع والخدمات، ويمكن على سبيل المثال الملاحظة من خلال بيان ميزان المدفوعات أن واردات الدولة من سلعة في توسع مستمر، فيمكن دراسة وبجث كيفية إنتاجها بالداخل سواء باستثمارات وطنية أو أجنبية بالاعتماد على بيانات ميزان المدفوعات؛

المطلب الثالث: مؤشرات تحليل ميزان المدفوعات

يعبر الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات عن المحصلة النهائية لمجموع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين الدولة والعالم الخارجي ، إلا أن هذه النتيجة الإحصائية ذات الخلفية المحاسبية قد لا تعطي تحليلاً واضحاً للصورة الحقيقية لوضعية الاقتصاد الوطني، لذلك يتم الاستعانة في العادة ببعض المؤشرات الاقتصادية التي تحلل وضعية ميزان المدفوعات من زاوية نظر معينة وبالمقارنة مع متغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى، وبشكل عام يمكن القول بأنه لتحليل ميزان المدفوعات يتم الاعتماد على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية التي يراعى من خلالها أهمية ووزن أرصدة ميزان المدفوعات ويمكن أن نصنفها كما يلي:

الفرع الأول: المؤشرات المتعلقة بحسابات ميزان المدفوعات

يتم من خلال هذا الاتجاه تحليل وضعية التوازن للمدفوعات الدولية من خلال استقراء بعض الحسابات الفرعية لميزان المدفوعات بالاعتماد على بعض المؤشرات الاقتصادية، تعبر هذه المؤشرات عن وضعية ميزان

المدفوعات لدولة ما انطلاقاً من جزئيات معينة وبالاعتماد على وضعية جزء من حسابات ميزان المدفوعات ويمكن ذكر أهمها كما يلي: (لطرش، 2012، الصفحات 252-253)

أولاً: **معدل التغطية (Taux de couverture (Tc)**: يوضح هذا المؤشر النسبة التي يمكن من خلالها قياس مدى قدرة الصادرات الوطنية على استيعاب حجم الاستيراد المحلي خلال فترة زمنية معينة ويعتبر مؤشراً أساسياً في تحليل التجارة الخارجية وميزان المدفوعات وهو عبارة عن نسبة الصادرات (x) إلى الواردات (M) حيث يعبر عنه بالعلاقة التالية:

$$\left(\frac{\text{حجم الصادرات/حجم الواردات}}{100} \times 100 \right)$$

تعكس النسبة المتحصل عليها من العلاقة السابقة فيما إذا كان الميزان التجاري يوجد في حالة فائض أو عجز بحيث:

– إذا كان: $TC \geq 100\%$ يمكن القول بأن الميزان التجاري يسجل فائضاً حيث تغطي الصادرات الوطنية مجموع الواردات؛

– إذا كان: $TC \leq 100\%$ يمكن القول بأن الميزان التجاري يسجل عجزاً حيث أن مجموع الصادرات الوطنية لا يغطي مجموع الواردات؛

ثانياً: **معدل الانفتاح (Taux d'ouverture ou Internalisation (TI)**: يستخدم هذا المؤشر أساساً في تحليل درجة التكامل الاقتصادية لدولة ما مع العالم الخارجي بحيث يتم تداوله كثيراً في الدراسات المتعلقة بالتجارة الخارجية، الاستثمارات الأجنبية وميزان المدفوعات كما يعتبر من المؤشرات المعتمدة من طرف المؤسسات المالية الدولية في تقييم السياسات التجارية لدول يعبر عنه بالعلاقة التالية:

$$\left(\frac{\text{حجم الصادرات} + \text{حجم الواردات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \right) \times 100$$

توضح هذه النسبة درجة اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد الدولي بحيث كلما كانت النسبة مرتفعة أكثر كلما دل ذلك على أن الاقتصاد مرتبط بدرجة كبيرة بالتجارة العالمية فحين انخفاض هذا المعدل يشير إلى اقتصاد مغلق أو اعتماد أكبر على الطلب المحلي؛

ثالثا: **حصة السوق**: يعبر هذا المؤشر عن الحصة السوقية للاقتصاد الوطني في بلد معين بالمقارنة مع الحصة الكلية للمنافسين في سوق هذا البلد ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

$$\text{(حجم صادرات الاقتصاد الوطني إلى البلد / الحجم الكلي لواردات البلد)} \times 100$$

ويمكن أن يستخدم هذا المؤشر في التعبير عن درجة التجارة الثنائية للاقتصاد الوطني مع كل دولة أجنبية مأخوذة لوحدها؛

رابعا: **معدلات التبادل: Taux d'échange**: يمكن مؤشر معدلات التبادل الدولي من قياس العلاقة الاقتصادية بين الدولة والعالم الخارجي بناء على العلاقة بين أسعار الصادرات والواردات حيث يعبر هذا المؤشر عن على تطور وضعية اقتصاد بلد ما في علاقاته الاقتصادية مع الخارج من خلال العلاقة التالية:

$$\text{(مؤشر تغير أسعار الصادرات / مؤشر تغير أسعار الواردات)} \times 100$$

- ارتفاع قيمة المؤشر يدل على تحين وضعية البلد في علاقاته الاقتصادية الخارجية بمعنى أن الدولة تستطيع الحصول على كمية أكبر من الواردات مقابل نفس الكمية من الصادرات؛

- انخفاض قيمة المؤشر يدل على تراجع الوضعية الاقتصادية للبلد في علاقاتها الاقتصادية بمعنى أن الدولة تحتاج إلى تصدير كمية أكبر للحصول على نفس الكمية من الواردات.

توجد أيضا بعض المعدلات الأخرى التي يمكن الاعتماد عليها بناء على الحسابات المكونة لميزان المدفوعات في صورة: (lamia, 2005, p. 104)

1- معدل التبعية: Taux de dépendance (TD): يتم تداول هذا المؤشر ضمن سياق الاقتصاد الكلي والتجارة الدولية لتحديد مدى ارتباط الاقتصاد الوطني بالخارج في مجال التجارة والتمويل الدولي، وهو المؤشر الذي يتم التعبير عنه من خلال نسبة الواردات من السلع (M) إلى الناتج الداخلي الخام (PIB) ويطلق عليه أيضا إسم معدل التبعية للواردات (import Dependency Ratio) ويتم حسابه انطلاقا من العلاقة التالية:

$$\text{(الواردات / الناتج الداخلي الخام)} \times 100$$

ويمكن القول بأن البلد له تبعية وطيدة للخارج إذا كان معدل التبعية ذو قيمة مرتفعة حيث يعتمد الاقتصاد بشكل كبير على الخارج لتلبية احتياجاته من السلع والعكس صحيح في حالة انخفاض المؤشر، هذا يعني أن الدولة تعتمد أكثر على الإنتاج المحلي ويمكن الملاحظة بأن الدول الصناعية غالباً ما يكون لديها معدل تبعية منخفض نسبياً لأن صادراتها تغطي جزءاً كبيراً من استهلاكها المحلي في حين يكون نفس المعدل مرتفعاً عند الدول النامية أو الريفية نتيجة ارتفاع واردتها من الغذاء والمعدات والسلع المصنعة.

2- معدل القدرة على التصدير: Taux d'effort d'exportation (TE): يعبر مؤشر القدرة على التصدير عن قدرة الاقتصاد الوطني تصدير السلع والخدمات مقارنة بحجم إنتاجه المحلي بحيث يتم عادة استخدام هذا المؤشر في تقييم السياسات الصناعية والتجارية وتحليل تنافسية الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى المقارنة بين مجموعة من الاقتصادات الريفية، يتم الحصول عليه من خلال نسبة الصادرات (X) من السلع إلى الناتج الداخلي الخام (PIB) ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

$$\text{(الصادرات / الناتج الداخلي الخام)} \times 100$$

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى أن جزءاً كبيراً من الإنتاج الوطني المحلي يوجه إلى الأسواق الدولية وهو ما يدل على وجود قاعدة تصديرية قوية فحين يدل انخفاض هذا المؤشر إلى أن أغلب الإنتاج الوطني يتم توجيهه إلى الأسواق المحلية بحيث أن الدولة لا تملك بنية تصديرية قوية.

3- معدل الاختراق: Taux de pénétration (TP): يستخدم هذا المؤشر لقياس درجة اعتماد الأسواق المحلية في دولة ما على السلع المستوردة من الخارج لتلبية الطلب الداخلي حيث يقيس هذا المعدل نسبة الطلب الداخلي في الاقتصاد الوطني التي يتم تعويضها أو تغطيتها بالواردات وبالتالي فهو يعبر عن كمية الواردات التي تخترق الاقتصاد الوطني لتلبية الطلب الداخلي داخل الاقتصاد الوطني ويتم الاعتماد عليه في فهم مدى اعتماد الاقتصاد على السلع القادمة من خارج القطر بالإضافة إلى تقييم تنافسية الإنتاج الوطني في منافسة السلع القادمة من الخارج ويتم قياسه على أساس العلاقة التالية:

$$\text{(الواردات / (الناتج المحلي الخام + الصادرات - الواردات))} \times 100.$$

4- معدل القدرة على تسديد الواردات (CPM): يتم الاعتماد على هذا المؤشر في تحديد قدرة الاحتياطات الدولية على تغطية قيمة الواردات حيث يعد من أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وتكون قيمة هذا المؤشر بعدد الأيام والتي كلما كان عددها أكبر كلما دل ذلك على أن البلد قادر على تسديد فاتورة الاستيراد في أقرب الآجال وحسب صندوق النقد الدولي يفضل أن لا يقل هذا الرقم عن ثلاث أشهر ويمكن الوصول إلى هذا المعدل من خلال العلاقة التالية:

$$\text{(نسبة المخزون من احتياطي الصرف / الواردات من السلع)} \times 360 \text{ يوم.}$$

- يستخدم هذا المؤشر بكثرة في تقييم الملاءة المالية للدولة ويعتمد عليه في تحليلات التصنيف الائتماني بالإضافة إلى الاعتماد عليه من قبل صندوق النقد الدول والبنك الدوليين في برامج التقييم الاقتصادي.

الفرع الثاني: المؤشرات المستخرجة من علاقة حسابات ميزان المدفوعات بالاقتصاد الكلي

تعتبر هذه المؤشرات عن وضعية ميزان المدفوعات انطلاقاً من تحليل العلاقة بين بعض الحسابات المشكلة لميزان المدفوعات وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي ويمكن حصر أهمها فيما يلي:

أولاً: العلاقة بين العجز في ميزان العمليات الجارية والنتاج المحلي الخام: يتم الاستعانة بالعلاقة بين العجز في ميزان العمليات الجارية (Current Account Deficit) والنتاج المحلي الخام (GDP) كأحد أهم المؤشرات التي تعكس الوضع الخارجي لأي اقتصاد، يتم تقدير العلاقة بين الرصيد الإجمالي لميزان العمليات الجارية والنتاج المحلي الخام من خلال العلاقة التالية: (بن مسعود و عبد الحميد، 2019، صفحة 107)

$$\text{(رصيد ميزان العمليات الجارية CA / الناتج المحلي الخام CA)}$$

- تجدر الإشارة إلى أنه يمكن اعتبار هذا المعدل مؤشراً هاماً على مدى مديونية الدولة اتجاه العالم الخارجي بحيث يرى الخبراء بأنه إذا كانت النسبة منخفضة (أقل من 3%) غالباً ما يعتبر العجز قابلاً للاستدامة ويمكن تمويله بسهولة عن طريق الاستثمارات الأجنبية أو القروض، وفي حال تجاوز هذا المؤشر نسبة 5% فإن وضعية الدولة حرجة نسبياً وتستدعي في الغالب اللجوء إلى الاستدانة الخارجية ما قد يؤدي إلى ضغوط على العملة أو اللجوء إلى مؤسسات تمويل دولية.

ثانياً: علاقة الميزان التجاري بالاقتصاد الكلي: يتفاعل الميزان التجاري الذي يعبر عن محصلة الفرق بين الصادرات والواردات مع عدة مكونات رئيسية في الاقتصاد الكلي مثل التضخم، التشغيل، سعر الفائدة، الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف وعلى العموم يمكن القول بأن العلاقة بين الميزان التجاري والاقتصاد الكلي تتحدد انطلاقاً من مطابقة التوازن في نموذج لاقتصاد مفتوح مكون من ثلاث قطاعات حيث تكون من الشكل التالي: (محمد العيد، 2010، الصفحات 76-77)

$$Y = C + I + (X - M) \dots\dots\dots (01)$$

حيث تمثل:

Y: الناتج المحلي الخام مقيماً بسعر السوق لفترة معينة؛

C: الاستهلاك الداخلي؛

I: الاستثمار الداخلي،

X: الصادرات؛

M: الواردات.

بالاعتماد على العلاقة (01) يمكن الوصول الى ما يلي:

$$Y - (C + I) = X - M \dots\dots\dots (02)$$

حيث: (C+I) تمثل القدرة الاستيعابية ونرمز لها بالرمز (A)، وتصبح المعادلة السابقة من الشكل التالي:

$$Y - A = X - M \dots\dots\dots (03)$$

- تمثل (Y-A) الفائض أو العجز في الناتج المحلي وتمثل (X-M) رصيد الميزان التجاري.

توضح المتطابقة الأخيرة بأنه في حالة تحقيق فائض في رصيد الناتج المحلي الإجمالي يكون رصيد الحساب الجاري في حالة فائض كنتيجة لتوجيه الفائض في الناتج المحلي بعد تغطية جميع الاستخدامات الداخلية إلى التصدير وفي حالة العجز عن تغطية الاستخدامات الداخلية يتم اللجوء إلى الاستيراد؛

ثالثاً: علاقة الميزان التجاري بعجز الموازنة العامة: ترتبط الموازنة العامة مع الميزان التجاري من خلال السياسة المالية حيث وفي حالة عجز الميزان التجاري تلجأ الدولة إلى تطبيق سياسة مالية انكماشية تتجسد في تطبيق

معدلات ضرائب مرتفعة أو تخفيض الانفاق العام بهدف كبح النشاط الاقتصادي والوصول من خلاله إلى تخفيض استهلاك السلع والخدمات المستوردة كما أن تراجع مستوي الطلب الكلي سيدفع إلى توجيه القطاع الإنتاجي إلى إنتاج السلع المستوردة والعكس صحيح في حالة الفائض كما توضحه العلاقة التالية: (ضيف و وعيل، 2020، صفحة 49)

$$S + T + M = I + G + X \dots\dots\dots (1)$$

حيث:

S: الادخار، **T:** الإيرادات الضريبية،

M: الواردات، **I:** الاستثمار الداخلي،

X: الصادرات، **G:** الانفاق العام.

بالنظر للمعادلة السابقة وللحصول على صافي الصادرات نجد:

$$X - M = (T - G) + (S + I) \dots\dots\dots (02)$$

بمعنى أن رصيد القطاع الخاص (I-S) مضافا إليه رصيد القطاع العام (G-T) يساوي رصيد قطاع العالم الخارجي (M-X) ففي حالة وجود فائض في رصيد الحساب التجاري يجب أن يكون إما رصيد الموازنة العامة موجبا أو رصيد القطاع الخاص أو كلاهما حتى يكون طرفي المعادلة متوازنان. وفي حالة ما إذا كان رصيد الميزان التجاري سالبا فبالضرورة يجب أن يكون إما رصيد القطاع العام رصيد الموازنة العامة سالبا أو رصيد القطاع الخاص سالبا أو كلاهما حتى تبقى المتطابقة صحيحة.

رابعا: علاقة الحساب الجاري بالادخار القومي: توضح المتطابقة التالية العلاقة بين الناتج المحلي الخام والدخل وعناصر الإنفاق الكلي في الاقتصاد:

$$PIB = Y = C + I + G + (X - M) \dots\dots\dots (01)$$

ولدينا أيضا المتطابقة التي تعبر عن العلاقة بين الدخل الوطني وعناصر الانفاق في الاقتصاد:

$$Y = C + S + T \dots\dots\dots (02)$$

بتعويض المعادلة (01) في (02) وبهدف البحث عن رصيد الحساب الجاري نجد:

$$X-M=S+T+I-G\dots\dots\dots(03)$$

ومنه:

$$X-M=S+(T-G)-I\dots\dots\dots(04)$$

وبالتالي يصبح رصيد الحساب الجاري مكونا من الادخار بنوعيه العام و الخاص مطروحا منه الاستثمار ومنه يمكن القول بانه إذا كان الادخار أكبر من الاستثمار في بلد ما فإن الحساب الجاري يحقق فائضا إما في حالة عجز الحساب الجاري فيكون الادخار في هذا البلد اقل من الاستثمار.

المطلب الرابع: منهجية تسجيل الصفقات في جدول ميزان المدفوعات

الفرع الأول: توقيت تسجيل الصفقات

يتعلق توقيت تسجيل الصفقات بإشكالية تحديد تاريخ موحد لتسجيل العمليات الاقتصادية والمالية التي تتم بين الدول نظرا لما قد يخلفه اختلاف تاريخ تقييد العمليات بين دولة وأخرى من أخطاء في عملية التقييم، وعليه من أجل توحيد تسجيل المعاملات الدولية في الميزان المدفوعات يوصي الإصدار السادس لميزان المدفوعات (IMB6)I, 2009 على أن يكون تاريخ انتقال ملكية الأصول الحقيقية والمالية هو المعتمد في تسجيل المعاملات التي تتم على المستوى الدولي، حيث يشير مفهوم تغيير الملكية إلى تاريخ الحدوث الفعلي للمعاملة عندما تقوم الأطراف بتسجيل التنازل عن الأصول واكتسابها ضمن السجلات المحاسبية، ويضمن مبدأ التوقيت أن تكون هذه الحسابات المشكلة لميزان المدفوعات متسقة وتعكس بوضوح توقيت المعاملات الدولية وتغيير ملكية الأصول كما يسمح للدول الاحتفاظ بسجلات موحدة وقابلة للمقارنة لمعاملاتها الدولية، مما يسهل التحليل والفهم والمقارنة بين الأنشطة الاقتصادية للدول المختلفة. ومن الناحية العملية تطبيق قاعدة تغيير الملكية تختلف باختلاف طبيعة المعاملة حيث نميز ما يلي: (Lessambo, 2021, pp. 32-33)

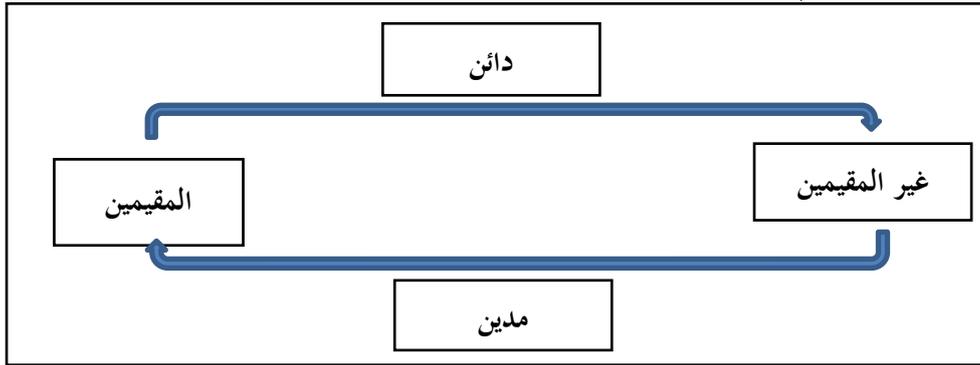
- يتم تسجيل التجارة في السلع في الميزان المدفوعات بناءً على الحركة الفعلية للسلع عبر الحدود الجمركية ، كما يتم توثيقها من خلال مستندات الصادرات والواردات المودعة لدى المصالح الجمركية. حيث يُعتبر التحرك الفعلي للبضائع كأفضل دليل متاح لتغيير الملكية؛

- يتم تسجيل الخدمات مثل السفر والنقل والتأمين (التي تُنتج وتنتقل وتستهلك في نفس الوقت) - عند أدائها؛
- يتم عادة تسجيل دخل الاستثمار على أساس الاستحقاق (بناءً على حق المطالبة)، بغض النظر عن متى يتم دفع أو استلام الدخل و إذا لم يتم تحويل الأموال فعلياً في ذلك الوقت، يتم إجراء قيد معادل في الحساب الرأسمالي المناسب؛
- تسجل الأرباح المستثمرة من المؤسسات المستثمرة المباشرة كدخل عند حصولها، مع إجراء قيد معاكس في حساب رأس المال للاستثمار المباشر؛
- يتم تسجيل التحويلات من جانب واحد عندما تتغير ملكية الأصول - سواء كانت أصولاً حقيقية أو مالية يفترض أن تحدث تغييرات الملكية في العناصر المالية عندما تقوم الأطراف في المعاملة بتسجيل الطلب أو الالتزام في سجلاتهم المحاسبية؛ وباختصار، يتم تسجيل التحويلات غير المتبادلة في الميزان المدفوعات عندما يتم تحديث سجل الملكية للأصول المعنية، سواء كانت أصولاً حقيقية (مثل هبات أو منح) أو أصولاً مالية (مثل ديون أو التزامات مالية). وفي حالة العناصر المالية، يعتمد وقت تغيير الملكية على تسجيل الأطراف للمطالبة أو الالتزام في سجلاتهم المحاسبية .

الفرع الثاني: طريقة تسجيل الصفقات في ميزان المدفوعات

يتم تسجيل الصفقات الاقتصادية التي تتم بين الدولة والعالم الخارجي في ميزان المدفوعات بالاعتماد على مبدأ القيد المزدوج وذلك انطلاقاً من الطبيعة المحاسبية لميزان المدفوعات، بحيث يقوم هذا المبدأ على أساس تسجيل العمليات في خانتي الأولى تكون للجانب الدائن والثانية تكون للجانب المدين، (Guillochon, Peltrault, & Venet, 2020, pp. 231-231) ، وقد أشار الإصدار السادس لميزان المدفوعات على التمييز بين تسجيل العمليات ضمن حساب العمليات الجارية وحساب رأس المال من جهة والحساب المالي من جهة أخرى ويتم تقيد العمليات في حساب العمليات الجارية والحساب الرأسمالي وفقاً لمبدأ القيد المزدوج إذ تؤدي أي عملية في هذين الحسابين بين الدولة والعالم الخارجي إلى تسجيل إثنين من القيود بنفس المبلغ مع اختلاف في الإشارة، يعكس القيد الأول الطبيعة الاقتصادية للمعاملة (تصدير أو استيراد .. الخ) في حين يعكس القيد الثاني طريقة سداد المعاملة أو التدفق النقدي (التسوية عن طريق الحساب البنكي مثلاً) كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (01.01): انتقال التدفقات من المقيمين إلى غير المقيمين.



المصدر: (Guillochon , Kaweckı , & Venet, 2012, p. 195)

حيث يوضح الشكل بأن التدفقات من غير المقيم إلى المقيم (كمال و رفيقة، 2017، الصفحات 16-17) تدرج في الجانب الدائن بحيث تعبر هذه الحالة عن النقصان وتأخذ كل أشكال التحول في الأصول الوطنية إلى الخارج أو تقليص للأصول الأجنبية في داخل الوطن حيث تتمثل العناصر المدينة في ميزان المدفوعات في كل عمليات الاستيراد من السلع والخدمات والهدايا والمنح والتحويلات للأجانب والتدفقات الرأسمالية نحو الخارج أما الجانب الدائن فإنه يقيد كل من الصادرات من السلع والخدمات والهدايا والمنح والتمويلات المقدمة للوطن من طرف الأجانب بالإضافة إلى التدفقات الرأسمالية الموجهة إلى داخل القطر .

بالنسبة للعمليات المتعلقة بالحساب المالي، (Guillochon, Peltrault, & Venet, 2020, p. 233)، فهي تسجل بشكل مختلف حيث يقوم هذا الحساب بتجميع عمليات الاقتناء والتنازل الصافي للأصول والالتزامات المالية مثل العمليات المتعلقة بالاستثمارات المباشرة واستثمارات المحفظة المالية والمشتقات المالية، تدرج العمليات في الحساب المالي بناء على زيادة الأصول أو انخفاض الالتزامات ويتم تحديد رمز العملية بالنظر إلى اتجاه تدفق رؤوس الأموال ففي حالة تدفقها من المقيمين إلى غير المقيمين تحمل الرمز السلبي أي تناقص الأصول وارتفاع الالتزامات والعكس صحيح حيث يعكس الرقم الإيجابي تزايد الأصول وتناقص الالتزامات. كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (01.01): كيفية تقييد العمليات ضمن ميزان المدفوعات.

الجانب المدين	الجانب الدائن
كل عمليات البيع	كل عمليات الشراء
التراجع في الأصول وزيادة في الالتزامات	الزيادة في الأصول والتراجع في الالتزامات

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على (كمال و رفيقة، 2017، صفحة 16).

الفرع الثالث: نماذج توضيحية لتسجيل العمليات في ميزان المدفوعات.

سنحاول من خلال هذا العنصر التطرق إلى أهم الأمثلة التوضيحية لعملية تسجيل المبادلات بين الدولة

والعالم الخارجي ضمن ميزان المدفوعات. (Guillochon , Kawecki , & Venet, 2012, pp. 196-197)

أولاً: قامت مؤسسة جزائرية بتصدير سلع بقيمة 100 مليون يورو، تعتبر هذه العملية تحويلاً لأصول حقيقية وبالتالي يتم تقيدها في الجانب الدائن ويترتب عنها في الجهة المقابلة تسوية مالية يمكن أن تأخذ عدة أشكال في صورة المقايضة، حيث يتم إجراء عملية شراء (استيراد) في الجهة المقابلة وبنفس قيمة الصادرات وتسجل في الجانب المدين لأنها تمثل امتلاكاً لأصول حقيقية من طرف الشركة الجزائرية ويتم تقيدها كما هو موضح في الجدول الموالي:

حالة التبادل عن طريق المقايضة

مدين	دائن	
100	100	صادرات وواردات سلعية

ثانياً: في حالة كانت التسوية المالية تتم نقداً وباستخدام العملة الأجنبية فإن الشركة الجزائرية ستلتقي قيمة 100 مليون يورو في صورة عملة صعبة وتقوم بإيداعها في الحساب البنكي وبالتالي سترتفع رصيدها من العملات الأجنبية، يتم تسجيل هذه الزيادة في الأصول في الجانب المدين تحت بند أصول والتزامات بالعملات الأجنبية كما هو موضح في جدول الموالي:

حالة صادرات مسددة بالعملة الصعبة

مدين	دائن	
100	100	صادرات وواردات سلعية أصول والتزامات بالعملة الصعبة

ثالثاً: إذا منحت الشركة الجزائرية المصدرة للسلعة قرضاً تجارياً للشركة الأجنبية المستوردة فإن هذه الأخيرة تمنح وثيقة تثبت مبلغ القرض للشركة الجزائرية وبالتالي يزداد رصيد الأوراق المالية لصالح بلد الشركة المصدرة مما يؤدي إلى زيادة الأصول تحت شكل قروض تجارية وتسجل في الجانب المدين تحت بند قروض تجارية كما هو موضح في جدول التالي:

صادرات مسددة عن طريق قروض تجارية

مدین	دائن	
100	100	صادرات وواردات سلعية قروض تجارية

رابعا: لنفرض بأن الشركة المستوردة للسلع قامت بتسديد مبلغ القرض التجاري نقدا وبالعملة الصعبة حيث أن تسديد قيمة القرض يؤدي إلى انقضاء القرض التجاري الذي كانت تحمله الشركة المقيمة، يتم تسجيل هذا التراجع في الأصول المالية التي يحتفظ بها بلد الشركة المصدرة تماما كأي تراجع في الأصول تحت بند قروض تجارية في الجانب الدائن كما يؤدي زيادة رصيد العملات الأجنبية التي يحتفظ بها بلد الشركة المصدرة الى تسجيلها في الجانب المدين تحت بند أصول والتزامات بالعملة الصعبة كما هو موضح في الجدول الموالي:

تسديد قروض تجارية قصيرة الاجل بالعملة الصعبة

مدین	دائن	
100	100	قروض تجارية أصول والتزامات بالعملة الصعبة

خامسا: في حالة تم تسديد الصادرات نقدا وبالعملة الوطنية (في حالة الشركة الجزائرية تكون العملة هي الدينار) ، فان رصيد الدينار المملوك من قبل غير المقيمين يتناقص ويعتبر بمثابة تراجع في التزامات المقيمين حيث ان العملة الوطنية المملوكة لغير المقيمين هي التزام للمقيمين اتجاه الخارج ويعتبر التراجع في الالتزامات منافا للزيادة في الأصول وتسجل في الجانب المدين تحت بند أصول والتزامات بالدينار أو العملة الوطنية .

تسديد الصادرات نقدا بالعملة الوطنية

مدین	دائن	
100	100	صادرات وواردات سلعية أصول والتزامات بالعملة الوطنية

سادسا: تأخذ التحويلات دون مقابل شكل المعاملات ذات الاتجاه الواحد ولا تحتاج إلى تيار معاكس يحمل نفس القيمة ، حيث يتم تسجيل هذا التدفق بحسب اتجاه في الجانب الدائن اذا كان اتجاهه من الجانب المقيم إلى غير المقيم أو في الجانب المدين إذا كان من الجانب الغير المقيم ال المقيم ومن اجل احترام مبدأ القيد المزدوج يتم تسجيلها في الجهة المقابلة تحت بند تحويلات جارية ، إذا منحت الدولة الجزائرية مثلا مساعدة عينية بقيمة 200

مليون دينار إلى بلد يعاني صعوبات تسجل هذه المساعدة تحت بند صادرات سلعية في الجانب الدائن وبالمقابل تسجل في الجانب المدين وبنفس القيمة تحت بند تحويلات الإدارات العمومية.

هبة عينية من الدولة الجزائرية نحو بلد أجنبي.

مدین	دائن	صادرات سلعية تحويلات الإدارات العمومية
200	200	

وفي حال تلقت الجزائر مساعدة مالية بقيمة 200 مليون دينار يؤدي التدفق النقدي إلى زيادة رصيد الدولة من العملة المحلية وبالتالي تسجل في الجانب المدين أما في الجهة المقابلة يتم تسجيل تحت بند تحويلات للإدارات العمومية في الجانب الدائن.

هبة من بلد أجنبي نحو الجزائر

مدین	دائن	تحويلات للإدارات العمومية أصول والتزامات بالعملة الوطنية
200	200	

المبحث الثاني: تحليل هيكل تصنيف العمليات الدولية في ميزان المدفوعات

يقوم ميزان المدفوعات بتجميع و ضبط المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين، من خلال توزيع العمليات الدولية على مجموعة من الحسابات الرئيسية والتي يشمل كل منها المعاملات ذات الطبيعة المتشابهة وينقسم ميزان المدفوعات إلى ثلاث حسابات أساسية تتمثل في حساب العمليات الجارية، حساب العمليات الرأسمالية والحساب الرأسمالي بالإضافة إلى حساب إضافي (حساب السهو الخطأ) والذي يهدف إلى مراجعة الأخطاء المتعلقة بعملية التسجيل والتقييم وسنحاول فيما يلي تحليل مكونات الحسابات الأساسية لميزان المدفوعات.

المطلب الأول: حساب العمليات الجارية:

يعرف حساب العمليات الجارية (Current account) أو الحساب الجاري على أنه مجموع التدفقات السلعية و الخدمية التي يتم تبادلها بين البلد والعالم الخارجي بالإضافة إلى مداخيل عوامل الإنتاج والتحويلات (لطرش،

2012، صفحة 243)، وعليه يمكن القول بأن الحساب الجاري يضم كل العمليات التي يمكن أن تؤثر على الدخل القومي للدولة وهو ما توضحه مطابقة التوازن في الاقتصاد القومي:

$$Y=C+I+X-M$$

حيث يكون الميزان التجاري هو:

$$C=X-M$$

يدل الرصيد الموجب لهذا الميزان على دائنية الدولة اتجاه بقية دول العالم وبالتالي تناقص مديونيتها لذلك في كثير من الأحيان يطلق على هذا الحساب اسم حساب الدخل. (بدران، 2014، صفحة 104)، كما يعتبر الحساب الأكثر أهمية ضمن جدول ميزان المدفوعات بحيث يتابع أثر تدفقات الموارد الحقيقية بين الاقتصاد المحلي والعالم الخارجي، تشمل هذه التدفقات كافة المعاملات التي يتم تبادلها بين الأفراد المقيمين وغير المقيمين بما في ذلك عوامل الإنتاج، كما يشمل الحساب الجاري جميع المعاملات الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر على حجم الدخل القومي. (أل شبيب، 2013، صفحة 77). ويعتبر الحساب الجاري مؤشرا يمكن من خلاله قياس أثر الاقتصاد الكلي على تطور المبادلات مع العالم الخارجي باعتبار أن كل ما يتم تصديره خلال فترة زمنية معينة هو في حقيقة الأمر عبارة عن إنتاج وطني لذلك فإن تطور رصيد الصادرات مرتبط مع تطور كل من الإنتاج والتوظيف كما أن ارتفاع الواردات يؤدي إلى انخفاض الإنتاج والتوظيف وبناءا عليه يمكن التأكيد بأن الحساب الجاري مؤشر فعال في تحديد مستوي النشاط الاقتصادي في الدولة. (أمين و محمود، 2022، صفحة 80) ويضم هذا الحساب أربع حسابات فرعية سنحاول توضيحها فيما يلي:

الفرع الأول: حساب السلع والخدمات

يغطي حساب السلع والخدمات (Account of Goods and services) الحصة الأكبر من الحساب الجاري ويشمل جميع أنواع المبادلات التي يكون مصدرها عملية الإنتاج ويتم تبادلها من دولة إلى أخرى ويتكون بدوره من البنود التالية:

- **أولا: حساب السلع:** تعتبر تجارة السلع المحرك الرئيسي للعلاقات الاقتصادية بين الدولة و العالم الخارجي، حيث تقوم الدول باستيراد السلع التي يصعب انتاجها محليا أو تكون تكلفتها انتاجها مرتفعة نسبيا وبالمقابل

تهدف إلى تصدير السلع التي تكون تكلفتها انتاجها أرخص نسبياً، (البكري، 2010، صفحة 246)، ومنه يمكن القول بأن حساب السلع من أهم الحسابات المؤثرة في رصيد الحساب الجاري. كما يدخل ضمن بند السلع في جدول ميزان المدفوعات كل العناصر ذات الطبيعة المادية والمتحركة والتي تكون وليدة عملية الإنتاج بحيث يمكن انتقال ملكيتها من المقيمين داخل الحدود الجغرافية للدولة إلى غير المقيمين (Terra, 2015, p. 10). يطلق على حساب السلع في أدبيات ميزان المدفوعات مصطلح الميزان التجاري السلعي أو ميزان التجارة المنظورة على اعتبار أن الصادرات السلعة ذات طبيعة مادية وملموسة كما يمكن جمركتها أثناء تحركها بين دولة ما والعالم الخارجي ويشمل هذا الحساب الفرق بين صادرات الدولة من السلع ووارداتها التي تعبر الحدود الجمركية. (عبد السلام، 2007، صفحة 153)، ويمكننا تصنيف أهم بنود حساب السلع حسب الإصدار السادس لميزان المدفوعات ضمن الجدول التالي:

الجدول رقم (02.01): البنود الفرعية لحساب السلع.

عنوان البند	حساب السلع
البضائع العامة General (Goods	تضم البضائع العامة بمفهوم ميزان المدفوعات كل السلع التي يتم تحويل ملكيتها الاقتصادية من شخص غير مقيم إلى آخر مقيم والتي لا تنتمي إلى الفئات التالية: السلع قيد المتاجرة (Merchanting)، الذهب غير النقدي، سلع تدخل في أعمال البناء من طرف غير المقيمين، السلع المرسله إلى السفارات والقواعد العسكرية والمنظمات الدولية، السلع المشتراة من طرف السفراء والموظفين الدبلوماسيين والملحقين العسكريين بالبلدان المضيفة، السلع التي ترسلها أو تستلمها الإدارات العمومية إلى عملياتها بالخارج والغير مدرجة في بنود أخرى.
* إعادة التصدير) Réexportati (ons	هو عبارة عن بند فرعي تابع لبند البضائع العامة ويشمل السلع ذات المنشأ الأجنبي والتي تم استيرادها سابقاً، ويعاد تصديرها دون القيام بتغيير جذري في طبيعتها وقت استيرادها بحيث يختلف سعرها نتيجة إضافة تكاليف نقلها و هوامش الوسطاء الخ...
صافي السلع المتاجر بها	يقيد ضمن هذا البند صافي عمليات الشراء والبيع على أساس إجمالي ويقصد بالسلع قيد المتاجرة السلع التي يتم بملكها المقيم من غير المقيم ومن ثم يقوم ببيع نفس السلع إلى جهة أخرى غير مقيمة دون تواجد السلع
الذهب النقدي	عبارة عن كل أنواع الذهب باستثناء الذهب النقدي الذي يعتبر كأصول احتياطية لدى السلطات النقدية.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على (FONDS MONÉTAIRE INTERNATIONAL, 2009, p. 164)،

- ثانياً: حساب الخدمات: تشمل الخدمات ضمن ميزان المدفوعات (Lessambo, 2021, p. 35) كل المعاملات الاقتصادية الناتجة عن عمل غير ملموس مثل خدمات النقل وخدمات الأعمال والسياحة بحيث إذا تم دفع الأموال مقابل هذه الخدمات تعبر استيراداً وتسجل ضمن الجانب المدين أما إذا تم استلام الأموال مقابلها تسجل ضمن الجانب الدائن. وبالنظر إلى خصوصية المعاملات المتعلقة بالخدمات في كونها معاملات غير ملموسة

أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات - دراسة تحليلية قياسية لبعض الدول المنتجة للنفط خلال الفترة (1990-2021).

فان مرورها عبر الحدود الجمركية للدول يكون غير منظور وهو ما يفسر تسميتها في بعض أدبيات ميزان المدفوعات بميزان العمليات الغير منظورة. وبالعودة إلى الطبعة السادسة من إصدار ميزان المدفوعات يمكن جمع أهم البنود الفرعية لهذا الحساب ضمن الجدول التالي:

الجدول رقم (03.01): البنود الفرعية لحساب الخدمات.

عنوان البند	حساب الخدمات
خدمات التصنيع على المدخلات المادية والمملوكة للغير	يشمل هذا البند أنشطة التجهيز عمليات التجميع ، وضع العلامات أو التوسيم والتغليف بحيث تقوم بها المؤسسات التي لا تملك السلع مقابل رسوم معينة وبالتالي فإن عدم انتقال الملكية من الغير مقيم إلى المقيم لا يسمح بتقييمها ضمن حساب البضائع العامة مثل أنشطة تكرير النفط وتركيب الإلكترونيات الخ.
خدمات الصيانة والإصلاح	هي عبارة عن خدمات تقوم بها شركة مقيمة على سلع مملوكة لجهات غير مقيمة مما يعنى عدم تغير الملكية مثل صيانة السفن والطائرات وغيرها من معدات النقل.
خدمات النقل	كل العمليات التي يتم من خلالها نقل الأشخاص أو السلع من مكان إلى آخر.
السفر	يتضمن بند السفر السلع والخدمات التي يستفيد منها المسافرون لمدة تقل عن سنة واحدة في دولة ما مثل تكاليف الرعاية الصحية، نفقات التعليم، نفقات الإقامة والطعام والنقل التي تم استهلاكها خلال الزيارة الخ.....
البناء	يتمثل في أشغال البناء التي يتم لقيام بها من طرف غير المقيمين في دولة ما ويشمل أعمال البناء والترميم والتجديد والطرق والجسور والطلاء والسباكة والهدم وإدارة المشاريع بالإضافة إلى السلع والخدمات التي تشتريها المؤسسات التي تشرف على أعمال البناء من اقتصاد الدولة المضيئة.
التأمين ومعاشات التقاعد	يضم كل العمليات التامين التي يقوم بها المقيمين لغير المقيمين وكذا الغير مقيمين للمقيمين مثل التأمين على الحياة، الادخاري، البضائع، معاشات التقاعد، الخ.....
الخدمات المالية	يضم كل خدمات الوساطة المالية والخدمات التي توفرها البنوك مثل الودائع والاقراض وبطاقات الائتمان شراء الديون التجارية وضمان الديون المقاصة الاستشارات المالية، توفير السيولة الخ.
رسوم استخدام حقوق الملكية الفكرية غير المدرجة في موضع آخر	الخدمات المتعلقة بحقوق استخدام الملكية الفكرية مثل العلامات التجارية وبراءات الاختراع وحقوق المؤلف. الخ .
خدمات الاتصالات والكمبيوتر والمعلومات	- خدمات نشر المعلومات الصوتية او المرئية او غير ذلك عن طريق الهاتف والتلكس والتلفزيون أو برامج الراديو والتلفزيون المنقولة عبر الكابلات والاقمار الصناعية والبريد الإلكتروني الخ...؛ - الخدمات المتعلقة بمعدات وبرامج الكمبيوتر ومعالجة البيانات الخ؛ - خدمات وكالات الانباء مثل الأخبار والصور والمقالات الصحفية ال وسائل الاعلام الخ؛
خدمات الأعمال الأخرى	مثل الأنشطة المهنية والتقنية وخدمات الاستشارات الإدارية والبحث والتطوير والهندسة المعمارية الخ؛
الخدمات الشخصية والترويحية والثقافية	الخدمات السمعى والبصرية ذات الصلة مثل المبالغ المستحقة الدفع عند عن إنجاز المنتجات ذات الصلة مثل الخدمات والرسوم المرتبطة بإنتاج الأفلام المسجلة على اشرطة الفيديو وغيرها - الخدمات الصحية والتعليمية مثل خدمات المستشفيات والأطباء التي يتم تقديمها عن بعد أو في مكان العمل وكذا الدورات الدراسية عن طريق المراسلون أو عن بعد و خدمات التعليم التي يقدمه المعلمون في البلد المضيف الخ....
السلع والخدمات الحكومية الغير مدرجة في موضع آخر	- الخدمات أو السلع التي تستفيد منها المناطق التابعة لولاية الحكومات مثل السفارات والقواعد العسكرية والمنظمات الدولية؛ - السلع والخدمات التي يستفيد منها موظفو السلك الدبلوماسي والعسكري في البلد المضيف الخدمات التي تستفيد منها الحكومات ولا تسجل في فئات أخرى.

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: (FONDS MONÉTAIRE INTERNATIONAL, 2009, pp. 174-190)

174-190)

الفرع الثاني: حساب الدخل الأولي

يشمل حساب الدخل الأولي كل المدفوعات المتعلقة بعوائد عناصر الإنتاج وكذا الأصول المالية وعوائد تأجير الموارد الطبيعية، بحيث تسجل المداخل المتأتية من عوائد هذا الحساب في الجانب الدائن، يشمل هذا الحساب أجور العمال الذين يعملون لحساب شركات غير مقيمة، كما الأرباح الموزعة من الشركات المتعددة الجنسيات والفوائد المترتبة على القروض الدولية. (Terra, 2015, p. 11) ، ومنه يمكن القول بأن حساب الدخل الأولي يتعلق بصفة مباشرة بعمليات انتقال الدخول بين المؤسسات المقيمة في بلد ما والمؤسسات الغير مقيمة. وبالعودة إلى الطبعة السادسة لدليل إعداد ميزان المدفوعات نجد بأن تقسيم عمليات حساب الدخل الأولي يتم على الشكل التالي: (FONDS MONÉTAIRE INTERNATIONAL, 2009, p. 199)

- الدخول المرتبطة بالعملية الإنتاجية مثل تعويضات العاملين وعوائد مساهمة عنصر العمل في الإنتاج، الضرائب، الإعانات الموجهة للمنتجات والعملية الإنتاجية؛
- الدخول المرتبطة بملكية الأصول المالية وكذا الأصول الغير المنتجة مثل دخل الملكية الناتج عن العائد من توفير الأصول المالية وتأجير الموارد الطبيعية و دخل الاستثمار المكتسب من توفير الأصول المالية. ومنه يمكن حصر أهم العناصر المكونة لحساب الدخل الأولي في الجدول التالي:

الجدول رقم (04.01): البنود الفرعية لحساب الدخل الأولي.

عنوان البند	حساب الدخل الأولي
تعويضات العاملين	- أجور العمال، الرواتب الإضافية مقابل العمل الليلي والعمل أثناء العطلات، العلاوات، أجور العطلات السنوية والرسومية؛ - الأجور والرواتب النقدية - الأجور والرواتب العينية - مساهمة أرباب العمل الاجتماعية
دخل الاستثمارات	- المساهمة التي تقدم لمعاشات التقاعد والتأمين الصحي وكذا المدفوعات التي يتحملها أرباب العمل في حالة غياب عن العمل بسبب المرض او الحوادث وغيرها وكذا تعويضات تحاية الخدمة، - دخل الأسهم والمشاركات الأخرى وحصص صناديق الاستثمار، أرباح الأسهم والاقطاعات من أرباح الشركات، الارباح المعاد استثمارها، الفوائد.
الدخل الأولي الأخر	- الدخل المتعلق بالأسهم وحصص صناديق الاستثمار، أرباح الأسهم ، أرباح الاستثمار المتعلقة بمجملي الحصص في صناديق الاستثمار، أرباح حصص صناديق الاستثمار، أرباح معاد استثمارها لخصص صناديق الاستثمار. - الدخل من المشاركات الأخرى وحصص صناديق الاستثمار، - مثل رسوم الاستيراد والضرائب على التصدير ضريبة القيمة المضافة الخ.. - ضريبة الأجور والضرائب على الترخيص التجارية والمباني ؛ - الإعانات التي تقدمها الدولة لبعض المنتجات، إعانات المصدرين الخ.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على (FONDS MONÉTAIRE INTERNATIONAL, 2009).

الفرع الثالث: حساب الدخل الثانوي

يسجل ضمن حساب الدخل الثانوي تحويلات العمال المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية بالإضافة إلى كل التحويلات الجارية سواء التي تم استلامها أو دفعها مثل المزايا والمساهمات الاجتماعية المقدمة أو المستلمة من المؤسسات الدولية في صورة صندوق النقد الدولي، البنك الدولي الخ .. (Guillaumin, 2020, p. 187)، يتوافق مفهوم حساب الدخل الثانوي مع إعادة توزيع الدخل مثل التبرعات التي تقوم الحكومة بمنحها إلى حكومة أخرى أو التحويلات التي يقوم المهاجرون بأرسالها إلى ذويهم (Terra, 2015, p. 12) ، و الملاحظ من خلال التعريفين السابقين بأن العمليات التي تصنف ضمن هذا الحساب تكون دون مقابل مادي في الجهة المقابلة على غرار باقي العمليات السابقة فهي عبارة عن تحويلات جارية تقوم بها كيانات أو أشخاص في دول إلى كيانات أخرى أو أفراد غير مقيمة ويمكن حصر أهم التحويلات ضمن حساب الدخل الثانوي في الجدول الموالي:

الجدول رقم(05.01): البنود الفرعية لحساب الدخل الثانوي

بنود الحساب	حساب الدخل الثانوي
التحويلات الشخصية	- تحويلات العاملين في الخارج؛ -اليانصيب وغيره ما أشكال القمار؛ - تحويلات المغتربين.
التحويلات الجارية الأخرى	- الضرائب المفروضة على الدخل والثروة وغيرها؛ - المساهمات الاجتماعية؛ - المزايا الاجتماعية، - صافي أقساط التأمين على غير الحياة والضمانات الموحدة؛ - مطالبات التأمين على غير الحياة والمطالبات المشمولة بالضمانات الموحدة؛ - التحويلات الجارية المرتبطة بالتعاون الدولي؛ - التحويلات الجارية المتنوعة ؛

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على (MBP6)1, 2009

المطلب الثاني: حساب العمليات الرأسمالية:

تتوزع المعاملات الاقتصادية للدولة بين المعاملات التي تتم ضمن تجارة السلع والخدمات وهي المعاملات التي تم تصنيفها ضمن حساب العمليات الجارية، أما المعاملات التي تتضمن انتقال رؤوس الأموال فيتم تصنيفها ضمن حساب العمليات الرأسمالية. يسجل حساب رأس المال عمليات الدفع والاستلام للديون المستحقة بين المقيمين وغير المقيمين، كأن تباع حصص شركة اتصالات أمريكية إلى مقيمين في فرنسا أين تعتبر استيراداً للرأس المال، وبالمقابل تسجل بوصفها مستسلمات في حساب رأس المال بالنسبة لأمريكا وعليه يمكن القول بأن تدفق رأس المال إلى داخل الدولة (استيراد رأس المال) يتحقق عندما يحدث تناقص الأرصدة النقدية للمقيمين (حقوق للأجانب) وبالمقابل تزداد المطلوبات (المديونية للأجانب) (القريشي، 2008، صفحة 62)

وتنقسم المعاملات الرأسمالية حسب أجالها الزمنية إلى نوعين:

1. المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل: تشمل كل التغيرات التي تطرأ على قيمة الأصول التي يمتلكها المقيمين في الدولة وكذا قيمة الخصوم التي يلتزمون بها اتجاه الخارج، والتي يزيد أجلها عن سنة ويضم هذا الحساب الاستثمارات

المباشرة، والأوراق المالية، والقروض الطويلة الأجل كما يضم الاستثمارات طويلة الأجل الأخرى التي تتغير من خلالها ملكية الحصص في المشروعات والتي لا تأخذ أحد الأشكال السابقة وفي ملكية العقارات التجارية وغير التجارية وبراءات الاختراع والحصص في صندوق النقد الدولي وغيرها من المنظمات المالية الدولية. (عوض الله، 1999، صفحة 103)

2. المعاملات الرأسمالية قصيرة الاجل:

تسمى أيضا بالحساب النقدي وتشكل كافة التغيرات التي تطرأ على قيمة الأصول والخصوم ذات لطابع النقدي مثل العملات الأجنبية الودائع المصرفية الأجنبية المودعة في البنوك المحلية القروض قصيرة الأجل الأوراق المالية القصيرة الأجل والكمبيالات وتتميز بسيولتها الكبيرة وسهولة انتقالها بين الدول.

وتجدر الإشارة إلى أن الهدف من دمج حساب العمليات الرأسمالية ضمن جدول ميزان المدفوعات هو (Guillaumin, 2020, p. 187) تقييد التحويلات الرأسمالية التي لا يكون لها مقابل، وبصورة أكثر دقة يمكن القول بأن حساب رأس المال يسجل التحويلات المجانية الوجهة إلى تمويل جزء أو كل من استثمار معين مثل تمويل مشاريع الأشغال العمومية الكبرى وإلا تعتبر تحويل دون مقابل ولا ينبغي الخلط بينها وبين التحويلات دون مقابل التي تطرقنا إليها ضمن حساب الدخل الأولى. وعليه يمكن الملاحظة بأن العمليات التي تتم ضمن حساب رأس المال المالية تكون إما عبارة عن تحويلات رأسمالية بين المقيمين وغير المقيمين في صورة التحويلات الموجهة للاستثمار و المساعدات الدولية وإما في صورة عمليات الاستحواذ أو التنازل على الأصول غير المالية في صورة براءات الاختراع .

الجدول رقم (06.01): البنود الفرعية لحساب العمليات الرأسمالية.

بنود الحساب	حساب العمليات الرأسمالية
* <u>اقتناء الأصول غير المنتجة غير المالية</u>	
- الموارد الطبيعية	- الحقوق المستحقة الدفع والمتأتية من الموارد الطبيعية مثل: حقوق الصيد، المياه، الأراضي، المجال الجوي، التعدين، الغابات، الخ
- العقود، عقود الإيجار لتراخيص	- كل أنواع العقود والتي تعتبر أصولا اقتصادية غير ملموسة مثل عقود التاجير التشغيلي، تراخيص استخدام الموارد الطبيعية، تراخيص القيام بأنشطة معينة الخ...
- الأصول التسويقية	- الأصول المتعلقة بالجانب التسويقي مثل: العلامة التجارية، الشعار اسم النطاق الإلكتروني...
* <u>التحويلات الرأسمالية</u>	
- الاعفاء من الدين	- عمليات التنازل عن الديون والالتزامات المتفق عليه بين طرفي التعاقد تتعلق بالمطالبات الكبيرة من حيث القيمة مثل المطالبات المتعلقة بالكوارث الطبيعية.
- مطالبات التأمين على غير الحياة	- عبارة عن تحويلات نقدية أو عينية تمنح من طرف الحكومات أو المنظمات الدولية إلى كيانات مؤسسية اخرى لتمويل تكاليف الحصول على أصول ثابتة كليا او جزئيا
- المنح الاستثمارية	- ضرائب تفرض على فترات منتظمة وغير متكررة على قيم الأصول أو صافي القيم المملوكة لوحدة مؤسسية بالإضافة الى ضرائب الإرث والضرائب على الهدايا
- الضمانات لمرة واحدة وغيرها من حالات تحمل الدين	- مدفوعات رأسمالية كبيرة القيمة وغير دائمة تقدم كتعويضات عن حوادث تلف أو حوادث غير مأمّن عليها بوثائق رسمية بالإضافة الى الهبات الكبيرة والتكرات.
- الضرائب	
- التحويلات الرأسمالية الأخرى.	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على (MBP6)I, 2009

المطلب الثالث: حساب العمليات المالية:

يقيس الحساب المالي صافي عمليات شراء الأصول والخصوم ذات الطبيعة المالية والتصرف فيها، كما يجمع رصيده كل من رصيد الحساب الجاري والرأسمالي، ومنه يمكن القول بأن رصيد حساب العمليات المالية يعبر عن صافي العمليات التي يتم بموجبها اقراض الغير المقيمين أو صافي العمليات المالية التي يتم بموجبها الاقتراض منهم (سوهير، 2022، صفحة 44)، ويتم ضمن حساب العمليات المالية تقييد العمليات التي يترتب من خلالها الأصول والالتزامات متبادلة بين المقيمين وغير المقيمين، والتي يمكن تصنيفها بشكل عام بناء على العديد من المعايير: (Gandolfo, 2016, pp. 76-77)

1. طبيعة العملية (الفئات الوظيفية): يتم تجميع العمليات المالية في فئات وظيفية مثل الاستثمار المباشر و الاستثمار في المحفظة المالية أو الاستثمار في المشتقات المالية حيث يهدف هذا التوزيع الوظيفي إلى تسهيل تحليل العمليات وتمييز بين العمليات المالية التي تظهر اختلاف في الدوافع الاقتصادية؛

2. مدة استحقاق العملية والأدوات المستعملة: حيث يتم تصنيف العمليات المالية على أساس أجال الاستحقاق إلى العمليات التي أجلها التعاقدية لأكثر من سنة والعمليات التي أجلها التعاقدية أقل من سنة وبالتالي يتم تصنيف العمليات إما كأسمال طويل الاجل وإما كراس مال قصير الاجل؛

3. طبيعة صاحب العملية (القطاع العام والخاص): حيث يتم التمييز بين العمليات التي يقوم بها الخواص أو القطاع العام في صورة الحكومة أو المؤسسات النقدية مثل البنوك المركزية وغيرها من المؤسسات الدولية.

ويخضع مبدأ التقييد ضمن هذا الحساب (bernier & simon, 2009, p. 87) لنفس الطريقة المعتمدة ضمن حساب العمليات الجارية، حيث يتم تسجيل الصادرات في الجانب الدائن والواردات في الجانب المدين كما أن كلاهما في الواقع يتعلق بتبادل سندات الدين (الأصول المالية)، ويمكن توضيح ذلك من خلال المثال التالي: حيث أن اقتناء سندات أجنبية من طرف المقيمين يعتبر بمثابة استيراد ويزداد عليه زيادة الالتزامات ولذلك يسجل ضمن الجانب المدين أما الجهة المقابلة لهذه العملية فيترتب عليها خروج العملة الصعبة وهو ما يعتبر صادرات لرأس المال وتسجل في الجانب الدائن .

يتميز الحساب المالي بين نوعين من العمليات المالية حسب الطبعة السادسة لدليل اعداد ميزان المدفوعات الدولية والصادرة عن صندوق النقد الدولي، وهي العمليات المالية التي يقوم الأعوان الغير بنكيون وتنقسم بدورها إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، استثمارات المحفظة، المشتقات المالية الاستثمارات الأخرى. أما النوع الثاني من العمليات فشمل تغيرات احتياطات الصرف التي تقوم بها السلطات النقدية وتنقسم بدورها إلى الذهب النقدي، العملات الأجنبية القابلة للتحويل، حقوق السحب الخاصة، الشريحة الاحتياطية . يوضح الجدول الموالي توزيع الهيكلية للعمليات المالية على بنود الحساب المالي لميزان المدفوعات.

الجدول رقم(07.01): البنود الفرعية لحساب العمليات المالية

حساب العمليات المالية	البنود
	<u>العمليات المالية المحققة من طرف</u>
	<u>الأعوان الغير بنكية</u>
- كل عمليات المساهمة في رأسمال شركة ما بين المقيمين وغير المقيمين؛	- الاستثمارات الأجنبية المباشرة
- كل عمليات توظيف رؤوس الاموال بمهدف المضاربة بين المقيمين وغير المقيمين	-الاستثمارات في المحفظة
مثل شراء أسهم من البورصة المحلية من طرف الأجانب؛	
- جميع أدوات المالية غير المصنفة ضمن الاستثمارات المباشرة أو الاستثمارات	- استثمارات أخرى
محفظة مثل: الائتمان التجاري والقروض والعمللة والودائع...؛	
- الأدوات المالية المرتبطة بأدوات مالية أخرى مثل: الخيارات والعقود المستقبلية	-المشتقات المالية
والعقود الآجلة.	
	<u>تغيرات احتياطات الصرف التي تحتفظ</u>
	<u>بها السلطات النقدية</u>
- الذهب المملوك للبنوك المركزية أو المؤسسات الفوق وطنية؛	- الذهب النقدي
- العملات التي ليس لها أي قيود حكومية على صرف العملات ويمكن استبدالها	-العملات الأجنبية القابلة للتحويل
بسهولة بالذهب عملات اخرى مثل الدولار الجنيه الإسترليني.....؛	
- أصول احتياطية دولية مكتملة للاحتياطات الرسمية الخاصة؛	- حقوق السحب الخاصة
- حصة محددة من العملة التي يجب على كل دولة تقديمها الى صندوق النقد	- الشريحة الاحتياطية
الدولي.	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على (MBP6)I, 2009

المطلب الرابع حساب السهو والخطأ:

يشير المفهوم الوظيفي لميزان المدفوعات كما تم التطرق إليه ضمن المبحث الأول إلى أنه عبارة عن تقرير إحصائي شامل يجمع ويلخص ويقيّد بطريقة منهجية كل المعاملات التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين من خلال الاعتماد على مبدأ القيد المزدوج في تسجيل العمليات الاقتصادية الدولية وبموجبه يتم تسجيل كل معاملة ضمن قيدين لهما نفس القيمة مع مراعاة الاختلاف في الإشارة بين الجانبين المدين و الدائن. إن الاعتماد على مبدأ القيد المزدوج في تسجيل العمليات الدولية يجعل من التوازن المحاسبي لميزان المدفوعات أمراً قطعياً؛ حيث أن رصيد حساب العمليات الجارية ورصيد حساب العمليات المالية والرأسمالية يكونان متعاكسان في الإشارة ومتساويان في

القيمة وهو الأمر الذي يبرر كون الرصيد الكلي لميزان المدفوعات يكون مساويا للصفر (BUCKLEY, 2012, p. 69). أما من الناحية العملية فالواقع يبين لنا بأن التوازن الدائم لميزان المدفوعات نادر الحدوث نظرا لكون عملية تجميع البيانات تعرف العديد من العقبات كاختلاف تقييمات القيود المتعلقة بالصادرات والواردات وكذا التحويلات دون مقابل بالإضافة إلى بعض الأخطاء في عملية تقدير قيم المعاملات الدولية وهو الأمر الذي أدى إلى إدراج بند السهو والخطأ لضمان التوازن الحسابي لميزان المدفوعات (البكري، 2010، صفحة 262).

يتم إدراج حساب السهو والخطأ من أجل الموازنة المحاسبية لميزان المدفوعات ويستعمل هذا الحساب في حالات أخرى مثل وجود أخطاء في تقييم السلع والخدمات المتبادلة لاختلاف أسعار صرف العملات و اقتناء المعدات العسكرية والتي لا يجب الإفصاح عنها مراعاة لمصالح الأمن القومي (زكرياء و صبرينة، 2022، صفحة 355) كما يعتبر أحد أهم السمات ضمن بيانات ميزان المدفوعات ويقاس الاختلال الحاصل نتيجة قصور في البيانات الأصلية وأدوات جمع البيانات ومعالجتها (عمان، 2019، صفحة 30)، كما يتم تقديره حسب (إحصاءات ميزان المدفوعات الجماهيرية العظمى لعام 2009، 2009، صفحة 10) بأنه الرصيد الصافي الباقي من كافة القيود الدائنة والمدينة اللازم لأن يكون رصيد ميزان المدفوعات مساويا للصفر. وعليه بناء على ما سبق يمكن اعتبار بند السهو والخطأ عبارة عن حساب تكميلي الهدف منه ضبط التوازن المحاسبي لميزان المدفوعات وتغطية الأخطاء وتدارك الهفوات الإحصائية لعمالية تقييم السلع والخدمات وكذا المشتريات العسكرية والمتعلقة بالأمن الوطني. يمكن حصر أهم مصادر الأخطاء والاختلالات بين الجانبين الدائن والمدين في حسابات ميزان المدفوعات من خلال ما يلي: (بلقاسم ز.، 2023، الصفحات 147-148)

1- أخطاء المكلفون بعملية التسجيل: وهي الأخطاء والهبوات التي يمكن إرجاعها إلى البضائع والخدمات:

1.1. فيما يتعلق بالبضائع:

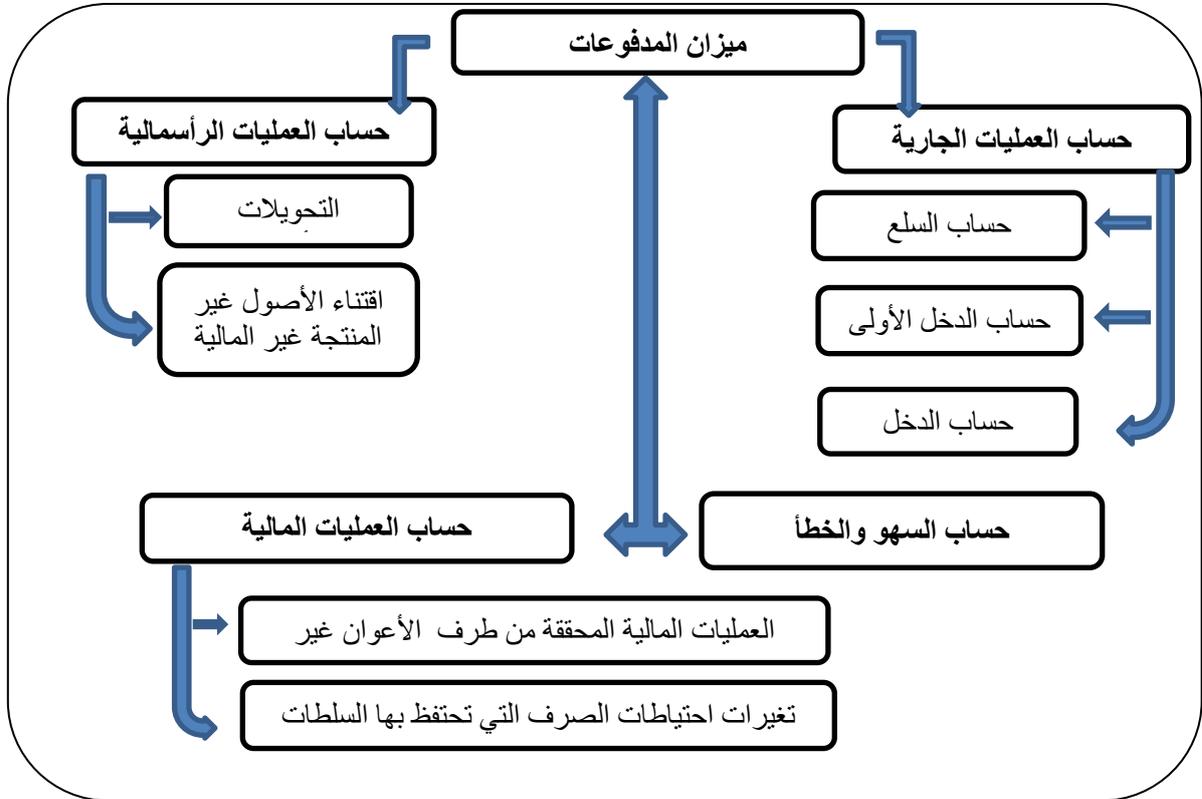
- الأخطاء التي تكون بسبب التباين بين تاريخ تسجيل العملية وتاريخ عبور السلعة فعليا؛
- الأخطاء التي تحصل نتيجة التباين في تحديد تصنيف بعض السلع إما كبضائع أو خدمات في صورة الوقود المستعمل في الطائرات أو السفن؛
- الفروق في القيمة التي تنشأ من اختلاف عملة الفواتير بين المقيمين وغير المقيمين؛

- اختلاف مصادر التسجيل المعتمدة عند السلطات الجمركية والنقدية بين (CIF)(FOB)
- التعمد في تقليل قيمة الواردات من السلع؛
- الأخطاء التي يتبب فيها اختلاف أسعار الصرف العملات مما يترتب عليه اختلاف قيم السلع والخدمات؛
- الاختلافات الناتجة عن اختلاف التقدير بالنسبة لتحويل المغتربين والنفقات السياحية من غير المقيمين؛
- العمليات التي لا تكشفها الاحصائيات الرسمية مثل تهريب المنوعات والأموال المهربة من الخارج.

2.1. فيما يخص الخدمات:

- النفقات المسجلة بطريقة أحسن من طرف وكالات النقل مقارنة بالإيرادات؛
- عوائد ودخول الاستثمارات الهاربة اتجاه المناطق المالية الحرة والجنات الجبائية؛
- الأخطاء في تقييم إيرادات الشركات متعددة الجنسيات،
- 2- الفواتير المضخمة والعمليات الغير مصرح بها؛
- 3- الاعتماد على أكثر من مصدر بيانات احصائي حيث تكون في الغالب متناقضة فيما بينها؛
- 4- الفارق بسبب التداخل من فترة لأخرى أو التغيرات أسعار الصرف.

الشكل رقم (02.01): هيكل مختصر لميزان المدفوع حسب الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات.



المصدر: من إعداد الباحث

المبحث الثالث: التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات

تعمل الدولة من خلال تطبيق سياساتها الاقتصادية على ضمان استمرار توازنها الكلية وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة لذلك يعتبر التوازن ضمن ميزان المدفوعات هدفا استراتيجيا لمختلف صانعي السياسات الاقتصادية لتجنب العديد من المشاكل مثل تدهور العملة وارتفاع معدلات التضخم أسعار الفائدة. يعبر التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات بصورة عامة عن الوضعية التي تكون من خلالها صادرات الدولة من السلع والخدمات مساوية لوارداتها منها وسنحاول ضمن هذا المبحث التفصيل في التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات.

المطلب الأول: مفهوم توازن واختلال ميزان المدفوعات

انطلاقا من التعاريف المتعلقة بميزان المدفوعات والتي تشير في مجملها إلى كونه يقدم ملخصا شاملا لمختلف العمليات الاقتصادية التي يتم تبادلها بين الدولة والعالم الخارجي، يمكن القول بأن الوضعية الختامية لميزان المدفوعات هي المحصلة النهائية لنتيجة واتجاه العلاقات الدولية للبلد والتي تكون إما متوازنة أو تعاني من أنواع محددة من الاختلالات. يعتبر التوازن من أهم السمات التي تميز موازين المدفوعات للبلدان باختلاف إمكاناتها الاقتصادية وعواملها البشرية وكذا دائيتها أو مديونيتها للعالم الخارجي بحيث دائما ما تكون حساباته متوازنة على اعتبار أن نظام القيد المزدوج يجعل من تساوي القيود الدائنة والمدينة ضرورة حتمية (كمال و رفيقة، 2017، صفحة 23). يمكن التمييز بين صيغتين للتوازن ضمن ميزان المدفوعات وذلك بالعودة إلى الطريقة التي تم الوصول بها إلى وضعية التوازن بحيث إذا كان التساوي قد تم الوصول إليه بوسائل وطرق ثابتة وأصلية وهيئ لثبات أساسي كان ميزان المدفوعات متوازنا من وجهة نظر اقتصادية أما إذا كان التساوي بطرق عارضة وغير مستقرة يصبح ميزان المدفوعات متوازنا من ناحية محاسبية فقط. (عجمية، 2000، صفحة 48)

الفرع الأول: التوازن المحاسبي لميزان المدفوعات

يتم توزيع العمليات الاقتصادية الدولية ضمن بيان ميزان المدفوعات بالاعتماد على منهجية القيد المزدوج بحيث يتم تدوين كل عملية ضمن قيدين أحدهما دائن و الآخر مدين مع مراعاة تساويهما في القيمة واختلافهما في الإشارة لذلك يعتبر ميزان المدفوعات دائن التوازن محاسبيا. يمكن تعريف التعادل الحسابي بأنه الحالة التي يراد من خلالها أن تكون الديون المترتبة على الدولة مساوية لحقوقها اتجاه العالم الخارجي بحيث تتعادل مداخيل الدولة من العملة الصعبة مع مدفوعاتها المترتبة عن العمليات الاقتصادية الدولية وبما أن نظام القيد المزدوج هو الألية

الأساسية لتسجيل العمليات ضمن ميزان المدفوعات يمكن القول بأن التوازن المحاسبي هو أمر حتمي. (مبارك و مريمه، 2021، صفحة 545). وبالنظر إلى ضرورة تساوي الجانب الدائن والمدين خلال كل عملية وكذا تفعيل بند السهو والخطأ لضمان التعادل الحسابي يمكن القول بأن التوازن الحسابي هو عبارة عن توازن شكلي أو ظاهري ولا يمكن منطقياً الاستدلال به في تحليل وضعية التوازن الخارجي للدولة. (تقرات، هلال، و بن زعمة، 2022، صفحة 24).

أولاً: التوازن المحاسبي في ظل اقتصاد مغلق

يتم توضيح توازن ميزان المدفوعات محاسبياً في اقتصاد مغلق انطلاقاً من الفكرة التي مفادها أن الإنتاج المحلي النهائي يكون مساوياً للمشتريات النهائية من السلع والخدمات من طرف الأسر والشركات والدولة وهو ما يمكن توضيحه رياضياً من خلال المعادلة التالية: (بلقاسم ز.، 2023، صفحة 447)

$$Y=C+I+G$$

- رياضياً نقوم بطرح (I و C) ومن كلا الجانبين وإضافة (T و -T) في الجانب الأيسر، نحصل على معادلة محاسبية جديدة مفادها أن الادخار يساوي الاستثمار:

$$Y-C-T+T-G=I \iff S=I$$

- توضح المعادلة السابقة بأن إنتاج الشركات التي تساوي الدخل الموزع $YS=C+S+T$ يعود إليها في شكل طلب $C+I+G=Y$ ومن ناحية أخرى لن تكون المدخرات بالضرورة في الاقتصاد المغلق مساوية للاستثمار الوطني حيث يتم تمويل الفائض الاستثمار في المدخرات عن طريق الإقراض من بقية العالم وأي مدخرات زائدة عن الاستثمار يمكن استثمارها في الخارج.

ثانياً: التوازن المحاسبي في ظل اقتصاد المفتوح: توضح المعادلة المبينة أدناه أن ما تنتجه الدولة التي تعتمد على نظام اقتصاد مفتوح من سلع وخدمات خلال فترة زمنية معينة يوجه للاستهلاك المحلي من طرف القطاع العائلي والحكومي وكذا قطاع الأعمال في حين يوجه الفائض منه إلى التصدير. (بلقاسم ز.، 2023، صفحة

$$Y=C+I+G+EX-IM$$

(448)

نقوم بخصم الواردات (**IM**) من مجموع المشتريات النهائية لأن الإنتاج المحلي النهائي له طلب مقابل موجه فقط لهذا الإنتاج بما أن القطاع العائلي يقوم باستهلاك سلع مستوردة (**CF**)، ويشترى كذلك كل من القطاع الحكومي وقطاع الأعمال السلع المستوردة بقيمة (**GF+IF**) نقوم بخصم كل الواردات حتى نبقي على الطلب الموجه للإنتاج المحلي فقط وتصبح المعادلة كالتالي:

$$Y=Cd+Id+Gd+EX$$

وعليه يصبح الإنتاج المحلي النهائي متعادلا مع الطلب النهائي على السلع والخدمات المحلية مع ملاحظة أن جزء من هذا الإنتاج يتم توجيهه للتصدير إلى غير المقيمين كما أن الدخل (**Y**) يمكن أن أعلى أو أقل من الإنفاق النهائي للأسر والشركات الحكومية (**C+I+G**) وهذا راجع إذا كانت الصادرات (**EX**) أعلى أو أقل من الواردات (**IM**).

الفرع الثاني: التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات

أشرنا سابقا لمفهوم التوازن الحسابي لميزان المدفوعات والذي يعد أمرا حتميا بالنظر إلى تساوي البنود المدينة مع البنود الدائنة وهو الأمر الذي يحافظ على رصيد ميزان المدفوعات النهائي مساويا للصفر. وبالعودة إلى الواقع النظري لا يمكن أن توحى هذه النتيجة المحاسبية لميزان المدفوعات بأي استنتاج أو تحليل حول وضعية التوازن الخارجي للدولة أو الحصيلة الحقيقية لمعاملات الدولة مع باقي دول العالم، حيث لا تعدو كونها مجرد موازنة محاسبية. وعليه تظهر أهمية التوازن الاقتصادي في عملية التحليل من خلال التركيز على البنود الفردية في أقسام ميزان المدفوعات بحيث لا يشترط توازن كل قسم لوحده كما هو الحال في الميزان الكلي وبصورة أخرى يتم معالجة حسابات معينة من ميزان المدفوعات لوحدها ومقارنتها جانبيها المدين والدائن ومنه استخلاص توازنها أو اختلالها. (الشمري و حمزة، 2015، صفحة 153) وحسب (Gandolfo, 2016) فإن ميزان المدفوعات يكون في حالة توازن اقتصادي عندما يكون المجموع الصافي للعناصر فوق السطر (العمليات المستقلة) مساويا للصفر. كما يمكن الحكم على ميزان المدفوعات بأنه في حالة توازن أو اختلال اقتصادي عندما يؤخذ بعين الاعتبار إذا كان الجانب الدائن والمدين للعمليات المستقلة (التلقائية) متوازنين يعتبر ميزان المدفوعات متوازنا. (منير و ريم، 2017، صفحة 06).

أولاً: العمليات الاقتصادية فوق الخط: يطلق عليها أيضا اسم المعاملات التلقائية أو المستقلة. وتتمثل في الأنشطة الاقتصادية المتبادلة مع العالم الخارجي مثل استيراد وتصدير السلع والخدمات، الاستثمارات (الشمري وحمزة، 2015، صفحة 154). وهي عبارة عن معاملات حقيقية تحدث بصورة مستقلة ولا تأخذ بعين الاعتبار توازن الحسابات الأخرى لميزان المدفوعات وبالتالي يمكن اعتباره المصدر المباشر لاختلال التوازن الاقتصادي في ميزان المدفوعات للعودة إلى وضعية التوازن يتطلب الأمر القيام بتغيير مماثل في احتياطي التمويل الخارجي أو حركة رؤوس الأموال القصيرة الأجل داخل وخارج الدولة أو انخفاض في أصول الدولة (العيساوي، 2015، صفحة 255). وتنقسم المعاملات الاقتصادية فوق الخط إلى معاملات دائنة ومدينة: (بلقاسم ز.، 2023، صفحة 456)

1. العمليات الاقتصادية فوق الخط الدائنة: تشمل المعاملات التي يتم عن طريقها تحصيل العملات الصعبة إلى الدولة مثل الصادرات السلعية والخدمات، المساعدات الخارجية التحويلات دون مقابل، تحصيل الفوائد والأرباح، القروض طويلة الأجل....؛

2. العمليات الاقتصادية فوق الخط المدينة: تتمثل في المعاملات التي يترتب من خلالها خروج للعملات الصعبة من الدولة اتجاه العالم الخارجي مثل عمليات الاستيراد والسلع والخدمات وتقديم المساعدات والهبات ومختلف التحويلات دون مقابل ودفع الفوائد والأرباح وكذا القروض طويلة الأجل.

ثانياً: المعاملات الاقتصادية تحت الخط: تعرف أيضا بالمعاملات التابعة، المحفزة التعويضية أو الموازنة وهي عبارة عن المعاملات التي يرتبط حدوثها بوجود اختلال في مجموع المعاملات المستقلة (فوق الخط). وبالتالي فإن المعاملات الاقتصادية تحت الخط تحدث بشكل مخطط له ومدروس مسبقا والناجحة عن حدوث إما فائض أو اختلال في بنود المعاملات المستقلة بغض النظر عن ما إذا كانت إذا كانت هذه التغيرات تتوافق مع سياسيات الاقتصادية للدولة أو لا وإنما الهدف الرئيسي منها هو تحقيق التوازن بين طرفي ميزان المدفوعات. (العيساوي، 2015، صفحة 256) وتعرف أيضا بأنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات الرسمية لمعالجة الخلل بناء على وضعية المعاملات الاقتصادية فوق الخط (منير و ريم، 2017، صفحة 06).

1. العمليات الاقتصادية تحت الخط الدائنة: تشمل العمليات التي تحدث بناء على عمليات اقتصادية فوق الخط مدينة أو بهدف تسوية ما يترتب عليها من حقوق وديون مثل خروج الذهب والعملات الأجنبية، رأس المال القصير الأجل لغرض التسوية؛

2. العمليات الاقتصادية تحت الخط المدينة: تحدث نتيجة حدوث عمليات مستقلة دائنة أو لتسوية ما سترتب عليها من حقوق وديون مثل دخول الذهب والعملات الأجنبية، رأس المال القصير الأجل لغرض التسوية.

الفرع الثالث: مفهوم الاختلال في ميزان المدفوعات

توصلنا سابقا إلى أن توازن ميزان المدفوعات من الناحية الاقتصادية مرتبط بدرجة أولى برصيد العمليات المستقلة (الحساب الجاري وحساب رأس المال طويل الأجل)، حيث تعتبر المصدر المباشر للخلل في الميزان نظرا لكونها تحدث لذاتها ولا يرتبط توازنها بباقي البنود الأخرى. ومنه يمكن القول بأن الاختلال في ميزان المدفوعات يحدث عندما لا تتعادل قيمة الجانب الدائن والمدين للبنود المشكلة للعمليات المستقلة. نظريا يمكن القول بمجموع العمليات التي يتضمنها بيان المعاملات الدولية لا يمكن أن يحدث من خلالها توازن، ذلك أنه من وجهة نظر واقعية لا بد أن يحدث اختلال من سنة لأخرى سواء بالزيادة أو بالنقصان لذلك تعمل الدول على مدار سنوات ليتلاشى الاختلال بالرغم من أن التوازن حالة نظرية بحتة لا تتحقق، كما يحدث الاختلال نتيجة وجود فجوة بين مجموع المدفوعات ومجموع الإيرادات للدولة ما وهو ما يدفعها للبحث عن حلول للموازنة بين المدفوعات والإيرادات مع العالم الخارجي. (أل شبيب، 2013، صفحة 81). ويعبر اختلال التوازن في ميزان المدفوعات عن الوضعية التي لا تتعادل من خلالها حقوق الدولة المترتبة على العالم الخارجي مع مطلوباتها، وهي الوضعية التي ينتج عنها إما في حالة الفائض عند تحصيل رصيد موجب لميزان المدفوعات وإما حالة العجز عند تسجيل رصيد سالب لميزان المدفوعات (تقرارات، هلال، و بن زعمة، 2022، صفحة 25).

– كما تجدر الإشارة إلى توضيح فكرة أن الاختلال في ميزان المدفوعات ظاهرة جد طبيعية ولا تعكس بالضرورة قوة الاقتصاد الوطني بحيث يكفي ملاحظة أن الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها أكبر اقتصاد في العالم تسجل عجزا مستمرا طيلة العشر سنوات الأخيرة بمبالغ تتراوح بين 400 و800 مليار دولار وهو ما يمكن تفسيره بميل الأذواق الاستهلاكية للأمريكيين إلى كل ما هو غير أمريكي في صورة السيارات اليابانية مثلا بالإضافة إلى حجم الصناعة الأمريكية الكبيرة التي تستقطب حجما كبيرا للواردات تستعملها كمدخل للصناعة والتي توجه إلى السوق

المحلية على حساب التصدير للخارج، في حين نجد أن دولة في حجم النمسا مثلا تسجل معدلات موجبة في ميزان مدفوعاتها بالرغم من تواضع حجم اقتصاداتها ومع ذلك قد يعكس رصيد ميزان المدفوعات إلى حد ما وضعية الاقتصاد المحلي كما هو الحال في اليابان الذي ستسجل معدلات موجبة في ميزان المدفوعات بما يقارب 50 مليار ومنه يمكن أن يعكس ميزان المدفوعات طبيعة الاقتصاد القائم على التصدير. (كمال و رفيقة، 2017، الصفحات 23-24)

أولاً: الفائض في ميزان المدفوعات: يتشكل الفائض في ميزان المدفوعات عندما تكون الفجوة بين قيمة التزامات الدولة وحقوقها اتجاه باقي دول العالم موجبة بمعنى آخر تكون إيرادات الدولة المحصلة من العالم الخارجي أكبر من مدفوعاتها ويؤدي تزايد الفائض على مدار سنوات متتالية إلى زيادة معدلات التضخم الناتجة عن تزايد في الكتلة النقدية (أويابة و خليل، 2018، صفحة 169)، وبصورة أكثر دقة يعبر الفائض في ميزان المدفوعات عن الوضعية التي يكون من خلالها الجانب الدائن أكبر من الجانب المدين لمجموع المعاملات الاقتصادية التلقائية (فوق الخط)؛

ثانياً: العجز في ميزان المدفوعات: يعتبر العجز الحالة الأكثر شيوعاً ويتمثل في الوضعية التي يكون من خلالها التسرب النقدي إلى خارج الدولة أكبر من التدفق النقدي نحوها، بحيث يكون رصيد الميزان سالبا نتيجة تزايد قيمة المدفوعات على حساب المتحصلات ويعود ذلك غالبا إلى كون الدولة تمارس نمطا معيشيا يفوق بكثير قدراتها المعيشية مما يؤدي الى تزايد الدين الخارجي وتراجع قيمة العملة المحلية وتزايد معدلات البطالة وانخفاض الإنتاج لذلك يعتبر العجز وضعية حرجة وغير محببة اقتصاديا اذا ما قارناها مع حالة الفائض ميزان المدفوعات (أويابة و خليل، 2018، صفحة 170)، وبصورة أدق يمكن القول بأن العجز يعبر عن الوضعية التي يكون من خلالها مجموع العمليات المستقلة المدينة أكبر من العمليات الدائنة.

المطلب الثاني: عوامل وطبيعة الاختلالات في ميزان المدفوعات

يعتبر اختلال توازن ميزان المدفوعات الوضعية الأكثر ملازمة لاقتصاديات دول العالم خاصة في ظل ما يعرفه العالم من تقلبات مستمرة في أسعار الغذاء والمواد الأولية والطاوية والتي من شأنها التأثير على السياسات الاقتصادية للدول لمواجهة الاختلالات التي تتعرض لها بنود ميزان المدفوعات في صورة الحساب الجاري وحساب

العمليات الرأسمالية وسنحاول من خلال هذا المطلب توضيح أهم العوامل المحددة لاختلال توازن ميزان المدفوعات وكذا التمييز بين طبيعة الاختلالات التي يتعرض لها.

الفرع الأول: العوامل المحددة لاختلال توازن ميزان المدفوعات

تختلف العوامل والأسباب المحددة لاختلال موازين المدفوعات الدولية باختلاف الخصائص الاقتصادية للدول وكذا باختلاف طبيعة العوامل التي تتعرض لها مقارنة بغيرها من الدول وعليه يمكن تلخيص أهم العوامل المسببة لعدم استقرار موازين المدفوعات فيما يلي:

أولاً: العوامل الاقتصادية: تتعرض البنود الفرعية لميزان المدفوعات إلى العديد من الاختلالات والتي يستمر تفاقمها مع تعاقب السنوات لتصبح مصدراً رئيسياً لاختلال التوازن الخارجي للدولة. قد يؤدي تسجيل العديد من العوامل الاقتصادية ضمن اقتصاد دولة ما إلى اختلال توازن ميزان مدفوعاتها والتي يكون مصدرها حسب (ذنون، 2020، صفحة 196) إما السياسات والإجراءات الاقتصادية المنتهجة من طرف الدولة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي في صورة القروض طويلة الاجل لتمويل استيراد الآلات والتجهيزات المختلفة وكذا تقييم أسعار صرف العملة المحلة . وإما العوامل الاقتصادية الأخرى التي تتعرض إليها الدولة في صورة الصدمات الاقتصادية الداخلية أو الخارجية والتي لا يمكن التنبؤ بحدوثها مسبقاً عن طريق التدخل الحكومي والسياسة النقدية أو المالية مثل التضخم والانكماش الذي ينتقل من دولة إلى أخرى وكذا الكوارث الطبيعية وتقلبات أسعار السلع الأولية. وبصورة مختصرة يمكن تمثيل هذه العوامل في كل التطورات ذات الطبيعة الاقتصادية والتي يمكن ان تتطور من خلالها مجموعة من التأثيرات الاقتصادية المؤدية إلى اختلال ميزان المدفوعات في صورة ارتفاع الواردات وخسارة أسواق التصدير، تراجع تدفقات رؤوس الأموال وارتفاع الديون الخارجية التنمية الاقتصادية السريعة التي تؤدي إلى تزايد معدلات الاستيراد اما من خلال استيراد الآلات والمعدات والتكنولوجيا واما من خلال تزايد الانفاق المرتبط بالتنمية الاقتصادية والذي يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية والطلب الإجمالي والاسعار وبالتالي ينتج في المحصلة تزايد تدفق العملة الأجنبية نحو الخارج وبالمقابل يؤدي تزايد معدلات التضخم إلى التوجه نحو السلع الأجنبية باعتبارها أرخص نسبا ومنه تزايد حجم الواردات (بلقاسم ز، 2023، صفحة 342)؛

ثانياً: العوامل السياسية: يمكن حصر العوامل السياسية في كل الظروف ذات الخلفية السياسية والتي من شأنها التأثير سلباً أو إيجاباً على حجم وطبيعة التعاملات الاقتصادية بين الدولة والعالم الخارجي. يمكن على سبيل المثال

ملاحظة أنه خلال فترات الحروب والصراعات العسكرية والسياسية في بعض البلدان يتم الاعتماد على جزء كبير من الموارد الاقتصادية والمالية والإنتاجية لصالح نشاطات غير مدنية وكذا غير مربحة اقتصاديا مما ينعكس سلبا على عملية الإنتاج والتصدير وتزايد الديون الخارجية وانخفاض الاستثمارات وكذا نزيف القوي العاملة المؤهلة ورؤوس الأموال الاستثمارية وهو ما ينعكس على حساب توازن ميزان المدفوعات (معروف، 2013، صفحة 260). ويرى (بلقاسم ز.، 2023، صفحة 340) بأن العوامل السياسية تتلخص في نقطتين أساسيتين :

– عدم الاستقرار السياسي الذي يفرض حالة من الشك وعدم اليقين بشأن مستقبل المصالح والاعمال في البلد مما يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال نحو الخارج بشكل كبير وكذا تراجع تدفق الأموال نحو الداخل وهو ما يؤدي الى فرض واقع سلبي في ميزان المدفوعات كما أن الحروب تساهم بشكل كبير في تغيير طرق ومسارات التجارة الدولية؛

– الاضطرابات السياسية حيث تؤدي التغيرات المتكررة في الحكومة و عدم الاستقرار في النظام الضريبي الى تراجع ثقة المستثمرين الأجانب وتراجع تدفق رؤوس الأموال كما يتخذها المستثمرون المحليون الى الاستثمار خارج الاقتصاد الوطني وهو ما يدفع نحو وضع سلبي في ميزان المدفوعات.

– **العوامل الاجتماعية:** تشمل العوامل الاجتماعية كل ما يمكن أن يؤثر استقرار ميزان المدفوعات ويكون ناتجا عن التباين في الأذواق والتفضيلات والأنماط الاستهلاكية والتي تأثر مباشرة في عمليتي الاستيراد والتصدير من خلال زيادة الطلب على السلع المستوردة بالإضافة الى أثر التقليد الذي تتبعه الدول النامية حيث تبني نمط الاستهلاك الأجنبي بصورة مبالغ فيها وكذا الانفجار السكاني الذي يؤدي حدوث زيادة في حجم الواردات وهو ما يؤثر على استقرار وتوازن ميزان المدفوعات (بلقاسم ز.، 2023، صفحة 343)

وبالنظر إلى اختلاف طبيعة الاقتصادات في العالم بين اقتصادات نامية وأخرى متقدمة فإنه من المنطقي أن تختلف أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات بينهما : (بدران، 2014، الصفحات 131-132)

1. أسباب اختلال ميزان المدفوعات في الدول النامية:

– تستهدف الاقتصادات النامية الوصول إلى معدلات نمو اقتصادي مرتفعة مما يدفعها نحو استيراد المعدات والآلات والمواد الأجنبية ومباشرة استثمارات جديدة وهو ما يتقلب تدفق العملات الصعبة نحو الخارج وبالتالي يطبق أثر سلبي على ميزان المدفوعات؛

- تعمل الدول النامية على منافسة الدول المتقدمة في الأسواق التصديرية الرئيسية حيث تعمل على زيادة انتاجها من السلع بهدف تغطية الاستهلاك المحلي وتحقيق الاكتفاء الذاتي (سياسة إحلال الواردات) وبالتالي ستزيد احتياجاتها للمعدات والآلات أيضا ولا يمكنها تجاوز الأثر السلبي على ميزان المدفوعات إلا إذا تمكنت من تمويل مشروعاتها الاستثمارية عن طريق القروض الطويلة الأجل.

2. أسباب الخلل في ميزان مدفوعات الدول المتقدمة:

-زيادة مستوي الأسعار الداخلية في الدول بمعدلات أكبر من المعدلات العالمية بسبب زيادة الانفاق أو بسبب إعادة توزيع الدخل بين عوامل إنتاج المختلفة أو نتيجة لزيادة النقد المتداول حيث أن زيادة معدلات التضخم الداخلي يؤدي الى انخفاض الصادرات وزيادة الواردات وبالتالي العجز في ميزان المدفوعات؛

- التقدم التكنولوجي الكبير والمتسارع يؤدي الى تراجع النسبي لتفوق الدولة في بعض القطاعات الصناعية والإنتاجية.

الفرع الثاني: طبيعة الاختلالات في ميزان المدفوعات

تباين طبيعة الاختلالات التي يتعرض لها هيكل ميزان المدفوعات تبعا لتداخل العديد من العوامل التي سبق ذكرها ضمن الفرع السابق وعليه نميز بين العديد من أنواع الاختلال التي يمكن ذكر أهمها من خلال مايلي:

أولاً: الاختلال الهيكلي: يظهر هذا النوع من الاختلالات بسبب حدوث تحول جذري و أساسي في اتجاه وتركيب العلاقات الاقتصادية بين الدول ويحدث كنتيجة لاختلاف القدرات الإنتاجية بين الدول أو تفاوت مستوي التكاليف والنفقات فيها ودرجة التقدم التقني والتكنولوجي المستخدمة في عملية الإنتاج والقدرة الشرائية للأفراد وكذا اتجاهات الطلب العالمي على السلع ومراكز الدولة المدينة والدائنة مع دول العالم الأخرى الناتجة عن استثماراتها الدولية وان أي تغير في احد هذه العوامل من شأنه أن يدفع نحو التغير في هيكل علاقات الدولة الاقتصادية اتجاه العالم وبالتالي تغير وضعية ميزان المدفوعات سواءاً إيجاباً أو سلباً. (عجمية، 2000، صفحة 54) يلزم الاختلال الهيكلي الاقتصادات النامية بشكل أكبر، ويعود ذلك لسعي هذه الأخيرة الى محاولة زيادة معدل النمو الاقتصادي مما يدفع إلى زيادة حصة الاستيراد خاصة من المعدات والآلات ونظراً لكون الصادرات لا

تواكب الزيادة الحاصلة في مجال الاستيراد ينتج عنه اختلال في ميزان المدفوعات بسبب الاختلال في الاقتصاد الوطني. (هبة، محمدي، و بن علي، 2019، صفحة 08)؛

ثانياً: الاختلال الدوري: يلزم هذا النوع من الاختلال الدول الصناعية الرأسمالية كثيراً ويتعلق أساساً بمفهوم الدورات الاقتصادية بحيث تتميز هذه الدول بفترات زمنية يميزها الرواج تارة والكساد تارة أخرى وهو ما ينطبق على حالة ميزان المدفوعات بحيث يتأرجح بين الفائض والعجز ونظراً لمكانة التجارة الخارجية بين الدول فإن هذه التقلبات الدورية بفعل الدورات الاقتصادية يتم انتقالها تبادلياً بين الدول بحيث أن فترة الرواج في الدولة من شأنها زيادة الصادرات في الدول الأخرى وبالتالي ينتج عنها زيادة الإنتاج وانخفاض البطالة بفعل زيادة التوظيف وهو ما يآثر في توازن ميزان المدفوعات إيجاباً لهذه الدول (منير و ريم، 2017، صفحة 08). ويمكن القول أن فترة الرواج في الدولة (أ) ستؤدي إلى ارتفاع الاستيراد وبالتالي يقابلها زيادة الصادرات في الدولة (ب) والعكس تماماً في حالة الكساد والنتيجة أن ميزان مدفوعات البلد (أ) يكون بفائض في حالة الكساد وعجز في حالة الرواج أما البلد (ب) فيكون بفائض عندما يكون البلد (أ) في حالة رواج ويكون بعجز عندما يكون البلد (أ) في كساد

ثالثاً: الاختلال الموسمي: يحدث هذا النوع من الاختلال في الدول التي تتركز صادراتها على الإنتاج الزراعي

بشكل مبالغ فيه أو تكون معرضة لتغيرات موسمية أو فصلية في عملية الاستيراد للمستلزمات النتاج الزراعي من معدات وأسمدة والبذور كما قد يحدث نتيجة ارتفاع استيراد الدولة للمنتجات الغذائية الاستهلاكية كنتيجة لضعف الإنتاج الزراعي وبهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي ويعد الاختلال الموسمي طبيعياً بالنسبة لميزان المدفوعات على اعتبار أنه يتطلب فترة من الزمن ليعود التوازن إلى سابق عهده كما أن العجز لهذا الموسم يعوض بالفائض في الموسم القادم لذلك يمكن القول بأن هذا النوع من الاختلال لا يتطلب القيام بعمليات التسوية وإنما بإصلاح نفسه بنفسه؛ (العيساوي، 2015، صفحة 258)

رابعاً: الاختلال الطبيعي: يتميز هذا النوع من الاختلالات بكونه مؤقت وغير دائم كما يسارع للاختفاء بمجرد زوال السبب الذي أدى إليه لذلك يتم معالجته أما بالموارد الخاصة للدولة أو من خلال الاقتراض قصير الأجل، وبالملاحظة خصائص هذا النوع من الاختلال فإنه ينطبق على حالة الدول الزراعية في حالة تعرض إنتاجها الزراعي لأحد الكوارث مما يقلل حجمه أو نوعيته أو للعديد من العوامل في صورة تقلبات الطقس، الإزمات السياسية المفاجئة، الحروب والنزاعات، تقلبات أسعار الصرف الخ.... (عجمية، 2000)؛

خامسا: الاختلال الاتجاهي: يتركز هذا النوع من الاختلال ضمن الميزان التجاري لميزان المدفوعات كما يظهر هذا النوع ضمن الدول النامية والتي تكون في مرحلة تحولات اقتصادية واتجاه نحو التنمية حيث يزداد الطلب على الواردات التي تتشكل أساسا من المواد الأولية والمعدات الإنتاجية وبالمقابل لا ترافقها زيادة في الصادرات خلال نفس المدة وهو ما ينعكس سلبا على وضعية ميزان المدفوعات ويمكن معالجته عن طريق تحركات رؤوس الأموال؛ (ذنون، 2020، صفحة 197).

سادسا: الاختلال المرتبط بالأسعار: يرتبط هذا النوع من الاختلال بالعلاقة بين مستوي الأسعار المحلية والأسعار الخارجية ومنه فإن طبيعة هذه العلاقة ترتبط بمستوي الأسعار الداخلية وقيمة عملة الدولة في أسواق الصرف الأجنبي ويمكن القول بأن أي فارق محتمل بين مستوي الأسعار الداخلية والخارجية يؤدي إلى تغير اتجاه التوازن ضمن ميزان المدفوعات نحو الفائض أو العجز ومعالجة الاختلال المرتبط بالأسعار يتطلب الأمر التعامل مع سعر الصرف بطريقة تجعله متناسبا مع الأسعار المحلية والخارجية بحيث تصبح العملة المحلية مقومة بقيمتها الحقيقية بغض النظر عن ما إذا كانت قيمتها مرتفعة أو منخفضة كما يشترط لنجاح هذه الطريقة أن يكون الطلب على الصادرات والواردات مرنا للتغيرات في الأسعار أو تعديل الأسعار الداخلية بما يتفق مع العلاقة السعرية المطلوبة للتوازن الخارجي؛ (عجمية، 2000، الصفحات 53-54)

المطلب الثالث: مقاييس تقدير حجم الاختلال

يعبر التوازن بصفة عامة عن حالة التساوي بين أطراف المعاملة وبالمقابل تعبر الحالة التي يختفي فيها التوازن بين الطرفين عن الاختلال، وكما عرفنا سابقا فإن توازن ميزان المدفوعات يتحقق عندما يكون هنالك تعادل بين محصلة المعاملات المستقلة بحيث لا تتعادل القيم الدائنة والمدينة وعندها سيكون ميزان المدفوعات في حالة اختلال وهي الوضعية الأقرب إلى الواقع في معظم موازين المدفوعات الدولية. وبحسب (أل شبيب، 2013، الصفحات 82-83) يكون الخلل سنويا إذا كان الخلل يتجاوز 5% من المعدل المتوسط لمجموع قيم الإيرادات والمدفوعات التي تم تبادلها خلال السنة مع العالم الخارجي، في حين تعبر الاختلالات المتجمعة عبر فترة زمنية معينة عن الاختلال المتراكم وبعبارة أخرى هي مجموع الاختلالات السنوية والتي يمكن أن تفرز إما فائضا أو عجزا، هذا الأخير يمكن أن يكون مؤقتا لا يستدعي القيام بأي نوع من إجراءات للتعامل معه وقيد يكون عجزا دائما وكبيرا يتطلب الأمر القيام بتعديلات وإجراءات اقتصادية لمعالجته ومنع استنزاف الأصول والموارد من العملة الأجنبية

والذهب المستعملة لتغطيته وبالرغم من أن تحقيق الفائض يعتبر نوعاً من اختلال ميزان المدفوعات إلا أنه يتطلب المعالجة لأن الهدف منه هو الحصول على السلع والخدمات من الخارج وبما أن الفائض في دولة ما لا بد أن يقابله العجز في دولة أخرى فإن الفائض لا بد أن يختفى ويعود التوازن إلى ميزان المدفوعات مرة أخرى.

انطلاقاً من تحليل وضعيّة الاختلال في ميزان المدفوعات وأهميّة معالجتها بالنسبة للتوازن الخارجي للدول المعنية فإن تقدير حجم الاختلال يعتبر أولوية ضرورية لتحديد الطرق والأساليب والآليات اللازمة للعودة إلى وضع التوازن ولذلك يتم الاستعانة ببعض المعايير التحليلية والتي يمكن من خلالها تحليل قياس وضعيّة اختلال التوازن في ميزان المدفوعات.

أولاً: مقياس تطور أرصدة الذهب والنقد الأجنبي: يعتمد هذا المقياس في تقدير حجم اختلال وضعيّة ميزان المدفوعات على تطور الاحتياطات الرسمية للدولة حيث أن وضعيّة أرصدة الذهب والنقد الأجنبي (**Gold and Foreign Exchange Reserves**) تعتبر مؤشراً ذو دلالة اقتصادية هامة حول توازن ميزان المدفوعات. يمكن الملاحظة أن مبيعات الصرف الأجنبي من طرف البنك المركزي تكون لغرض الحفاظ على قيمة سعر الصرف عند حد معين بسبب الفجوة بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة من العملات الأجنبية حيث أن تدخل البنك المركزي يكون في الحقيقة استجابة لوضع ميزان المدفوعات (مندور، 1990، صفحة 176) ومنه اختصاراً لما سبق يمكن القول بأن الفائض في ميزان المدفوعات يعكس التطور الموجب في أرصدة الذهب والنقد الأجنبي الناتجة عن الفوائض في الحساب الجاري والحساب المالي في حين يعكس الرصيد السالب لميزان المدفوعات التراجع في أرصدة الذهب والنقد الأجنبي التي يتم توجيهها نحو تغطية الفجوة بين المدفوعات والمتحصلات التي تقوم بها الدولة مع العالم الخارجي؛

ثانياً: مقياس ميزان المدفوعات الأساسي: يعبر الميزان الأساسي (**Basic balance**) عن المجموع الرياضي لصافي أرصدة الحساب الجاري وحساب العمليات الرأسمالية طويلة الأجل وهي عبارة أخرى عبارة عن المعاملات المستقلة في ميزان المدفوعات إذ أن الصادرات والواردات السلعية والخدماتية تتحدد بفروق الأسعار الدولية والتكاليف كما تتحدد التحويلات من جانب واحد بدوافع إنسانية أو سياسية أو عسكرية وتحدث انتقالات رؤوس الأموال استجابة لمعدلات الفائدة علي المستوى الدولي وتقيس هذه المعاملات المستقلة العجز أو الفائض في الميزان الأساسي بحيث يوجد التوازن عندما يتساوى الفائض في الحساب الجاري مع تدفقات رأس المال الطويل الأجل

إلى الخارج أو يتساوى العجز في الحساب الجاري مع تدفقات رأس المال طويل الأجل إلى الداخل وتكمن الصعوبات الرئيسية في استخدام ميزان الأساسي في التمييز بين تحركات رؤوس الأموال طويلة الأجل والقصيرة الأجل بحيث أن بعض التحركات القصيرة الأجل يكون لها آثار في الأجل الطويل كما تجارة السلع والخدمات قد تمول من خلال حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل (مندور، 1990، صفحة 177)

ميزان المدفوعات الأساسي = رصيد الحساب الجاري + صافي الدفقات الطويلة الأجل في الحساب المالي (استثمارات مباشرة + استثمارات طويلة الأجل في الأوراق المالية)

ثالثاً: مقياس السيولة الخارجية : يتم تحديد قدرة الدولة على تغطية التزاماتها الخارجية القصيرة الأجل من خلال متابعة تطور الأرصدة من الاحتياطات الرسمية للدولة مثل الذهب، العملات الصعبة وحقوق السحب الخاصة حيث يعتبر مقياس السيولة الخارجية (External Liquidity Measure) مؤشراً اقتصادياً قوياً في تحديد مستويات الملائمة الخارجية للدولة والاستقرار النقدي كما تعبر التغيرات الحاصلة في احتياطات الصرف الأجنبي بشكل مباشر عن وضعية ميزان المدفوعات ففي حال تراجع رصيد الدولة من السيولة الخارجية فإن ذلك يوحي بأن ميزان المدفوعات يكون في حالة عجز أما إذا عرفت احتياطات الصرف الأجنبية تزايداً فإن ذلك يوحي بأن ميزان المدفوعات يسجل حالة فائض.

رابعاً: مقياس العمليات التلقائية: يعتبر من المقاييس المهمة في تحديد الخلل الخارجي الحقيقي لميزان المدفوعات ويشمل جميع المعاملات الربحية والتجارية (التي تتم لأغراض اقتصادية حقيقية وليس لتصحيح الاختلال) وهي معاملات الحساب الجاري وحساب رأس المال يركز أسلوب العمليات التلقائية على التمييز بين مجموعة المعاملات الاقتصادية المستقلة ومجموعة المعاملات الاقتصادية التابعة أو التعويضية وطبقاً لهذا المقياس فإن المعاملات الاقتصادية فوق الخط تشمل حساب المعاملات الجارية وحساب رأس المال الخاص طويل الأجل، وبعض حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل بهدف المضاربة مثلاً أو هروباً من عدم الاستقرار، بينما المعاملات الاقتصادية تحت الخط فتتمثل في حساب رأس المال الطويل والقصير الأجل التابع وكذا حساب الذهب والصرف الأجنبي. (منير وريم، 2017، صفحة 07) وعلى العموم يمكن القول انطلاقاً مما سبق بأن العجز في العمليات التلقائية يشير إلى وضعية اختلال حقيقي يتم معالجتها من خلال البحث عن تمويل حقيقي لتعويض فارق القيمة فحن يشير الفائض في العمليات التلقائية إلى قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق التوازن التلقائي دون الحاجة إلى تدخل الدولة؛

خامساً: **عمليات الموازنة**: تتم عمليات الموازنة (**Balancing Transactions**) بهدف العودة إلى وضع التوازن وهي عبارة معاملات غير حقيقية هدفها غير اقتصادي يتم إضافتها ضمن حسابات ميزان المدفوعات لتعويض الفوارق التي خلفتها وضعية العجز أو الفائض ويتم من خلالها استعمال الاحتياطات الرسمية وحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل و تفعيل بند السهو والخطأ لتسوية الاختلالات الحاصلة نتيجة للعمليات التلقائية ويعتبر استعمال عمليات الموازنة مؤشراً واضحاً لمدي اختلال ميزان المدفوعات كما تعتبر وسيلة أساسية في ضمان التوازن المحاسبي لميزان المدفوعات .

المطلب الرابع: التدابير الأساسية لمواءمة التوازن الخارجي:

توصلنا سابقاً إلى أن التوازن الخارجي للدولة يبقى مجرد افتراض نظري ونادر الحدوث كما أن تحقيقه على أرض الواقع يبقى مجرد هدف من أهداف السياسة الاقتصادية للدولة وبعد تحليلنا لأهم أسباب وأنواع الاختلالات في ميزان المدفوعات وكذا معايير تقدير حجم الاختلال سيكون من المنطقي البحث عن الأساليب والتدابير التي يتم التعامل من خلالها مع وضعية الاختلال سواء بالفائض أو العجز. وبالعودة إلى طبيعة الاختلالات في ميزان المدفوعات يمكن التمييز بين فئتين لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات هما: **المواءمة التلقائية لميزان المدفوعات والمواءمة عن طريق تدخل الدولة.**

الفرع الأول: المواءمة التلقائية لميزان المدفوعات

تسمى أيضاً بالتوازن عن طريق أليات السوق أو التوازن الآلي لميزان المدفوعات ويقصد بها التدابير الناتجة عن تفاعل قوي الطلب و العرض في السوق دون تدخل الدولة. وتشكل هذه الأليات من العوامل الذاتية والقوي الناتجة عن تأثير العجز والفائض في ميزان المدفوعات حيث يؤدي تأثيرها إلى توازن ميزان المدفوعات بشرط عدم تدخل الدولة. (سوهير، 2022، صفحة 47) ويمكن توضيح هذه الألية في ضوء وضعيتين رئيسيتين:

أولاً: في حالة ثبات أسعار الصرف: تتعلق هذه الألية بقاعدة الذهب التي تعود أصولها إلى النظرية الكلاسيكية، وتتلخص أساساً في ما تقوم به انتقالات الذهب على المستوي الدولي من تأثيرات على مستويات الأسعار وبالتالي فإن تغير مستوي الأسعار سينجر وراءه تغيير في حجم السلع المتبادلة و اتجاهها وهو ما يبرر اختلال ميزان المدفوعات سواء في حالة الفائض أو العجز كما أن وضعية الاختلال هذه لا تستمر طويلاً ويتلاشى في المعتاد

بصورة تلقائية ودون أي إجراءات من طرف الحكومة (معروف، 2013، صفحة 261) ويمكن توضيح آلية الموازنة التلقائية لاختلال ميزان المدفوعات كما يلي: (السيد، 2018، الصفحات 291-295):

1. في حالة العجز: يشير عجز ميزان المدفوعات حسب قاعدة الذهب إلى أن جملة صادرات الدولة أقل من وارداتها، حيث تؤدي هذه الوضعية تراجع الأرصدة الذهبية لدي البنك المركزي وهو ما يدفع نحو تراجع كمية النقود المعروضة للتداول، وبالعودة إلى النظرية الكمية للنقود التي تؤكد على وجود علاقة طردية بين كمية النقود والمستوي العام للأسعار فإن هذا الأخير ينخفض كذلك حيث بناءً عليه ستنخفض أسعار الصادرات على المستوى المحلي مقارنة بأسعارها في الخارج مما يجعلها أكثر تنافسية في الأسواق الدولية وبالتالي ينمو الطلب عليها من جديد وهو ما يدفع نحو عودة توازن ميزان المدفوعات في الدولة؛

2. في حالة الفائض: يشير فائض ميزان المدفوعات إلى أن صادرات الدولة أكبر من وارداتها وبما أن الطلب الأجنبي على السلع المحلية يكون أكبر من الطلب المحلي على السلع الأجنبية فإن الغطاء الذهبي للدولة سيزداد وهو ما يدفع البنك المركزي إلى زيادة العرض النقدي بالنظر إلى استمرار تدفق الذهب نحو الدولة وبالعودة النظرية الكمية للنقود فإن المستوى العام للأسعار سيزداد حيث تصبح السلع المحلية أقل تنافسية مقارنة بالسلع الأجنبية و يتناقص الطلب عليها وبالتالي يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات نتيجة لتراجع الصادرات علي حساب الواردات.

ثانياً: في حالة أسعار الصرف المرنة: بعد انهيار نظام قاعدة الذهب واعتماد تحويل النقود الورقية القابلة للتحويل إلى نقود ورقية أخرى، تم ترك سعر الصرف معرضاً لقوى السوق من عرض وطلب لكي تحدده وتم اعتماد طريقة أخرى لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات تعتمد على تغيرات أسعار الصرف في حد ذاتها وما ينتج عنها من تغيرات في أسعار السلع والخدمات، حيث ينجر عن تغيرات أسعار الصرف التغيرات في أسعار السلع الأجنبية والمحلية بحيث تصبح أغلي أو أرخص من نظرتها الأجنبية (السيد، 2018، صفحة 299)، وبالتالي يحدث التراجع أو التزايد في الصادرات والواردات بما يحقق العودة إلى توازن ميزان المدفوعات ويمكن توضيح التوازن التلقائي لميزان المدفوعات من خلال ما يلي: (مطر، موسى، و الماموني، 2008، الصفحات 22-23)

1. في حالة العجز: تكون المدفوعات التلقائية للدولة أكبر من المستسلمات وبسبب وضعية العجز ومع افتراض أن العوامل الأخرى ثابتة يتجه سعر صرف العملة المحلية نحو الانخفاض ما يكسب السلع المحلية ميزة تنافسية باعتبارها أرخص نسبياً وأقل تكلفة من وجهة نظر المستوردين الأجانب وبالتالي يزداد الطلب عليها ويرافقه أيضاً

زيادة في الطلب على العملية المحلية وزيادة عرض العملات الأخرى ويتواصل هذا الارتفاع في سعر صرف العملة المحلية حتى يصبح توازنها مع سعر صرف العملات الأخرى ويختفي العجز في ميزان المدفوعات؛

2. في حالة الفائض: تكون المدفوعات التلقائية للدولة أقل من المستسلمات وهو ما يجعل سعر صرف العملة المحلية يميل نحو الارتفاع بالمقارنة مع العملات الأخرى وهذا بافتراض ثبات العوامل الأخرى حيث تصبح السلع والخدمات المحلية مرتفعة نسبيا من وجهة نظر المستودين وبالتالي تنخفض الكميات المصدرة من السلع والخدمات إلى الخارج وبالمقابل ترتفع الواردات الأجنبية من الخارج مما يؤدي إلى زيادة عرض العملة المحلية مقابل الأجنبية مما يدفع نحو انخفاض سعر صرف العملة المحلية وبالتالي عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات وتجدر الإشارة إلى أن عملية التوازن التقائي لميزان المدفوعات تعتمد على مدى استجابة الطلب المحلي على السلع والخدمات المستوردة وكذا الطلب الأجنبي على السلع المحلية للتغيرات في أسعار الصرف.

الفرع الثاني: المواءمة عن طريق تدخل الدولة

نظرا لكون التوازن التقائي لميزان المدفوعات يتم عن طريق التغيرات المتعددة في الأسعار والدخول وهو الأمر الذي لا يتوافق مع سياسات تثبيت السعر والدخل عند مستوى التشغيل الكامل باعتبارها من أهم الأهداف السياسية الاقتصادية للدولة فإنه كثيرا ما تتدخل الحكومات لإعادة التوازن دون الحاجة إلى ترك قوى السوق تعمل لوحدها حيث تتدخل الدولة لضبط التوازن الخارجي بالاعتماد على العديد من السياسات والاجراءات (خالد، 2014، صفحة 176)، تعمل الدولة من خلال هذه السياسات والإجراءات على التأثير على المعاملات الدولية من خلال استهداف الدخل والأسعار ومعدلات الفائدة باعتبارها العوامل الهامة التي تحدد مقدار المتحصلات والمدفوعات.

تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال أداتين أساسيتين هما السياسة النقدية بحيث تؤثر في النشاط الاقتصادي من خلال التحكم في المعروض النقدية والسياسة المالية فتستهدف من خلالها تغيير في الإيرادات والنفقات الحكومية.

يستهدف البنك المركزي الرفع من معدلات الفائدة بحيث تصبح عمليات الاقتراض مكلفة مما كانت عليه ويمكنه أيضا الرفع من نسبة الاحتياطي لتصبح المبالغ المتاحة لدى البنوك التجارية للإقراض أقل ويمكن أيضا سحب النقود من الاقتصاد من خلال طرح السندات الحكومية للبيع والهدف من كل هذه العمليات هو تقييد

عمليات الانفاق على السلع والخدمات وبالتالي ينخفض الإنتاج والدخل كما تعمل السياسة النقدية الانكماشية علي خفض معدل التضخم بحيث تؤدي التغيرات المستهدفة في الدخل والاسعار الي خفض العجز في ميزان المدفوعات عن طريق الحساب الجاري (السريتي و الخضراوي، 2017، صفحة 283)

أما من ناحية السياسة المالية تعمل الدولة التقليل من القوة الشرائية من خلال خفض الانفاق الحكومي لتصحيح العجز في الحساب الجاري ويكون ذلك عن طريق إما عن طريق خفض الانفاق العام الذي يؤدي إلى التقليل من الواردات وتشجيع الإنتاج المحلي لتعزيز الصادرات وإما عن طريق رفع المعدلات الضريبية بهدف كبح الواردات من خلال تقليل دخل المتاح للمستهلكين (بلقاسم ز.، 2023، صفحة 412) أما في حالة الفائض تتبع سياسات معاكسة تماما بحيث أن التوسع النقدي وزيادة عجز الموازنة يعملان على زيادة معدلات التضخم وبالتالي يحفز آثار كل من الدخل والاسعار لتزيل الفائض في ميزان المدفوعات وباختصار الهدف من الإجراءات المالية والنقدية هو استعادة التوازن في الحساب الجاري وتعرف باسم سياسات تغيير الانفاق لأنها تعمل على علاج العجز عن طريق تخفيض أو زيادة الانفاق الكلي . (السريتي و الخضراوي، 2017، صفحة 283).

ويمكن فصل الإجراءات والتدابير التي يمكن من خلالها للسلطات في الدولة تكييف التوازن في ميزان المدفوعات ضمن نطاقين أساسيين : (خالد، 2014، صفحة 177)

أولاً: التدابير التي تتخذ داخل الاقتصاد الوطني

- تمويل العجز في ميزان المدفوعات عن طريق طرح الأسهم والسندات المحلية للبيع بهدف الحصول على العملات الأجنبية؛
- التنازل عن الأصول العقارية المحلية لفائدة الأجانب مقابل العملات الصعبة؛
- تفعيل أدوات السياسة التجارية لضبط عملية الاستيراد بما يتماشى مع تخفيف العجز مثل الرسوم الجمركية نضام الحصص وكذا دعم الإنتاج المحلي؛
- اللجوء إلى احتياطات الدولة الرسمية لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات في صورة لذهب والاحتياطات الدولية.

ثانيا: التدابير التي تتخذ خارج الاقتصاد الوطني

- عمليات الاقتراض من الهيئات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنوك المركزي الأجنبية أو أسواق المال العالمية؛
- بيع جزء من الاحتياطي الذهبي للخارج؛
- بيع الأسهم والسندات التي تملكها الدولة في المؤسسات الأجنبية لمواطني تلك الأقطار للحصول على العملات الأجنبية.

المبحث الرابع: المقاربات النظرية لتوازن ميزان المدفوعات

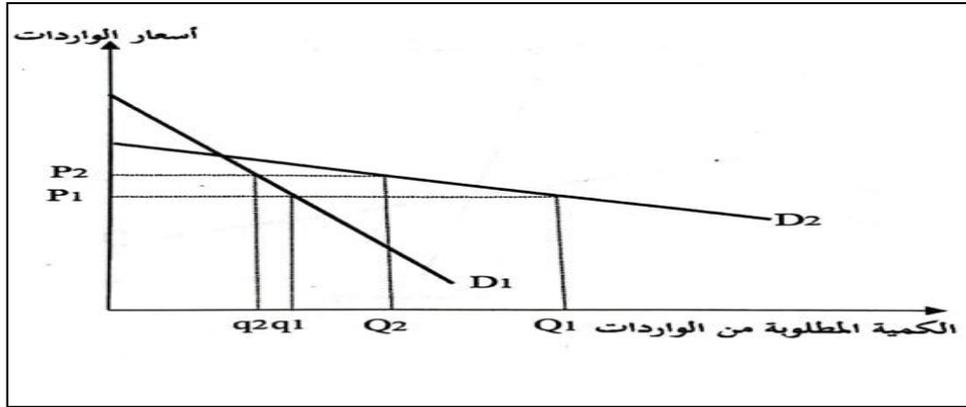
يعتبر اختلال التوازن الوضعية الأكثر ملازمة لميزان المدفوعات ويعبر عن النقطة التي يتشكل من خلالها الفارق الموجب أو السالب بين صادرات البلد نحو الخارج ووارداته نحو الداخل ومن جهة أخرى الفارق بين رؤوس الأموال المتجهة نحو الخارج والواردة نحو الداخل، ويتوقف توازن ميزان المدفوعات على الآلية والطرق والتدابير التي تعتمد عليها السلطات العامة لمعالجة الخلل والتي تعتمد بشكل أساسي على نوعية الاختلال والأسباب التي أدت إليه. وبالعودة إلى الأدبيات النظرية لميزان المدفوعات فقد تضمنت العديد من الآليات والمقاربات النظرية والتي تم تطويرها من طرف العديد من الاقتصاديين بهدف تحسين طرق تحسين التعامل مع اختلالات ميزان المدفوعات وتصحيحها وعليه يمكن أن نستعرض أربع مقاربات نظرية لتصحيح الاختلال الخارجي لميزان المدفوعات بداية مقارنة المرونات ثم مقارنة الاستيعاب ثم المقاربة النقدية والمحفظة المالية.

المطلب الأول: مقارنة المرونات

أكد التحليل الكلاسيكي والكينزي في عملية تكييف اختلال ميزان المدفوعات على فرضية ثبات أسعار الصرف وهي الفرضية التي سقطت بعد انهيار بروتون وودز سنة 1971 والاتجاه نحو أنظمة الصرف العائمة، ويهدف معالجة القصور في الفرضية السابقة استخدم منهج المرونات الذي يقوم على فكرة تخفيض أسعار الصرف على أمل أن يتمتع الطلب على الصادرات والواردات بمرونة سعرية أكبر ولذلك يهدف هذا المنهج إلى تعزيز المركز الخارجي للدولة من خلال العمل على أن تكون الزيادة في صافي الصادرات بنسبة أكبر من انخفاض سعر الصرف وينعكس ذلك إيجابا على ميزان المدفوعات. (الخطيب و دياب، 2014، صفحة 297)

نستهدف من خلال مقارنة المرونات (**Elasticities Approach**) تحسين التوازن من خلال الاهتمام بالحساب الجاري على وجه الخصوص. ولذلك تعتبر التغيرات في الأسعار النسبية للصادرات والواردات النحور الأساسي لهذه الطريقة بالإضافة إلى اعتبار كل العوامل الأخرى ثابتة ولا تتأثر بتغير سعر الصرف في صورة الاستثمار والدخول النقدية، وباختصار يمكن القول أن قيام السلطات بتخفيض سعر صرف العملة المحلية يدفع إلى زيادة الطلب عليها من طرف الأجانب وبالمقابل يتجه المقيمون نحو التنازل عنها مقابل الحصول على العملة الصعبة وتنتهي هذه العملية بانخفاض أسعار الصادرات المقومة بالعملة الأجنبية وترتفع أسعار الواردات المقومة بالعملة الوطنية لكن يجب التأكيد بأن نجاح هذه العملية يتوقف على مدى استجابة المشتريين للتغير في الأسعار وهو ما يعرف بمرونة الطلب الخارجي على الصادرات والطلب المحلي على الواردات. (البكري، 2010، صفحة 362) وتوضح الأشكال البيانية الموالية دور المرونات في التحكم في آلية تخفيض أسعار صرف العملة وأثرها على الميزان التجاري.

الشكل رقم (03.01): أثر تخفيض العملة ومرونة الطلب على الواردات.

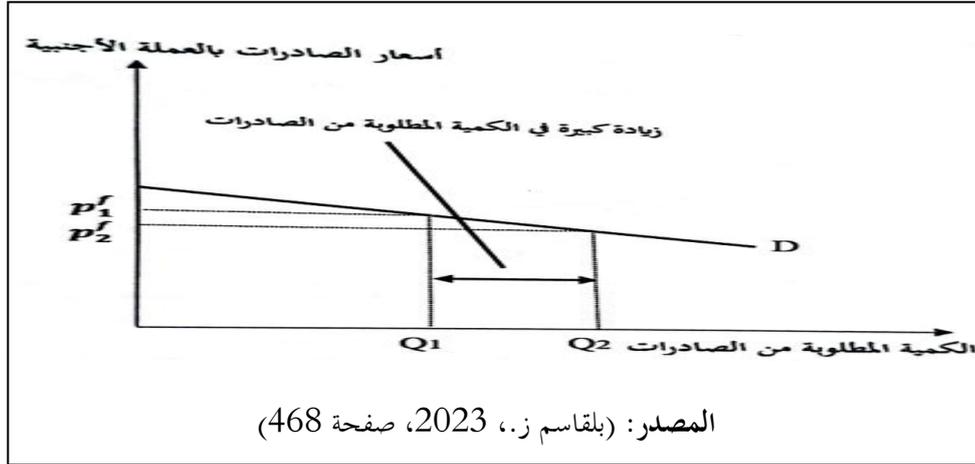


المصدر: (بلقاسم ز.، 2023، صفحة 467)

يوضح الشكل البياني العلاقة بين الكمية المطلوبة من الواردات وأسعار الواردات في ظل تطبيق تخفيض العملة من طرف السلطات النقدية وبين الشكل أنه في حالة الطلب غير المرن ($D1$)، فإن ارتفاع أسعار الواردات من ($P1$) إلى ($P2$) بسبب تراجع أسعار صرف العملة المحلية يدفع نحو انخفاض الطلب على الواردات من ($Q1$) إلى ($Q2$) لكن مع ملاحظة أن الانخفاض في الطلب على الواردات يكون بنسبة أكبر من ارتفاع أسعار الواردات مما ينتج عنه زيادة في الانفاق على الواردات أما في حالة الطلب المرن $D2$ نلاحظ أن انخفاض كمية

الواردات (Q1Q2) من ارتفاع أسعار الواردات (P1P2) لذلك يترتب على تخفيض قيمة العملة المحلية انخفاض الانفاق على الواردات.

الشكل رقم (04.01): أثر تخفيض العملة ومرونة الطلب على الصادرات.



أما بالنسبة للصادرات ففي حالة ارتفاع مرونة الطلب السعرية للصادرات فإن انخفاض أسعار الصادرات بالنسبة للأجانب نتيجة لتخفيض قيمة العملة تدفع نحو زيادة كبيرة في الطلب على الصادرات وهذا يعني أن قيمة الصادرات ترتفع بالضرورة بشكل ملحوظ لان النظرية تفرض ان الأسعار المحلية تبقى ثابتة.

الفرع الأول: الفرضيات الأساسية لمقاربة المرونات

تستند مقاربة المرونات التي تعتبر من الأساسيات النظرية التي يعتمد عليها معظم الاقتصاديين في تفسير وضعية ميزان المدفوعات على العديد من الافتراضات النظرية والتي تعتبر بمثابة شروط أساسية لصحة المقاربة حيث يمكن إيجازها فيما يلي: (بلقاسم ز.، 2023، صفحة 463)

- يفترض وجود مرونة لا نهائية لصادرات الدول محل التبادل ويمكن ملاحظتها من الناحية البيانية بأن يكون منحني عرض الصادرات لكل دولة عبارة عن خط أفقي مما يدل أن أسعار الصادرات لا تتغير بتغير حجمها ولذلك تعتبر المرونات السعرية نقطة أساسية في تحليل أثر التخفيض سعر الصرف على الميزان التجاري وعبارة أخرى يمكن القول بأن خفض قيمة العملة يؤدي إلى زيادة الصادرات لأن أسعارها تصبح أرخص نسبياً بالنسبة للأجانب كما تراجع الواردات كنتيجة لارتفاع أسعارها بالنسبة للمقيمين ؛

- أن تكون أسعار المنتجات بالعملة المحلية ثابتة حيث يفترض بأن قيمة الأسعار النسبية لا تتغير مباشرة مع تغير أسعار الصرف؛
- أن يتم تحديد مستويات الدخل في الدول التي تنخفض قيمتها وأن يكون عرض الواردات كبيراً حيث تفترض المقارنة بأن الدخل المحلي والأجنبية تكون ثابتة أو محددة عند قيمة معينة في الأجل القصير ومنه يمكن القول بأن أي تغير في رصيد الميزان التجاري يمكن تفسيره فقط من خلال تغير الأسعار؛
- المرونة السعرية للطلب على الصادرات والواردات هي مرونة قوسية (Arc Elasticité) ، حيث توفر متوسطاً لحساسية الطلب بين نقطتين مما يسمح بحساب الأثر الكلي لتغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات؛
- ميزان الحساب الجاري للدولة يساوي الميزان التجاري $b=0$ كما لا تأخذ المقارنة في الحسبان عناصر الحساب الرأسمالي والمالي؛
- وجود حالة التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج؛

الفرع الثاني: الصياغة الرياضية لمقاربة المرونات

تقوم هذه المقاربة على ما يعرف بشرط مارشال لرنر (Marshall- Lerner Condition) للتخفيض الناجح بحيث يجب أن يفوق مجموع مرونة الطلب السعرية على الواردات والصادرات الواحد الصحيح، لكي يتحقق التحسن في الميزان التجاري جراء تخفيض سعر صرف العملة المحلية (محمود، 2017، صفحة 110) ويمكن صياغة مقاربة المرونات رياضياً على الشكل التالي: (مبارك و مريمه، 2021، الصفحات 547-548)

لدينا: X : الصادرات المقومة بالعملة المحلية؛ P : سعر الصرف؛

M : الواردات المقومة بالعملة المحلية؛ B : الميزان التجاري؛

E_x : مرونة الصادرات يعبر عن قيمتها بالعلاقة التالية:

$$e_x = \frac{\frac{\Delta X}{X}}{\frac{\Delta P}{P}}$$

حيث (ΔX) يعبر عن التغيير في الصادرات في حين يعبر (ΔP) عن التغيير في سعر الصرف

e_m : تعبر عن مرونة الواردات بالنسبة لسعر الصرف ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

$$e_m = \frac{\frac{\Delta M}{M}}{\frac{\Delta P}{P}}$$

ولتحويل قيمة الصادرات (M) من العملة الأجنبية إلى العملة المحلية نقوم بضربها في سعر الصرف (P) لتصبح لدينا MP التي تعبر عن قيمة الواردات بالعملة المحلية ونقوم بتعويضها ضمن عبارة الميزان التجاري لتصبح

$$B = X - MP$$

كالتالي:

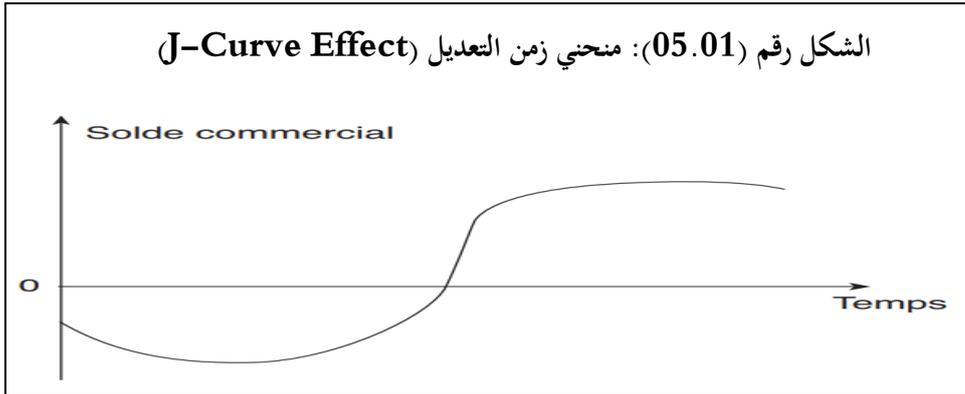
وبالعودة إلى شرط مارشال ليرنر الذي يحدد الطريقة التي يمكن خلالها أن يتحسن الميزان التجاري بتخفيض سعر صرف العملة والذي ينص على أنه يجب أن يكون مجموع مرونتي الصادرات والواردات بالنسبة لسعر الصرف

$$e_x + e_m > 1$$

أكبر من الواحد

أما إذا كان المجموع مساويا للواحد فإن التغيير الذي يحدث للميزان يكون معدوماً أما إذا كان مجموع المرونتين أقل من الواحد يكون يؤدي التغيير في سعر الصرف إلى تدهور ميزان المدفوعات.

الفرع الثالث: أثر منحنى J



المصدر: (Guillochon , Kawecky , & Venet, 2012, p. 253)

عندما يحدث انخفاض في أسعار صرف العملة المحلية فإن الأثر المباشر يتمثل في تراجع الميزان التجاري بشكل حادة ويعود ذلك إلى أن أثر التغيير في أسعار الصادرات والواردات الناتج عن تراجع سعر الصرف يكون

أكبر من استجابة الكميات المطلوبة منها ومع انخفاض الكميات المصدرة فأن الميزان التجاري سيتراجع بشكل محسوس في المدى القصير أما بعد مرور فترة من الزمن يرجع الميزان إلى التحسن بفعل أثر السعر على الطلب الخارجي الذي يتزايد ويقابله انخفاض في الطلب المحلي للواردات (Guillochon , Kawecki , & Venet, 2012, p. 254)، يوضح منحنى J الظاهرة التي يتدهور من خلالها الميزان التجاري مباشرة بعد انخفاض قيمة العملة فحين يستغرق التحسن مدة زمنية أطول تتراوح بين ستة أشهر والسنة ويمكن تفسير ذلك لكون المرونات في الاجل القصير تكون منخفضة ويتشكل هذا المنحني بسبب ارتفاع قيمة الواردات بقيمة أكبر من زيادة قيمة الصادرات وكذا عدم استجابة الكميات المستوردة والمصدرة للتغيرات التي تحدث في الأسعار النسبية بسبب تخفيض قيمة العملة بالشكل المطلوب. (بلقاسم ز.، 2023، صفحة 469).

المطلب الثاني: مقارنة الاستيعاب أو الامتصاص

برزت هذه المقاربة إلى الوجود من خلال المساهمات الفكرية ل(Sidney Alexander) سنة 1952، من خلال دراسته لأثر تخفيض قيمة العملة الوطنية على رصيد الميزان التجاري لكن وخلافا لما كان عليه الحال مع مقارنة المرونات فقد أهتم بتحليل أثر تخفيض العملة المحلية على الإنفاق الكلي و الدخل القومي لذلك تعتبر هذه المقاربة تطورا نظريا لمقاربة المرونات. (محمود، 2017، صفحة 113). ينطلق هذا الأسلوب من أن قيمة الصادرات وقيمة الواردات (الميزان التجاري) هي في الحقيقة دالة في الدخل القومي والإنفاق في الدول المجاورة (القريشي، 2008، صفحة 97). ينظر إلى ميزان المدفوعات من وجهة نظر مقارنة الاستيعاب (الامتصاص) على أنه الفرق بين ما يدفعه المقيمين نحو الخارج (الإنفاق الكلي) و ما يحصله المقيمين من الخارج باستثناء إنفاق السلطات النقدية واختصارا لما سبق فإن ميزان المدفوعات في إطار مقارنة الاستيعاب يمثل الفرق بين ما ينتجه المجتمع وبين ما يستوعبه هذا الإنتاج ومنه يمكن القول بأن العجز هو نتاج الوضعية التي يكون فيها الإنفاق القومي أكبر من الدخل القومي في حين يعبر الفائض عن الوضعية التي يكون من خلالها الدخل القومي أكبر من الإنفاق القومي. (الخطيب و دياب، 2014، صفحة 300).

الفرع الأول: الفرضيات الأساسية لمقاربة الاستيعاب

حسب مقارنة الاستيعاب فإن تخفيض سعر صرف العملة المحلية يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات وإعادة تخصيص الموارد لصالح قطاع الصادرات وهو ما ينعكس في الأخير على مستوى استيعاب السلع والخدمات وتقوم

هذه المقاربة على مجموعة من الفرضيات نذكرها فيما يلي: (كاسم، موسي ، و مرزة، 2023، صفحة 641)

- نفي فرضية التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج بمعنى وجود البطالة على نطاق واسع في معظم الاقتصاديات الدولية؛

- افتراض سيادة قانون ثبات الغلة أو ما يعرف بخضوع العملية الإنتاجية في دولتي العجز والفائض إلى ظروف النفقة الإنتاجية بمعدلات واحدة كنتيجة لزيادة الإنتاج الكلي؛

- افتراض الثبات في أسعار السلع والأجور النقدية وكذا معدلات الفائدة ؛

- تمويل الصادرات من الإنتاج الجاري بمعنى أن الإنتاج الموجه للتصدير يكون من حصيلة العملية الإنتاجية الجارية وليس من المخزون؛

- امتلاك الدولة للكميات الكافية من الاحتياطات الدولية في صورة الذهب والعملات الأجنبية و حقوق السحب الخاصة؛

- التركيز على أهمية الميزان التجاري ضمن بنود ميزان المدفوعات وبناء على ذلك يتم حصر عملية التحليل على هذا الأساس مما يعني أهمل العناصر الأخرى المكونة لميزان المدفوعات في صورة حساب رأس المال؛

الفرع الثاني: الصياغة الرياضية لمنهج الاستيعاب

ينطلق التحليل حسب مقارنة الاستيعاب من تشخيص وضعية ميزان المدفوعات بناء على وضعية رصيد الميزان التجاري. وتنطلق هذه المقاربة من تحليل الميزان التجاري باعتباره حصيلة الفرق بين الصادرات والواردات لتصل إلى نتيجة كونه يمثل حصيلة الفرق بين الانفاق المحلي الكلي والدخل المحلي حيث يمكن توضيح ذلك من خلال المعادلة التالية: (فالخ و توفيق، 2023، صفحة 273)

$$Y = C + I + G + (X - M) \dots \dots \dots (1)$$

حيث:

Y: الدخل الوطني؛ G: الانفاق الحكومي،

C: الاستهلاك الكلي؛ X: الصادرات

I: الاستثمار العام؛ M: الواردات.

ومنه تصبح معادلة الدخل الوطني كالتالي: $A+N=Y$

N: الفرق بين الصادرات والواردات؛

A: عبارة عن عناصر الطلب الكلي أو يطلق عليه بعناصر الاستيعاب الذي يحتاج اليه الاقتصاد الوطني لتغطية نفقاته

وعليه يمكن القول بأن الدخل الوطني هو عبارة عن العناصر الاستيعاب مضافا إليها الفرق بين الصادرات والواردات.

فإذا كان الامتصاص الداخلي (A) أكبر من الناتج (Y) فسيكون الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات في حالة عجز والعكس بالعكس، أما إذا تساويا فإن الميزان يكون في حالة توازن، ولمرونة الجهاز الإنتاجي دور مهم إذا أرادت الدولة أن تغطي الاستيعاب المحلي وتحقيق فائض للتصدير، وتحسين حالة ميزان المدفوعات وتقوية الاحتياطات من النقد الأجنبي.

المطلب الثالث: المنهج النقدي لميزان المدفوعات

قدمت المقاربة النقدية لميزان المدفوعات تصورا نظريا حديثا لدور النقود في عملية التعديل (Adjustment process)، وهو ما يعرف ضمن الأدبيات الاقتصادية بالمقاربة النقدية لتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات (the Monetary Approach to the balance of payments). برزت هذه المقاربة وتطورت على يد العديد من الاقتصاديين في صورة (Robert Mundell 1968.1971) و (Hary johnson 1973)، إلا أن أساسها النظري يستند إلى أعمال مجموعة من خبراء صندوق النقد الدولي وفي مقدمتهم (J.J.Polak 1957) حيث كان الهدف من وراء ذلك صياغة نموذج لاقتصاد صغير مفتوح في ظل نظام صرف

ثابت وتم التوصل من خلاله إلى أن وضعية ميزان المدفوعات مرتبطة بطبيعة السياسة النقدية المتبعة محليا وبالتالي فإن عجز ميزان المدفوعات ما هو إلا نتاج تطبيق سياسة نقدية توسعية بشكل مبالغ فيه لذلك أصبح تصحيح اختلال وضعية ميزان المدفوعات يتطلب إجراءات تتعلق بضبط السياسة النقدية بما يتلاءم مع حاجة الاقتصاد إلى النقود. (لطرش، 2012، صفحة 265).

تتجاهل المقاربة النقدية الصورة التقليدية والشائعة لميزان المدفوعات باعتباره قائمة للمعاملات الدولية إذ أنها تعتبره كأحد التوازنات أو الاختلالات حيث توضح البنود المتراكمة (Accumulating items) أثر العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات على القاعدة النقدية وبصورة مختصرة يمكن القول بأن هذه المقاربة وخلافا لما كان عليه الأمر ضمن منهج الاستيعاب والامتصاص لا تحاول توضيح سلوك مكونات ميزان المدفوعات كل لوحده (التوازنات الجزئية) في وإنما يهتم برصيد الحساب الجاري والحساب الرأسمالي معاً (الميزان الكلي) وهو ما يفسر كون ميزان المعاملات الاحتياطية الرسمية هو أقرب التقديرات للتوازن لأن حجم الاختلال في ميزان المدفوعات يعادل حجم التغير في مستوي الاحتياطات الرسمية والذهب النقدي. (مورد خاي، 2007، الصفحات 364-365) . واعتماداً على ما سبق يمكن التأكيد على أن ميزان المدفوعات هو ظاهرة نقدية لا حقيقية وأن طبيعة الاختلال الذي يحدث ضمنه هو اختلال في الارصدة النقدية وليس ضمن تدفقاتها مما يتطلب تفعيل السياسات والأساليب التي يتم من خلالها التأثير على كمية الأرصدة النقدية الفعلية (العرض النقدي) والارصدة النقدية المرغوبة (الطلب النقدي) بما يتماشى مع تطور حاجيات الاقتصاد للنقود حيث لا يمكن التعامل مع التوازن في ميزان المدفوعات بصيغة العرض والطلب على السلع ولكن بصيغة العرض والطلب على النقود التي تؤثر على تداول العملة الوطنية . (الخطيب و دياب، 2014، صفحة 302) .

الفرع الأول: الفرضيات الأساسية للمقاربة النقدية:

تقوم المقاربة النقدية على العديد من الافتراضات الأساسية والتي تشكل الأساس النظري الذي يمكن خلاله توضيح الآليات التي يعتمدها هذا المنهج في مألحة اختلال رصيد ميزان المدفوعات. ويمكن استعراض أهم نقاطها فيما يلي: (الخطيب و دياب، 2014، صفحة 374)

- تعتبر دالة الطلب على النقود دالة مستقرة في متغيرات مستقرة (الدخل، الأسعار، الثروة ومعدل الفائدة) عن محددات العرض النقدي المقسم إلى جزء محلي وآخر أجنبي (الائتمان المحلي واحتياطات النقد الأجنبية)؛

- التعامل مع ميزان المدفوعات على أساس أنه ظاهرة نقدية بحتة. وهو ما يقودنا إلى اعتبار حالة عدم التوازن اختلالاً في الرصيد وليس اختلالاً للتدفق، كما يمكن العودة إلى وضع التوازن من خلال تحليل العلاقة القائمة بين اختلال سوق النقود المحلية (العرض والطلب) من جهة و اختلال السوق المحلية للسلع التي تدخل ضمن نطاق التبادل التجاري من جهة أخرى؛

- اعتماد أسعار الصرف الثابتة بهدف إمكانية التأثير المباشر في عرض النقود من قبل السلطات النقدية؛

- التغيرات التي تحدث في احتياطات الصرف لا يرافقها أي تحييد من طرف السلطات النقدية كما أن عرض النقود هو عبارة عن متغير داخلي يتكون من جزء داخلي آخر أجنبي (كما أشرنا إليه سابقاً) وتتمارس عليه رقابة مباشرة من طرف السلطات النقدية مما يجد من تأثيره على باقي المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد الوطني.

كما أشار (بلقاسم ز.، 2023، الصفحات 507-508) أيضاً إلى مجموعة من الافتراضات التي تقوم عليها المقاربة النقدية كالتالي:

- ترتفع مستويات الأسعار عندما يكون الطلب أعلى من العرض وتنخفض في الحالة العكسية وبالتالي فإن مرونة الأسعار التي يتمتع بها الاقتصاد المحلي تعمل على ضبط الإنتاج المحلي عند مستويات التشغيل الكامل؛

- أن تكون الدولة صغيرة ومنفتحة بحيث لا تستطيع التأثير في الأسعار الدولية كما أنها تتحمل الأسعار وينطبق عليها السعر الدولي ويتم أيضاً الاحتفاظ بسعر واحد للسلع المتطابقة المباعة في دول معينة بعد الأخذ بعين الاعتبار تكاليف النقل؛

- فائض الطلب على النقود يرافقه فائض في ميزان المدفوعات بينما يرافق فائض في عرض النقود عجز في ميزان المدفوعات.

الفرع الثاني: الصياغة الرياضية للمقاربة النقدية

تقدم المقاربة النقدية ميزان المدفوعات على أنه ظاهرة نقدية وترجع سبب الاختلال في ميزان المدفوعات إلى وجود اختلال في الكميات المرغوبة والمتاحة من النقد المحلي وينمن تقديم الصياغة الرياضية للمقاربة النقدية كالتالي: (بلقاسم ز.، 2023، الصفحات 505-506)

$$dM=dR+dDC..... (1)$$

حيث توضح المعادلة رقم (01) أن التغير في الكميات المعروضة من النقد (**M**) تساوي التغير في احتياطات الصرف الأجنبي للدولة مضافا إليه التغير في الائتمان المحلي.

$$dR=X-IM-NF+Dk..... (02)$$

توضح المعادلة رقم (02) أن قيمة التغير في احتياطات الصرف الأجنبي (**dR**) يعبر عنها من خلال الصادرات (**X**) مطروحا منها الواردات السلعية الخدمية (**IM**) مطروحا منها صافي مكافئات عوامل الإنتاج والتحويلات الجارية (**NF**) زائد صافي تدفقات رأس المال الأجنبي للقطاع غير المصرفي (**dK**).

$$Y= GDP-NF..... (03)$$

$$GDP= C+I+(X-IM) (04)$$

$$A=C+I..... (05)$$

$$CAB=X-IM-NF..... (06)$$

حيث:

Y: الدخل الوطني المتاح؛ **CAB**: الحساب الجاري

A: الاستيعاب المحلي (**C**: الاستهلاك، **I**: الاستثمار)

بتعويض كل من (4) و(5) و(6) في (3) نحصل على المعادلة التالية:

$$Y=C+I+(X-IM)-NF$$

$$Y=A+CAB$$

$$CAB=Y-B.....(07)$$

يعبر الفرق بين الدخل الوطني المتاح (Y) والامتصاص المحلي (A) عن الحساب الجاري (CAB) وبالعودة إلى المعادلة رقم (07) نجد بأنه كلما كان الدخل (Y) أقل من الاستيعاب المحلي (A) كلما كان الحساب الجاري أمام وضعية العجز والفائض يكون في الحالة العكسية وعليه يمكن القول بأن وضعية الحساب الجاري (العجز - الفائض) يمكن تعديلها إما من خلال الاستيعاب (A) أو من خلال الدخل (Y).

نحصل على المعادلة رقم (08) من خلال جمع كل من المعادلة (07) و(02)

$$Dr=Y-A+Dk..... (08)$$

يمكن الاستنتاج من المعادلة رقم(08) أن فائض الاستيعاب المحلي بدلالة الدخل إذا لم يتم تمويله بالكامل من طرف تدفقات رأس المال الأجنبي فسيترجع رصيد صافي الأصول الأجنبية للنظام المصرفي وبالنظر الى المعادلة رقم (01) فإنه يمكن الربط بين التغيير في رصيد صافي الأصول الأجنبية من جهة وبين التغيير في عرض النقود (dM) و في الائتمان المحلي (dDC) من جهة أخرى.

$$dR=dM-dDC..... (09)$$

توضح المعادلة رقم(09) أن احتياطات الصرف الأجنبي يمكن أن تتراجع إلى القدر الذي يكون فيه حجم العرض النقدي أقل من التغيير في الائتمان المحلي ومنه ومن خلال الجمع بين المعادلات (7) و(8) و(9) نحصل على الصيغة التالية:

$$Y-A+dk = dM - dDc..... (10)$$

وعليه يمكن القول بأن الزيادة في التغيير في الائتمان المحلي مقارنة بالتغيير في عرض النقود تعادل مقدار العجز في الحساب الجاري (نفرض أن عدم وجود تدفق صاف لرأس المال الأجنبي) ولذلك فإن تعديل وضعية الاختلال في ميزان المدفوعات تتطلب التدخل عن طريق السياسات النقدية.

الفرع الثالث: آلية التعديل التلقائي في ظل المقاربة النقدية

يتم تحليل آلية التعديل التلقائي لاختلال ميزان المدفوعات في ظل كل من أسعار الصرف الثابتة والمرنة

أولاً: في ظل سعر الصرف الثابت: تعتبر الزيادة في العرض النقدي دون حاجة الاقتصاد لذلك إفراطاً في العرض النقدي وهو الأمر الذي يؤدي إلى حدوث اختلال في التوازن الأولي لميزان المدفوعات، فإذا كان العرض النقدي (MS) أكبر من الطلب على النقود (Md) سيزداد تدفق الأموال إلى خارج الدولة بسبب أن الأفراد الذين يمتلكون فائضاً في أرصدة نقدية يتوجهون إلى اقتناء المزيد من السلع والموجودات المالية الأجنبية حيث ترتفع الأسعار وتزداد الواردات من السلع والموجودات المالية الأجنبية. توضح النشرات المحاسبية لميزان المدفوعات كل هذه التغييرات ضمن كل من الحساب الجاري والحساب الرأسمالي وبالتالي تشكل حالة العجز وبما أن الدولة تتبع نظام أسعار الصرف الثابتة فإنها ولمعالجة العجز تلجأ إلى تخفيض العرض النقدي من خلال الرفع من قيمة العملة الوطنية (بيع احتياطات النقد الأجنبي وشراء العملة المحلية) حيث سترتفع الأسعار ويزداد الطلب على النقود جديد حيث تستمر هذه العملية حتى يتعادل كل من عرض النقدي والطلب النقدي لذلك يعتبر هذا التحليل بأن اختلال ميزان المدفوعات ظاهرة مؤقتة تتغير تلقائياً بعد حدوث التكييفات المناسبة في الكتلة النقدية المطلوبة والمعروضة. في الحالة العكسية يمكن استنتاج ما يحدث في حالة زيادة الطلب على النقد مع بقاء العرض النقدي ثابتاً. (الديلمي، اللهيبي، و الديلمي، 2023، الصفحات 188-189)

ثانياً: في ظل أسعار الصرف المرنة: يعكس ميزان المدفوعات العلاقات النقدية والمالية والتجارية للدولة مع باقي دول العالم وتكون وضعية الميزان في صالح الدولة إذا كان تحصيله من بقية العالم الخارجي بالعملة الصعبة أكبر من مدفوعاتها نحو الخارج وبالتالي تلعب أسعار الصرف دوراً هاماً في عملية التعديل التلقائي لميزان المدفوعات، وإذا قامت الدولة بزيادة العرض النقدي مقابل ثبات الطلب عليه فسيؤدي ذلك إلى زيادة الدخول ثم زيادة المشتريات من السلع والخدمات (الاستهلاك) وفي النهاية تتجه الأسعار نحو الارتفاع وبالتالي تصبح السلع المحلية أغلى نسبياً مقارنة بالسلع الأجنبية الذي من شأنه تحفيز الاستيراد ومن ثم زيادة خروج الاحتياطات والأرصدة النقدية الأجنبية إلى الخارج وهو ما تعكسه الوضعية السلبية لكل من الحساب الجاري و الحساب الرأسمالي وتحت كل هذه التأثيرات يتجه سعر الصرف نحو الانخفاض (سعر صرف مرن) ويؤدي إلى زيادة الطلب على النقود ومعه العودة إلى وضع التوازن بين العرض والطلب النقديين ومنه توازن ميزان المدفوعات (الديلمي، اللهيبي، و الديلمي، 2023، صفحة 193)

المطلب الرابع: منهج المحفظة المالية لميزان المدفوعات

يمكن توضيح المفهوم الأول لمنهج المحفظة المالية من خلال حاجة التجار (الأفراد) إلى العملات الأجنبية لتسوية معاملاتهم التجارية على المستوي الدولي من جهة وكذا الاستثمار مع الوكلاء الماليين (في صورة المضاربين) بحيث يعملون على موازنة محافظهم المالية من العملات والأصول المحلية والأجنبية وذلك لتعديل العائد المتوقع حسب درجة المخاطر التي من المحتمل أن تتعرض لها أصولهم. (W. Black, 2015, p. 381). تعتبر مقارنة المحفظة المالية تطورا نظريا للمقارنة النقدية التي تفترض تأثير العوامل النقدية على كل من العرض والطلب النقديين في الدولة وتحدد توازن سعر الصرف وميزان المدفوعات، بحيث توسع مقارنة المحفظة المالية لتحديد سعر الصرف وميزان المدفوعات من المقارنة النقدية (التي أشرنا إليها في المطلب السابق) لتضيف كل من الأصول المالية مثل السندات، حيث تعتمد هذه المقارنة على أصليين ماليين هما النقود المحلية والسندات الأجنبية والمحلية كما تفترض بأن العرض والطلب النسبي للنقود والسندات يحددان توازن سعر الصرف بين الدولتين (Khan & Abbas, 2015, p. 138). وعليه يمكن القول بأن مقارنة المحفظة المالية لتحديد سعر الصرف وميزان المدفوعات تعمل على الموازنة بين مكونات الثروة في القطاع العائلي (الأصول المالية والنقدية) كما أن أي في العرض والطلب على هذه الأصول سيؤدي حتما إلى إعادة توزيع مكونات المحفظة مرورا بسوق الصرف الأجنبي وتؤثر في سعر الصرف وميزان المدفوعات (مرغيت، 2019، صفحة 75).

الفرع الأول: الفرضيات الأساسية لنموذج المحفظة المالية

تعتمد مقارنة المحفظة المالية لتحديد سعر الصرف وميزان المدفوعات على مجموعة من الفرضيات يمكن إيجازها فيما يلي: (مرغيت، 2019، صفحة 74)

- تؤكد هذه المقارنة على أهمية التوزيع الأمثل لناصر الثروة لدى القطاع العائلي بين كل من النقود السائلة والأصول المحلية والأجنبية وتفترض دائما أن قرار مالك المحفظة بتوزيع عناصر الثروة يخضع لعاملي العائد والمخاطرة؛
- تتكون الثروة المالية للقطاع الخاص (W) من ثلاث عناصر للمحفظة وهي: الأصول النقدية المحلية (M) والأصول المالية المحلية (B) والأصول المالية الأجنبية (B^*) المملوكة من طرف المحليين،

- تفترض المقاربة عدم تحقق نظرية تعادل أسعار الفائدة لإمكانية وجود فجوة بين أسعار الفائدة المطبقة محليا والمطبقة أجنبيا ويعتبر الفرق بينهما علاوة الخطر التي تؤثر على قرارات توزيع الأصول ضمن المحفظة المالية؛
- تفترض المقاربة أن يرافق الطلب النقدي الزيادة في مستوى الثروة طرديا في حين يتناسب عكسيا مع مستوى عوائد الأصول المحلية والأجنبية؛
- التناسب الطردوي بين الطلب على الأصول المحلية مع زيادة الثروة وكذلك مع ارتفاع معدل الفائدة المحلي في حين يتناسب الطلب على الأصول المالية المحلية عكسيا مع معدل الفائدة الأجنبي؛
- التناسب العكسي بين الطلب على الأصول المالية الأجنبية ومعدل الفائدة المحلي في حين يكون التناسب طرديا مع زيادة الثروة وارتفاع معدل الفائدة الأجنبي.

الفرع الثاني: الصياغة الرياضية لنموذج المحفظة المالية

يقوم الأفراد (القطاع العائلي) في كل بلد بالاختيار بين هذه الأنواع الثلاثة لتوزيع الأصول التي يمتلكها:

- (M) الأصول النقدية المحلية؛ - (B) السندات المحلية؛

- (B*) السندات الأجنبية.

رياضيا نعبر عن توزيع عناصر المحفظة المالية المملوكة لدي القطاع العائلي كالتالي:

$$W = M + B + SB^*$$

حيث تعبر (S) عن سعر الصرف بين العملاتين ويمكن الحصول على القيمة الحقيقية للثروة بقسمة الطرفين

على مستوى الأسعار كما هو موضح ضمن المعادلة التالية:

$$\frac{W}{P} = \frac{B}{P} + \frac{SB^*}{P} + \frac{M}{P}$$

تحدد مقارنة توازن المحفظة المالية لتحديد سعر الصرف وميزان المدفوعات كل من سعر الصرف التوازني ومعدل

الفائدة المحلي والأجنبي الذي يوضح توازن سوق السندات المحلية والسوق النقدية وكذا سوق السندات الأجنبية

وسنحاول دراسة الأثر على كل من سعر الصرف وميزان المدفوعات حسب فرضيات مقارنة المحفظة النقدية كالتالي: (N. Kallianiotis, 2021, pp. 21-22)

أولاً: التغيير في السوق النقدية: لنفترض أن الدولار الأمريكي يعاني من انخفاض حيث يؤدي هذا الانخفاض إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية ($S\uparrow$)، حيث تزيد معها أحمالي قيمة الثروة ويتوسع الطلب على جميع أنواع الأصول بما في ذلك النقدية منها (العملة)، إن تأثير انخفاض قيمة الدولار (العملة الأجنبية) على الثروة سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة المحلية ($i\uparrow$) ونتيجة لكل ما سبق يمكن القول بأن انخفاض قيمة العملة الأجنبية وارتفاع قيمة العملة المحلية ($S\uparrow$) مع بقاء كل العوامل الأخرى ثابتة يرافقها ارتفاع أسعار الفائدة المحلية في أسواق رأس المال والعكس صحيح حيث أن لانخفاض قيمة العملة المحلية يرافقها انخفاض في أسعار الفائدة المحلية.

ثانياً: التغيير في سوق السندات المحلية يؤدي انخفاض قيمة الدولار إلى انخفاض قيمة السندات الأجنبية وبالتالي يتجه القطاع العائلي إلى زيادة الطلب على السندات المحلية ($Bd\uparrow$) وبالتالي سيحدث انخفاض في أسعار الفائدة المحلية ($i\downarrow$) ويصاحبه انخفاض في قيمة العملة المحلية ($S\downarrow$).

ثالثاً: التغيير في سوق السندات الأجنبية: استجابة لانخفاض قيمة الدولار يزيد العرض من السندات الأجنبية بسبب أن الأفراد في القطاع العائلي يتجهون نحو زيادة الطلب على السندات المحلية والتخلص من السندات الأجنبية لانخفاض قيمتها ولكن تأثير زيادة الثروة سيرفع من جديد الطلب على السندات الأجنبية (B^*d) وينخفض عائدها ومع الحفاظ على جميع المتغيرات ثابتة يمكن القول بأن انخفاض قيمة العملة سيؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة المحلية عن طريق سوق السندات الأجنبية.

الجدول رقم (08.01): ملخص لألية عمل مقاربات إعادة التوازن لميزان المدفوعات.

المقاربة	المبدأ الاساسي	قناة التعديل الأساسية	الفرضيات الأساسية	العوامل المهمة
مقاربة المرونات (Elasticities Approach)	درجة استجابة الطلب على الصادرات والواردات اتجاه أسعار الصرف	التأثير المباشر لسعر الصرف على الميزان التجاري	- ثبات الأسعار المحلية؛ - مرونة لانهائية - ميزان الحساب الجاري يعادل الميزان التجاري - التشغيل الكامل	إهمال التغير في مستويات الدخل وحجم الاستثمارات و الإنفاق الكلي
مقاربة الاستيعاب (Absorption Approach)	الفرق بين الدخل القومي (Y) وعناصر الطلب الكلي الفعال (C+I+G)	ارتفاع الناتج المحلي مقابل تراجع عناصر الاستهلاك المحلي يؤدي إلى تحسن الميزان التجاري	- نفي فرضية التشغيل الكامل؛ - الصادرات تمول من الإنتاج الجاري وليس من المخزون؛ - توفر الرصيد الكافي من الاحتياطات الرسمية.	- تركز على عناصر الاقتصاد الداخلية وتجاهل الجانب الخارجي؛ - تتجاهل دور مرونة الأسعار في التأثير على الواردات والصادرات.
المقاربة النقدية (the Monetary Approach to)	العرض و الطلب النقديين سبب رئيسي لاختلال ميزان المدفوعات	زيادة العرض النقدي يحفز الطلب على الواردات و خروج رؤوس الأموال نحو الخارج وبالتالي عجز ميزان المدفوعات	- اختلال ميزان المدفوعات ظاهرة نقدية بحتة؛ - الدولة تكون صغيرة ومنفتحة على الخارج؛ - فائض الطلب على النقود يرافقه فائض في رصيد ميزان المدفوعات.	إهمال العوامل الحقيقية في الاقتصاد الوطني مثل الطلب الكلي؛ الإنتاج؛ الأسعار.
مقاربة المحفظة المالية (Portfolio balance approach)	تحدد وضعية ميزان المدفوعات بناء على سلوك الأفراد في توزيع أصولهم بين أصول محلية وأجنبية	العائد ودرجة المخاطرة بمحددان توزيع الأصول المالية وهو ما ينعكس على الحساب المالي ووضعية ميزان المدفوعات	تتوزع الأصول المالية بين النقود السائلة والأصول المحلية والأجنبية وفقاً لعامل العائد والمخاطرة؛ - عدم تحقق نظرية أسعار الفائدة.	- إهمال الحساب الجاري؛ - إهمال العوائق على انتقال رؤوس الأموال؛

المصدر: من إعداد الطالب

خلاصة:

يعد التوازن ضمن ميزان المدفوعات مبدأ أساسياً لكل السياسات الاقتصادية التي تعمل على ضمان استمرار تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، بحيث تعكس الوضعية التوازنية لميزان المدفوعات مدى قدرة الاقتصاد الوطني في الحفاظ على سعر صرف العملة المحلية وتقليص الديون الخارجية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية كما يعكس التوازن أيضاً مدى كفاءة صانعي السياسات الاقتصادية للدولة بشكل يسمح لهم بالقدرة على اتخاذ القرارات وتقديم التوجيهات الصحيحة لتعزيز التوازن والتجنب المسبق لكل التغيرات المحتملة والتي يمكن أن تؤدي إلى اختلال ميزان المدفوعات.

يعتبر الاختلال الظاهرة الأكثر ملازمة لميزان المدفوعات وتشير هذه الوضعية إلى ضرورة رفع العديد من التحديات في مختلف القطاعات الاقتصادية ودعم الصناعات المحلية للرفع من قدرتها التنافسية في الأسواق بالإضافة إلى التنسيق بين السياسات النقدية والمالية للعودة إلى التوازن من جديد، وتختلف السياسات والسالب المنتهجة من طرف الحكومات والتي تهدف إلى معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات باختلاف طبيعة الاختلال وكذا التباين في هيكل ميزان المدفوعات الدولية لذلك تناولت الأدبيات النظرية لميزان المدفوعات العديد من المقاربات التي تعالج كل منها اختلال ميزان المدفوعات بالاعتماد على فرضيات نظرية معينة.

الفصل 2: تقلبات أسعار النفط وأثرها على الاقتصاديات المنتجة

للنفط

- ✓ تمهيد
- ✓ الصناعة النفطية وأثرها على الاقتصاديات الريفية
- ✓ تحليل هيكل السوق النفطية العالمية
- ✓ ظاهرة تقلبات أسعار النفط وأهم العوامل المؤثرة فيه
- ✓ العلاقة بين تقلبات أسعار النفط وميزان المدفوعات
- ✓ خلاصة

الفصل 2: تقلبات أسعار النفط وأثرها على الاقتصاديات المنتجة للنفط

تمهيد:

تحظى تقلبات أسعار النفط باهتمام واسع نظرا لتأثيرها العميق في تحديد مستقبل السياسات الاقتصادية خاصة لدى الدول التي تعتبر النفط القناة الأساسية لدعم إيراداتها. تظهر هذه التقلبات في شكل اتجاهات غير متوقعة في الأسعار نتيجة لتدافع قوي العرض والطلب في الأسواق النفطية وتتأثر بالعديد من العوامل الاقتصادية، السياسية، التكنولوجية والبيئية. كما تعتبر أسعار النفط عاملا محوريا في تحديد تكاليف الإنتاج والنقل بحيث أن أي تغيرات غير متوقعة ستعكس مباشرة على معدلات النمو الاقتصادي والتضخم إلخ..، لذلك يتيح ارتفاع الأسعار فرصا لانتعاش الإيرادات وتوسع الإنفاق وارتفاع معدلات الاستثمار، كما أن انخفاض الأسعار يدفع نحو تراجع الإيرادات وتفاقم العجز المالي وزيادة الضغوط على العملات المحلية.

إن تغير قيمة الصادرات النفطية يمكن يؤثر مباشرة على وضعية ميزان المدفوعات، حيث تؤدي هذه التغيرات إلى اختلال التوازنات الداخلية والخارجية مما يترك تداعيات على استقرار أسعار صرف العملة المحلية والاحتياطات النقدية وتتفاقم هذه المشكلات بشكل كبير في الدول المنتجة للنفط والتي تتميز بغياب التنوع الاقتصادي في هيكل صادراتها مما يجعلها أكثر عرضة للهزات الخارجية الناتجة عن التقلبات السعري للنفط في الأسواق الدولية.

تهدف دراسة هذه التقلبات النفطية وتحليل تداعيتها على اقتصاديات الدول المنتجة للنفط، إلى فهم الخطوات الأساسية لتعزيز قدرة الاقتصادات الوطنية على التقليل من آثار الازمات النفطية وتقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية كمورد أساسي للإيرادات وسنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى وضعية الأسواق النفطية و تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على اقتصاديات الدول المنتجة للنفط من خلال ما يلي:

المبحث الأول: الصناعة النفطية وأثرها على الاقتصاديات الربعية.

المبحث الثاني: تحليل هيكل السوق النفطية العالمية.

المبحث الثالث: ظاهرة تقلبات أسعار النفط وأهم العوامل المؤثرة فيه.

المبحث الرابع: العلاقة بين تقلبات أسعار النفط وميزان المدفوعات.

المبحث الأول: الصناعة النفطية وأثرها على الاقتصاديات الربعية.

تعد الموارد الطبيعية مكسبا بالغ الأهمية في عملية التنمية الاقتصادية، ودافعا حاسما في تسريع النمو الاقتصادي، خلق القيمة المضافة وتحقيق الرفاهية الاقتصادية، لذلك من الطبيعي جدا أن تتجه الدول نحو الاستثمار في القطاعات الصناعية المرتبطة بعملية البحث والتنقيب واستخراج وتحويل الموارد الطبيعية المتاحة أمامها للاستفادة من عوائدها في تمويل مشاريعها وخططها الاقتصادية، غير أن هذه الوضعية قد لا تكون محققة بالضرورة عند جميع الدول المالكة لمصادر طاقة طبيعية كما هو الحال في أغلب الدول المصدرة للنفط والتي بالرغم من أهمية الموارد التي تمتلكها إلى أنها لا تحقق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وتعاني توازناتها الكلية من العديد من الاختلالات.

المطلب الأول: مفهوم وخصائص الصناعة النفطية.

يتميز القطاع الصناعي في الدول المنتجة للنفط بالتركيز على الصناعات الاستخراجية والتحويلية المرتبطة بعمليات البحث والتنقيب على المواد النفطية في باطن الأرض، وعليه سنحاول ضمن هذا المطلب التعرف على مفهوم الصناعة النفطية، أهميتها وخصائصها.

الفرع الأول: مفهوم الصناعة النفطية

سنحاول أولا التطرق إلى مفهوم النفط ثم المرور إلى مفهوم الصناعة النفطية وخصائصها.

أولا: مفهوم النفط: توجد العديد من التعاريف لمفهوم النفط إلا أنه يمكن التمييز بين نوعين منها، تتعلق الفئة الأولى بالجانب العلمي للنفط من تكوين وخصائص كيميائية، أما الفئة الثانية فتتعلق بمفهوم النفط من وجهة نظر اقتصادية ويمكن عرضها فيما يلي:

يعتبر النفط المصدر الطاقوي الأكثر أهمية بين مختلف مصادر الطاقة الأخرى، وتعتبر كلمة النفط بصفة عامة عن مادة مدرة للطاقة تتكون من تركيبة هيدروكربونية بالإضافة إلى مزيج من مواد أخرى في صورة الأكسجين، الكبريت، النتروجين وبعض المعادن التي تختلف حسب اختلاف نوعية النفط (وهيبة، 2021، صفحة 282).

كما عرفه أيضا (الخولي، 1992) بأنه المادة الأولية للعديد من الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، يتميز بكونه سائل لزج سريع الاشتعال يختلف لونه بين البني الداكن أو المخضر، ويتم الحصول عليه من باطن الأرض

وتختلف نوعيته ومركباته باختلاف مناطق استخراجه. ويمكن الملاحظة بأن المزيج الكيميائي للنفط يتكون من عنصري الهيدروجين والكربون لذلك يعتبر مادة بسيطة التكوين كما أن وجوده تحت الأرض يعرضه إلى الامتزاز بمختلف أنواع الشوائب الأخرى لذلك يعتبر أيضا مادة مركبة في نفس الوقت (أمال ، 2021، صفحة 253).

كما يتم الحصول على النفط من باطن الأرض وفق ثلاثة أشكال: (OCDE, 2014, p. 120)

__ النفط الخام (crude oil): ويكون في حالة سائلة وعلى درجة معينة من اللزوجة تتوقف درجة الكثافة النوعية كما يميل لونه من الأصفر الذهبي إلى الأسود؛

__ سوائل الغاز الطبيعي (Liquides de gaz naturel): وهو عبارة عن مجموعة من السوائل التي يتم الحصول عليها أثناء معالجة وتنقية وتثبيت الغاز الطبيعي مثل الميثان، الإيثان، البروبان والبوتان؛ (خالد و فيصل، 2021، صفحة 45)

__ الحالة الصلبة: ويتكون من عروق إسفلتية صلبة كالصخور أو حجر السجيل أو رمال القار.

وبالعودة إلى المفهوم الاقتصادي للنفط فإنه يمكن تعريف النفط اقتصاديا من خلال ملاحظة أهميته على مستوى الاقتصاد الدولي حيث:

- يعتبر النفط المورد الطبيعي الأكثر استعمالا في العالم وبالتالي يعد المادة الأولية لمعظم الصناعات الحديثة لما يوفره من مزايا كإخفاض التكلفة وتعدد الاستعمالات وارتفاع القيمة الحرارية المتولدة عنه؛

- يتطلب استخدام النفط القيام بالعديد من العمليات التحويلية عليه، وهو ما يوفر في حقيقتة الأمر نشاطا صناعيا جديدا بالإضافة إلى الصناعات الأخرى القائمة لذلك فإن استغلال الثروة النفطية يوفر في حد ذاته قيمة مضافة جديدة إلى الاقتصاد الوطني؛

- يوفر النفط عوائد مالية ضخمة للدول المصدرة له وتعتبر بمثابة تمويل لمختلف المشاريع التنموية كما يوفر كذلك عوائد مالية للدول المستهلكة له تحصلها الدولة في شكل ضرائب على الاستهلاك؛

- توفر تجارة النفط دافعا كبيرا لحركة التبادل الدولي خاصة فيما يتعلق بالمشتقات النفطية وهو ما يجعل النفط يلعب دورا كبيرا في ضمان التوازنات الخارجية للدول المصدرة والمستوردة على حد سواء؛

وعليه يمكن تعريف النفط وفق المنظور الاقتصادي على أنه سلعة طاقوية إستراتيجية ذات منشأ طبيعي وموردا أوليا لمختلف العمليات الإنتاجية ومحركا لمختلف عمليات التبادل الدولي وتحقيق الفوائض المالية التي تستخدمها الحكومات في موازنتها الكلية وتمويل مشاريعها التنموية.

ثانيا: مفهوم الصناعة النفطية: يدخل ضمن نطاق الصناعة النفطية جميع أنواع الأنشطة الاقتصادية أو الصناعية التي يكون الهدف من وراءها استعمال الثروات النفطية المخزنة في باطن الأرض انطلاقا من عملية استخراجها على وضعها الخام إلى غاية تحويلها إلى سلع منتجة موجهة إما للاستهلاك المباشر أو سلع تدخل ضمن نشاط صناعي آخر (سيدي عمر و غريب، 2020)، كما عرفها أيضا (جدي، 2020، صفحة 156)، بأنها نشاط صناعي طويل المدى ومرتفع التكلفة ويتطلب تكنولوجيا عالية وتضم مجموعة من العمليات والأنشطة المرتبطة بالقطاع النفطي في صورة الاستخراج، التكرير، النقل والتخزين وهي مجموعة من العمليات التي تمتاز بكونها ممنهجة وذات أسس علمية محددة.

وينظر إليها أيضا على أنها كل صناعة يكون محور نشاطها النفط حيث تعمل على تحويله من حالته الأولية (نفط خام) إلى منتج موجه لإشباع حاجيات معينة سواء كانت نهائية أو وسيطية ويكون ذلك باستعمال وسائل وتكنولوجيات متطورة. (عيسى و محمود، 2023، صفحة 102).

تتشترك التعاريف السابقة في وصف الصناعة النفطية بأنها العملية التي يتم من خلالها تحويل النفط في صورته الطبيعية (نفط خام) إلى منتجات قابلة للاستهلاك أو مدخلات لعمليات إنتاجية أخرى، في حين يرى (مخلفي، 2013، صفحة 02)، بأن الصناعة النفطية هي عبارة بمجموع المراحل المختلفة التي تتضمنها كل من الصناعة الاستخراجية والتحويلية بحيث تشمل كل من إنتاج النفط والغاز والنقل والتكرير والتوزيع والتسويق بالإضافة إلى كل الصناعات التي تعتمد على المنتجات النفطية كمدخلات لعملية الإنتاج مثل الصناعة البتروكيمياوية وتتضمن الصناعة الاستخراجية البحث عن المورد الأول النفطي من باطن الأرض والقيام بعدة عمليات عليه من تركيز وتنقية وتعبئة ليكون متهيئا لعملية التسويق، أما الصناعة التحويلية فتعمل على تحويل المورد الأول إلى تركيبة جديدة موجهة إما للاستهلاك المباشر أو إلى خدمة إنتاجية جديدة. وعليه يمكن عرض مختلف مراحل الصناعة النفطية كالتالي: (إبراهيم، 2015، صفحة 12)

1- مرحلة التنقيب (الاستكشاف والاستطلاع): يتم خلال هذه المرحلة القيام بالدراسات والأبحاث التي تعتمد على أسس علمية دقيقة وتكنولوجيات متطورة للتمكن من اكتشاف المناطق التي من المحتمل وجود آبار نفطية فيها؛

2- مرحلة الإنتاج: يتم من خلالها تزويد الآبار النفطية بالمعدات المناسبة لعملية الاستخراج حيث يتم الحصول على النفط خلال هذه المرحلة في صورته الطبيعية؛

3- مرحلة النقل: يتم نقل النفط المستخرج من الآبار إلى مراكز معالجته وتكريره بحيث يتطلب الأمر وسائل لوجيستكية كبيرة مثل البواخر البحرية وامتدادات خطوط الأنابيب وكما أشرنا سابقا إلى أهمية النفط كسلعة ذات طابع دولي ودافعا لقيام العديد من الصناعات الأخرى فإن النقل في مجال النفط صناعة عالمية متطورة في حد ذاتها؛

4- مرحلة التكرير: يتم تحويل النفط من صورته الطبيعية الخام إلى منتجات نفطية قابلة للاستهلاك في صورة الوقود والبنزين والغاز إلخ.. وتعتبر هذه المرحلة أهم مرحلة في الصناعة النفطية وتتطلب عمليات في غاية الدقة والتعقيد كما تتطلب تكنولوجيات عالية التكلفة لذلك تقوم تحتكر الشركات الصناعية الضخمة هذا المجال؛

5- مرحلة التسويق: تعالج هذه المرحلة كل الجوانب المتعلقة بتصريف المنتجات النفطية سواء كانت وضعها الخام أو مشتقات نفطية وتلعب العوامل الجغرافية والاقتصادية والسياسية وكذا الفنية دورا مهما في مرحلة تسعير المنتجات النفطية وتسويقها

الفرع الثاني: خصائص الصناعة النفطية

يتمتع النفط بأهمية إستراتيجية ضمن الأسواق الدولية مقارنة بباقي السلع الأخرى نظرا للمزايا التي يوفرها للدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء، لذلك يمكن القول بأن الصناعة النفطية تتميز بالعديد من الخصائص مقارنة بباقي القطاعات الصناعية الأخرى وهو ما يمكن توضيحه من خلال النقاط التالية: (عباس، 2016، صفحة

384)

- تتميز المراحل والأنشطة التي تمر بها الصناعة النفطية بالدقة العالية والتنظيم المسبق واستعمال الخبرات العلمية لذلك تتميز عن غيرها من الصناعات الأخرى بأنها على درجة عالية من التقدم التكنولوجي؛

- إن درجة التقدم التكنولوجي العالية التي تتمتع بها الصناعة النفطية تجعلها لا تحتاج إلى عدد كبير من اليد العاملة وإنما تستهدف فقط اليد العاملة ذات الكفاءة العالية وبالمقابل تحتاج إلى عدد كبير من الإدارات التي تتمتع بدرجة عالية من الاطلاع على المستجدات الحديثة في المجال وذلك لضمان التكييف السريع مع المشاكل التي من المحتمل أن تواجه عملية الإنتاج؛

- تتميز الحقول النفطية مقارنة بأنواع المواد الأولية الأخرى التي يتم استخراجها من باطن الأرض بارتفاع أمد نضوبها وهو ما يجعل حجم الاحتياطي النفطي المتواجد داخل الحقل النفطي كبير جدا مقارنة مع القدرات الإنتاجية السنوية لذلك تتميز الصناعة النفطية بطول فترة نشاطها؛

- تتميز الصناعة النفطية بارتفاع عامل المخاطرة انطلاقا من عملية البحث والاستكشاف إلى غاية عملية النقل والتكرير حيث تتطلب إنفاق كبير جدا ولفترات زمنية طويلة نسبيا دون أن يكون هناك ضمانات ملموسة بشأن نتائج عملية التنقيب؛

- يتميز معدل الإنفاق في الصناعات النفطية بالارتفاع خاصة في المراحل الأولى للمشروع أين يحتاج إلى استثمارات كبيرة في توفير البنية التحتية للعملية الصناعية من مباني ومعدات تقنية و استخدام التكنولوجيات العالية وإقامة المجمعات النفطية الكبرى التي تكون في الغالب في مناطق معزولة وتحتاج إلى إمدادات من الغاز والكهرباء والماء؛

- الاعتماد الكبير على مخرجات البحوث العلمية المتطورة وذلك لمواكبة التطورات التي يعرفها المجال العلمي في الصناعات النفطية حيث تعتمد الشركات النفطية على إستراتيجية الاستثمارات الضخمة في مجال البحث العلمي.

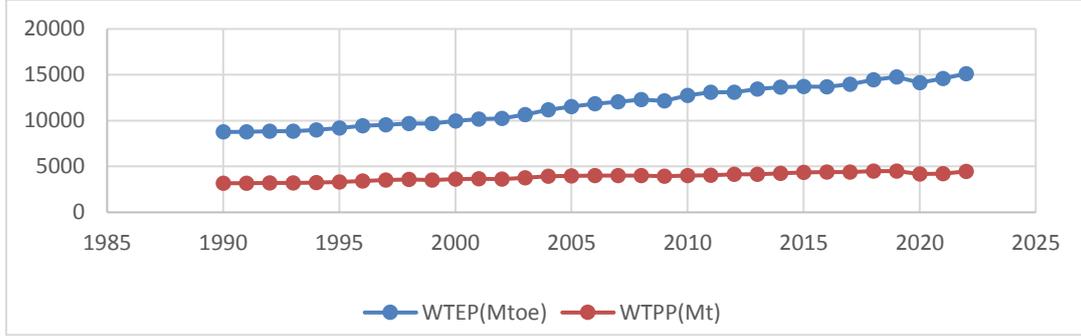
المطلب الثاني: مكانة النفط ضمن مزيج الطاقة العالمي.

يمثل النفط القناة الأساسية لإمداد مختلف دول العالم بالطاقة، ومع التطورات التي يعرفها الاقتصاد الدولي تزايد الاهتمام بمصادر الحصول عليه حيث يلعب دورا أساسيا في ضمان استقرار الامدادات الطاقوية في العالم. وبالرغم من التطور التكنولوجي الكبير الذي يعرفه مجال الطاقات البديلة وتنامي الاعتماد عليها، إلا أن النفط لا يزال المصدر الطاقوي الأكثر طلبا في العالم مقارنة مع مختلف عناصر المزيج الطاقوي الأخرى، والعامل الرئيسي

في مختلف أنواع الصناعات التحويلية نظرا للمزايا التي يوفرها كالوفرة وانخفاض التكاليف وسنحاول توضيح ذلك من خلال العناصر التالية:

الفرع الأول: الإنتاج العالمي للطاقة والنفط خلال الفترة (1990-2022).

الشكل رقم (01.02): تطور الإنتاج العالمي للطاقة والنفط خلال الفترة (1990-2022).



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: (world energy & climate statistics yearbook 2023, 2024)

يمثل الشكل السابق تطور إنتاج الطاقة في العالم بالمقارنة مع تطور الإنتاج النفطي خلال فترة الدراسة، ويمكن القول إن الإنتاج العالمي للنفط لم يعرف استقراراً عند مستوي وعليه يتم تحليل تطوره على مراحل مختلفة من خلال ما يلي :

-المرحلة الأولى (1990-2000): عرفت تزايد إنتاج النفط من 3176 م/طن إلى 3639 م/طن وهي ذات الفترة التي عرفت تعافياً لأسعار النفط وكذا تطور معدلات النمو الاقتصادي في العديد من بلدان العالم . كما تجدر الإشارة إلى أن الإنتاج النفطي يتأثر طردياً مع الكميات المطلوبة منه (مجيد، 2015، صفحة 228)، حيث عرفت هذه الفترة تزايداً في الطلب على النفط وبالعودة إلى تطور الإنتاج العالمي للطاقة خلال نفس الفترة نجد بأن الإنتاج ارتفع من 8756 م/طن مكافئ إلى غاية 9977 م/طن مكافئ. إن هذا التوافق في الاتجاه التصاعدي للإنتاج العالمي لكل من النفط ومجموع المزيج الطاقوي خلال فترة الدراسة يؤكد أهمية النفط كمصدر أساسي للطاقة في العالم خاصة إذا ما لاحظنا بأنه خلال الفترة الأولى لم يكن هناك تطور تكنولوجي كبير يسمح باستغلال مصادر الطاقة البديلة؛

-المرحلة الثانية (2000-2010): ارتفاع الإنتاج العالمي للنفط ب 371م/طن عن الفترة السابقة كما سجلت هذه الفترة تراجعاً في مستوى الإنتاج سنة 2009 إلى 3920م/طن، حيث يعود ذلك إلى تبعات الأزمة المالية لسنة 2008 لكن سرعان ما تعافى الانتاج العالمي للنفط في السنة الموالية. وبالعودة إلى الإنتاج العالمي للطاقة فقد ارتفع كذلك من 8756م/طن مكافئ إلى غاية 127550م/طن مكافئ لكن ما يمكن ملاحظته خلال هذه المرحلة هو أنه بالرغم من التماثل في الاتجاه التصاعدي للإنتاج العالمي للطاقة والنفط إلا أن تزايد حجم الإنتاج الطاقوي ككل كان أكبر من حجم تزايد الإنتاج النفطي ويمكن إرجاع ذلك إلى ظهور مصادر أولية جديدة لطاقة في صورة الطاقات المتجددة بالإضافة إلى التطور التكنولوجي في تقنيات استغلالها والتي بالرغم من حجم انتاجها الضئيل مقارنة بالنفط إلا أنها تسعى للهيمنة على السوق الطاقوية في العالم؛

- المرحلة الثالثة(2010-2022): عرفت كذلك تزايد الإنتاج العالمي للنفط حيث ارتفع من 4010م/طن إلى غاية 4458 م/طن سنة 2022 مع ملاحظة التراجع خلال سنتي 2019،2020، حيث يعود ذلك (عمرون و سماعيل، 2022، صفحة 07) إلى تراجع في أسعار النفط خلال سنة 2019 إلى 64.24 دولار للبرميل وكذا حالة عدم اليقين التي لازمت الأسواق بسبب تصاعد الحروب التجارية بين أقطاب التجارة العالمية ويضاف اليه أزمة وباء كورونا التي قلصت من الطلب العالمي على النفط وفي الجهة المقابلة تزايد الاستهلاك العالمي للطاقة في نفس اتجاه تزايد انتاج النفط الخام من (127550م/طن مكافئ إلى 15123م/طن مكافئ) لكن بحجم أكبر من الفترة السابقة حيث عرفت هذه المرحلة تزايد الاهتمام بالطاقات المتجددة وتزايد الدعم الذي تقدمه الهيئات الدولية لتفعيل برامج الانتقال الطاقوي.

بناء على ما سبق يمكن القول بأنه انطلاقاً من تماثل الاتجاه التصاعدي لكل من الإنتاج العالمي للنفط والطاقة خلال المراحل الثلاث وبالرغم من اختلاف وتيرة التصاعد في الإنتاج العالمي لطاقة عن النفط خلال المرحلة الثانية والثالثة نتيجة تنامي الإنتاج في مجال الطاقات الأخرى البديلة إلا النفط يعتبر على الأقل لحد الآن أحد أهم مصادر الطاقة الأولية التي تعتمد عليها الأنشطة الاقتصادية والصناعية.

الفرع الثاني: الاستهلاك العالمي للنفط والطاقات البديلة.

الجدول رقم(01.02): توزيع نسب استهلاك الطاقة في العالم لسنة 2022.

الطاقات المتجددة الأخرى	الطاقة الكهرومائية	الطاقة النووية	الفحم	الغاز الطبيعي	النفط	الطاقة الأولية
%7.5	%6.7	%4.0	%23.5	%26.7	%31.6	النسبة من إجمالي الاستهلاك العالمي

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على (Energy Institute, 2023, pp. 03-04).

يوضح الجدول توزيع الاستهلاك العالمي للطاقة على مصادر الطاقة الأولية لسنة (2022) حيث أشار تقرير المراجعة الإحصائية للطاقة العالمية الصادر عن معهد الطاقة إلى نمو الاستهلاك العالمي بنسبة 1.1% سنة (2022) وبنسبة 2.8% منذ العام (2019)، وجاءت هذه الزيادة في الاستهلاك مدفوعة بتزايد الاستهلاك في كل من الصين الأولى عالميا بنسبة 3% والذي على الرغم من تراجع استهلاكه للطاقة مقارنة بسنة (2021) إلا أنه يبقى أكبر مستهلك للطاقة في العالم متبوعا بالولايات المتحدة الأمريكية بنسبة زيادة 1.8% ثم كل من الهند وإندونيسيا والعربية السعودية ب 7.3%، 21%، 8.4% وقد أدت الأزمة الأوكرانية إلى انخفاض الاستهلاك في أوروبا ب(-4%) ويعود ذلك إلى المخاوف من حالة الركود الاقتصادي بعد الحرب الروسية. أما فيما يخص النفط فقد بلغ الطلب عليه 97.3% بمقدار زيادة تصل إلى 2.9 مليون برميل يوميا مع استحواذ دول أوبك بلس على أكثر من 60% من الزيادة ويعود ذلك إلى ارتفاع الأسعار الناتج عن القلق العالمي بشأن تأثيرات الحرب الأوكرانية الروسية على إمدادات الطاقة وهو ما دفع بالأسعار إلى الارتفاع مجددا (world energy & climate statistics yearbook 2023, 2024). ويوضح جدول الاستهلاك العالمي للطاقة الهيمنة المطلقة لمصادر الطاقة التقليدية(النفط، الغاز الطبيعي، الفحم) على قطاع الطاقة حيث تشغل ما يقارب 81.8% من استهلاك الطاقة العالمي حيث أنه وبالرغم من التقدم التكنولوجي الذي تتمتع به الطاقات البديلة الأخرى (الطاقة النووية، الكهرومائية، الطاقات المتجددة) وكذا الدعم الذي تحظى به من خلال الهيئات الطاقوية الدولية لا يزال النفط هو المتحكم الرئيسي لسوق الطاقة العالمي ويعود ذلك إلى الميزة التنافسية التي يتمتع بها مقارنة بغيره من المصادر الطاقوية في مجال كلفة توليد الطاقة والتي تتميز بالانخفاض مقارنة من المصادر الأخرى بالإضافة إلى أن التحول عن النفط الخام لصالح الطاقات البديلة يتطلب تعديلات جوهرية في الأنظمة التكنولوجية القائمة وهو ما

سيولد أعباء مالية باهضة خاصة بالنسبة للاقتصاديات النامية، وكذا الاستخدامات العديدة للمنتجات النفطية في معظم الصناعات والعوائد المالية الضخمة التي توفرها الاستثمارات في الحقول النفطية. (الشمرى و حميد، 2009، الصفحات 43-44)

الفرع الثالث: أفاق الطلب العالمي على النفط

خلصت معظم آراء الخبراء بشأن مستقبل النفط إلى استمرار الطلب على النفط كمصدر أساسي للحصول على الطاقة في العالم خلال العشرين سنة المقبلة كما أشارت التقارير الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة (EIA) أن كل من الصين والهند سيكون لهما حصة كبيرة من استهلاك النفط إلى ما يمكن أن يصل $3/2$ من حصة الطاقة المستهلكة في العالم. (مجيد، 2015، صفحة 233). يمثل الجدول الموالي توقعات الطلب العالمي على مصادر الطاقة الأولية خلال الفترة (2020-2040) حسب تقرير الأوبك لسنة 2015 ويمكن من خلال الجدول استنتاج ما يلي:

- يمكن أن يصل الطلب الإجمالي على مصادر الطاقة إلى ما يقارب 399.6 م/ب مكافئ للنفط يوميا وبمعدل نمو 1.5% سنويا؛

- لا يزال النفط المادة الطاقوية الأكثر طلبا من بين مصادر الطاقة الأخرى إلى غاية سنة 2022، لكن من المتوقع أن يتصدر الغاز الطبيعي الطلب على مصادر الطاقة مطلع سنة 2040 بما يقارب 115.5 م/ب مكافئ للنفط في حين سيتراجع النفط إلى ما يقارب 100.6 م/ب مكافئ يوميا أي ما يعادل 25.2% من إجمالي الطلب على الطاقة؛

- تسجل الطاقات الغير تقليدية الأخرى (طاقة الشمس، الرياح) معدلات نمو مرتفعة حيث يتوقع أن تنتقل من 0.9% إلى 4.3% من إجمالي الطلب العالمي وكذلك الطاقة النووية بمعدل 2.2% في مطلع سنة 2024، ويمكن الملاحظة بأنه بالرغم من المعدلات المرتفعة التي تحققها مصادر الطاقة الغير تقليدية إلا أنها تبقى بعيدة عن الوصول للمستويات الحالية لكل من النفط، الفحم، الغاز الطبيعي على الأقل خلال الفترة الممتدة إلى سنة 2024 وهو ما يؤكد أهمية النفط كمصدر أولى للحصول على الطاقة من بين مصادر الطاقة الأخرى.

الجدول رقم(02.02): توقعات نمو الطلب على مصادر الطاقة خلال الفترة(2020-2040).

2040	2030	2020	2013	معدل النمو 2040-2013	2040	2030	2020	2013	
%	%	%	%						
25.2	27.9	30.2	31.5	0.7	100.6	96.1	90.1	84.4	النفط
24.6	26.8	28.3	28.4	1.0	98.3	92.4	84.2	76.1	الفحم
27.9	25.5	23.2	22.1	2.4	111.5	87.7	69.1	59.2	الغاز الطبيعي
5.9	5.1	4.7	4.9	2.2	23.5	17.5	13.9	13.1	الطاقة النووية
2.5	2.6	2.5	2.4	1.8	10.2	8.9	7.4	6.3	الهيدروليكية
9.5	9.8	9.8	9.8	1.4	38.1	33.6	29.1	26.2	الحيوية
4.3	2.4	1.4	0.9	7.6	17.4	8.4	4.3	2.4	طاقات متجددة أخرى
100.0	100.0	100.0	100.0	1.5	399.6	344.6	298.0	267.6	المجموع

المصدر: بالاعتماد على (OPEC, 2015, p. 58)

يمكن حصر أهم العوامل التي يمكن على أساسها تحديد مستقبل الطلب العالمي على النفط كالتالي: (المبروك،

2021، الصفحات 194-195)

- **الزيادة السكانية:** إن تزايد عدد السكان خاصة في المناطق الريفية والبعيدة عن مراكز المدن من شأنه أن يدفع نحو زيادة الاستهلاك الطاقوي في الدولة وخاصة في مجال المشتقات النفطية التي تغطي حركة النقل والمواصلات سواءً للأفراد أو لضمان حركة الأنشطة الاقتصادية وبالعودة إلى إحصائيات الأمم المتحدة نجد بأن معدل الزيادة السكانية ارتفع بنسبة 74.9%، من سنة 1980 إلى غاية 2019، في حين كان معدل نمو الطلب العالمي على النفط 58.9% وهو ما يعطي صورة واضحة عن طبيعة العلاقة الطردية بين معدل الزيادة السكانية ونمو الطلب العالمي على النفط؛

- **الدخل الفردي:** يعبر مستوى الدخل الفردي في المجتمع عموماً عن القدرة على الاستهلاك ضمن حدود معينة وكذلك الأمر في مجال الطاقة فكلما ارتفع الدخل الفردي للأشخاص كلما زاد إنفاقهم في مجال الطاقة في صورة امتلاك سيارات جديدة أو ارتفاع حركية النقل والمواصلات لكن يجب ملاحظة أن الزيادة في الطلب على الطاقة تكون أقل من الزيادة في الدخول الأفراد وهو ما يمكن إرجاعه إلى أن الزيادة في الدخول تؤدي إلى تحفيز أنماط استهلاكية أخرى غير المنتجات الطاقوية؛

- **تركيبة الناتج المحلي:** تعبر تركيبة الناتج المحلي عن المزيج معين من نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الإنتاج الوطني، وتختلف حاجة كل قطاع اقتصادي للطاقة بحسب خصوصية نشاطها الاقتصادي وفي العادة يكون القطاع الصناعي هو الأكثر استهلاكاً للطاقة لذلك نجد بأن الدول الصناعية هي الدول الأكثر طلباً للنفط؛

- **ارتفاع أسعار النفط:** يؤدي ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية إلى انخفاض الطلب عليه وفق قاعدة العرض والطلب لذلك يمكن القول بأن هناك علاقة عكسية بين الطلب على النفط وأسعاره؛

- **الضرائب على المشتقات النفطية:** تطبق الدول الغربية العديد من الضرائب على المنتجات النفطية في صورة وقود السيارات ووقود التدفئة أو ضريبة الكربون لتقليل من الانبعاثات ويكون الهدف من هذه الضرائب إما ترشيد استهلاك الطاقة أو محاولة لرفع تنافسية المنتجات الطاقوية البديلة الأخرى وتسمح هذه الضرائب بارتفاع أسعار المنتجات النفطية للمستهلك النهائي بغض النظر عن اتجاه أسعار النفط في الأسواق الدولية؛

- **اتفاقيات المناخ:** يجري الاتجاه العام على المستوى الدولي في طريق العمل على تقليل الانبعاثات الغازية الدفينة وكذا خفض درجة الحرارة في العالم بحلول سنة 2100 ويتم ذلك من خلال برامج الانتقال الطاقوي ودعم الطاقات البديلة وترشيد استخدام مصادر الطاقة التقليدية ولذا فأن الطلب العالمي للنفط يمكن أن يتعلق خلال السنوات القادمة بمدى التزام بتطبيق هذه الاتفاقيات على المستوى الدولي.

المطلب الثالث: دور العوائد النفطية في دعم استقرار الاقتصادات المنتجة للنفط.

تلعب العوائد النفطية دوراً هاماً في ضمان استقرار المتغيرات الاقتصادية الكلية لمعظم الدول التي تعتمد على الصادرات النفطية ، وتظهر أهمية العوائد النفطية في كونها توفر مورداً مالياً في غاية الأهمية يتم الاعتماد عليه في بعث مختلف المشاريع والبرامج التنموية كما يشير اتجاه تطور العوائد النفطية في الدولة إلى مدى إمكانية تحقيقها لموازنتها الداخلية والخارجية.

الفرع الأول: مفهوم العوائد النفطية والعوامل المؤثرة فيها.

أولاً: مفهوم العوائد النفطية: تتعدد التعاريف التي تصف مفهوم العوائد النفطية كما تختلف مصطلحاتها في الأدبيات الاقتصادية بين مصطلح الإيرادات النفطية والريع النفطي لكنها في النهاية تعبر عن مفهوم موحد ويمكن إيجازها من خلال استعراض التعاريف التالية:

- هي كل المداخل المالية المتأتية من صادرات البلد للنفط والغاز الطبيعي والتي يتغير حجمها طردياً مع تغيرات أسعار النفط في الأسواق الدولية ويتوقف ارتفاع حجم العوائد النفطية على ارتفاع كل من أسعار النفط ومستويات الإنتاج بالإضافة إلى درجة السيطرة الوطنية على الصناعة النفطية. (جميل و محمد، 2022، صفحة 307).

- تعبر العوائد النفطية عن المقابل المادي الذي تستفيد منه الدول المالكة للموارد النفطية مقابل إنتاجها وتصديرها لهذا المورد الطبيعي (خالدية، 2016، صفحة 56) وبالتالي تمكن الدول الاستفادة من العديد من المزايا الاقتصادية بحيث تعبر العوائد النفطية عن جزء هام من الدخل في هذه الدول بالإضافة قيمة معتبر من العملات الأجنبية وتوزع العوائد النفطية على عنصرين أساسيين:

1- العوائد المرتبطة بحجم الإنتاج النفطي والتي تتحدد قيمتها بالنظر إلى حجم الإنتاج في الدولة مثل الضرائب المطبقة على الإنتاج والدخل، أرباح المشاركة والإنتاج؛

2- العوائد التي تحصل عليها الدولة من الشركات الأجنبية المستثمرة في المجال النفطي مثل منحة التوقيع، البحث والاستكشاف.

-ويري (جميل أ.، 2021، صفحة 17) بأنها المداخل الناتجة عن تصريف المواد الأولية التي يكون مصدرها الثروات الطبيعية الغير متجددة (النفط) والتي يستمر وجودها بمدى استمرار تدفق الثروات الطبيعية، وبالتالي يمكن القول بأن العوائد النفطية هي في حقيقة الأمر عبارة عن المبالغ المالية المقومة بالعملات الأجنبية الناتجة عن الاستهلاك والاستنزاف التدريجي للثروة النفطية على المستوى الوطني. وانطلاقاً من ما سبق يمكن القول إن العوائد النفطية تعبر عن كل ما تحصله الدولة من مداخل مرتبطة بالإنتاج النفطي حيث تعتبر عن قيمة التعويض المادي الذي تحصل عليه الدولة جراء استغلالها لأحد أهم مكونات مواردها الطبيعية.

ثانيا: العوامل المؤثرة في العوائد النفطية:

يمكن حصر أهم العوامل المؤثرة في حجم العوائد النفطية في النقاط التالية: (جميل أ.، 2021، صفحة

20)

- انطلاقا من مبدأ العدالة في توزيع الدخل بين جميع أفراد المجتمع فإن ارتفاع حجم الإيرادات النفطية في الدولة من شأنه أن يؤدي إلى زيادة معدلات الدخل الوطني وكذا تحسين جودة ونوعية الخدمات التي تقدمها الدولة للمواطنين وبالتالي فإن انعكاس ارتفاع العوائد النفطية على معدلات الدخل الفردي للأشخاص يحقق معدلات رفاه عالية في المجتمع؛

- توفر العوائد النفطية مصدرا هاما لتمويل الاستثمارات التي من شأنها الدفع نحو تطور القطاعات الإنتاجية الغير نفطية وذلك بهدف زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة؛

- تعمل المداخيل المتأتية من الإيرادات النفطية على ضخ معدلات إضافية من الإنفاق العام في الاقتصاد الوطني وعلى العموم يكون الهدف من وراء ذلك تفعيل الإنتاج في القطاع الزراعي والصناعي من خلال دعم تطوير المعدات والأساليب والبنى التحتية اللازمة لتحقيق التنمية ضمن هذه القطاعات ويمكن كذلك تقديم إعانات مباشرة للفلاحين والصناعيين كما يمكن للدولة أن تباشر بنفسها عملية الاستثمار في القطاع الصناعي والزراعي لتكامل القطاع الخاص وذلك في الحالات التي تقدر فيها بأن ضعف القطاع الخاص يحول دون تلبية الطلب المحلي؛

- يتم تمويل الزيادة في الإنفاق العام في الاقتصاد الوطني من خلال ارتفاع رصيد الدولة من العملات الأجنبية (الدولار) بحيث تتزايد معها الودائع الحكومية وبالتالي تتحسن الوضعية النقدية للدولة؛

- تمنح العوائد النفطية الضخمة المتراكمة لدى الدول المنتجة للنفط إمكانية التكيف مع التغيرات المفاجئة التي تكون عليها أسعار النفط في الأسواق الدولية بحيث تعمل الصناديق السيادية على تخفيف الآثار السلبية لارتباط النفط بالتوازنات الاقتصادية الكلية؛

- تؤدي العوائد النفطية إلى زيادة الصادرات وتحسين وضعية الميزان التجاري وذلك من خلال استيراد الآليات والمعدات التكنولوجية التي يمكن من خلالها النهوض بالقطاع الإنتاجي وتوفير السلع التي يمكن من خلالها النهوض بالقطاع الإنتاجي كما تعمل العوائد النفطية أيضا على توطيد الاستثمارات الوطنية بالخارج مما يدر عوائد إضافية بالعملة الصعبة على الاقتصاد المحلي.

الفرع الثاني: المميزات الاقتصادية للدول المنتجة للنفط.

يتباين وصف الدول بأنها ذات اقتصاد نفطي، ويختلف من دولة إلى أخرى اعتماداً على العديد من العوامل في صورة الحجم، الموقع الجغرافي، معدل النمو السكاني وكذا درجة ارتباط الاقتصاد الوطني بعوائد القطاع النفطي. يمثل الشكل الموالي توزيع الإنتاج العالمي للنفط على دول العالم.

الجدول رقم (03.02): نسب مساهمة الدول في الإنتاج العالمي للنفط لسنة 2021.

النسبة من إجمالي إنتاج العالم	إنتاج النفط (مليون برميل / اليوم)	الدول
18.9%	16.7	الولايات المتحدة الأمريكية
12.9%	11.0	العربية السعودية
11.9%	11.0	روسيا
5.9%	5.4	كندا
4.8%	4.1	العراق
4.4%	4.0	الصين
4.3%	3.7	الإمارات العربية المتحدة
4.1%	3.6	إيران
3.3%	3.0	البرازيل
3.2%	2.7	الكويت

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على (BP, 2022, pp. 16-17)

- يوضح الجدول السابق بأن الولايات المتحدة الأمريكية أكبر منتج للنفط في العالم بما يقارب 16.7 م ب /يومياً وهو ما يمثل 18.9% من إجمالي الإنتاج العالمي، حيث يعود ذلك أساساً إلى تطور الأبحاث التكنولوجية في القطاع النفطي وكذا البنية التحتية المتطورة والتي تسمح باستغلال الإمكانات النفطية بشكل فعال كما يعتبر ظهور واستغلال الموارد النفطية من المناطق الغير تقليدية مثل الصخور الزيتية والغازية وكذا أعماق البحار دافعا أساسياً لتفوق الإنتاج النفطي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال السنوات الأخيرة.

- تحتل كل من السعودية وروسيا المرتبة الثانية والثالثة بإنتاج متقارب يصل إلى 11 م ب/يومياً وقد استفادت السعودية من تبعات الحرب الروسية الأوكرانية حيث أدت العقوبات الغربية على روسيا إلى زيادة الطلب على النفط السعودي أما روسيا فقد تراجع إنتاجها متأثراً بتغير وجهة الطلب العالمي للنفط.

ومن خلال تحليل قائمة الدول المنتجة للنفط يظهر جليا سيطرة كل من الولايات المتحدة الأمريكية، السعودية، وروسيا على أكثر من 40% من الإنتاج العالمي للنفط وترتفع هذه النسبة إلى ما يقارب 87.5%، بإضافة دول أخرى في صورة كل من العراق كندا، الصين، الإمارات، الكويت، البرازيل، إيران، نيجيريا، المكسيك، كازاخستان، قطر النرويج، أنجولا، والمملكة المتحدة، ليبيا الجزائر وعمان. كما تظهر القائمة سيطرت الدول النامية والصاعدة على الإنتاج العالمي لنفط بما يقارب 64% وبالمقابل تتقاسم الدول المتقدمة 23.7% من الإنتاج العالمي. (أبو شمالة، 2022، صفحة 13).

الجدول رقم (04.02): توزيع نسب مساهمة الدول في إجمالي صادرات النفط العالمية لسنة 2021.

الدول	الصادرات النفطية (مليار برميل)	الحصة من إجمالي الصادرات
العربية السعودية	224.8	16.7%
كندا	120.5	8.9%
روسيا	119.5	8.9%
الولايات المتحدة الأمريكية	117	8.7%
الإمارات العربية المتحدة	112.7	8.4%
العراق	82.3	6.1%
النرويج	57.8	4.3%
الكويت	54.3	4%
نيجيريا	49.9	3.7%
البرازيل	42.7	3.2%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على (BP, 2022, pp. 16-17).

- تعتبر السعودية أكبر مصدر للنفط على المستوى العالمي ب 224.8 مليار برميل في اليوم وهو ما يمثل 16.7% من إجمالي صادرات العالم في مجال النفط، تليها كل من كندا روسيا والولايات المتحدة الأمريكية بحصص متقاربة 8.9%، 8.7%، وتجدر الإشارة إلى أن دولاً في صورة النرويج ونيجيريا تتواجد ضمن قائمة الدول العشر الأولى المصدرة لنفط لكنها لا تتواجد ضمن قائمة الدول العشر الأولى المنتجة للنفط هذا بالإضافة إلى تراجع الولايات المتحدة الأمريكية إلى المركز الرابع وصعود كندا إلى المركز الثاني. وتظهر القائمة تقاسم الصادرات العالمية للنفط بين كل من السعودية، كندا روسيا بما يقارب 34.5% وترتفع النسبة إلى ما يقارب 90% في حالة توسيع القائمة إلى 20 دولة وتضم هذه القائمة أربع دول متقدمة (وم أ، كندا، النرويج، المملكة المتحدة) في حين يساهم 16 اقتصاد نامي وصاعد بنحو 77.5% من صادرات النفط العالمية.

- تصف العديد من الادبيات النظرية الدول النفطية بأنها الدول التي تمتلك احتياطات نفطية وتقوم استغلالها وابتاعها وحسب (نبيل، 2011، صفحة 199) فإن تصنيف الدول النفطية بالاعتماد على عنصري الاحتياطات النفطية والإنتاج قد يكون غير منطقيا حيث يوسع هذا المفهوم ليشمل قدرة الدولة من النفط على تغطية الطلب المحلي وكذا تصدير الفائض نحو الخارج ومنه يمكن القول إن الدول النفطية هي الدول المصدرة للنفط. وبالعودة إلى الجدولين السابقين نجد بأن الدول المنتجة للنفط ليست هي بالضرورة الدول المصدرة للنفط حيث تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر دولة منتجة للنفط في العالم إلا أنها تعتبر رابع دولة مصدرة للنفط في حين أن دولاً مثل نيجيريا والنرويج لا تعتبر دول ذات ترتيب مهم في قائمة الدول المنتجة للنفط إلا أنها تعتبر دول ذات ترتيب محترم في قائمة الدول المصدرة له يمكن على العموم استخلاص بعض الخصائص التي تلازم اقتصاد معظم الدول المنتجة للنفط فيما يلي:

- تختلف الدول النفطية فيما يتعلق بدرجة ارتباط اقتصادها بعوائد القطاع النفطي حيث تتوزع بين دول شديدة الارتباط بالقطاع النفطي وهو الأمر الذي يرفع من حساسية اقتصاداتها اتجاه الصدمات السعرية للنفط في الأسواق الدولية، ودول متوسطة وكذا ضعيفة الارتباط بالقطاع النفطي، والتي تتمتع بهيكل تصديري متنوع يسمح لها بالحفاظ على التوازن وتجنب الاختلالات وعلى العموم يمكن القول بأن حساسية الاقتصاد اتجاه الصدمات النفطية تقل كلما كان الاتجاه نحو سياسية التنويع الاقتصادي أكثر؛

- تدفع الطبيعة الريعية للدول المنتجة للنفط إلى تشجيع الطابع الاستهلاكي في الاقتصاد الوطني حيث يتم يزداد استيراد السلع الاستهلاكية الكمالية ذات المنشأ الأجنبي وكذا التكنولوجيا التي تقدمها الدول المتقدمة بتكاليف مرتفعة نسبياً؛ (عطية و بوكثير، 2019، صفحة 179)

- تتمتع معظم الدول المنتجة للنفط بمعدلات دخل فردي محترمة والتي تنعكس على رفاهية الأفراد والمواطنين كما تتميز بتوجيه الانفاق العام الممول من خلال تدفق العوائد النفطية إلى نحو تحسين الخدمات المقدمة للمجتمع مثل الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي (الجميلي و الجميلي، 2023، صفحة 130)؛

- تتعلق الصادرات النفطية في الدول المنتجة للنفط أساساً بأسعاره في الأسواق الدولية والتي تتميز بالتقلب الشديد والمتكرر وهو ما يعزز عدم استقرار معدلات النمو الاقتصادي التي تشكل الصادرات النفطية جزءاً هاماً منها؛ (عطية و بوكثير، 2019، صفحة 179)

- صعوبة ضبط مؤشرات الاستقرار الاقتصادي كنتيجة لتقلبات العوائد النفطية حيث تختلف هذه الوضعية من دولة إلى أخرى بحسب مساهمة الإنتاج النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يجعلها معرضة بدرجة كبير لخطر اختلال مؤشرات الاقتصاد الكلي؛ (الجميلي و الجميلي، 2023، صفحة 130)
- يمارس القطاع الحكومي تأثيرا مباشرا في الحياة الاقتصادية للدول النفطية ويمكن ملاحظة ذلك من خلال استمرار احتكار القطاع الحكومي للشركات النفطية الكبرى و إدارة كل من عمليتي الإنتاج والتصدير؛
- تلعب الاحتياطات النفطية الضخمة التي تمتلكها الدول النفطية دورا هاما في ضمان استمرار إنتاج كميات كبيرة على المستوى العالمي ويشكل الإنتاج النفطي مكونا أساسيا للناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان؛
- اعتماد الهيكل التمويلي الداخلي والخارجي لمعظم الاقتصاديات على مداخيل الثروة البترولية مما يؤدي إلى زيادة فرص تعرض هذه الدول للصدمات الخارجية وبالتالي عدم استقرار كل من الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات نتيجة ارتباطهما بتقلبات الأسواق العالمية للنفط. (نبيل، 2011، صفحة 125)

الفرع الثالث: العلاقة بين العوائد النفطية وبعض ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي

أولا: العائدات النفطية والناتج المحلي الإجمالي: يعبر الناتج المحلي الإجمالي عن مجموع ما يتم انتاجه من سلع وخدمات في دولة ما خلال فترة زمنية معينة وبالنظر إلى طبيعة الدول المنتجة للنفط وأهمية العوائد النفطية في اقتصادها فإنه من الطبيعي أن يكون للعوائد النفطية مساهمة كبير في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وبالمقابل فإن أي تراجع في أسعار النفط من شأنه أن يؤثر على مستوى العوائد النفطية ومنه يتراجع حجم الناتج المحلي الإجمالي في الدولة. وعليه يمكن القول بأنه كلما زاد ارتباط الاقتصاد بالعوائد النفطية كلما ازداد تأثيرها على مستويات الناتج المحلي وقد أشار (إبراهيم، 2015، صفحة 62) إلى أن الدول العربية المصدرة للنفط حققت خلال الفترة 2000-2010 أعلى معدل نمو اقتصادي ب 29.03% وهي ذات الفترة التي عرفت نمو العائدات النفطية ب 43% بسبب الارتفاع الذي عرفته أسعار النفط على المستوى الدولي واعتبر بأن هناك علاقة طردية بين معدل نمو العوائد النفطية والناتج المحلي الإجمالي.

ثانيا: العلاقة بين العوائد النفطية والموازنة العامة:

ترتكز الموازنة العامة في الدولة بشكل أساسي على الإيرادات العامة، حيث يتم على أساسها ضبط قيمة النفقات العامة وكذا الخطط والبرامج التنموية، وبالعودة إلى طبيعة الدول المنتجة للنفط نجد بأن الإيرادات العامة يتم تمويلها من خلال الجباية البترولية والتي تتحدد قيمها من خلال الصادرات النفطية وعليه منطقيا يمكن القول بأن وضعية الموازنة العامة في الدول النفطية تتعلق مباشرة بمستوي العوائد النفطية وقد أشار (إبراهيم، 2015) إلى أنه خلال الفترة (2003-2008) وهي الفترة التي عرفت ارتفاعا في معدل نمو العائدات النفطية المحفزة بارتفاع أسعار النفط، سجلت الدول النفطية العربية فائضا في الميزانية العامة بما يقارب 250.5 مليار دولار فحين تراجعت هذه الفوائض خلال سنة 2009 إلى 73.98 مليار دولار وهي الفترة التي تزامنت مع انخفاض أسعار النفط؛

ثالثا: العلاقة بين العوائد النفطية والميزان التجاري: يتشكل الميزان التجاري أساسا من جانبي الصادرات والواردات ويتميز هيكل صادرات الدول المنتجة للنفط بهيمنة الصادرات النفطية وضعف الأنشطة التصديرية خارج قطاع المحروقات وبالتالي في ظل التغيرات التي تعرفها الأسعار النفطية فان أي تغيير في الاتجاهات السعرية للنفط سيؤثر مباشرة على مستوى العائدات النفطية المتأتية من مداخيل الصادرات النفطية ويمكن القول بأن العلاقة بين الميزان التجاري والعائدات النفطية علاقة طردية حيث خلص (إبراهيم، 2015، صفحة 63) إلى أن رصيد الميزان التجاري للدول العربية خلال الفترة 2000-2010 سجل فائضا خلال معظم السنوات التي عرفت فيها العائدات النفطية ارتفاعا وهو ما يؤكد قوة العلاقة بين رصيد الميزان التجاري ومستوى العائدات النفطية.

المطلب الرابع: الاقتصاديات النفطية ومتلازمة المرض الهولندي.

يوفر النفط ميزة تنافسية للدول المنتجة له في كل من قطاع الإنتاج والتصدير، كما أن وفرة الموارد الطبيعية في الدولة بشكل عام يفترض أنها تساهم في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة إلا أن هذه العلاقة قد لا تكون بالشكل المطلوب في العديد من الدول المنتجة للنفط فكثيرا ما يلاحظ بأن هذه الدول وبالرغم من امتلاكها لاحتياطات نفطية ضخمة من نفط وغاز (موارد طبيعية) إلا أنها تعاني من انخفاض في معدلات نموها الاقتصادي وعليه سنحاول توضيح أهم النقاط المتعلقة بهذه الظاهرة فيما يلي:

الفرع الأول: مفهوم ظاهرة المرض الهولندي

برزت هذه الظاهرة على إثر الجدل القائم في السبعينيات حول العلاقة بين معدلات النمو الاقتصادي الضعيفة التي تسجلها البلدان ذات الاحتياطات الضخمة من الموارد الطبيعية مقارنة مع البلدان التي لا تعتمد اقتصاداتها على الموارد الطبيعية. ويشير كل من مصطلح المرض الهولندي، العلة الهولندية، لعنة الموارد إلى الصعوبات التي تعرض لها الاقتصاد الهولندي بعد بداية استغلال الاحتياطات من الغاز الطبيعي في الستينات (Koutassila, 2012, p. 02). يمكن استعراض مختلف المفاهيم المتعلقة بمصطلح المرض الهولندي من خلال النقاط التالي:

- يري (Heidari, 2014, p. 137) بأن المرض الهولندي يلازم اقتصاد بلد ما عندما يكون هناك ارتفاع كبير في العائدات التجارية مباشرة بعد حدوث طفرة إنتاجية لقطاع تصديري معين (في الغالب يكون قطاع متعلق بالموارد الطبيعية) وتكون هذه العائدات عبارة مكاسب إضافية غير متوقعة تزيد من ثروة البلد وتحسن ميزان المدفوعات وبالرغم من هذا الأثر الإيجابي على الاقتصاد الوطني إلا أن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى هجرة عوامل الإنتاج من القطاعات الأخرى إلى ذلك القطاع وبالتالي يكون الأثر سلبيا على أدائها؛

- تتضمن الفكرة الرئيسية لمفهوم العلة الهولندية أن الاتجاه نحو استغلال الموارد الطبيعية في قطاع إنتاجي معين كنتيجة لاكتشافات جديدة توفر مداخيل إضافية غير متوقعة تسمح بالرفع من القدرة الشرائية وزيادة مستوى الأجور وكذا ارتفاع الواردات كما ترتفع معها التكاليف الداخلية التي تعيق تطور القطاعات الأخرى (Nakoumde, 2007, p. 58) ويمكن القول بأن ظاهرة المرض الهولندي تعبر عن تراجع أهمية العديد من القطاعات الإنتاجية وانتقال عوامل الإنتاج إلى قطاع إنتاجي (يتعلق في الغالب بمورد طبيعي) متوهج حديثا ويدر عوائد مالية مرتفعة؛

- تظهر أعراض العلة الهولندية من خلال الأداء السلبي للتنمية في بلد ما والتي تنشأ لأحد السببين: الأثر السلبي للتجارة الدولية في البلدان النامية والذي يحدثه الانخفاض في أسعار المواد الأولية في الأسواق الدولية والسبب الثاني يتعلق بالحالة التي تسجل الدولة من خلالها مداخيل إضافية كنتيجة لارتفاع الأسعار في قطاع تصديري معين وهو الأمر الذي يجعله يحتكر عوامل الإنتاج عن باقي القطاعات الأخرى؛ (سمير و وهيبية، صفحة 255)

- تجمع لعنة الموارد مجموعة من الآثار السلبية التي تلازم اقتصاد معين وترجع أسبابها إلى الاعتماد المبالغ فيه والمفرط على قطاع انتاجي استخراجي يتميز بمنافسة دولية؛ حيث يؤدي ذلك إلى التوسع فيه على حساب على

حساب القطاعات الإنتاجية الأخرى في اقتصاد الوطني، (Nowak, 1995, p. 309) و عليه انطلاقا من المفاهيم السابقة لمفهوم المرض الهولندي في اقتصاديات الدول يمكن القول بأن المرض الهولندي هو عبارة عن الوضعية التي يسجل من خلالها الاقتصاد الوطني معدلات نمو اقتصادي ضعيفة بالإضافة إلى اختلال العديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية في ظل وجود احتياطات نفطية ضخمة، حيث يؤدي التوسع الكبير في القطاع النفطي المدعوم بارتفاع الكبير والمفاجئ للعوائد النفطية إلى انتقال عوامل الإنتاج من القطاعات الأخرى إلى هذا الخير وهو ما يفرض الأثر السلبي على أدائها.

الفرع الثاني: تحليل الأثر السلبي للمرض الهولندي على الاقتصاد

تقوم الفكرة الأساسية لنظرية المرض الهولندي على أساس الأثر السلبي الذي تحدثه عملية انتقال عوامل الإنتاج من القطاعات الاقتصادية المختلفة إلى القطاع المزدهر حديثا بفعل ارتفاع العوائد الناتجة عن عملية التصدير، ويمكن تحليل الأثر السلبي للمرض الهولندي من خلال ما يلي:

أولاً: أثر انتقال الموارد (l'effet de transfert des ressources): يظهر الأثر السلبي لانتقال الموارد على الاقتصاد بدرجة أولى من خلال تحول اليد العاملة من القطاعات الأخرى نحو القطاع المزدهر حديثا حيث يكون هذا الانتقال محفزا بزيادة الأجور ويمكن القول بأن الأثر على انتقال اليد العاملة قد يكون ضئيلا (حالة القطاع المتعلق بالموارد الطبيعية) نظرا لعدم حاجة القطاعات النفطية للكثير من اليد العاملة (perone, 2014, p. 168)، ومن جهة أخرى يمكن القول بأن التوسع في القطاع النفطي المحفز بزيادة العائدات النفطية من شأنه أن يحسن الطلب على السلع محليا بفعل زيادة الطلب المحلي وهو ما يؤدي إلى انتقال الموارد من الموارد (اليد العاملة و رأس المال) من القطاعات الصناعية نحو القطاعات الأخرى وهو ما يؤدي بدوره من جديد إلى تراجع أداء القطاع الصناعي نحو القطاعات الأخرى من جديد (adam, 2003, p. 09).

ثانياً: أثر الإنفاق (l'effet de dépenses): يؤدي ازدهار قطاع انتاجي معين إلى ارتفاع الإيرادات المتأتية

من عملية التصدير وبالتالي يستفيد الاقتصاد الوطني من مداخيل إضافية غير متوقعة بحيث تتحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي للبلد (زيادة الدخل الوطني، الدخل الفردي، الفائض في ميزان المدفوعات) وتدفع الوضعية السابقة الذكر إلى زيادة معدلات الاستهلاك على مستوى القطاع العائلي أو القطاع الحكومي حيث يرتفع الطلب على السلع ويرتفع معه سعر صرف العملة المحلية بالتالي تصبح السلع المحلية أعلى مقارنة مع السلع الأجنبية مما يدفع

المستهلك نحو زيادة الطلب على السلع الأجنبية وبالتالي زيادة الواردات ويتحول الاقتصاد تدريجياً من الأنشطة الصناعية إلى الأنشطة التجارية.

المبحث الثاني: تحليل هيكل السوق النفطية العالمية

يتداخل النفط بوصفه سلعة تجارية بشكل مباشر مع معظم الأنشطة الاقتصادية، وهو ما يجعلها عرضة للتقلبات المتكررة في مدي توافر العرض والطلب العالميين على النفط، وقد مرت السوق النفطية بالعديد من التحولات والتطورات التي ساهمت في تشكيل ديناميكيات حديثة أثرت على المسار التنموي للعديد من الدول المنتجة للنفط.

المطلب الأول: مفهوم السوق النفطية العالمية.

يعبر السوق بصفة عامة عن مجموعة من المعاملات ذات الطابع الربحي والمتعلقة بمنتج أو سلعة ما يتم تبادلها على نطاق واسع كما يتحدد اتجاهها وكميتها وتسعيرها بناء على تفاعل العديد من العوامل والميكانيزمات، وبالنظر للأهمية التي يتمتع بها النفط كسلعة حيوية في دعم نمو معظم الاقتصادات وخاصة المتقدمة منها فإن السوق التي يتم تبادل هذه السلعة من خلالها تملك من الخصائص والانواع والأهمية ما يجعلها محل الاهتمام والبحث من طرف العديد من الدراسات.

- تعرف السوق النفطية العالمية بأنها السوق التي توفر وتتمكّل عمليات البيع والشراء على مصدر أساسي من مصادر الطاقة في العالم (Mounya, Farouk , & Noura, 2017, p. 886)، وانطلاقاً من الخصوصية التي يتميز بها النفط عن غيره من السلع الأخرى فإن وضعية هذه السوق تتحدد بناء على تفاعل العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والعسكرية. -- كما تعبر السوق النفطية عن وضعية احتكار قلة يمارسه مجموعة من المنتجين والذين يعبرون عن جانب العرض اتجاه مجموعة من المستهلكين والذين يعبرون عن جانب الطلب ويختلف تأثير المنتجين على السوق النفطية باختلاف إمكانياتهم الإنتاجية وحجم صادراتهم، (إبراهيم، 2015، صفحة 18)

- يري (عبد الرحمان، 2015، صفحة 40) بأن السوق النفطية بأنها عبارة عن الموقع المعلوم جغرافياً أو وهمياً لتسيير عمليات التبادل التجاري بين قوى العرض والطلب النفطيين حيث يتم تحديد الأسعار النفطية بناء على

تفاعلها. ويمكن القول بالنظر للتعريف السابقة بأن السوق النفطية هي عبارة عن نقطة تواصل مباشر بين كل من الطلب النفطي الممثل بالمستهلكين والعرض النفطي الممثل بالمنتجين ويكون هذا التواصل إما مباشر أو مسيرا من طرف وكلاء أو سماسرة حيث يتم من خلال هذا السوق الاتفاق على سياسيات وإستراتيجيات لضبط الكميات والأسعار المناسبة لتداول النفط على المستوي العالمي بهدف تحقيق الربح.

الفرع الأول: خصائص السوق النفطية

تتميز السوق النفطية بالعديد من الخصائص مقارنة بغيرها من الأسواق العالمية والتي يمكن إيجازها في ما يلي:

- تتميز أسعار النفط بالتقلبات المتكررة والمفاجئة نظرا لتأثرها بالعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والعسكرية وغيرها وهو ما يجعل من السوق النفطية سوقا غير مستقرة وتتميز بالتقلبات الشديدة في الأسعار؛
- تخضع السوق النفطية كغيرها من الأسواق الأخرى إلى تفاعل عنصري العرض والطلب حيث يرتبط الطلب في السوق النفطية بنمو الاقتصاد العالمي أما العرض فيتوقف على مدى توفر القدرات الإنتاجية بدرجة أولى، بالإضافة إلى عوامل أخرى في صورة القدرات التكنولوجية، تطور استخدام الطاقات المتحددة وغيرها، ونظرا لعدم استقرار السوق النفطية المتكرر فالعلاقة بين الطلب والعرض في السوق النفطية تكون غير متوازنة؛
- يتميز النفط بأهمية بالغة في الاقتصاد العالمي نظرا لتركزه ضمن نطاقات جغرافية معينة حول العالم والتي تتكل عادة ضمن منظمات نفطية تسمح باتخاذ سياسات موحدة بهدف حماية مصالحها، وبالإضافة إلى سيطرت العديد من الشركات الكبرى على مختلف الأنشطة النفطية نظرا لاملاكها للتكنولوجيات المتطورة لذلك يمكن القول بأن السوق النفطية هي سوق ذات طبيعة احتكارية مقارنة بمختلف الأسواق الأخرى؛ (كشيتي، 2019، صفحة 58)

- يتميز الطلب النفطي في الأمد القصير بعدم استجابته للتغيرات في الأسعار ويمكن تفسير ذلك بأن القطاعات الإنتاجية التي تعتمد على النفط كأحد أهم مدخلات عملياتها الإنتاجية لا يمكنها التحول نحو مصدر طاووى آخر بسبب ارتفاع أسعاره وتحتاج لبعض الوقت للتحول نحو مصادر أخرى بديلة؛ (كشيتي، 2019، صفحة 58)

- تعتبر السوق النفطية سوقا غير موحدة نظرا لكونها تتشكل من العديد من التكتلات المتباينة المستوى والتطور في صورة الأسواق الفورية والآجلة وكذا أسواق الدول المتقدمة والدول النامية؛ (نبيل، 2011، صفحة 71)

الفرع الثاني: أنواع الأسواق النفطية.

أولا: الأسواق الفورية: تشمل الأسواق الفورية (Spot Markets) جميع المبادلات المادية السلعية المتعلقة بالنفط والتي تتم على المدى القصير حيث يتم عقد الاتفاق ضمن هذا السوق على بيع أو شراء كمية محددة من النفط أو مشتقاته بسعر معين ومتفق عليه ويتم التسليم مباشرة أو خلال مدة قصيرة متفق عليها، وقد تعاضم دورها مع مطلع السبعينيات حيث أصبحت تلعب دورا مركزيا في إتمام صفقات التبادل الفعلي للنفط وكذا تحديد الأسعار كما يتم إدارة عمليات المبادلة ضمن الأسواق الفورية من طرف الشركات العمومية والخاصة المنتجة للنفط من جهة ومصافي التكرير من جهة أخرى بالإضافة إلى الدور المهم الذي يلعبه التجار والمضاربين (Carnot & Hagege, 2004, p. 129)

- وقد أشار (إبراهيم، 2015، صفحة 19) إلى أن السوق اللحظي أو الأني هو عبارة عن موقع جغرافي (في الغالب يكون مرفئ دولي) يوفر العديد من الخدمات المتعلقة بالأنشطة النفطية في صورة النقل والتخزين والخدمات المالية. وتجدر الإشارة أنه ضمن سياق التسليم الفوري والقصير الأجل الذي تفرضه طبيعة الأسواق الفورية فإن التقلبات السعريّة للمواد النفطية تعكس حقيقة حالة التوازن بين العرض والطلب ضمن هذه الأسواق كما تتأثر أيضا بمسار الأسعار ضمن الأسواق الآجلة؛

ثانيا: الأسواق الآجلة: تتميز الأسواق الفورية للنفط بالتقلب الشديد والمفاجئ لأسعار النفط وهو ما يخلق حالة من عدم اليقين والضبابية بشأن العمليات التي يتم تبادلها ضمن الأسواق النفطية العالمية وانطلاقا من هذه الوضعية ظهرت الأسواق النفطية الآجلة (Futures Markets) بهدف ضمان استمرار التدفقات النفطية إلى الأسواق لعالمية وتأمين الامدادات من طرف المشتريين والتجار بأسعار محددة ومعروفة مسبقا حيث يتم تبادل العمليات التجارية ضمن الأسواق الآجلة من خلال إبرام عقود لتبادل شحنات النفط مستقبلا (سنة أشهر أو أكثر) وبأسعار محددة سلفا (Carnot & Hagege, 2004, p. 129)، وبعبارة أخرى يمكن القول بأن السوق النفطية الآجلة هي السوق التي يتم فيها إبرام العقود المستقبلية على السلع النفطية وهي عقود مستحقة خلال تاريخ مستقبلي معلوم وبأسعار معلومة (إبراهيم، 2015، صفحة 19)

1- الأسواق الآجلة المادية: هي عبارة عن أسواق أجلة لأكثر من 15 يوم ويتم إبرام العقود من خلالها بالاتفاق المسبق وبسعر متفق عليه في تاريخ إبرام العقود لكن لا يمكن بأي شكل من الأشكال تجاوز مدة التسليم المتفق عليها بالإضافة إلى بعض الشروط الأخرى التي يفرضها هذا النوع من الأسواق حيث يجب أن لا يقل حجم الشحنة عن 500000 برميل (كشيتي، 2019، صفحة 19)؛

2- الأسواق الآجلة المالية: يتم التعامل ضمن هذه الأسواق من خلال بيع وشراء المشتقات النفطية عن طريق الأوراق المالية وبالتالي تصبح هذه الأسواق بمثابة بورصات خاصة بالسلع النفطية حيث يتم تبادل العقود الآجلة في صورة السندات والمشتقات المالية (كشيتي، 2019، صفحة 19) وعليه يمكن القول إنه بخلاف السوق الآجلة المادية فإنه بالإضافة إلى التبادل العيني للبضائع يمكن من خلال السوق الآجلة المالية تبادل السلع النفطية عن طريق الالتزامات والأوراق المالية. .

المطلب الثاني: المتحكمون الرئيسيون في السوق النفطية العالمية.

تتطلب السوق النفطية كغيرها من الأسواق الأخرى تفاعل العديد الفواعل الأساسية ضمن شبكة من العلاقات تحكمها المصالح الاقتصادية لضمان استمرار عمليات التبادل والتداول التجاري للنفط، ونظرا لأهمية امتلاك النفط ضمن الاقتصاديات الصناعية الكبرى والنامية فإن المتحكمين الرئيسيون في السوق النفطية يعملون للتكامل ضمن مجموعات ومنظمات دولية بهدف الحفاظ على مصالحهم الاقتصادية والمرتبطة أساسا بالنفط.

الفرع الأول: الدول

تعتبر الدول أهم فاعل في السوق النفطية العالمية بحيث تسعى الدول دائما إلى حماية اقتصادها من التقلبات التي تعرفها الأسواق النفطية ويختلف موقف الدولة من طبيعة واتجاه السوق النفطية باختلاف علاقتها بالنفط كسلعة إستراتيجية حيث تتوزع على مجموعتين أساسيتين : دول منتجة للنفط وتمارس عملية التصدير ودول مستهلكة تمارس عملية الاستيراد.

أولا: الدول المنتجة للنفط: تهدف الدول المصدرة للنفط إلى استغلال إمكاناتها النفطية في التأثير على مسار الأسعار في السوق النفطية بما يخدم اقتصاداتها وضمان تمويل مشاريعها التنموية ويعتبر تكتل مجموعة الدول المصدرة للنفط (OPEC) أهم منظمة تجمع الدول المنتجة والمصدرة للنفط بهدف توحيد السياسات الإنتاجية

للدول النفطية ومواجهة السياسيات السعرية للشركات النفطية العالمية (Etemi, 2017, p. 08)، تضم هذه المنظمة 14 عضو مصدر للنفط وتعتبر المجموعة الأكثر تأثيراً في السوق النفطية العالمية من خلال قدرتها على التحكم في مستويات الإنتاج العالمي للنفط عند المستويات المرغوبة من الأسعار (شامية، 2020، صفحة 477) ويوضح الجدول التالي الدول الأعضاء في منظمة الأوبك.

الجدول رقم(05.02): مجموعة الدول المصدرة للنفط (OPEC).

الدولة	سنة الانضمام	الدولة	سنة الانضمام
العراق	1960	ليبيا	1962
المملكة العربية السعودية	1960	الامارات العربية المتحدة	1967
الكويت	1960	الجزائر	1969
فنزويلا	1960	نيجيريا	1971
إيران	1960	الاكوادور	1973- 1992
قطر	1961	الغابون	1975 - 1985
اندونيسيا	2008-1962	انغولا	2016
			2007

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات موقع منظمة الدول المصدرة للنفط(OPEC).

تتضمن السوق النفطية بالإضافة إلى دول مجموعة الأوبك مجموعة أخرى من الدول التي لا تتماشى مصالحها الاقتصادية في نفس اتجاه مصالح الدول النفطية نظراً لخصائص اقتصاداتها ويطلق عليها لفظ الدول المنتجة خارج الأوبك(IPEC)، وقد برزت هذه المجموعة في أعقاب الأزمة النفطية لسنة 1988 حيث بادرت بعض الدول المنتجة للنفط خارج الأوبك إلى تبادل المشاورات والتنسيق فيما بينها عبر عدة اجتماعات من أجل التعاون فيما بينها ومع دول الأوبك للحفاظ على استقرار أسعار النفط في الأسواق الدولية وكذا الحفاظ على مستويات الإنتاج بما يضمن استمرار تدفق الامدادات النفطية (السيد على، 2022، صفحة 196) وتتميز هذه الدول بأنها دول منتجة ومستهلكة للنفط في نفس الوقت وتجدد الإشارة إلى أنه بالرغم أن دول الأوبك تستحوذ على ما يقارب 80% من الاحتياطات النفطية في العالم إلى أن التقارير الصادرة عن ذات المنظمة تشير إلى أن إنتاجها العالمي قد تراجع بشكل كبير ليصل الي ما يقارب 42% من الناتج النفطي العالمي وهو ما جعل تأثير الدول المصدرة للنفط خارج الأوبك على السوق النفطية ويعود ذلك أساساً إلى تزايد الاكتشافات النفطية في العديد من مناطق العالم. (خدير، 2021، صفحة 169).

الجدول رقم (06.02): أهم الدول المصدرة للنفط خارج منظمة الأوبك.

إفريقيا	آسيا	أوروبا	أمريكا الجنوبية	أمريكا الشمالية	القارة
التشاد غينيا الاستوائية كونغو السودان	عمان اليمن ماليزيا كزاخستان أذربيجان	روسيا الدانمارك النرويج	الارجنتين البرازيل الاكوادور البيرو	وم الأمريكية كندا المكسيك	الدولة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات موقع منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC).

ثانيا: الدول المستوردة للنفط: تتمثل الدول المستوردة للنفط في الدول المنتجة للنفط والتي تم ذكرها سابقا وتتميز بالاستهلاك العالي من هذه المادة الطاقوية نظرا لتنتاجها الصناعي الكبير بالإضافة إلى مجموعة الدول المستهلكة للنفط والتي لا تتمتع باحتياطات نفطية تذكر، وتهدف هذه الدول إلى حماية مصالحها الاستهلاكية من النفط ضمن إطار ما يعرف بالوكالة الدولية للطاقة (EIA)، وهي عبارة عن تكتل منظم يهدف إلى التنسيق والتشاور بين مجموعة الدول المستهلكة للنفط لبناء موقف موحد اتجاه التغيرات التي تعرفها الأسواق النفطية ومنه حماية مصالحها وتبني هذه المنظمة العديد من المبادئ في صورة ترشيد استهلاك الطاقة ودعم الحفاظ على الاحتياطات النفطية لمواجهة التقلبات في الأسواق النفطية. (ابراهيم، 2010)

الفرع الثاني: المؤسسات الناشطة في المجال النفطي

تتمثل المؤسسات الناشطة في المجال النفطي في الشركات النفطية والبورصات العالمية التي تمارس أنشطة استثمارية في مجال النفط والغاز بحيث تلعب دورا أساسيا في استقرار الأسواق النفطية وسيتم تفصيلها فيما يلي:

أولا: الشركات النفطية: تمارس الشركات النفطية بصفة عامة عمليات الاستخراج والبحث والاستكشاف في

الحقول النفطية كما تقوم أيضا بعمليات التسويق في مختلف مناطق العالم وتنقسم إلى ما يلي:

1- الشركات النفطية الوطنية: ظهرت فكرة الشركات النفطية الوطنية من خلال رغبة الدول النفطية مراقبة صادراتها من المحروقات والعمل على حماية مصالحها الوطنية في الأسواق النفطية العالمية وتمتلك الحكومات الوطنية أكثر من 50% من الأسهم في الشركات النفطية الوطنية مما يمكنها من اتخاذ القرارات المناسبة بأريحية، كما تمتلك هذه الشركات الأفضلية مقارنة بغيرها من الشركات العالمية النفطية الأخرى في مجال منح العقود الاستكشافية والاستثمارية داخل الدولة الام وتجدد الإشارة إلى أن هذه الشركات تتواجد في كل من الدول

المصدرة للنفط داخل الأوبك وخارجها. (boudjemil & sadouni, 2021, pp. 469-470)، وتعتبر شركات النفط الوطنية كردة فعل طبيعية لكسر هيمنة شركات النفط العالمية في السوق النفطية واحتكارها للموارد النفطية. ويمكن ذكر أهم الشركات النفطية الوطنية حسب معيار معدل الإنتاج لسنة 2020 فيما يلي: (ali, 2019)

1- الشركة السعودية (Saudi Aramco)، وهي شركة نفطية وطنية تتصدر ترتيب الشركات العالمية المنتجة للنفط بما يقارب 10 ملايين برميل يوميا وتملك ثاني احتياطي نفطي في العالم يصل الي 261.5 بليون برميل وتوفر أكثر من 10% من العرض النفطي العالمي؛

2- الشركة الروسية (Rosneft): وهي ثاني أكبر شركة منتجة للنفط في العالم ب 4.2 مليون برميل في اليوم كما تملك ما يقارب 41 بليون برميل من الاحتياطي النفط يوهي ثالث أكبر شركة نفط في روسيا؛

3- الشركة الكويتية (Kuwait Petroleum Company): ثالث أكبر شركة منتجة للنفط في العالم بمعدل إنتاج يصل إلى 3.4 مليون برميل في اليوم وتنتج الشركة ما يقارب 7% من النفط الخام على المستوى العالمي واحتياطي قدره 111 بليون برميل؛

4- الشركة الإيرانية (The National Iranian Oil Company): تعتبر من أهم الشركات النفطية العالمية بمعدل إنتاج مقداره 3.2 مليون برميل في اليوم وتعرضت الشركة للعديد من العقوبات الدولية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية.

5- الشركة الصينية (China National Petroleum Company): تتصدر قائمة الشركات المنتجة للنفط في شرق آسيا بمعدل 3 مليون برميل يوميا كما تحقق إيرادات قدرها 326 بليون دولار سنة 2020؛

6- الشركة البرازيلية (Petrobras): من أكبر المنتجين النفطيين في جنوب أمريكا ب 2 مليون برميل يوميا؛

7- الشركة الإماراتية (ADNOC): وهي شركة مهمة في منظمة الدول المصدرة للنفط يقارب انتاجها 1.9 مايون برميل في اليوم،

8- الشركة المكسيكية (Pemex): من أكبر المنتجين في أمريكا اللاتينية ب 1.8 مليون برميل في اليوم.

2- الشركات النفطية العالمية: تعتبر شركات النفط العالمية شركات عابرة للقارات ويتوزع رأس المال فيها على العديد من الجنسيات ويتركز نشاطها أساسا في مجالات النفط. تسيطر هذه الشركات على جميع مراحل الصناعة النفطية ولها تاريخ طويل في استغلال الثروات النفطية في العديد من مناطق العالم حيث وصلت الي استغلال ما يقارب 85% من احتياطات النفط العالمية و80% من الإنتاج العالمي للنفط خلال فترة الثلاثينيات من القرن الماضي وهي عبارة عن شركات تحوز على استثمارات كبيرة ونفوذ يمتد إلى العديد من المناطق في العالم خاصة في الدول النامية (غريب، 2022، صفحة 158)، تتربع الشركات البترولية السبعة على رأس الصناعة النفطية وتسمي بالشقيقات السبع (LES SEPT SOEURS)، وتمثل في ستاندر أويل أوف نيوجرسي (Jersey Standard) وتسمي حاليا بإكسون موبيل (ExxonMobil) وهي نتيجة اندماج شركة أكسون (Exxon) مع شركة موبيل اويل (Mobil Oil)، رويال داتش شل (Shell)، البريطانية للبترول (BP)، شيفرون (chevron)، وقد اندمجت لاحقا مع تكساكو (Texaco)، ستاندر أويل أوف كاليفورنيا والتي سميت لاحقا (Guilf Oil) وقد اندمجت لاحقا مع شيفرون، وهي عبارة عن شركات تخصص بمنتجات النفطية وتملك عقود استغلال وامتيازات في مختلف مناطق العالم (عبد الجبار و كرازدي، 2021، صفحة 239)، كما تجدر الإشارة الى أنه ومع تزايد مزاحمة الدول المنتجة للنفط من خلال تزايد عدد الشركات النفطية الوطنية للشركات النفطية العالمية فقد تراجعت حصتها في مجمل الاستثمارات والاستكشافات النفطية في مختلف مناطق العالم وهو ما جعلها تتراجع في ترتيب الشركات العالمية الناشطة في القطاع النفطي.

الجدول (07.02): القيمة السوقية أهم الشركات النفطية الغير وطنية لسنة 2021.

الشركات النفطية	القيمة السوقية
Oil and Gas Companies	Gap Market (billions dollars)
Exxon Mobil	257.30
Chevron	205.29
Shell	175.28
Total Energies	130.56
ConocoPhillips	95.93
British Petroleum	93.97
Equinor	83.60

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: (Bhutada, 2021).

3- الشركات المستقلة: صعدت الشركات النفطية المستقلة (Independent Oil companies) في أعقاب التغييرات التي شهدتها الأسواق النفطية بعد الحرب العالمية الثانية، وتنتهج الشركات النفطية المستقلة سياسات

أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات - دراسة تحليلية قياسية لبعض الدول المنتجة للنفط خلال الفترة (1990-2021).

استثمارية مغايرة بالمقارنة مع الشكل التقليدي للشركات النفطية العالمية حيث تمارس الأنشطة المتعلقة بالتنقيب والاستكشاف والإنتاج النفطي كما تنشط معظمها محليا ولا تتجه نحو الخارج إلا من أجل البحث عن النفط الخام وتحقيق التنوع في المنتجات وضمان استمرار التدفقات الإنتاجية للعملية الانتاجية (عبد الله، 2003، صفحة 68)، وغالبا ما تكون هذه الشركات أصغر حجما مقارنة بالشركات العالمية الكبرى وتواجه العديد من التحديات المتعلقة بالتمويلات والمنافسة مع الشركات الكبرى في السوق ويمكن ذكر البعض منها فيما يلي:

الجدول رقم (08.02): أهم شركات النفط المستقلة (IOCs).

Independent Oil companies			
المنطقة	الشركة	الدولة	مجال النشاط
أمريكا الشمالية	Maraton Oil	و م الأمريكية	التنقيب والانتاج
أمريكا الجنوبية	GeoPark Limited	كولومبيا	التنقيب والانتاج
كندا	Cenovus Energy	كندا	التنقيب والانتاج
بحر الشمال	Lundin Energy	السويد	التنقيب والانتاج
الإمارات	Dana Gas	الإمارات	التنقيب والانتاج
أفريقيا	Savanah Energy	نيجيريا	التنقيب والانتاج

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على موقع (offshore technology, 2023).

ثانيا: **البورصات النفطية:** تمارس البورصات النفطية في كثير من الأحيان تأثيرات مباشرة على الأسواق النفطية حيث تدفع العديد من العوامل المؤثرة في أسعار النفط مثل الصراعات السياسية والخلافات بين دول الأوبك وبعض العوامل الاقتصادية الأخرى إلى قيام المضاربين في البورصات العالمية إلى بناء عمليات الشراء والبيع على العقود النفطية وفقا لتوقعاتهم (عمر، 2017) ويمكن القول بأن المضاربين في البورصات النفطية يمارسون خياراتهم عللا الأسهم والعقود الأجلة للنفط من خلال توقعهم للسياسات الطاقوية للدول المنتجة للنفط أو المستهلكة حيث يميلون لعمليات الشراء في حالة ارتفاع الأسعار ويبيعون في حال انخفاض الأسعار وهو الأمر الذي من شأنه التأثير على مسار الأسواق النفطية. وتتمثل أهم البورصات النفطية فيما يلي:

- بورصة نيويورك التجارية (NYMEX) لتداول العقود الأجلة للنفط الخام؛

- بورصة إنتركونتيننتال (ICE) مقرها لندن ويتم فيها تداول العقود الأجلة للنفط البرنت الخام؛

- بورصة دبي للطاقة (DME) يتداول فيها النفط الخام العماني وتلعب دورا هاما في أسواق الطاقة العربية؛

- بورصة شنغاي الدولية للطاقة (INE) يتم تداول العقود الآجلة للنفط فيها منذ سنة 2018.

المطلب الثالث: عوامل استقرار مسار الأسواق النفطية.

يتركز محور قيام السوق النفطية على مادة طاقوية واسعة الاستعمال على المستوى الدولي ومحل طلب واسع من طرف معظم الاقتصاديات المتقدمة والناشئة على حد سواء. حيث أن تدافع المصالح الاقتصادية وحتى السياسية واختلاف الأدوار بين دول منتجة ومستهلكة يجعل مسار السوق النفطية العالمية مرتبط بدرجة كبيرة بتفاعل العديد من العوامل ذات الطابع الاقتصادي والسياسي والطبيعي والعسكري ويمكن تلخيص أهم العوامل المحددة لمسار السوق النفطية في النقاط التالية:

الفرع الأول: العوامل الاقتصادية

أولاً: تفاعل العرض والطلب النفطيين: تستقر الأسواق بصفة عامة دائماً عند وضعية التوازن من خلال الاعتماد على آلية الأسعار التي يمكن من خلالها الموازنة بين الطلب والعرض الكليين للسلع المتداولة، وبالنظر إلى الخصوصية التي تتمتع بها الأسعار النفطية في الأسواق الدولية فإنه من الطبيعي أن تعرف الأسواق النفطية تعاقب العديد من الفترات التي تتدافع خلالها العوامل المحفزة للطلب والعرض النفطيين وهو ما جعل منها سوقاً تتميز بالتقلب الشديد وعدم الاستقرار.

- يمثل العرض النفطي العالمي مجموع الكميات من النفط الخام التي يكون المنتجون النفطيون على اختلاف كياناتهم (دول-شركات...) مستعدين لاستخراجها وإنتاجها بهدف بيعها بسعر معين وترتبط الكميات المعروضة من النفط بمدى امتلاك المنتجين لتكنولوجيات ورؤوس الأموال وكذا التعامل مع الظروف البيئية لتوفير الكميات الإضافية من المعروض النقدي استجابة لارتفاع الأسعار وتزايد الطلب العالمي (الهناي، 2019، صفحة 12)؛

- يمثل الطلب النفطي الكميات التي يطلبها المستهلكين و المحددة كما ونوعاً من النفط الخام والمنتجات النفطية الموجهة نحو التسويق المباشر أو التي تدخل في إطار الالتزامات المستقبلية من طرف الشركات النفطية أو مصافي التكرير (لمطوش و فاطيمة، 2018، صفحة 171)، ويمكن أيضاً تعريف الطلب النفطي بأنه الكميات التي يطلبها المتعاملون في الأسواق النفطية إما بغرض المضاربة على أسعارها في الأسواق المستقبلية

والاستفادة من فارق الأسعار أو بغرض الاستهلاك (البنزين، التدفئة، الإنتاج الانارة) لتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة.

يدفع الطلب المتزايد في الأسواق النفطية المنتجين إلى زيادة عرضهم من النفط الخام ومنتجاته المشتقة للبحث عن تحقيق الأرباح إضافية وفق ما ينص عليه قانون العرض والطلب أما في حال تراجع الطلب العالمي للنفط فسيتجه المنتجون إلى ترشيد سياستهم الإنتاجية والمحافظة على مستويات الأسعار ضمن نطاق مقبول منه يمكن القول بأن العلاقة بين العرض والطلب النفطيين النفطية هي علاقة تأثير مباشرة وذات أثر واضح على مسار الأسواق النفطية العالمية حيث يتجه مسار الأسعار نحو الزيادة إذا كان الطلب النفطي يفوق العرض وإلى الانخفاض اذا العرض النفطي يفوق الطلب النفطي.

الجدول رقم(09.02): يوضح أهم الخصائص المرتبطة بالطلب والعرض النفطين.

أهم خصائص الطلب والعرض في الأسواق النفطية	
جانب العرض النفطي	جانب الطلب النفطي
صعوبة التحكم وتوحيد العرض النفطي بسبب التعارض في السياسات والأهداف الإنتاجية بين الجهات المنتجة كنتيجة لاختلاف المصالح الاقتصادية والسياسية ...	يتحدد الطلب النفطي بناء على سعر مشتقاته في الأسواق الدولية.(الطلب على النفط مشتق من الطلب على منتجاته)
أهمية العوامل الفنية والتكنولوجية المتطورة في العمليات الإنتاجية جعلت الإنتاج النفطي محتكرا من طرف الشركات والدول المالكة لها.	مرونة الطلب النفطية في الأسواق تتوقف على مدى توفر البدائل بالنسبة للجهات المستهلكة حيث أن المرونة المنخفضة يتوقع لها أن تستمر كذلك حتى بدائل أخرى للنفط.
التفاوت في مستوى الاحتياطات النفطية بين الدول يدفع نحو اختلاف السياسات الإنتاجية بحيث أن توسع حجم الاحتياطات يفرض سياسات مغايرة لتحقيق أرباح أكبر.	يتباين حجم الطلب النفطي في الأسواق بتباين معدلات النمو والسياسيات التنموية في الدول المستهلكة
اختلاف الأنواع النفطية المنتشرة عبر مختلف مناطق العالم يجعل من توحيد السياسات السعرية للمنتجين أمر صعبا نوعا ما	يتأثر الطلب النفطي سلبيا ببرامج ترشيد الطاقة والانتقال الطاقوي التي تسعى الدول المستهلكة الوصول إليها
يتميز العرض النفطي بضعف مرونة ضعيفة اتجاه الكميات المطلوبة وهو ما يفرض على الدول تطبيق سياسات تسعير مغايرة تتماشى مع اختلاف الأسعار في الأسواق الدولية.	تنامي دور الاحتكاري الشركات الحكومية والدول في التحكم في الطلب عن طريق الضرائب والارباح المرتفعة.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على (مختار، 2023، صفحة 15).

ثانيا: توسع حجم النشاط الاقتصادي في الدول المستهلكة

تركز التنمية الاقتصادية في الدول المستهلكة للنفط بصفة عامة على قطاع الإنتاج والصناعة بصورة أساسية وهو ما يعزز حاجتها المستمرة للطاقة النفطية نظرا لسهولة الاستعمال والنقل والتخزين حيث تعتبر المادة الطاقوية الأكثر تأثيرا في معدلات النمو الاقتصادي للدول الصناعية. واتجه الاهتمام بتحليل العلاقة بين تقلبات أسعار النفط ودرجة توسع النشاط الاقتصادي في الدول المستهلكة للنفط بعد ارتفاع الأسعار سنة 1973 حيث توصلت بعض الأبحاث إلى وجود أثر سلبي معنوي بين ارتفاع الأسعار وانخفاض معدلات تطور الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية. (zohra, 2018, p. 394)، كما استفادت الدول المستوردة للنفط من تراجع الأسعار خلال سنة 2014 حيث تضاعف نسب استهلاكها للطاقة في الأسواق الدولية وهو ما دفع نحو تحقيق معدلات نمو اقتصادي أكبر مقارنة بالسنوات التي سجلت فيها أسعار النفط مستويات قياسية (ismahene & ahmed, 2019, p. 185)، وبالعودة لتأثير معدلات النمو الاقتصادية على مسار الأسواق النفطية نجد بأن توسع النشاط الاقتصادي المعبر عنه غالبا بارتفاع معدلات النمو في الدول الصناعية والإنتاجية يحتاج إلى استهلاك المزيد من الإمدادات النفطية والتي يتم الحصول عليها من خلال زيادة الطلب في الأسواق النفطية وهو ما يسهم في زيادة الأسعار النفطية. أما في حالة تراجع النشاط الاقتصادي ينخفض الطلب العالمي على النفط وبالتالي تتراجع أسعاره في الأسواق الدولية.

ثالثا: تغيرات أسعار الصرف في الأسواق النفطية: تمارس أسعار صرف الدولار الأمريكي تأثيرا قويا على عملية إنتاج النفط لكونها العملة الحصرية لتداول المنتجات النفطية في الأسواق العالمية. يمكن القول بأن الارتباط بين أسعار النفط والدولار يرجع إلى العديد من الأسباب (الدوري، 2003، صفحة 365) حيث ساعدت الأسبقية التاريخية والأفضلية التكنولوجية للصناعة النفطية الأمريكية بالإضافة إلى هيمنة معظم الشركات الأمريكية على التجارة النفطية وكذا التأثير المباشر والقوي الذي يمارسه الاقتصاد الأمريكي على مسار التجارة الدولية المحفز بمكانة الدولار كعملة أساسية في النظام النقدي الدولي في تعزيز ارتباط التبادل النفطي بالدولار الأمريكي رغم العديد من المحاولات التي تهدف إلى كسر احتكار التبادل بالعملة الأمريكية. إن انخفاض أسعار صرف الدولار يؤدي إلى انخفاض الطلب في الأسواق وبالتالي تراجع الإنتاج وهو ما يمكن من عودة ارتفاع الأسعار النفطية مجددا حسب ما ينص عليه قانون العرض والطلب (Mounya, Farouk, & Noura, 2017, p. 888)، وبالعودة إلى الأسواق النفطية يمكن القول بناء على ما سبق بأن العلاقة بين سعر صرف الدولار وأسعار النفط في الأسواق

الدولية هي علاقة مباشرة حيث أن تراجع أسعار الصرف يؤدي إلى تراجع القدرة الشرائية للدول المنتجة للنفط وبالتالي تتجه نحو تخفيض إنتاجها المعروض في الأسواق النفطية لمحاولة رفع الأسعار وبالتالي يتغير مسار السوق النفطية من طلب نفطي مرتفع إلى عرض نفطي منخفض.

رابعاً: دور المضاربة في الأسواق النفطية الأجلة: تكون المضاربة بشكل عام في أسواق المواد الأولية من خلال البحث عن الفرص الاستثمارية المناسبة لتحويل مجموعات من المواد الخام أو رؤوس الأموال من سوق إلى آخر بغرض توقع الاستفادة من فارق الأسعار، ويعمل المضاربون في الأسواق النفطية على ضمان التحولات اللازمة لإتمام صفقاتهم على العقود النفطية من خلال البحث عن تقليل مخاطرتهم في مواجهة التقلبات في سعر البرميل (Guillaumin, Lescaroux, & Mignon, 2015, p. 08)، حيث يتميز نشاط المضاربة في الأسواق النفطية بأنه عبارة عن فترة انتقالية لتحقيق أرباح متوقعة بناءً على استنتاجات وتخمينات قد تكون خاطئة لذلك فإن الاتجاه العام نحو المضاربة مثلاً على ارتفاع الأسعار في الأسواق الأجلة سيرفع من الطلب على العقود النفطية الأجلة في البورصات وبالتالي يتغير على مسار الأسعار في الأسواق الفورية، (براهيم، أمين، و حسان ، 2020، صفحة 162) وقد كان بالفعل للمضاربة دور فعال في ارتفاع الأسعار النفطية إلى مستويات قياسية سنة 2008 إلى ما يقارب 147 دولار للبرميل، بالرغم من عدم وجود أي دافع اقتصادي يبرر ارتفاعها كما أنها مستويات الأسعار في تلك الفترة لا تتطابق مع أساسيات السوق إلا انتعاش عمليات المضاربة بالعقود الأجلة لعب دوراً كبيراً في تغيير اتجاه الأسواق الفورية. ويمكن القول بأن ارتفاع نشاط المضاربة على عقود النفط الأجلة يؤثر على مسار الأسواق النفطية من خلال ظهور مشكلة عدم مطابقة العقود الأجلة المتداولة في الأسواق لأغراض تجارية للكميات النفطية الحقيقية المعروضة للتداول مما يدفع إلى زيادة عمليات التحوط وبناء المخزونات النفطية من المستهلكين الحقيقيين وهو ما يساهم في مواصلة ارتفاع الأسعار بالرغم من عدم وجود دوافع اقتصادية أساسية تفسر ارتفاعه.

خامساً: تطور مستويات الاحتياطات النفطية: تتوقف العملية الإنتاجية في المجال النفطي على مدى تطور الكميات المخزنة من النفط كما أن عرضها للتصدير والتسويق في الأسواق النفطية لا بد أن يتم بناءً على تقييم حقيقي لمسار تطور الاحتياطات الإجمالية. تشير الاحتياطات النفطية إلى التقديرات المتوقعة بأساليب علمية وتكنولوجية عالية التطور حول كميات النفط الخام الموجودة تحت الأرض والتي يمكن استخراجها في ظل تكاليف تتناسب مع مسار الأسعار النفطية: (إبادي و لفته، 2020، الصفحات 135-136)، كما تأثر مستويات

المخزونات النفطية المرتفعة تارة والمنخفضة تارة أخرى على وضعية الأسواق النفطية حيث تظهر التقلبات السعرية بناءً على العلاقة العكسية بين مخزونات النفط وأسعاره ويمكن القول بأن مستويات المخزون النفطي المنخفضة تدعم الضبابية وعدم التأكد بشأن قدرة الأسواق على تلبية مستويات الطلب النفطي وهو الأمر الذي يحفز الأسعار نحو الارتفاع بسبب زيادة الطلب على النفط، أما المستويات المرتفعة من المخزونات من المخزونات النفطية تدفع نحو انخفاض الأسعار بسبب وضعية الاستقرار في الإنتاج النفطي المتوقعة والتي لا تدفع نحو مستويات طلب مرتفعة. (youssef, 2019, p. 78)

الفرع الثاني: العوامل الغير اقتصادية

أولاً: العوامل الطبيعية والأزمات المفاجئة: تتأثر أسواق المواد الأولية بالعوامل الطبيعية بصفة متكررة في حالة التقلبات الموسمية من جهة وبصفة مفاجئة في حالة الكوارث الطبيعية، يتذبذب الطلب النفطي بصورة واضحة بالتقلبات المناخية حيث يكون من السهل ملاحظة الاختلاف في الطلب النفطي للدول المستهلكة للنفط خلال فصل الصيف أين يتراجع بسبب ارتفاع درجات الحرارة كما يرتفع في فصل الشتاء أين يزداد معدل الاستهلاك لمواجهة الظروف المناخية الصعبة (جسوم ، الرملي، و عبد الحميد، 2023، صفحة 313)، كما تساهم الكوارث الطبيعية في عدم استقرار الأسواق النفطية حيث تتعطل العمليات الإنتاجية وبالتالي تتعطل الامدادات النفطية إلى الأسواق أو يتراجع الطلب النفطي في الدول التي تتعرض إلى الكوارث الطبيعية ومن أهم الكوارث الطبيعية التي أثرت على الأسواق النفطية نجد ما يلي: (أبادي و التميمي، 2019، صفحة 09)

- توقف الإنتاج النفطي في سلطنة عمان بسبب الإعصار المداري وإغلاق الميناء العماني؛
- تراجع العرض النفطي الأمريكي بأكثر من 10 مليون برميل سنة 2004 بسبب إعصار (إفيان) الذي دام لأكثر من ثلاثة أشهر؛
- إعصار (كاترينا) في جنوب الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2005 حيث تسبب في ارتفاع أسعار النفط ب أكثر من 13 دولار للبرميل.

ثانياً: التوترات السياسية وسياسات المنظمات النفطية: تدفع الاضطرابات المتعلقة بالصراعات السياسية والعسكرية بين مختلف الأقطاب الفاعلة في العالم نحو عدم استقرار الأسواق النفطية بطريقة مباشرة وسريعة خاصة

إذا ما تعلق الأمر بالأسواق المستقبلية والتي يتم تبادل المنتجات النفطية من خلالها عن طريق العقود الآجلة. تؤدي التوترات السياسية إلى عرقلة سير الامدادات النفطية نحو الأسواق الدولية بالشكل المطلوب وبالتالي يتأثر العرض النفطي وهو ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار (عبود و المسعودي، 2024، صفحة 234)، ويمكن القول بأن العوامل السياسية هي عبارة عن ظروف مفاجئة ولحظية تفرضها الصراعات حول المصالح الدولية والعقوبات الاقتصادية تستدعي تطبيق سياسات إنتاجية معينة من طرف المنظمات النفطية والدول المصدرة للنفط للحفاظ على استقرار الأسعار. عرفت الأسواق العديد من الاضطرابات السياسية التي غيرت مسار الأسعار في صورة الأحداث المتكرر في الشرق الأوسط الذي يملك ما يقارب 60% ما الاحتياطات النفطية في العالم (الملف الإيراني، حرب العراق..) والتوترات الاجتماعية في نيجيريا والاضرابات في فنزويلا الخ (attouchi , 2020, p. 166).

المطلب الرابع: واقع السوق النفطية في ظل التطورات التي يعرفها الاقتصاد الدولي.

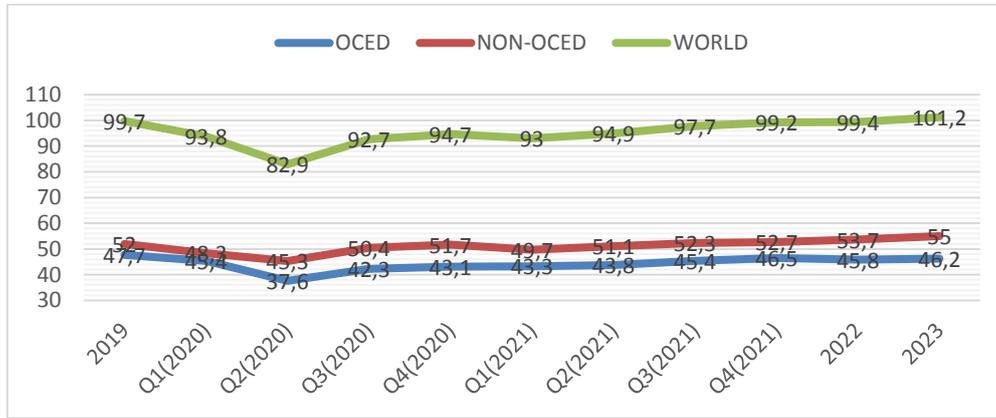
تتميز الأسواق النفطية بحساسيتها العالية اتجاه الأحداث التي يعرفها الاقتصاد الدولي، ويتوقف الاستقرار في هذه الأسواق على درجة تفاعلها مع المعطيات والمتغيرات ذات الخلفية السياسية، الاقتصادية، العسكرية والطبيعية. عرفت الفترة الأخيرة تنابع العديد من الأحداث والتطورات في مختلف أنحاء العالم والتي كان لها تأثير مباشر على استقرار الأسواق العالمية للمواد الأولية بصورة عامة وعلى الأسواق النفطية بصورة خاصة وعلى العموم يمكن تشخيص واقع الأسواق العالمية للمنتجات النفطية من خلال مجموعة من المرتكزات والتي ساهمت بشكل كبير في تشكيل معالم الرئيسية لسوق تبادل المنتجات النفطية خلال الفترة الحالية.

الفرع الأول: تأثير الأزمة الصحية (covid-19) على مسار السوق النفطية.

تزامنت نهاية سنة 2019 مع ظهور وانتشار أزمة صحية غير مسبوق في العالم بدأت أعراضها الأولى في وهان الصينية لتنتقل خلال أشهر قليلة إلى جميع مناطق العالم، وانطلاقاً من الحساسية العالية لمحددات السوق النفطية اتجاه التطورات المختلفة التي يعرفها الاقتصاد العالمي باستمرار، فإنه سيكون من الطبيعي أن تحدث حالة الذعر وعدم التأكد التي خلفتها أزمة (covid-19) إلى ارتفاع مستويات التقلب في أسواق النفط العالمية المتأثرة بارتفاع عمليات البيع الواسعة في الأسواق المالية وتراجع الأنشطة الاقتصادية العالمية. (dutta, bouri, 2020, p. 26). يمكن حصر أهم قنوات تأثير الأزمة الصحية على مسار الأسواق النفطية في العناصر التالية:

أولاً: تراجع الطلب النفطي العالمي: لجئت العديد من الدول إلى تطبيق جملة من الإجراءات الوقائية لمواجهة خطر انتقال فيروس كورونا، حيث تم حظر الرحلات الدولية وتطبيق الحجر الصحي الشامل، وقد أدت الأزمة الصحية إلى إحداث صدمة في الطلب العالمي على النفط حيث أن انخفاض حركة الأشخاص، السلع، الطلب على الوقود وكذا توقف النشاطات الإنتاجية في معظم الدول الصناعية بسبب انتشار حالة عدم اليقين والتأكد بشأن مستقبل الأزمة الصحية، دفع بمختلف الحكومات إلى اغلاق الصناعات الرئيسية في معظم الدول المتقدمة والناشئة في صورة الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والاتحاد الأوروبي (bourghelle, jawadi, & rozin, 2021, p. 40)، ويمثل المنحني الموالي وضعية الطلب النفطي خلال هذه الفترة:

الشكل رقم(02.02): تطور الطلب النفطي العالمي خلال الفترة (2019-2023).



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على (oil 2021 analysis and forecast to 2026, 2021, p. 07).

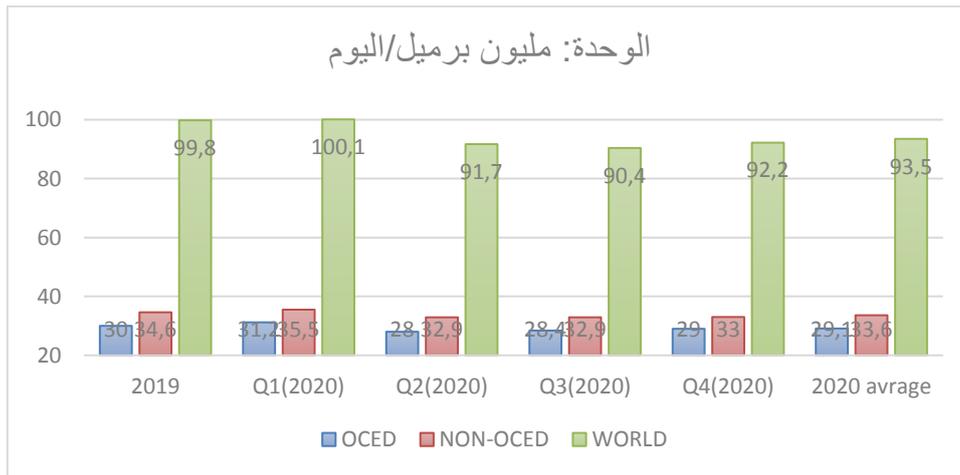
يوضح الشكل انخفاضاً حاداً لطلب العالمي على النفط مع بداية الرباعي الأول من سنة (2020) على الرغم من أن الأزمة الصحية قد بدأت خلال سنة (2019) لكنها لم تنتشر بعد خارج الصين، وبالتزامن مع انتقالها إلى مختلف مناطق العالم عرف الطلب النفطي انخفاضاً قياسياً بما يقارب 7.64% نظراً لما تعرفه الحياة الاقتصادية من ركود بعد تطبيق إجراءات الحظر الشامل من جهة، وتغير الأنماط الاستهلاكية للأفراد من جهة أخرى، حيث اتجه الأفراد نحو العمل عن بعد وكذا تخفيف السفر والتنقلات وقيادة السيارات وهو يؤثر على مستويات الاستهلاك.

عرف الثلاثي الثاني من سنة (2020) تفاقم انخيار الطلب النفطي بمعدل أكبر من 10.74% وهو ما كان متوقفاً بالنظر إلى استمرار تعزيز الإجراءات الوقائية في مختلف دول العالم، بالإضافة تزايد المخاوف من تفاقم

أكثر للوضع وهو ما دفع نحو تذبذب في الأنشطة الاقتصادية الرئيسية لمختلف الحكومات والشركات، أما خلال الربعي الثالث والرابع وإلى غاية سنة 2023 نلاحظ بداية مرحلة التحسن التدريجي والمستمر، حيث تحسن الطلب العالمي لكن بمعدلات منخفضة وهو ما يتناسب طرديا مع الرفع التدريجي للإجراءات الاحترازية والتوقعات الإيجابية بشأن تحسن الوضعية الصحية حيث انتقل معدل الطلب النفطي من 82.9 م/ب/يوميا إلى 101.2 م/ب/يوميا سنة 2023، (Opec, 2021)، وكنتيجة لكل ما سبق يمكن القول بأن انخفاض الطلب النفطي خلال هذه المرحلة كان محفزا بتراجع مستويات النشاط الاقتصادي التي خلفتها الإجراءات الاحترازية وكذا تغير العادات الاستهلاكية التي فرضتها ضرورة التعايش مع واقع الأزمة الصحية.

ثانيا: فائض العرض النفطي العالمي

الشكل رقم(03.02): تطور العرض النفطي العالمي خلال الفترة (2019-2020).



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على (oil 2021 analysis and forecast to 2026, 2021, p. 07).

يوضح الشكل السابق أنه مع بداية تفاقم الأزمة في الربع الأول من سنة (2020) عرف المعروض النفطي فائضا كبيرا بلغ قدره 6.3 م/ب/ي، ويمكن تفسير ذلك بالانخفاض الحاد للطلب النفطي والذي وفر طاقة إنتاجية قياسية (Pistilli, 2021) بسبب مشاكل في الامدادات النفطية من جهة واستمرار الدول والشركات النفطية في عملية الإنتاج من جهة أخرى، أما خلال الربع الثاني من ذات السنة تراجع العرض النفطي بما يقارب 8.4 م ب يوميا متأثرا بالتخفيضات الإنتاجية لدول الأوبك من جهة و تراجع الاستهلاك النفطي من جهة أخرى، أما خلال الربع الثالث تواصل انخفاض العرض النفطي لكن بمستويات أقل من الأولى ويعود ذلك

إلى استجابة الكميات المعروضة لمراحل تخفيض الإنتاج النفطي لدول الأوبك، وتحسن الطلب التدريجي على النفط حيث عرفت هذه الفترة بداية تخفيف الإجراءات الاحترازية وتحسن الامدادات النفطية بنسبة 0.9% لتصل إلى 30.5 مليون برميل يوميا مقارنة بالأشهر (Opec, 2021) السابقة فيما عرف العرض النفطي بداية التحسن التدريجي ابتداء من الرباعي الثالث لسنة (2020) إلى غاية سنة بداية سنة (2021) وهو ما يتوافق مع التحسن التدريجي للوضع الصحية واستعادة الطلب لمستوياته السابقة.

ثالثا: الاضطرابات السعرية في الأسواق المالية النفطية: دفعت الأزمة الصحية كوفيد-19 نحو العديد من الاضطرابات في الأسواق والتي تعرضت لصدمة غير مسبوقه أثرت على العديد من المتغيرات السوقية، ومن أهم ما ميز هذه التغيرات مشكلة التقلبات السعرية الحادة التي سجلت مستويات قياسية لم تبلغها من قبل. وتم تداول النفط الخام الأمريكي بقيم سالبة لأول مرة تاريخيا في 20 افريل 2020، حيث أدى الانهيار الحاد في الطلب والذي تجاوز سقف التوقعات مع عدم الاستجابة السريعة للكميات المنتجة في النفط لهذا الانخفاض إلى امتلاء سعة التخزين بسرعة كبيرة وهو ما دفع بالمضاربين على العقود النفطية الآجلة بهدف بيعها قبل موعد التسليم الفعلي وتحقيق الربح إلى دفع العملاء إلى أخذ النفط مقابل مستويات سالبة لتجنب تكاليف التخزين الباهظة، وكان عليهم في بعض الفترات أن يدفعوا ما يصل إلى 40 دولار للبرميل لإنهاء عقودهم وهو ما يعتبر حدثا غير مسبوق فقد أصبح سعر النفط المعروض للتسليم السريع سلبيا. (arbogast, 2020)، وقد عرف الربع الثاني من سنة (2020) دخول زيادة كبيرة من الامدادات النفطية فاقت 3.4 م/ب/يوميا، وكنتيجة لذلك تم توجيه حوالي 2.5 مليار برميل من النفط والمنتجات التي سيتم دفعها إلى التخزين البري العالمي وهي كمية غير مسبوقه رفعت من سعة التخزين العالمي إلى 73% كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(10.02):وضعية التخزين العالمي للنفط سنة 2020.

المخزون التجاري		المخزون الإستراتيجي				
المجموع	المنتجات النفطية	النفط الخام	المنتجات النفطية	النفط الخام	(mb)	
6.206	376	1.354	2.883	1.593	OCED	قدرة التخزين الإجمالية
5.123	-----	1.540	1.700	1.883	NON-OCED	
11.329	376	2.894	4.583	3.476	Total	
1.740	59	135	1.036	511	OCED	قدرة التخزين المتوفرة
1.282	-----	319	445	518	NON-OCED	
3.022	59	453	1.481	1.029	Total	
72%	84%	90%	64%	68%	OCED	نسبة الاستعمال الحالية
75%	-----	79%	74%	72%	NON-OCED	
73%	84%	84%	68%	70%	Total	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد (mcnally, 2020, p. 3)

رابعا: حتمية تسريع التحول نحو الطاقات المتجددة: شجعت الوضعية الحرجة للسوق النفطية جراء مخلفات الأزمة الصحية كورونا-19، على إعادة النظر في وتيرة سير برامج الانتقال الطاقوي والاعتماد على الطاقات المتجددة حيث ساعد انخفاض الطلب العالمي على النفط على ارتفاع معدلات استهلاك الطاقات المتجددة في العديد من الدول، كما عرف الاستهلاك العالمي للطاقة تزايدا بنسبة 1.3% خلال سنة (2019) وتساهم الطاقات المتجددة والغاز الطبيعي بثلاث أرباع هذه الزيادة كما عرف الإنتاج الكهربائي في العالم الاعتماد على ما يقارب 72% من الطاقات المتجددة خلال هذه الفترة. (benamirouche & djedaa, 2020, p. 34) ويمكن القول بأن تراجع الطلب العالمي أتاح الفرصة للطاقات المتجددة لكسب حصة إضافية في أسواق الطاقة العالمية كما أن تراجع أسعار النفط جعل العديد من المشاريع المتعلقة بالوقود الأحفوري غير مجدية اقتصاديا مما دفع بالمستثمرين نحو إعادة تقييم البدائل الطاقوية المتاحة.

خامسا: تراجع الاستثمارات النفطية: أثرت أزمة (covid-19) بشكل سلبي على المشاريع والاستثمارات النفطية في مختلف مناطق العالم، حيث عرفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة (2020) تراجعا قيمته أكثر من 40% مقارنة بحجمها سنة (2019)، وفي مجمل سنة (2021) فقدت ما يقارب 10% من قيمتها وهي مستويات قياسية لم تبلغها منذ سنة (2005) لكنها بدأت في التعافي خلال سنة (2022)، ويعود ذلك إلى تحسن الأسعار النفطية والتي تمثل الشركات النفطية جزءا هاما من حصة الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم

أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات - دراسة تحليلية قياسية لبعض الدول المنتجة للنفط خلال الفترة (1990-2021).

(osman & ismail, 2021, p. 06)، وبالعودة إلى المجال النفطي نجد بأن الصناعة النفطية قد تكبدت خسائر مالية كبيرة خلال سنة (2021) حيث سجلت الشركات النفطية انخفاضا كبيرا في التكاليف والاستثمارات وتعرض البعض الآخر منها إلى شبح الإفلاس وعمليات الدمج والاستحواذ، ويعود ذلك أساسا إلى انخفاض الاستهلاك النفطي العالمي والذي أدى بدوره إلى الاتجاه نحو تقليص النفقات وتأجيل المشاريع حيث تشير الأرقام بأن إجمالي استثمارات الشركات النفطية في مجال الاستكشاف والإنتاج بلغت 232 مليار دولار سنة (2020) أي بتراجع بما يقارب 30% عن استثمارات العام 2019. (حمش و القرعش، 2021، صفحة 18).

الفرع الثاني: ظهور منتجين جدد أمريكيين.

بصفة عامة يمكن القول بأن السعر هو الدافع الأساسي الذي يحفز كل من المستهلكين والمنتجين على اتخاذ قراراتهم بما يتناسب مع تحقيق منافعهم حيث يدفع السعر المرتفع دائما إلى محاولة مباشرة مشاريع جديدة، وبالعودة إلى خصوصية الأسواق النفطية التي تتميز بالمنافسة والتقلب الشديد فإن ارتفاع الأسعار يمنح القدرة للشركات والمنتجين على الاستثمار في اكتشافات نفطية جديدة، حيث ساعدت الطفرات النفطية الموجبة على مباشرة العديد من الاستكشافات خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية (Huguenin, 2001, p. 02). ويمكن القول بأنه مع استقرار الأسعار النفطية عند مستويات مرتفعة أصبح المجال النفطي يتمتع بجاذبية قوية من طرف المستثمرين الأمريكيين وهو ما دفع نحو زيادة استغلال الحقول النفطية من خلال تكنولوجيات متقدمة حيث تضاعف الإنتاج النفطي الداخلي في الولايات المتحدة الأمريكية من 6.7 مليون برميل يوميا سنة (2008) إلى غاية 11.6 مليون برميل يوميا سنة (2015) وهو ما أحدث اختلالا غير متوقع في العرض العالمي للنفط حيث تجاوز الطلب العالمي، مما أدى لانخفاض الأسعار وبطبيعة الحال سيتوجب على الدول المصدرة للنفط وفي مقدمتهم دول الأوبك اتخاذ سياسات إنتاجية منخفضة لمحاولة الرفع من الأسعار (boudjemil & sadouni, 2021, p. 475).

اختصارا لما سبق يمكن القول بأن التطور التكنولوجي الحاصل في المجال النفطي والممول من طرف الشركات النفطية الأمريكية والذي سمح باستغلال أنواع نفطية جديدة في صورة الغاز الصخري الأمريكي أحدث تغييرات كبيرة في الأسواق النفطية بحيث ارتفع العرض العالمي وانخفضت الأسعار وهو ما أثر على واقع السوق النفطية والأسعار الدولية ودفع باقي المنتجين نحو اتخاذ تحالفات وإجراءات سياسية إنتاجية تهدف لمواجهة خطر ظهور منتجين أمريكيين جدد.

الفرع الثالث: اتفاق أوبك بلس.

ظهرت هذه الاتفاقية المتعلقة بالدول المصدرة للنفط في أواخر سنة 2016 وكان لظهور ما يعرف بالنفط الصخري الأمريكي دورا كبيرا في تحقيق هذه الاتفاقية، حيث مكن ذلك الولايات المتحدة الأمريكية من لعب دور كبير في الأسواق النفطية العالمية وهو ما اثر على الاتجاهات الاستراتيجية للعديد من الدول المنتجة للنفط التي كان لا بد لها من البحث عن تحالفات من خارج الأوبك لمنافسة النفط الصخري الأمريكي من جهة وتراجع الأسعار من بعد أزمة 2014 من جهة أخرى (خديري، 2021، صفحة 171)، وعليه عملت منظمة الأوبك على محاولة تحقيق الاستقرار في الأسعار من خلال التنسيق مع الدول المنتجة للنفط الغير منطوية تحت لوائها وعددها أحد عشر دولة (روسيا البحرين، ماليزيا، المكسيك، السودان، أذربيجان، بروناي، كازاخستان، عمان جنوب السودان) كما تجدر الإشارة إلى أن دور كل من روسيا والسعودية يعد محركا أساسيا لهذا التحالف النفطي الذي يمثل 45% من الإنتاج النفطي العالمي حيث جرى الاتفاق على خفض الإنتاج النفطي حسب حصص متفق عليها لكل دولة كخطة للحفاظ على أسعار النفط عن مستويات مرتفعة (مراد، 2021، صفحة 58)، ويلعب تحالف دول أوبك بلس دورا كبيرا في تحديد الأسعار على المستوى الدولي من خلال أهداف الإنتاج التي يتم الاتفاق عليها وتلزم بها كل دولة من دول التحالف ففي سنة 2017 ساهم اتفاق خفض الإنتاج النفطي العالمي بمقدار 1.8 مليون برميل يوميا في ارتفاع الأسعار بأكثر من 48 دولار للبرميل لتصل إلى 75 دولار للبرميل كما عمدت الأوبك بلس إلى تخفيض الإنتاج في كل من 2018 و2019 بمقدار 3 و9 مليون برميل يوميا بهدف إعادة مستوى المخزون النفطي إلى ما كان عليه سابقا أما فيما يتعلق بانخفاض الأسعار خلال الازمة الصحية فقد وصل التحالف إلى طريق مسدود بعد الشعور بالمخاطر التي خلفتها الزمة الصحية وتراجع أسعار النفط حيث رفضت روسيا تخفيضات الإنتاج المقترحة من طرف باقي دول الأوبك بحجة أن المستثمرين الأمريكيين سيستفيدون لأقصى درجة حيث ظهرت مشكلو ما يعرف بالخلاف السعودي الروسي حول تخفيضات الإنتاج (سمير ب.، 2023، صفحة 262).

المبحث الثالث: ظاهرة تقلبات أسعار النفط وأهم العوامل المؤثرة فيها

تختلف الأسواق النفطية عن غيرها من الأسواق في كونها عرضة لتداخل العديد من المؤثرات ذات الطبيعة الاقتصادية والسياسية بدرجة أولى والعسكرية والطبيعية والاجتماعية بدرجة أقل، وهو ما يدفع نحو العديد من التقلبات السعرية والتي تتباين طبيعتها بين موجبة وسالبة على حسب درجة تداخل هذه العوامل في تحديد العلاقة

بين السلعة النفطية ومحدداتها في الأسواق الدولية، وفي ظل التقلبات المستمرة لأسعار النفط في الأسواق الدولية تتعرض الاقتصادات العالمية للعديد من التأثيرات السلبية والغير متوقعة والتي تعيق توازن خططها التنموية.

المطلب الأول: أسعار النفط المفهوم و الأشكال أهم العوامل المؤثرة فيها

الفرع الأول: مفهوم أسعار النفط

تعتبر القيمة المادية المتفق عليها بين طرفي المعاملة لتبادل سلعة أو خدمة ما في مكان معلوم وتوقيت متفق عليه، عن مفهوم السعر أو المقابل في الأسواق التبادلية بصفة عامة وبالتالي يمكن القول بأن السعر هو عبارة عن مؤشر ذو قيمة نقدية يتم الرجوع إليه بغرض تحديد القيمة المادية لتبادل السلع والخدمات من جهة وتوجيه الأسواق نحو وضع التوازن بين كل من العرض والطلب من جهة أخرى. (Salih, 2023, p. 329)،

– **التعريف الأول:** يعبر سعر المادة النفطية عن مسار تطور القيمة المادية التي يتم على أساسها تصريف المنتجات النفطية من الجهات المنتجة نحو الجهات المستوردة في الأسواق الدولية وتتأثر هذه القيمة إلى التشويه عادة بسبب تأثير ارتفاع مستويات التضخم أو تغير معدلات صرف الدولار الذي يعتبر العملة الحصرية لمبادلة النفط على المستوى العالمي (حمزة و الحضر، 2024، صفحة 55)

– **التعريف الثاني:** السعر النفطي هو عبارة عن تسعير قياسي لحوالي 160 نوعاً من أنواع النفط الموزعة في مختلف مناطق العالم، حيث يتم تسعير هذه الأنواع النفطية التي تتباين فيما بينها من حيث الكثافة والحموضة والعديد من العناصر الأخرى بناءً على مدى تشابهاً مع الخامات القياسية المعتمدة في الأسواق العالمية (أحمد، 2019، صفحة 98)، ويمكن التمييز بين العديد من الخامات القياسية لتسعير النفط في الأسواق الدولية في صورة كل من "غرب تكساس" و "برنت" حيث تتميز كل منطقة نفطية في العالم بخامة معينة؛

– **التعريف الثالث:** هو عبارة عن المقابل النقدي الغير مستمر والمتقلب باستمرار الناتج عن بيع برميل من النفط الخام المقوم بالمقياس الأمريكي المكون من 42 غالون عبراً عنها بالدولار الأمريكي خلال فترة زمنية ومكان محددتين والرغم من المحاولات المتكررة لربط برميل النفط بعملات نقدية بديلة إلا أن المبادلات النفطية لا تزال تعتمد على الدولار الأمريكي كونه العملة الأكثر تبادلاً واستقراراً على المستوى العالمي (حسن و سعيد، 2019، صفحة 272)

- **التعريف الرابع:** يعبر سعر النفط عن القيمة المادية لبيع المنتجات النفطية في الأسواق العالمية والتي تستهدف الحكومات من خلالها التأثير على مستويات القدرة الشرائية للأفراد وزيادة ثروة الدول المصدرة والمستوردة وتغيير موازين القوى والنفوذ بين الدول (Fontanel, 2012, p. 01)، وتستمد هذه القيمة المادية أهميتها ضمن الاقتصاد العالمية من خلال كونها متربطة بالمادة الطاقوية الأكثر طلبا والاقبل تواجدا حيث يدفع الطلب المتزايد والذي تقابله الندرة النسبية للنفط في العالم إلى استهداف مستويات معينة من الأسعار بما يتوافق مع مصالح كل من الدول المصدرة والمستوردة.

يمكن تعريف أسعار النفط بناء على ما سبق عرضه من المفاهيم أنها عبارة عن القيمة التي تعبر عن العلاقة المادة النفطية ومحدداتها على مستوى الأسواق الدولية وهي علاقة متعددة وغير ثابتة على مدار الزمن وتتحدد طبقا لتفاعل العديد من المتغيرات ذات الطابع الاقتصادي، العسكري، السياسي، البيئي وغيرها وهو ما يفسر استمرار تداول النفط في حالة الانخفاض الشديد بالرغم من أن الأسعار لا تعبر حقيقة على قيمة هذه المادة الطاقوية والعكس في الحالة ارتفاع الأسعار.

الفرع الثاني: أهم أشكال الأسعار النفطية

تتميز الأسواق النفطية بكثرتها وتعدد أشكالها نظرا لأهميتها على المستوى العالمي من جهة ولتنوع المنتجات النفطية والنفط الخام من جهة أخرى، وهو الأمر الذي دفع نحو تعدد المصطلحات والتسميات المستخدمة للتعبير عن أشكال الأسعار النفطية المستخدمة في الأسواق ويمكن تقديم أهم هذه الأشكال وفق التصنيف التالي: (ابادى و لفتة، 2020، صفحة 134)

أولا: الفئة الأولى: تضم هذه الفئة الأشكال السعرية التي تم العمل بها قبل الأزمة النفطية الأولى وهي الفترة التي عرفت عموما التعامل بكل من عقود المناصفة والامتياز والمشاركة من طرف الشركات النفطية الكبرى؛ وتضم ما يلي:

1- السعر المعلن (The posted prices): هو عبارة عن القيمة النقدية المحددة والمعلن عنها من طرف الشركات النفطية الاحتكارية لمبادلة برميل النفط الخام عند فوهة البئر، ظهر هذا الشكل من الأسعار للمرة الأولى من خلال شركة (oil-Standard) سنة 1880 وتواصل العمل بهذا النمط إلى غاية السبعينات أين انضمت الدول المنتجة للنفط إلى هذا الشكل من التسعير (سعود، طالب، و رشيد، 2022، صفحة 486)، ويمكن القول بأن هذا

النمط من التسعير الذي يتحدد من طرف الجهات البائعة فقط والمحتكرة للنفط ه عبارة عن تسعير غير واقعي ولا يعبر في الحقيقة عن قيمة هذه المادة الطاقوية في الأسواق العالمية كونه لا يتحدد طبقا لتفاعل كل من العرض والطلب؛

2- السعر المتحقق (The Realized prices): يمثل السعر المتحقق القيمة الفعلية التي يدفعها المشتري للبائع مقابل برميل النفط الخام وذلك بعد تطبيق مجموعة من الخصومات والتسهيلات التي تم الاتفاق عليها عند اتفاق البيع أو لوجود مشاكل متعلقة بنوعية النفط أو أخطاء في العملية الإنتاجية أو لأغراض تسويقه ويمكن حصر أهم الخصومات في الأنواع التالية: (Hussein & Sahib , 2023, p. 111)

2-1- الخصوم المتعلقة بالموقع الجغرافي: يتم خصم هذه الاقتطاعات من الدول التي لا تملك شريط ساحلي يمكنها من تصدير منتجاتها النفطية بسهولة الي الأسواق العالمية وبالتالي تضطر إلى نقلها عبر الأنابيب الضخمة نحو الجهات الساحلية الأقرب إليها وهو ما يجعل نفطها أقل تنافسية مقارنة بنفط الدول الساحلية؛

2-2- الخصوم المتعلقة بالمحتوي الكبريتي: نطبق هذه الخصومات على المواد النفطية التي تزيد فيها نسبة المحتوي الكبريتي حيث يزيد معدل الخصم على الأسعار المعلنة كلما زادت نسبة المحتوي الكبريتي؛

2-3- الخصوم المتعلقة بدرجة نقاوة النفط: يختلف النفط في تركيبه الكيميائي بين الخفيف والثقيل وتمنح هذه الخصومات للأطراف المشتريه كلما زادت نسبة الكثافة حيث تكون مرتفعة في النفط الثقيل ومنخفضة في النفط الخفيف

2-4- خصومات قناة السويس: دفع مجموعة من الرسوم على كل ناقلات النفط التي تمر عبر مضيق قناة السويس وبالتالي يتم تطبيق مجموعة من الخصومات على الدول المارة فيها.

3- سعر الإشارة (The Reference Prices): يشير هذا المفهوم إلى قيمة برميل النفط التي تقل عن السعر المعلن وتزيد على السعر المتحقق والتي يتم تحديدها عن طريق التفاوض بين طرفي المعاملة والهدف من اعتماد هذا الشكل من الأسعار هو محاولة الوصول قيمة متوسطة لمجموعة من أنواع النفط الموزعة على العديد من الدول المنتجة للنفط والمقاربة في درجات الكثافة حتي يستند إليها في تسعير الأنواع النفطية (Al Chnani & Al

(Jabiry, 2021, p. 39) ومن أمثلة ذلك نجد: سعر سلة الأوبك، نفط غرب تكساس، نفط برنت، نفط بحر الشمال؛

4- سعر الكلفة الضريبة (The Tax-Paid Prices): هو عبارة عن القيمة المقابلة لبرميل النفط الخام والتي يتم إعدادها على أساس ما تتطلبه العملية الإنتاجية من تكلفة بالإضافة إلى ما تدفعه الشركات للحكومات من ضرائب على كل من الدخل والربح، (أبادي و التميمي، 2019، صفحة 06) وبالتالي فإن الجهات المنتجة للنفط تراعي ضمن هذا الشكل من الأسعار تضمين كل من التكلفة الإنتاجية و مجموع ما تدفعه من ضرائب على الأرباح والدخل إلى السعر النفطي.

5- السعر الفوري أو الأني (spot prices): يتم التعامل بهذا الشكل من الأسعار ضمن الأسواق النفطية الحرة أو المفتوحة حيث يتم تحديده بناء على عمليات التفاوض المباشرة والانية على سعر برميل النفط الخام بين طرفي المعاملة والذين لديهم الحرية التامة في اتخاذ القرار بناء على ما يفرزه تفاعل قوي العرض والطلب كما أن عملية التسليم الفعلي تكون أنية ولا تتجاوز ثلاث أسابيع (العايش و جابو، 2020، صفحة 301)

6- سعر التحويل (transformation prices): ظهر هذا الشكل من الأسعار لحاجة الشركات النفطية الاحتكارية إلى تحويل النفط الموجود لديها إلى أقسامها الإنتاجية أو فروعها المنتشرة حول العالم بالتالي اعتمدت على هذا الشكل من الأسعار لتنظيم انتقال النفط بين فروعها الداخلية وه عبارة عن اتفاق شكلي محاسبي لانتقال النفط الخام داخل الشركة الواحدة ويراعي من خلاله جعل الضرائب على الأرباح في الدول الضيفة لها منخفضة وبالتالي يصبح سعر التحويل أدني بكثير الأسعار (إبادي و لفتة، 2020، صفحة 135) الحقيقية والمعلنة؛

ثانياً: الفئة الثانية: تضم هذه الفئة الأشكال السعرية الحديثة نسبياً والتي ظهرت بعد الازمة النفطية الأولى المتعلقة أساساً بالأشكال الحديثة للأسواق النفطية كالأسواق الفورية والمبادلات النفطية طويلة الأجل؛ وتضم ما يلي:

1- السعر الاسمي (Price Nominal The) يعبر السعر الإسمي عن أبسط أشكال الأسعار النفطية وهو عبارة عن عدد الوحدات النقدية المعبر عنها بالدولار الأمريكي للزمة للحصول على برميل النفط الخام حيث يمكن القول مثلاً أن برميل النفط الخام صحاري بلانديساوي 80 دولار أمريكي؛ (سعود، طالب، و رشيد، 2022، صفحة 486)

2- السعر الحقيقي (Actual Price): ترتبط أسعار النفط بصورة عامة بقيمة نقدية معينة ومعبر عنها بالدولار الأمريكي وهو ما يجعلها دائما معرضة لأثر ارتفاع أو انخفاض قيمة العملة ومعدلات التضخم، حيث تتراجع أو ترتفع تتراجع القيمة الحقيقية لأسعار النفط بالنظر لتأثير هذه العوامل. لذلك فإن الأسعار الحقيقية تأخذ بعين الاعتبار تأثير هذه العوامل على القيمة النقدية لأسعار النفط خلال مدة من الزمن بالاعتماد على سنة الأساس فالسعر الحقيقي هو عبارة القيمة النقدية التي نتحصل عليها بعد استبعاد كل التأثيرات (Hussein & Sahib , 2023, p. 112) التي تعرضت لها أسعار النفط خلال فترة من الزمن؛

3- السعر الاجل (Long-term Deals Prices): يتم التعامل بهذا الشكل من الأسعار في الأسواق النفطية الأجلة حيث يتم الاتفاق على بيع كميات معينة من النفط الخام بين طرفي المعاملة حاليا على أن يتم التسليم خلال تاريخ مستقبلي بهدف ضمان تواصل الامدادات أو التحوط من التقلبات النفطية المفاجئة في الأسعار؛ (Al Chnani & Al Jabiry, 2021, p. 40)

4- سعر البرميل الورقي (Barrel Price in dollar): هو عبارة عن قيمة البرميل النفطي في أسواق الصفقات الآجلة ويستخدم هذا المفهوم كثيرا في البورصات النفطية فهو يمثل أسعار العقود النفطية الأجلة التي يتداولها المضاربون في البورصات بغرض تحقيق الأرباح؛ (فهد، 2021، صفحة 378)

5- سعر النفط الارجاعي (Net Back Arrangement Price): هو عبارة عن قيمة السعر النفطي في ظل أسعار المنتجات التي تم تكريرها من خلاله والتي تسمى عادة بالبرميل المركب أي سعر برميل النفط ومنتجاته المكررة. (ابادى و لفته، 2020، صفحة 135)

الفرع الثالث: منهجية تحديد الأسعار النفطية في الأسواق الدولية.

تتوزع الحقول النفطية على العديد من المناطق الجغرافية في العالم حيث تتباين الأنواع المستخرجة من النفط الخام حسب طبيعة كل منطقة، وبالتالي تتمايز المنتجات النفطية في الأسواق الدولية من حيث الجودة، التركيبة الفيزيائية (نفط خفيف - نفط ثقيل)، الكيمائية (نفط حلو - نفط حمضي)، المواقع الجغرافية وحتى تكاليف النقل وهو ما يدفع في النهاية نحو اختلاف الأسعار النفطية في الأسواق الدولية حسب خصوصية استعمال النفط الخام. ونظرا لما سبق ظهرت الحاجة في الأسواق النفطية إلى الاعتماد على مرجعيات محددة لضبط الأسعار النفطية تراعي من خلالها الفروق والاختلافات العديدة بين أنواع النفط الخام حيث أنه مع بداية سنة 1980 أصبحت

الأسعار المعلنة في عقود النفط الخام تعتمد على تركيبة سعرية خاصة يتم وضعها بناء على مجموعة من الأسعار المرجعية. (Benyoucef & ould bassid, 2009, p. 22). يتم خلال عملية مبادلة كميات النفط في الأسواق الفورية تحديد سعر برميل النفط الخام وفقا لمعادلة يتم من خلالها ربط سعر النفط الخام بسعر نفط إشارة مرجعي مع إضافة أو حذف الفروقات المتعلقة بدرجة الاختلاف الناتجة عن التنافسية بين مختلف الأنواع النفطية والمتعلقة بالجودة أو تكاليف النقل الخ. الأخرى كالتالي: (THOMAS, 2009, p. 93)

$$P(\text{baril de brut})=C(\text{baril de référence})+F(\text{facteur d'ajustement})$$

حيث يمثل كل من:

- (P) سعر النفط الخام في السوق الفورية؛ - (C) سعر برميل النفط المرجعي؛

- (Fa) الفرق في القيمة بين سعر النفط الخام الفوري وبرميل النفط المرجعي وتكون إما موجبة أو سالبة.

وتعد هذه المعادلة مرجعا موحدا لضبط مبادلات النفط الخام في الأسواق الدولية حيث يتم تحديد قيمة النفط المتبادل على أساس تعديل الأسعار وفق قيمة الفارق بين النوع المراد تسعيه وقيمة النفط المرجعي وتختلف هذه الفروقات من نوع لأخر ومن فترة لأخرى ويمكن التمييز بين أشكال هذه الفروقات من خلال ما يلي: (علة، 2016، صفحة 200)

1- الفروقات النوعية: تختلف أنواع النفط الخام عن بعضها البعض من حيث تركيبها الفيزيائية والكيميائية حيث يكون النفط خفيفا (Light crude) كلما كانت درجة كثافته بالنسبة للماء أكبر وهو ما يجعله أسهل في عملية التكرير والتحويل إلى المنتجات الخفيفة مثل البنزين أما النفط الثقيل (Heavy crude) فتكون درجة كثافته بالنسبة للماء أقل وبالتالي تكون عملية تكريره أصعب ويكون أقل قيمة، كذلك تختلف الأنواع النفطية من حيث درجة الكبريت حيث يكون النفط الخام حلو (Sweet crude) عندما تكون كمية الكبريت منخفضة وحامضيا (Sour crude) عندما تكون نسبة الكبريت مرتفعة حيث يتطلب معالجة أكبر لفصل الكبريت وبالتالي تكون قيمته أقل في الأسواق؛

2- الفروقات الجغرافية: تشير هذه الفروقات إلى الاختلافات في الأسعار التي تفرضها الأنواع النفطية المستخرجة من مناطق جغرافية مختلفة حول العالم حيث ترتبط بالعديد من العوامل التي تدخل في تحديد التكلفة

النهائية للنفط المباع في الأسواق ويمكن الملاحظة بان الأنواع النفطية المنتجة في مناطق بعيدة عن الأسواق الدولية (المناطق الداخلية في روسيا و كندا) تحتاج الي تكاليف إضافية لنقلها وشحنها للأسواق أما النفوط المستخرجة من منطقة الخليج العربي تكون أقل تكلفة لسهولة النقل والتسويق.

3- الفروقات التجارية: ترتبط الفروقات التجارية بالفوارق السعرية التي تظهر كنتيجة للمفوضات والعقود التجارية المبرمة في الأسواق النفطية في صورة الشركات النفطية ، المصافي ، الدول المنتجة للنفط والسماسرة تنتج هذه الاختلافات عن طريق عوامل تجارية تفضيلية(عقود آجلة أو فورية، الخصومات، العلاوات ، تاريخ التسليم، درجة المخاطرة والتأمين) تؤثر على السعر النهائي للنفط المباع في الأسواق. (بلقاسم، 2019، صفحة 35) .

المطلب الثاني: تقلبات أسعار النفط وتصنيف أنواعها.

تعتبر التقلبات السعرية للمنتجات النفطية من أهم العوامل الدافعة نحو اختلال المؤشرات الاقتصادية الكلية في العديد من الدول المنتجة للنفط حيث يعود ذلك أساسا إلى الأهمية الكبيرة التي يتمتع بها النفط كمادة تصديرية أساسية ضمن هيكل إنتاجها وهو ما يجعلها عرضة للأثار الإيجابية والسلبية للتقلبات السعرية لهذه المادة الطاقوية وعليه سنحاول الإشارة إلى أهم المفاهيم المتعلقة بتقلبات أسعار النفط من خلال ما يلي:

الفرع الأول: مفهوم تقلبات أسعار النفط

- يشير تقلب أسعار النفط (Oil Price Fluctuations) إلى الظاهرة التي يتم من خلالها ملاحظة مراحل من التغيرات المتتالية في الاتجاهات السعرية للنفط في الأسواق الدولية حيث تتباين بين الارتفاع الكبير والانخفاض الشديد في الأسعار وتتراوح المدة الزمنية لهذه التقلبات بين الثلاث سنوات إلى الثماني سنوات (منير و العالوي، 2021، صفحة 542). وتم استعمال مصطلح الصدمة النفطية (Le choc Pétrolier) لأول مرة خلال سنة 1973 للتعبير عن الارتفاع الكبير للأسعار النفطية من 2.9د/ب إلى 11.65 د/ب بسبب الأوضاع السياسية والعسكرية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط (عبد اللطيف و خماس، 2023، صفحة 11)، ولذلك يمكن القول بأن الصدمة النفطية تعبر عن حالة الانتقال العنيف والمفاجئ للأسعار النفطية ارتفاعا أو انخفاضاً استجابة للعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والعسكرية.

- أشار (Putra & Suriani, 2021, p. 114) أيضا إلى أن تقلبات أسعار النفط هي عبارة عن حالة من عدم الوضوح بشأن مسار الأسعار النفطية والمفتعلة من خلال مجموعة من الصدمات النفطية السالبة والموجبة حيث يؤدي ذلك إلى عدم استقرار مستويات الأسعار في الأسواق النفطية والتأثير على العديد من مؤشرات الاقتصاد الكلي في الأجل القصير والطويل، ومنه يمكن القول أن الصدمات النفطية المتكررة والتي تتميز بعنصري المفاجئة وشددة التقلبات تلعب دورا أساسيا في استمرار تعاقب تغيرات الأسعار النفطية في الأسواق الدولية. وقد أكد ذلك (Jwair, Zoghalmi, & Al-Khazaleh, 2024, p. 155)، حيث إعتبر بأن التقلبات النفطية هي عبارة تحولات مفاجئة وسريعة في مستويات الأسعار النفطية تخلف العديد من الاضطرابات الاقتصادية للدول المنتجة والمستهلكة ويطلق عليها مصطلح الصدمات النفطية لما تخلفه من صدمات اقتصادية تؤثر على الاقتصاد العالمي خاصة على المدى البعيد.

- تنشئ ظاهرة تقلبات أسعار النفط انطلاقا من طبيعة السعر النفطي المتقلبة والغير مستقرة بحد ذاتها والتي تأتي كردة فعل مباشرة لتفاعل كل من العرض والطلب النفطين في الأجل القصير (Artus, d'Autume, Chalmin, & Chevalier, 2010, p. 41)، حيث يؤدي الفائض والاختلال في حجم الطلب والعرض النفطي المحفز بالعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والطبيعية إلى اختلال التوازن في الأسواق النفطية وتلعب هنا مرونة الأسعار النفطية دورا هاما في إعادة التوازن الألي للسوق النفطية لذلك يمكن القول بأن التقلبات السعرية في الأسواق النفطية هي عبارة عن وضعية طبيعية وعادية بالنظر إلى خصائص السوق النفطية وأن التنبؤ بمسار الأسعار يعد عملية غير دقيقة في معظم الفترات. وتأكيدا لما سبق يمكن الاستخلاص بأن تقلبات أسعار النفط هي عبارة عن وضعية عدم الاستقرار المستمرة خلال فترات متعاقبة في الأسعار النفطية والتي ينتج عنها عوائد موجبة أو سالبة من شأنها أن تحدث العديد من الصدمات الاقتصادية لدى الدول المصدرة والمستوردة للنفط على حد سواء.

الفرع الثاني: معايير تصنيف طبيعة التقلبات النفطية

تتباين التقلبات السعرية للنفط من حيث أنواعها، أسبابها وتأثيراتها طبقا لتداخل العديد من العوامل ، ومنه يمكن القول بأن دراسة طبيعة الأزمات النفطية وتحليل نوعها وطبيعتها يعد عاملا أساسيا لفهم نتائجها على مختلف متغيرات الاقتصاد الكلي ومن ثم اختيار السياسات الاقتصادية المناسبة التي تسمح للدول بالتكيف منع

هذه التغيرات السعرية في الأسواق الدولية. ويمكن حصر أهم أنواع التقلبات النفطية بناءً على مجموعة من المعايير نوجزها فيما يلي:

أولاً: معيار الفترة الزمنية: يتم وفقاً لهذا المعيار التمييز بين الأزمات النفطية بالنظر لامتدادها الزمني حيث يمكن التمييز التقلبات النفطية قصيرة المدى والطويلة المدى. وبالعودة لتاريخ التقلبات السعرية في الأسواق النفطية يمكن الملاحظة مثلاً بأن الهجوم المسلح على منشأة أرامكو السعودية بسبب التوترات السياسية مع اليمن أدى إلى ارتفاع الأسعار بنسبة تتراوح بين 17% و 19% ليصل برميل النفط إلى حوالي 71.95 دولار للبرميل حيث توقف إنتاج ما يقارب 5.7 برميل يومياً (باشنك، 2012) ويعبر هذا التقلب المفاجئ في أسعار النفط عن أزمة نفطية قصيرة المدى والتي تتميز بأنها تظهر بناءً على عوامل غير متوقعة في صورة الكوارث الطبيعية أو والتوترات السياسية حيث يكون تأثيرها مفاجئاً وسريعاً لكنه لا يستمر طويلاً وسرعان ما تعود الأسواق النفطية إلى طبيعتها ذلك من خلال أما التقلبات النفطية طويلة المدى فهي التغيرات التي تستمر لفترات طويلة من الزمن ولا ترتبط بظرف طارئ وتعد التحولات في سياسات الطاقة العالمية أو تطور تقنيات بديلة للطاقة النفطية من أهم العوامل المحفزة على استمرارها ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الأزمة النفطية لسنة 2014 حيث أدى الارتفاع السريع في إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية بما يقارب 3.5 مليون برميل مما دفع نحو انخفاض الأسعار بما يقارب 50% وهي الوضعية التي استمرت لفترة طويلة من الزمن؛ (داود، 2014).

ثانياً: معيار طبيعة الأزمة: يركز هذا المعيار على أصل وطبيعة الأسباب الرئيسية التي أدت إلى حدوث التقلبات السعرية حيث يميز بين الأزمات الناتجة عن دوافع سياسية أو صراعات عسكرية في صورة حرب أكتوبر 1973، والأزمات ذات الطبيعة الاقتصادية كما هو الحال في أزمة 2008 وكذا الأزمات ذات الطبيعة التكنولوجية حيث دفع تزايد إنتاج النفط الصخري في وم الأمريكية إلى تراجع الأسعار سنة 2014 أما الأزمات ذات الطبيعة البيئية فهي تتأثر نتيجة لأحداث متعلقة بالمناخ والكوارث البيئية مثل تزايد الطلب على وقود التدفئة بسبب برودة الطقس في أمريكا سنة 2007 والإعصار المداري (جونو) غفي سلطنة عمان الذي تسبب في اغلاق الميناء العربي وتوقف الإنتاج؛ (أبادي و التميمي، 2019، صفحة 09)

ثالثاً: معيار الامتداد الجغرافي: تتباين الأزمات النفطية حسب هذا المعيار بالنظر لمدى انتشارها ويتم تصنيف التقلبات النفط اعتماداً على مدى اتساع النطاق الجغرافي الذي يشملها تأثيرها حيث يتم اعتبار الأزمة النفطية

محلية إذا تمركز تأثيرها ضمن نطاق محدود دون الامتداد إلى باقي الأسواق النفطية الأخرى مثل الاضطرابات الداخلية في نيجيريا التي أدت إلى تخريب خطوط الانابيب النفطية، كما تعتبر الأزمة إقليمية إذا امتد تأثيرها لمجموعة من الأسواق أو الدول المتجاورة ويتجل ذلك من خلال الحرب العراقية الإيرانية التي أثرت بشكل كبير على دول الخليج أما الازمات العالمية فهي الازمات التي ينتشر تأثيرها ليشمل كل الأسواق النفطية العالمية ويدفع نحو تقلبات واسعة في العرض والطلب النفطيين على المستوى لدولي؛

رابعاً: معيار التأثير على اتجاه الأسعار: يشير هذا المعيار إلى تأثير التقلبات النفطية على اتجاه الأسعار صعوداً أو هبوطاً في الأسواق الدولية حيث يمكن التمييز بين نوعين من الأزمات ضمن هذا المعيار وهي الأزمات النفطية الموجبة والسالبة، وقد عرفت الأسواق النفطية العديد من الهزات العنيفة في الأسعار متأثرة بالدوافع السياسية والاقتصادية التي شهدتها العالم حيث يمكن القول بأن التقلبات النفطية الموجبة هي عبارة عن التغير المفاجئ والكبير في الأسعار والذي يترجم إلى تحسن في قيمة المؤشرات الاقتصادية أما التغيرات النفطية السالبة فهي عبارة عن التغيرات المفاجئة في الأسعار والتي تنعكس سلباً على قيمة المؤشرات الاقتصادية؛ (Salih, 2023, p. 07).

خامساً: معيار العرض والطلب: يتعلق هذا المعيار بعاملين اقتصاديين مهمين هما العرض والطلب، حيث يفرق بين الأزمات النفطية التي تنشأ بسبب التذبذبات التي تحدث في حجم العرض العالمي للنفط الخام الذي يتم تحديده من خلال كميات النفط المنتجة، حيث يمكن أن تتعرض الكميات المنتجة من النفط للعديد من التذبذبات نتيجة لأسباب متعددة في صورة العقوبات الاقتصادية أو السياسات الإنتاجية المنتجة من طرف الدول المصدرة للنفط، والأزمات النفطية التي يكون مصدرها التحولات في حجم الطلب العالمي للنفط الخام والذي يتعلق أساساً بحجم النشاط الاقتصادي العام وقد أدى انخفاض معدلات الاستهلاك العالمي للنفط خلال أزمة كورونا إلى تراجع الأسعار عما كانت عليه بشكل ملحوظ؛ (منير و العالوي، 2021، صفحة 542).

المطلب الثالث: تحليل تطور أهم التقلبات التي مرت بها الأسواق النفطية

تعاقبت العديد من الاتجاهات السعرية لنفط في الأسواق، والتي كان لها الأثر السلبي على استمرار وضعية الاستقرار الناتجة عن تفاعل قوي العرض والطلب، وهو ما جعل هذه الأسواق شديدة التقلب وتسودها حالة من عدم اليقين أو التأكد بشأن مصير الأسعار مستقبلاً، وهو الأمر الذي يمكن ملاحظته من خلال استعراض أهم

الأزمات التي عرفتتها الأسواق النفطية بهدف فهم الاتجاهات الطويلة الأجل لعوامل التأثير وتقييم مدى استجابة أسواق النفط للصدمات الخارجية.

الفرع الأول: أزمة تصحيح أسعار النفط (1973-1974)

شهدت السوق النفطية خلال سنوات الستينات تركيز أكثر من 80% من الاحتياطات البترولية بيد شركات النفطية العالمية بالإضافة إلى تحكمها في قنوات التوزيع وثلاث أرباع الصناعة النفطية في العالم، حيث تتقاسم هذه الشركات 50% من أرباح النفط مع الدول المصدرة وقد عرف الطلب العالمي تزايداً بأكثر من 7% سنوياً خلال ذات الفترة، وفي بداية سنوات السبعينات كانت الحرب العربية الإسرائيلية سنة 1973 فرصة سانحة بيد الدول العربية المصدرة للنفط لكسر احتكار الشركات النفطية وفرض منطقتها في الأسواق النفطية بما يتماشى مع مصالحها الاقتصادية، حيث قررت الدول العربية الأعضاء في منظمة الأوبك رفع أسعار النفط من جانب واحد إلى أكثر من 70% مما كانت عليه بالإضافة إلى فرض حظر شامل لبيع النفط على الدول الحليفة لإسرائيل وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا وتخفيض الإنتاج بنسبة 5% مع مواصلة تخفيضه كل شهر بنفس النسبة 5%، وكتيجة لكل العامل السابقة عرفت أسعار النفط خلال هذه الأزمة قفزة نوعية وقد اعتبرت بمثابة تصحيح لمستويات الأسعار من 2.9 دولار إلى 11.60 دولار فيما تم تعديل نسب الضرائب على أرباح الشركات النفطية الناشطة في الدول المصدرة للنفط من 55% إلى 85% (Antonin, 2013, pp. 140-141، ويرى (سمية، 2010، صفحة 74) بأن تفاقم الأزمة النفطية لم يكن ليستمر لولا توفر مجموعة من العوامل التي لخصها فيما يلي:

1- تراجع مستويات الدولار الأمريكي: دفعت المشاكل التي كان يعاني منها الاقتصاد الأمريكي في فترة السبعينات إلى اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية نحو التخلي عن استبدال الدولار الأمريكي بالذهب وهو جعله يفقد حوالي 8% من قيمته مع مطلع 1971 إلى غاية سنة 1973؛

2- الطلب المتزايد على النفط من الدول الصناعية الكبرى: دفع استهداف الدول الصناعية لتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة إلى تزايد حدة التنافس للحصول على أكبر قدر من الامدادات النفطية وبأسعار منخفضة لتقليل التكاليف بأكثر قدر ممكن إلى تزايد الطلب النفطي خلال هذه الفترة بالرغم من ارتفاع الأسعار إلى مستويات قياسية؛

3- تزايد نفوذ مجموعة الدول المصدرة للنفط: مع بداية مرحلة السبعينيات انضمت العديد من الدول المنتجة للنفط إلى المنظمة ليرتفع عددها من 07 دول إلى 13 دولة وهو ما دعم قدرتها على اتخاذ قرار رفع الأسعار من جانب واحد نظرا لتزايد طاقتها الإنتاجية وقدرتها على تخفيض العرض النفطي.

ويطلق على هذه الأزمة بالأزمة النفطية الأولى والتي أشارت في الحقيقة إلى هشاشة الاقتصاد العالمي أمام الموارد الطاقوية وأثبتت الحاجة نحو تعزيز الاستثمار في مجال الطاقة وانتهاج سياسات اقتصادية مرنة للتعامل مع الصدمات الخارجية.

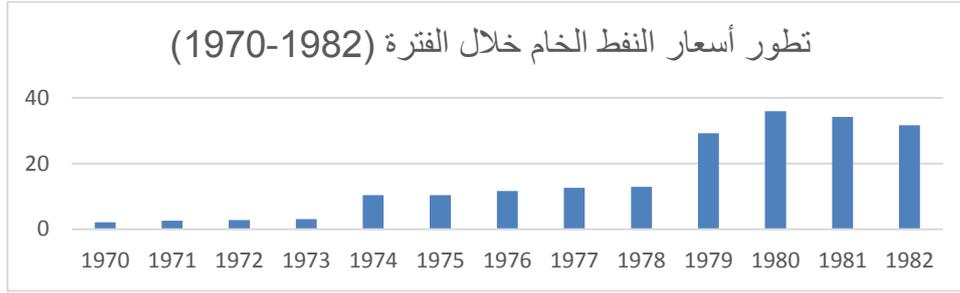
الفرع الثاني: الأزمة النفطية الثانية (1979-1980)

ظهرت أزمة سنة 1979 في ظل سوق نفطية هشة من جراء مخلفات الأزمة النفطية الأولى وقد تزامنت مع مرحلة عرف فيها الاقتصاد العالمي تزايد الطلب على النفط وضعف الاستثمار في تطوير تقنيات الطاقات المتجددة ويمكن القول بأن أزمة النفطية الثانية انطلقت بفعل ثلاث أحداث سياسية رئيسية متتالية: (حبسية و حياة، 2016، صفحة 216)، إضراب العمال الإيرانيين العاملين في المجال النفطي سنة 1978 والثورة الإيرانية التي أطاحت بالشاه الإيراني محمد رضا بهلوي وقام على إثرها النظام الإسلامي سنة 1979 بالإضافة إلى الموجة الثانية من ارتفاع الأسعار إلى مستويات قياسية بسبب اندلاع الحرب العسكرية العراقية الإيرانية سنة 1980.

ساهمت الأحداث السابقة الذكر بشكل كبير على تدفق الإمدادات النفطية الإيرانية للولايات المتحدة الأمريكية والدول المستهلكة للنفط وهو الأمر الذي سمح لدول المصدرة بالحصول على مساحة أكبر للرفع في الأسعار وتعزيز الضغط على الأسواق النفطية حيث بلغت أسعار النفط الخام 29.2 دولار للبرميل وهي مستويات قياسية لم تشهدها من قبل كما عرفت المخزونات الاستراتيجية للدول المستهلكة تراجعاً محسوساً بسبب تباطؤ الإمدادات النفطية من طرف الدول المنتجة الناتج عن تراجع الإنتاج النفطي لدول أوبك بسبب الحرب العراقية الإيرانية. (

Hussein & Sahib , 2023, p. 114)

الشكل رقم (04.02): تطور أسعار النفط خلال الصدمتين النفطيتين الأولى والثانية.



المصدر: من إعداد الطالب الاعتماد على: (Organization of arab petroleum exporting countries, 2006)

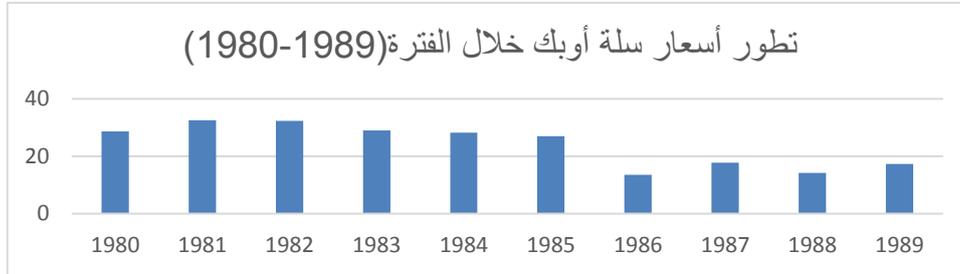
يمثل الشكل السابق تطور أسعار النفط خلال الصدمة النفطيتين الأولى والثانية، حيث تميزت المرحلة الأولى بزيادة معتبرة في الأسعار من 3.1 دولار في بداية سنة 1973 إلى 10 دولار خلال سنة 1974، ويعود ذلك إلى حظر بيع النفط المطبق من الدول العربية اتجاه الدول الداعمة لإسرائيل بالإضافة إلى قرار تخفيض الإنتاج النفطي ب 5% خلال نفس السنة، ونلاحظ تواصل تزايد أسعار النفط إلى غاية سنة 1978 لكن بمعدلات منتظمة ويعود ذلك إلى الإجراءات المتخذة من طرف الدول المنتجة للنفط بتخفيض الإنتاج المتواصل وبنسب منتظمة. أما المرحلة الثانية فقد عرفت ارتفاع الأسعار بمستويات غير مسبوقه وعلى ثلاث مرات متتالية خلال سنوات 1978، 1979، 1980 بأسعار نفط 12.9، 29.2، 36 دولار للبرميل ويعود ذلك إلى تراجع الإنتاج الإيراني من النفط بما يقارب 500-700 ألف برميل يوميا، (OMRANI & TOUMACHE, 2016, pp. 758-759) ونلاحظ أيضا بأن تأثير الصدمة النفطية الثانية على مستويات الأسعار كان أكبر مما كان عليه الحال خلال أزمة سنة 1973 بالرغم من تماثل أسباب الأزميتين (خلفية سياسية) ويعود ذلك بالأساس إلى أن السوق النفطية كانت هشة من جراء الأزمة الأولى بالإضافة إلى استمرار تخفيض الإنتاج من طرف منظمة الأوبك ويضاف إليها تراجع الإنتاج الإيراني والعراقي الذي تم استغلاله من طرف الأوبك لتعزيز ارتفاع الأسعار .

الفرع الثالث: أزمة النفط العكسية 1986:

اتخذ مسار أسعار النفط في فترة الثمانينات اتجاهها معاكسا لما كان عليه خلال فترة السبعينات، حيث تراجعت الأسعار بشكل كبير عما كانت عليه سابقا وشهدت ظهور الصدمة النفطية المعاكسة لأول مرة وهي

عبارة اتجاه الأسعار نحو الانخفاض المفاجئ والغير كما هو الحال سنة 1986 حيث انهارت أسعار النفط إلى 13د/ب بعدما قاربت 30.1د/ب سنة 1983 كما هو موضح من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم(05.02): تطور أسعار النفط خلال الفترة(1989-1980).



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2004, p. 117)

سجلت أسعار النفط مستويات متدنية مقارنة بالفترة السابقة وبعد الانخفاض الكبير لسنة 1986 أهم ما ميز هذه المرحلة. يمكن القول بأن الارتفاع الكبير للأسعار خلال فترة السبعينيات دفع بالدول المستهلكة نحو تقليل استهلاكها من دول الأوبك والاتجاه نحو الدول النفطية الغير أعضاء في المنظمة وقد ساعد على ذلك ظهور العديد من المنتجين الجدد خلال هذه الفترة، بالإضافة إلى العمل على تكوين مخزون استراتيجي نفطي لمواجهة ارتفاع الأسعار لأطول مدة ممكنة، (NADIA & MOHAMED, 2018, p. 11)، وخلال النصف الأول من هذه المرحلة تزايد الإنتاج النفطي خارج الأوبك ب 8 ملايين ب/ي، وتراجع الاستهلاك العالمي ب 6 ملايين ب/ي، وبالفعل يمكن القول بأن هذه الاستراتيجية كانت سببا في انخفاض الأسعار حيث نلاحظ بداية تراجع الأسعار تدريجيا من سنة 1981 إلى غاية سنة 1985. وأمام استمرار هذه وتزايد العرض النفطي تدريجيا بالإضافة إلى الخلافات الإنتاجية بين دول الأوبك تماوت الأسعار في الأشهر الأولى لسنة 1986 وقد شكلت هذه الصدمة الأولى من نوعها في الأسواق النفطية أزمات اقتصادية حقيقية للعديد من الدول المنتجة للنفط. (Gately, 1986, p. 253)، يمكن تلخيص أهم دوافع هذه الأزمة النفطية من خلال النقاط التالية: (سمية، 2010، صفحة 79)

1- تعارض السياسات الإنتاجية لدول الأوبك: سعت منظمة الأوبك إلى الحفاظ على ديناميكية الأسعار المرتفعة من خلال توحيد السياسات الإنتاجية للدول الأعضاء وتوزيع الحصص الإنتاجية إلا أن هذه السياسات تعارضت مع المصالح الاقتصادية لبعض الدول في صورة إيران وروسيا حيث تم اضطرت إلى زيادة إنتاجها النفطي

للاستفادة أكثر من العوائد النفطية في تحقيق موازنتها الكلية، وقد كان ذلك على حساب دول أخرى في المنظمة في صورة السعودية التي خسرت حصتها السوقية لصالح هذه الدول مما دفعها إلى زيادة إنتاجها لتعويض خسائرها وهو ما دفع المنظمة نحو حالة من تعارض المصالح وغياب التنسيق وبالتالي تزايد الإنتاج و تراجع الأسعار؛

2- ظهور منتجين جدد خارج منظمة الأوبك: ساعدت سياسات الدول المستهلكة للنفط في دعم وتمويل الاكتشافات النفطية في العديد من مناطق العالم لكسر احتكار منظمة الأوبك على ظهور منتجين جدد في الأسواق النفطية مثل المكسيك والنرويج وبريطانيا، والتي عملت على مضاعفة إنتاجها لمنافسة دول المنظمة بحيث غطت لوحدها 15% من الاستهلاك العالمي؛

3- ترشيد السياسات الاستهلاكية: كان للأزمة النفطية الأولى والثانية في فترة السبعينيات دور كبير في تبني الدول المستوردة للنفط لسياسات طاقة قوية تقشفية بالإضافة للبحث عن مصادر أخرى بديلة في صورة الفحم وغيرها وذلك لتقليل أثار ارتفاع الأسعار على اقتصاداتها وهو الأمر الذي خفض من حجم الطلب العالمي وساعد على تكوين فائض نفطي تدريجيا وعرفت هذه المرحلة تراجع الاستهلاك النفطي ب 9% وكذا ارتفاع استهلاك الفحم ب 5%؛

4- قوة الدولار الأمريكي: دفعت السياسات النقدية الأمريكية خلال الثمانينات نحو تحسن قيمة الدولار وبالتالي ارتفعت تكاليف النفط المستورد في الدول المستهلكة وهو ما أدى إلى انخفاض الطلب.

الفرع الرابع: أزمة سنة 2004

اتجهت أسعار النفط خلال بداية الألفيات نحو مسارا تصاعدي عرفت خلاله مستويات قياسية لم تسجلها الأسواق النفطية خلال الفترات السابقة حيث تجاوز سعر برميل النفط الخام 50 دولار وهو ما يعتبر زيادة كبيرة، ويمثل الجدول الموالي تطور الأسعار النفطية خلال الفترة (2000-2010)

الجدول رقم (11.02): تطور أسعار النفط خلال الفترة (2000-2010).

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
السعر الإسمي	27.60	32.12	24.36	28.10	36.0	50.64	61.08	69.1	94.45

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على (صندوق النقد العربي، 2016، صفحة 469).

تميزت السنوات الأولى لهذه الفترة بتصاعد الأسعار بشكل ملحوظ حيث تحطت عتبة 28 د/ب بفعل تزايد الإمدادات النفطية الموجهة لمواكبة مرحلة الرواج الاقتصادي لدول جنوب وشرق آسيا بالإضافة إلى سياسات

تخفيض الإنتاج التي تبنتها دول الأوبك، إلا أن الأسعار تراجعت مع نهاية سنة 2001 بأكثر من 16.3% من قيمتها بسبب هجمات 11 سبتمبر التي أثرت على مستويات الطلب الأمريكي، لتواصل بعد ذلك الارتفاع إلى غاية سنة 2004 حيث شهدت الأسواق طفرة نفطية غير مسبوقه خاصة مع بداية الحرب الأميركية البريطانية على العراق وهو الأمر ساهم في زيادة تخفيض معدلات الإنتاج وساهم في مواصلة الأسعار الارتفاع بمعدلات قياسية ويمكن حصر أهم العوامل التي أدت إلى ظهور الأزمة النفطية لسنة 2004 في العوامل التالية:

1- انتعاش الطلب العالمي: شجعت معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة التي عرفتها الاقتصادات النامية على ارتفاع معدلات الاستهلاك العالمي للنفط (François JAMET, 2008, p. 02) حيث تزايد الطلب على النفط في الصين ب 15%، كما تجاوز النفط المستورد نسبة 57% من احتياجات السوق المحلي الأمريكي وكذلك زيادة الطلب في اليابان والهند والدول الآسيوية الأخرى؛

2- قيود العرض: أدى نقص الاستثمار في مشاريع التنقيب والمحروقات خلال فترات تراجع الأسعار إلى خلق صعوبات لدى الدول المنتجة في مواكبة الطلب المتزايد بالإضافة لبعض المشاكل الغير متوقعة التي تعرضت لها بعض الدول المنتجة والتي عطلت قدراتها الإنتاجية مثل المشاكل الأمنية في نيجيريا، الاضراب العام في فنزويلا سنة 2002، إفلاس شركة يوكوس الروسية التي تساهم في 23% من انتاج روسيا بما يعادل 1.7 م/ب يوميا؛ (مراد ف.، 2021، صفحة 79)

3- التوترات الجيوسياسية: ارتفعت المخاوف والاشاعات حول عدم استقرار الامدادات النفطية جراء حرب العراق سنة 2003 وكذا الهجمات الإرهابية على منشأة ينبع السعودية في ماي 2004، (عماد و مراد، 2021، صفحة 133)

4- ارتفاع نشاط المضاربات على النفط نتيجة التخوف من انقطاع إمدادات البترول لأي سبب من الأسباب المذكورة، وقد لعب عامل المضاربة في الأسواق الآجلة دورا فعالا في لعبة ارتفاع الأسعار

5- إعصار ايفان في خليج المكسيك والتخوف من قدوم شتاء قارص.

الفرع الخامس: أزمة سنة 2008

تختلف هذه الأزمة النفطية عن غيرها من الأزمات السابقة في كونها ناتجة عن دخول نشاط المضاربات المالية كعامل رئيسي مؤثر في اتجاه الأسعار ويعود ذلك إلى تزايد استقطاب الأسواق لصناديق التحوط والمستثمرون المؤسسيون بشكل ملحوظ خلال السنوات السابقة أين أصبحت العقود النفطية المتداولة أكبر بكثير الشحنات النفطية الحقيقية المعروضة. وارتفع الطلب النفطي خلال الفترة (2000-2007) بشكل كبير من طرف الاقتصاديات الناشئة وهو ما لم يكن متوقعا ضمن السياسات الإنتاجية لدول الأوبك مما أدى إلى تذبذب في الامدادات قفزت من خلاله الأسعار نحو 147د/ب خلال الثلاثي الثالث من سنة 2008 (fatima zohra, 2017, p. 42) خاصة بعد تصاعد المخاوف بشأن توترات سياسية محتملة بعد التجارب النووية الإيرانية، وبدأت الأسعار بالتراجع تدريجيا خلال نفس الشهر بعد أن بدأت آثار الازمة المالية العالمية تنتقل إلى باقي القطاعات الاقتصادية والاجتماعية منه الي الأسواق النفطية التي سجلت انخفاضا الى مستويات 40د/ب بسبب تهاوي الطلب العالمي خلال شهر مارس 2009 واستمرت الأسعار في نفس السياق حيث بلغت 62.25د/ب خلال نهاية السنة وبدأت في التحسن تدريجيا بالتزامن مع الإجراءات المتخذة للحد من آثار الازمة المالية أين بلغت 80.15 في سنة 2010 و112.943د/ب خلال سنة 2011. (NADIA & MOHAMED, 2018, p. 13).

الجدول رقم(12.02): الجدول المقارن للأزمات النفطية.

أزمة سنة 2008	أزمة سنة 2004	أزمة سنة 1986	أزمة سنة 1973 و1979	الدافع الأساسي
زيادة الطلب + المضاربة في الأسواق المالية	زيادة الطلب	فائض العرض	تراجع العرض	تأثير الأوبك
محدود نسبيا	محوري	تراجع التأثير	قوي	التداعيات الاقتصادية
ركود اقتصادي عالمي	تضخم في الدول المستوردة	زيادة معدلات النمو الاقتصادي للدول المستوردة	ركود تضخمي	المضاربات المالية
مؤثرة جدا	محدودة	غير مؤثرة	غير مؤثرة	العامل السياسي
محدود	محدود	محدود	مؤثر جدا	

المصدر: من إعداد الطالب

الفرع السادس: أزمة سنة 2014

استقرت أسعار النفط عند مستوي 110د/ب خلال الفترة من (2010-2014) فحين تجاوز العرض النفطي الكميات الفعلية المطلوبة في الأسواق وهو ما أدى لانخفاض الأسعار خلال النصف الثاني من سنة 2014 واستمر إلى غاية سنة 2016 حيث سجلت أسعار النفط خلال هذه الفترة تراجعاً كبيراً في الأسعار من حوالي 115د/ب إلى أقل من 50د/ب في جانفي 2015، لتستمر في التراجع إلى 45د/ب في سنة 2016، (marc, baffes, modeste, dana lauren, & collette mari, 2018, p. 51)، حيث يعكس هذا الانخفاض في الأسعار خلالاً كبيراً في الأسواق النفطية وعلى عكس الأزمات السابقة التي كانت أزمات عرض أو طلب، كانت أزمة 2014 نتيجة لتغيرات هيكلية في ديناميكيات العرض والطلب العالميين بالإضافة إلى عوامل اقتصادية وجيوسياسية جديدة. دفعت العديد من العوامل نحو تراجع أسعار النفط خلال منتصف سنة 2014 والتي يمكن حصرها فيما يلي:

1- توسع العرض العالمي: تزايد العرض العالمي للنفط في الأسواق العالمية بفعل تطور الإنتاج الأمريكي من الغاز الصخري منذ سنة 2000 حيث أصبحت تنتج أكثر من 11 م/ب يومياً خلال سنة 2014، كما بلغ نسبة تحرر الولايات المتحدة من البترول المستورد أكثر من 30% خلال سنة 2016 ويمكن القول بأن تزايد الإنتاج الأمريكي من النفط الصخري أدى إلى تخمة في المدادات في ظل تزايد الامدادات من إنتاج الدول اأخري وهو ما أثر أثر مباشرة على وتيرة تزايد العرض النفطي في العالم؛ (ellwanger, sawatzky, & kmitrowicz, 2017, p. 09) كما ساهم الاتفاق النووي الإيراني في تقليص العقوبات الاقتصادية على النفط الإيراني وهو ساهم في رفع العرض العالمي بأكثر من مليون برميل يومياً؛ (karima, 2018, p. 68)

2- ضعف الطلب العالمي: تراجع الطلب العالمي خلال الازمة نظراً لتباطؤ بعض الاقتصادات الرئيسية مثل الصين والاتحاد الأوروبي والتي تساهم بنسبة كبير في ديناميكية الطلب العالمي، حيث تراجعت العديد من المؤشرات الاقتصادية (karima, 2018, p. 67) في الصين خلال سنة 2014 مثل الناتج المحلي الإجمالي الذي تراجع ب 7% عن المستوى الزيادة المعتادة بالضافة إلى معدل النمو الاقتصادي، الاستهلاك الكهربائي، الاستثمار في المنشآت، الإنتاج الصناعي أما في الاتحاد الأوروبي فقد ساهم التطور التكنولوجي الحاصل في تقنيات كفاءة استخدام الطاقة في تقليل استهلاك النفط بالإضافة الي التوسع في التوجه نحو الطاقات المتجددة؛

3- زيادة إنتاج الأوبك: دفع خطر ظهور منجحين جدد إلى السوق النفطية في صورة النفط الصخري الأمريكي إلى ارباك خطط منظمة الدول المصدرة للنفط وبروز بعض الخلافات بين الدول الأعضاء إذ أنه وبدلاً من الاتجاه نحو تقليص الإنتاج للتخفيف من العرض النفطي في الأسواق الحفاظ على مستويات عالية من الأسعار اتجهت بعض الدول وفي مقدمتهم السعودية نحو الحفاظ على حصتها السوقية ولو على حساب مستويات الأسعار ومع بقاء مستويات الإنتاج مرتفعة داخل منظمة الأوبك وتزايد الإنتاج خارجها اتجهت الأسعار نحو الانهيار استجابة لتزايد المعروض النفطي؛ (baffes, kose, ohnsorge, & marc , 2016, pp. 13-14)

4- العوامل الجيوسياسية: سعى كبار منتجي النفط بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية إلى فرض عقوبات اقتصادية على روسيا نظراً لوقفها من الازمة الأوكرانية من خلال دعم الإنتاج العالمي لخفض الأسعار بالإضافة الي تخفيف العقوبات على إيران التي أصبح لديها مساحة لتصرفها نفطها وعلى الرغم من هذه الاستراتيجية التي تستهدف روسيا ودولا اخري مثل فنزويلا الاي واصلت الإنتاج للحفاظ على مستوى معين من الإيرادات ولو على حساب تراجع الأسعار.

5- تحسن الدولار الأمريكي: تحسنت قيمة الدولار الأمريكي بفعل تحسن أداء الاقتصاد الأمريكي زيادة التوقعات برفع أسعار الفائدة والنفط كغيره من السلع الأخرى يتأثر بأسعار الدولار حيث أدت الارتفاعات المتتالية لدولار الأمريكي إلى جعل النفط أعلى نسبياً بالنسبة للدول ذات العملات الضعيفة مما ادي إلى تراجع الطلب العالمي.

الفرع السابع: الأزمة النفطية 2020:

تزامنت سنة 2019 مع ظهور الأزمة الصحية كورونا ا في مدينة وهان الصينية ثاني أكبر مستهلك للنفط، ومع توالي الأحداث خلال ذات الفترة ظهرت بوادر أزمة نفطية حادة وغير مسبوقه، حيث انهارت الأسعار في الأسواق الدولية وسجلت لأول مرة مستويات سالبة (37- دولار للبرميل). تسببت الوضعية الصحية المعقدة في مختلف مناطق العالم والإجراءات الاحترازية المطبقة في توقف العديد من الأنشطة الاقتصادية (hanieh, 2021) وبالتالي تراجع الطلب العالمي على الطاقة بشكل كبير، وفي الوقت نفسه تصاعدت التوترات الاقتصادية بين روسيا والمملكة العربية السعودية في مارس 2020 بسبب خلافات حول الحصص السوقية مما أدى الي زيادة الامدادات النفطية بشكل كبير حيث سارع المنتجون الي إيجاد حل لمشكلة تخزين النتاج النفطي

الذي يقابله استهلاك ضئيل بدلا من بيعه بخسارة وفي افريل 2020 سجل سعر خام غرب تكساس الوسيط () قيما سائلة ويمكن القول هذه الأزمة تفاقمت بفعل تواصل انهيار الطلب العالمي وتصاعد التوترات بين كبار المنتجين وهو ما جعل الأسواق العالمي تشهد اختلا جبير في ديناميكيات العرض والطلب. ويمكن حصر العوامل الرئيسية لأزمة سنة 2020 فيما يلي:

1- انهيار الطلب العالمي: تراجع الاستهلاك العالمي للطاقة بشكل حاد وغير مسبوق بفعل التراجع الكبير في النشاطات الاقتصادية خاصة قطاعي النقل والصناعة وهو جعل الطلب العالمي يتراجع بأكثر من 30 م/ب في افريل 2020 أي حالي 30% من الاستهلاك العالمي؛ وقد عرف الطلب العالمي خلال الربع الأول من سنة 2020 تراجعا بحوالي 7.9 م/ب مقارنة بالربع الأخير لسنة 2019 كما تراجع طلب الدول الصناعية بحوالي 2.8 م/ب أما في الدول النامية فقد تراجع ب 5.1 م/ب ويمكن تفسير بارتفاع الإجراءات الاحترازية وقيود السفر وتوقف الأنشطة الاقتصادية وحالة الذعر وعدم الارتياح التي سادت المناخ الاقتصادي العالمي؛ (قعيد، 2020، صفحة 142)

2 - فائض العرض العالمي: ارتفعت الكميات المعروضة في الأسواق الدولية بفعل عاملين اساسين هما: الخلاف السعودي الروسي بشأن خطط خفض الإنتاج لمواجهة انخفاض الطلب حيث رفضت السعودية خلال محادثات أوبك بلس في مارس 2020 ان تكون استراتيجية خفض الإنتاج على حساب خسارتها لحصصها السوقية (Hussein & Sahib , 2023, p. 116). اما العامل الثاني فيتمثل في استمر الشركات النفطية الأمريكية العاملة في مجال النفط الصحري في التناج لتغطية التزاماتها المالية ومواجهة خطر الإفلاس

3- تفاقم مشكلة التخزين النفطي: ظهرت مشكلة تخزين الإنتاج النفطي بفعل تضاعف الإنتاج بالرغم من الاختلالات الكبيرة في العرض والطلب العالمين، ومع استمرار الامدادات النفطية في الأسواق امتلأت مرافق التخزين خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية بحيث تقلصت قدرتها التخزينية بشكل كبير وارتفعت تكاليفها أيضا وهو ما جعل المنتجين الأمريكيين أمام وضعية يكونون خلالها مجبرين على تصريف من انتاجهم مجانا أو تقديم خصومات واغراءات للزبائن لاقتناء النفط وتحمل تكاليف النقل والتخزين وهو ما حدث بالفعل لعقود التسليم في ماي 2020 أين تخلص منها أصحابها بمستويات سلبية لتقيل الخسائر وتجنب تكاليف الشحن والتخزين؛ (عماد و مراد، 2021، صفحة 134)

4- ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي: تزايد الطلب على الدولار الأمريكي خلال الأزمة الصحية بسبب توقف معظم الأنشطة الاقتصادية في العالم حيث اتجه الأفراد والمتعاملين الي تحويل أموالها الي الدولار باعتباره ملاذاً آمناً لقيمهم النقدية مقارنة بالعملات الأخرى وهو الأمر الذي زاد من تكلفة النفط بالنسبة للدول المستوردة.

المبحث الرابع: العلاقة بين تقلبات أسعار النفط وميزان المدفوعات

يرتبط الأداء الاقتصادي في معظم دول العالم بمسار تطور الأسعار النفطية في الأسواق الدولية، وبالرغم من اختلاف موقعها بين دول مصدرة ومستهلكة للنفط فإن التأثيرات الواسعة التي تمارسها الأسعار النفطية تؤدي إلى انعكاسات مباشرة وغير مباشرة على ميزان المدفوعات. يمكن القول بأن الطبيعة الغير مستقرة للأسواق النفطية تدفع نحو تزايد أهمية العلاقة بين تقلبات أسعار النفط وميزان المدفوعات خاصة في ظل تباين وضعية الاقتصاد من دولة لأخرى وتباين موقعها بين مصدرة ومستوردة وكذا مدى ارتباطها بالنفط، وسيتم ضمن هذا المطلب العمل على تحليل أهم قنوات انتقال الأثر الذي تمارسه الأسعار النفطية على وضعية ميزان المدفوعات بهدف تقديم تصور نظري يمكن من خلاله فهم طبيعة العلاقة بين وضعية ميزان المدفوعات واتجاه أسعار النفط.

المطلب الأول: أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان مدفوعات الدول المستهلكة.

تتسم التوازنات الاقتصادية للدول المستوردة للنفط بالارتباط المفرط بمسار أسعار الطاقة في الأسواق الدولية، حيث تعتمد على استيراد المواد النفطية بشكل أساسي لتموين احتياجاتها الطاقوية، وهو ما يدفع نحو عجز ميزان المدفوعات في حالة ارتفاع الأسعار وارتفاع تكاليف الطاقة مما يكبح النمو الاقتصادي الذي هو على علاقة مباشرة مع ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى ارتفاع معدل التضخم وغيرها من التأثيرات الغير مرغوبة على مستوى المتغيرات الاقتصادية الكلية. (François JAMET, 2008, p. 05)، تسعى الدول المستهلكة إلى تنويع مصادر الطاقة لتخفيف الارتباط الشديد بالأسعار النفط والحفاظ على استقرار توازناتها الخارجية على المدى الطويل.

يمكن القول إن ارتفاع أسعار النفط يدفع نحو ارتفاع قيمة الواردات مما يؤدي إلى تفاقم العجز في الميزان التجاري (kahina, 2012, p. 79) وارتفاع تكاليف الإنتاج المحلي بسبب زيادة أسعار الطاقة وهو ما يخفض من القدرة التنافسية للصادرات الوطنية. كما أن مواصلة ارتفاع فاتورة استيراد المواد النفطية ما لم تقابلها زيادة مماثلة في صادرات السلع والخدمات أو البنود الأخرى لميزان المدفوعات مثل الاستثمارات الخارجية أو التحويلات من شأنها أن تدفع نحو تدهور رصيد الحساب الجاري. كما أن تراجع تنافسية السلع المحلية بسبب ارتفاع أسعار النفط يؤدي

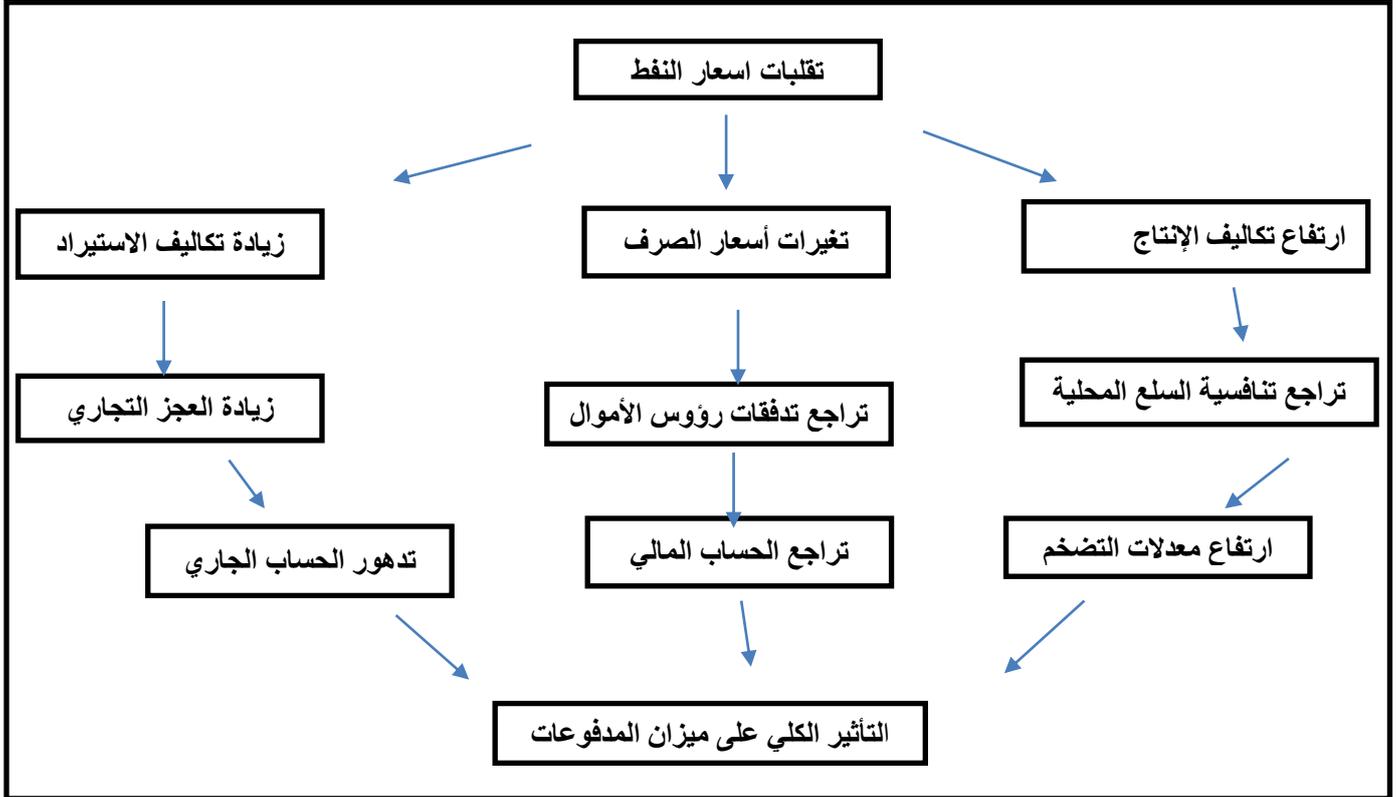
إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية للحصول على السلع الأجنبية وبالتالي تراجع أسعار الصرف وارتفاع معدلات التضخم (المستورد) ومنه زيادة الضغط على ميزان المدفوعات وتتأثر أيضا الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات الغير نفطية لارتفاع تكاليف الطاقة مما يؤدي إلى العجز في الحساب المالي.

أما فيما يخص معدلات التضخم والنمو الاقتصادي باعتباره إحدى أهم القنوات الغير مباشرة لانتقال الأثر إلى ميزان المدفوعات فإن زيادة الضغوط التضخمية في الدول المستوردة يدفع البنوك إلى تبني سياسات نقدية انكماشية (رفع أسعار الفائدة) وبالتالي تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي وهو الأمر الذي يخفض من قيمة الصادرات وزيادة الضغوط على ميزان المدفوعات. يمكن التأكيد على ما سبق من خلال ملاحظة نتائج دراسة (بدر ، 2023) التي توصلت إلى وجود علاقة سلبية بين ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي في الأسواق الدولية و عناصر الميزان التجاري في مصر باعتبارها دولة مستوردة للطاقة حيث تفاقم العجز في الميزان التجاري خلال الفترة (1990-2020) بما يقارب 35.7 بليون دولار أمريكي كنتيجة لارتفاع أسعار الغاز الطبيعي، كما توصلت دراسة (Mili ، 2019)، وجود علاقة تأثير سلمي تمارسه أسعار النفط الخام على رصيد الميزان التجاري في جنوب إفريقيا حيث خلصت النتائج التي توصلت إليها إلى أن ارتفاع أسعار النفط الخام المستورد من جنوب إفريقيا يردى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي تراجع معدل الصادرات وهو ما يسبب العجز في ميزان المدفوعات ، كما لم تختلف كثيرا دراسة (Abdullah, Shair, Asad , & Siraj, 2015)، حيث توصلت إلى وجود أثر سلمي تمارسه أسعار النفط المرتفعة على حجم الواردات في باكستان باعتبارها دولة مستوردة للنفط بالإضافة إلى وجد أثر سلمي على معدل النمو الاقتصادي ومختلف المؤشرات الاقتصادية الأخرى نظرا لما يسببه ارتفاع أسعار النفط من ارتفاع للتكاليف.

يختلف الأثر الذي تمارسه الأسعار النفطية على ميزان المدفوعات بين الدول المستوردة لاختلاف خصائصها حيث يكاد يكون الأثر محدودا مع اختلافه من دولة إلى أخرى في الدول الصناعية أما بالنسبة للاقتصادات النامية يكون التأثير كبيرا على ميزان المدفوعات نظرا لكنها الدول الأكثر طلبا للنفط مقارنة بالدول الصناعية الكبرى (زمال، 2018، صفحة 66)، حيث تهدف هذه الأخيرة على ان لا تكون الأسعار عائقا أمام سياستها التنموية في حين تحرص الدول الصناعية على مركزها النسبي بين اقتصادات العالم مثل المملكة المتحدة التي لا تستورد النفط و الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تستورد نصف احتياجاتها وأصبحت الان بفعل النفط الصخري بديلا للنفط الروسي في حين نجد أن دولا نامية مثل اليابان تستورد كل احتياجاتها لذلك يمكن القول بأن تأثير الأسعار

يكون منخفضا حيث يمنح اليابان مزايا اقتصادية في حالة الانخفاض بينما تتضرر مصالح بريطانيا التي لا تستورد النفط. (مختار إ.، 2022، صفحة 20).

الشكل رقم(06.02): أهم قنوات تأثير أسعار النفط على ميزان المدفوعات في الدول المستهلكة.



المصدر: من إعداد الطالب.

المطلب الثاني: الأثر المباشر لأسعار النفط على ميزان المدفوعات في الدول المنتجة

بينت العديد من الدراسات بأن تغير الاتجاهات السعرية للنفط يمارس تأثيرات واضحة على طبيعة النشاط الاقتصادي وأن أي تغير للأسعار النفطية (ارتفاع- انخفاض) هو عبارة عن مصدر مخاوف بشأن اضطرابات محتملة في الاقتصاد، (kahina, 2012, p. 75) كما تمثل التجارة الخارجية وقطاع الصادرات تحديدا محركا أساسيا للاقتصادات الوطنية ومؤشرا قويا على قدرتها الإنتاجية والتنافسية في الأسواق الدولية، وتعكس التجارة الدولية بصفة عامة مستويات الدخل الوطني وحجم الاستيراد ورصيد البلد من الاحتياطات الأجنبية وما له من آثار على الميزان التجاري، وفي هذا السياق ينجد بأن أهمية التجارة الخارجية والقطاعات التصديرية تتعاظم بشكل ملحوظ في الدول المنتجة للنفط وخاصة تلك التي يشكل فيها النفط السلعة التصديرية الأساسية، وهو ما يجعل من تغيراته

في الأسواق الدولية عاملاً مباشراً في تحديد حجم التجارة الخارجية وطبيعتها، ويمكن القول في هذا السياق بأن ارتفاع أسعار النفط يدفع نحو تزايد حجم الإيرادات النفطية للدول المنتجة للنفط وتحسن مستوى معيشة الأفراد وزيادة معدلات النمو الاقتصادي كما يؤدي إلى تعزيز احتياطات الصرف الأجنبي المتواجدة لدى البنوك المركزية وتحسين قيمة العملة الوطنية وهو ما يمكنها من مواجهة الاختلالات في ميزان المدفوعات وتحسين الدين الخارجي، أما في حالة تراجع الأسعار النفطية فسيؤدي ذلك إلى تراجع مستويات النمو الاقتصادي بسبب تراجع الفائض النفطية حيث تحاول الدول المنتجة للنفط تغطية عجزها التجاري من خلال اللجوء إلى احتياطات الصرف أو اللجوء إلى الاستدانة الخارجية. (دعدوش ، 2020 ، صفحة 57).

تسمح الحسابات والبنود التي يتضمنها ميزان المدفوعات من تحديد مصدر الفائض والعجز بدقة وفي ظل ما تعرفه الدول المنتجة للنفط من ارتباط كبير بصادرات القطاع النفطي والتقلب الشديد لأسعار النفط في الأسواق الدولية سيكون من الطبيعي وجود علاقة ارتباطاً وثيقة بين (تزايد- تراجع) الأسعار النفطية و (فائض أو عجز) ميزان المدفوعات، (رابح، 2022، صفحة 53). وهو ما يمكن ملاحظته من خلال نتائج العديد من الدراسات حيث بين (Baek & kwon, 2019)، في دراسة حول آثار تغيرات أسعار النفط على الميزان التجاري في مجموعة من الدول الإفريقية المنتجة للنفط توصلت الدراسة إلى إثبات وجود على طويلة الأجل بين أسعار النفط وصيد الميزان التجاري في أربع دول نفطية في حين كان الأثر ضئيلاً في بقية الدول الأخرى لاختلاف الخصائص الاقتصادية بينها.

كما توصلت دراسة (nair, 2016)، حول العلاقة بين أسعار النفط وميزان المدفوعات في مجموعة من الدول المصدرة للنفط التي تم اختيارها على حسب نسب مساهمة الدخل النفطي في الناتج المحلي الإجمالي وقد بينت الدراسة القياسية وجود علاقة ارتباط بين أسعار النفط وميزان المدفوعات لجميع الدول ماعدا دولة واحدة وهي ليبيا، وقد أوضح أيضا (agri, inusa, & kennedy, 2016) في دراسة حول أثر تقلبات أسعار النفط على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية المعبرة عن التنمية المستدامة في نيجيريا وقد بين الباحث من خلال النموذج القياسي المتبع وجود علاقة طويلة الأجل بين أسعار النفط وميزان المدفوعات كما وضح بأن الصدمات النفطية السلبية في الأسواق الدولية تؤثر بقوة على هذه المؤشرات وتدفع نحو ارتفاع الواردات والضغط التضخمي وتراجع الانفاق الحكومي وهو ما يعقد من وضعية ميزان المدفوعات؛

وتؤكد أيضا دراسة (omoregie & ikpesu, 2019)، وجود علاقة طردية بين أسعار النفط ورصيد ميزان المدفوعات حيث بينت الدراسة من خلال التحليل القياسي بطريقة (VECM)، لبيانات السلاسل الزمنية للفترة من 1986 إلى 2016 وجود علاقة طردية موجبة بين أسعار النفط ورصيد الميزان الجاري في نيجيريا واختصارا لما سبق يمكن القول بأن الميزان التجاري يمثل الجزء الأكبر ضمن الحساب الجاري الحساب الأكثر تفاعلا مع تغيرات أسعار النفط خاصة لدى الدول التي تعتمد على الصادرات النفطية كمصدر أساسي للعملة الصعبة، حيث يؤدي تراجع أسعار النفط إلى تراجع الصادرات السلعية ومنه انخفاض الإيرادات وبالتالي يتجه الميزان التجاري نحو تحقيق العجز خاصة إذا لم يتم تعويض النقص عبر صادرات غير نفطية أو استثمارات أجنبية وفي الحالة المعاكسة يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى انتعاش الصادرات السلعية وتحسن الإيرادات النفطية وهو ما يؤدي إلى فائض الميزان التجاري ومن ثم فائض الحساب الجاري. ومن جهة أخرى يتأثر الحساب المالي والرأسمالي بتغيرات أسعار النفط من خلال قناتين أساسيتين حيث يؤدي ارتفاع الأسعار إلى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة إلى الدول النفطية مما يعزز الحساب الرأسمالي والمالي، أما في حالة انخفاض أسعار النفط تتجه رؤوس الأموال نحو الخارج وتتجه الدولة نحو الاقتراض الخارجي لتعويض عجز الإيرادات مما قد يضعف الحساب المالي للدولة وهو ما ينعكس في النهاية على وضعية ميزان المدفوعات كما تجدر الإشارة إلى أن تأثير الحساب الجاري على وضعية ميزان المدفوعات يكون أكبر بكثير من تأثير الحساب المالي نظرا لأهمية الحساب المالي ضمن هيكل ميزان المدفوعات الدولية.

المطلب الثالث: العوامل الغير مباشرة لانتقال أثر أسعار النفط إلى ميزان المدفوعات.

ترتبط وضعية ميزان المدفوعات بشكل مباشر بتحركات أسعار النفط كما تم الإشارة إليه سابقا كونها من أهم مكونات القطاع التصديري في الدولة خاصة تلك التي تملك انتاجا نفطيا كبيرا، كما تتدخل العديد من العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات في طبيعة هذه العلاقة نظرا لكن المتغيرات الاقتصادية الكلية ترتبط ببعضها البعض حيث أن فهم التأثيرات الديناميكية للعلاقة بين أسعار النفط وميزان المدفوعات يتطلب دراسة الأثر الذي يمكن أن تمارسه المتغيرات الاقتصادية الأخرى على رصيد ميزان المدفوعات في ظل تقلبات أسعار النفط مثل أسعار الصرف، معدلات التضخم، معدلات النمو الاقتصادي، السياسات المالية والنقدية إلخ .. وسنحاول عرض أهم العوامل المتدخلة بناء على النتائج المتوصل إليها في الدراسات التي تم عرضها سابقا في طبيعة العلاقة كما يلي:

أولاً: أسعار الصرف : تمارس أسعار صرف العملات المحلية مقابل العملات الأجنبية العديد من التأثيرات على متغيرات الاقتصاد الكلي وبالعودة إلى علاقة أسعار الصرف اتجاه رصيد ميزان المدفوعات يمكن القول (أحميد و محفوظ ، 2022) أن تخفيض قيمة العملة يجعل من الصادرات الوطنية أرخص نسبياً في الأسواق الدولية وبالتالي يرتفع الطلب عليها أما في حالة ارتفاع أسعار صرف العملة المحلية تصبح الصادرات أعلى نسبياً وهو ما يؤدي إلى تراجع الميزان التجاري ومنه ميزان المدفوعات. كما تجدر الإشارة إلى أنه يمكن تفسير العلاقة بين أسعار الصرف ورصيد ميزان المدفوعات من خلال المناهج النظرية التي تم التطرق إليها سابقاً (منهج المرونات، نظرية الامتصاص)؛

ثانياً: معدل التضخم: تعرف معدلات التضخم بأنها عملية الارتفاع المستمر في مستويات الأسعار بما في ذلك السلع ، الخدمات حيث تمارس معدلات التضخم المحلي المرتفعة أثراً سلبية على رصيد ميزان المدفوعات مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية مقارنة بالخارج وتصبح الصادرات أقل تنافسية ومن جهة أخرى ارتفاع الأسعار محلياً يجعل الواردات أرخص نسبياً وهو ما يخلق ضغوط على الميزان التجاري. (أمال و عبد الجبار، 2021، صفحة 08)

ثالثاً: معدل النمو الاقتصادي

تتدخل العديد من العوامل في تحديد معدلات النمو الاقتصادي ويعد الناتج المحلي الإجمالي من أهم مؤشرات النمو الاقتصادي حيث تدفع معدلات نمو الناتج الإجمالي المحلي المرتفعة في الدولة إلى ارتفاع الواردات من السلع الوسيطة والرأسمالية وهو الأمر يعمق من الضغوط على الميزان التجاري وميزان المدفوعات ومن جهة أخرى يدفع ارتفاع الناتج الإجمالي نحو زيادة الصادرات إذا تحسنت الإنتاجية والقدرة التنافسية كما يجذب الاستثمارات الأجنبية التي تحسن أرصدة الحساب المالي حيث يدعم تحليل قانون ثيروال (Thirlwall, 1979)، هذه الآثار على أرصدة ميزان المدفوعات بوضوح ويعتبر بأن النمو الاقتصادي في الأجل الطويل يكون متعلقاً بمدى قدرة الدولة تمويل وارداتها، كما أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي يكون مصحوباً بارتفاع مستويات الإنتاج والاستهلاك حيث أن فائض الإنتاج يوجه لدعم الصادرات كما أن ارتفاع الدخل والقوة الشرائية للأفراد يدعم يرفع من قيمة الواردات لذلك فإن وضعية ميزان المدفوعات في ظل ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي تتعلق باستجابة عناصر الميزان التجاري لهذه الزيادة (saidaksh, 2024).

خلاصة:

تعد تقلبات أسعار النفط من أهم العوامل المتحركة في مستويات الأداء الاقتصادي للدول المنتجة للنفط بسبب استمرار اعتمادها على العوائد المتأتية من الصادرات المتعلقة بالقطاع النفطي بشكل كبير حيث تساعد هذه التقلبات في حالة ارتفاع الأسعار في تحسن وضعية الموازين التجارية وتزايد الاحتياطات الأجنبية مما يمنح الدول المنتجة للنفط الامكانية في توسيع الانفاق الحكومي وتمويل المشاريع الاستثمارية وبالمقابل يشكل تراجع الأسعار النفطية صعوبات كبيرة على مستوي مؤشرات الاقتصاد الكلي وتفاقم عجز ميزان المدفوعات وبالتالي يمكن القول بأن تقلبات أسعار النفط تكتسب أهمية محورية في ضمان استقرار اقتصاديات الدول المنتجة للنفط لقد أسترخص هذا الفصل طبيعة العلاقة بين أسعار النفط المتقلبة في الأسواق الدولية والاقتصادات المنتجة للنفط من خلال المباحث الأربعة السابقة الذكر والتي ركزت على الصناعة النفطية و تحليل طبيعة الأسواق النفطية الدولية وصولاً إلى التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لأسعار النفط وقد توصلت الدراسة إلى تأكيد عدد من النتائج والمفاهيم التحليلية حيث تم التأكيد على أن الاعتماد المفرط للدول على الإيرادات النفطية يجعل الاقتصاد هشاً وغير مستقر أم تغيرات أسعار النفط حيث يؤدي غياب التنوع الاقتصادي إلى تراجع قدرة الدولة على تحقيق التوازنات الكلية في ظل تقلبات أسعار النفط بالإضافة إلى الطبيعة المتقلبة لأسواق النفطية وتزايد العوامل التي تدفع نحو عدم الاستقرار كالعوامل الجيوسياسية والمضاربات المالية، كما تم التأكيد على أن كل الأزمات النفطية التي مرت بها الأسواق كان لها تأثير واضح على مسار الأسعار في الأسواق وتركيبية العرض والطلب على النفط بالإضافة إلى التزايد في تضارب السياسات الإنتاجية وغياب التنسيق الدولي.

تتميز العلاقة بين تقلبات أسعار النفط وميزان المدفوعات بالطابع الدوري حيث يمكن التأكيد نظرياً بأن الفترات التي تعرف ارتفاعاً وفي الأسعار تتميز بتحسين أرصدة الموازين التجارية كنتيجة لطبيعة لزيادة حجم الصادرات النفطية أما فترات تراجع الأسعار فتدفع نحو تزايد العجز وتراجع تدفقات رؤوس الأموال وتزايد الضغوط على أرصدة الميزان التجاري.

وبناء على ما سبق يمكن القول بأن فهم الأثر الذي تمارسه الأسعار النفطية على أرصدة ميزان المدفوعات يعد هدفاً رئيسياً لمختلف الباحثين والراسمين السياسيات الاقتصادية من أجل العمل على إعداد سياسات اقتصادية تقوم على تبني نماذج تنموية بديلة وقاعدة إنتاجية متنوعة للحفاظ على استقرار ميزان المدفوعات.

الفصل 3: دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على ميزان

المدفوعات في الدول محل الدراسة

✓ تحليل العلاقة بين تقلبات أسعار النفط وميزان المدفوعات في الدول محل الدراسة

✓ تقديم المنهجية القياسية المعتمدة في الدراسة

✓ التقدير الفردي للعلاقة باستخدام نموذج ARDL لكل دولة

✓ التقدير الجماعي باستخدام نموذج Panel Ardl (PMG)

✓ خلاصة

الفصل 3: دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات في الدول محل الدراسة

تمهيد:

تعد التغيرات السعرية للمواد النفطية فالأسواق والبورصات العالمية من المحددات الخارجية المحورية لمستويات الأداء الاقتصادي في الدول المنتجة للنفط، حيث تنعكس تغيراتها بشكل مباشر أو غير مباشر على مختلف حسابات وبنود ميزان المدفوعات، لذلك تبرز الحاجة إلى دراسة الأثر الذي تمارسه اتجاهات الأسعار على وضعية ميزان المدفوعات وتحديدًا في الدول التي تشكل الإيرادات النفطية القناة المباشرة لتمويل احتياجاتها وأرصدها من العملات الصعبة، وضمن هذا السياق تبرز كل من الجزائر، السعودية، والعراق كحالة نموذجية للتعبير عن طبيعة العلاقة بين أسعار النفط ورصيد ميزان المدفوعات حيث يمثل الإنتاج النفطي النسبة الأكبر من إجمالي الناتج المحلي فيها، بالإضافة إلى اعتمادها الكبير على العوائد المتأتية من الصادرات النفطية في ضمان استقرار توازنها الخارجي. انطلاقًا مما سبق يمكن القول بأنه في ظل الديناميكية المتقلبة لبيئة لأسواق الطاقوية في مختلف أنحاء العالم يفترض أن يكون لتقلبات أسعار النفط أثر مباشر على مختلف مكونات ميزان المدفوعات في الدول المصدرة للنفط، حيث يهدف هذا الفصل إلى محاولة الربط بين الجانب النظري والتطبيقي من خلال تقييم الأثر الذي تمارسه اتجاهات أسعار النفط على وضعية ميزان المدفوعات في الدول التي تتميز بإنتاج نفطي كبير في صورة كل من الجزائر، السعودية، العراق، حيث تتشابه فيما بينها من خلال الطبيعة الريعية للاقتصاد فيما تختلف نسبيًا في السياسات الاقتصادية والتجارية ومحاولة الخروج بمجموعة من الاستنتاجات التطبيقية بناءً على تقدير مجموعة من النماذج القياسية التي يمكن أن تعزز النتائج التي تم التوصل إليها في الفصلين النظريين السابقين وعليه سنعالج هذا الفصل التطبيقي من خلال المرور بالنقاط الأساسية التالية:

- تحليل العلاقة بين تقلبات أسعار النفط وميزان المدفوعات في الدول محل الدراسة؛

- تقديم المنهجية القياسية المعتمدة في الدراسة؛

- التقدير الفردي للعلاقة باستخدام نموذج ARDL لكل دولة،

- التقدير الجماعي باستخدام نموذج Panel Ardl (PMG)،

المبحث الأول: تحليل العلاقة بين أسعار النفط وميزان المدفوعات في الدول محل الدراسة

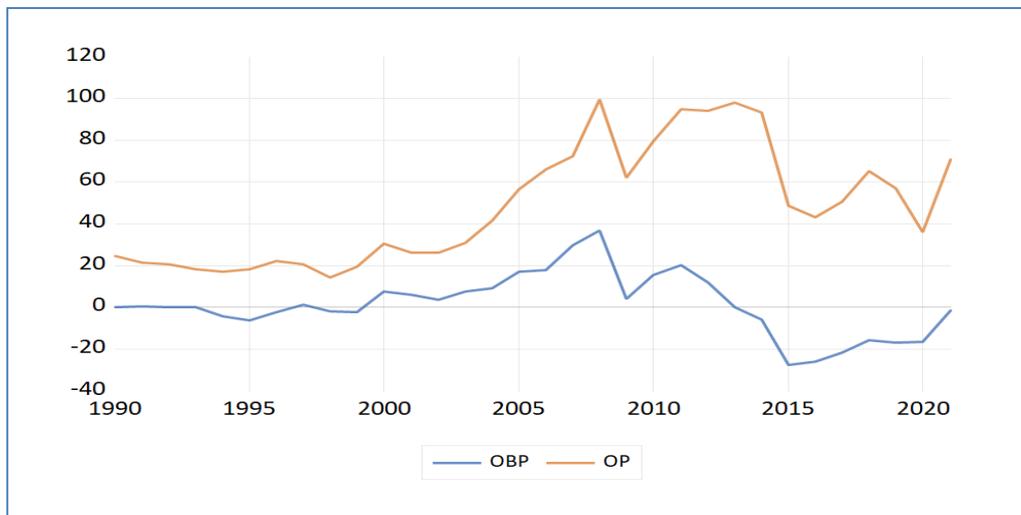
تتعلق وضعية المدفوعات الخارجية للاقتصادات الوطنية بشكل أساسي باتجاه رصيد ميزان المدفوعات كما تعتبر ديناميكية الأسعار النفطية في الأسواق الطاقوية المحدد الخارجي الأكثر أهمية في تحديد توازن مكونات ميزان المدفوعات في الدول التي تعتمد على النفط بنسبة كبيرة في هيكل صادراتها، وسيتم من خلال هذا المبحث العمل على تحليل العلاقة بين أسعار النفط وميزان المدفوعات في الدول محل الدراسة (الجزائر، السعودية، العراق) نظرا لخصائصها الاقتصادية المتشابهة مع معظم الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم.

المطلب الأول: تطور ميزان المدفوعات الجزائري في ظل تغيرات أسعار النفط

تتطلب عملية تحليل ارتباط التوازن الخارجي للاقتصاد الوطني بالتغيرات الخارجية في صورة أسعار النفط المرور بتحليل العلاقة بين أسعار النفط ورصيد ميزان المدفوعات كخطوة رئيسية، وذلك بالنظر إلى المكانة المحورية التي يشغلها قطاع المحروقات ضمن مجمل الصادرات في الجزائر وكذا موارد الحصول على العملة الصعبة.

يعرض المنحني الموالي للتغيرات الكبرى التي مر بها ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1990-2021 وهو ما يمكننا من متابعة الاتجاهات العامة لتغير وضعية ميزان المدفوعات ورصد فترات التحسن والتدهور في ظل تحركات أسعار النفط صعودا وهبوطا.

الشكل رقم (01.03): العلاقة بين أسعار النفط وميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1990-2021.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews13.

يعرض الشكل السابق مسار ميزان المدفوعات في الجزائر بالتزامن مع تطور سعر النفط الجزائري المصدر للأسواق الدولية (صحاري بلاند) خلال الفترة الزمنية (1990-2021)، وهي المرحلة التي جمعت أهم الطفرات النفطية الموجبة والسالبة في الأسواق النفطية، بالإضافة إلى تباينها من حيث الدوافع والأسباب.

من خلال ملاحظة تطور المتغيران الأساسيان للدراسة والمعبر عنهما بكل من منحني أسعار النفط (OP) ومنحني رصيد ميزان المدفوعات (OBP) يمكن القول بأن أسعار النفط الجزائر خلال الفترة (1990-1999) استقرت عند مستويات متدنية نسبيا تراوحت بين (20-30 د/ب) ليرافقها العجز المستمر تقريبا في رصيد ميزان المدفوعات الجزائري، حيث تعرض الاقتصاد الجزائري للعديد من الضغوط خلال التسعينيات خاصة مع تراجع العوائد النفطية وتزايد المديونية الخارجية، أما المرحلة الثانية (2000-2008) فقد تميزت بالارتفاع القياسي وغير المسبوق في الأسعار النفطية التي تجاوزت عتبة 100 دولار سنة 2008 وهو ما كان له الأثر الإيجابي على وضعية ميزان المدفوعات التي نلاحظ تحسنها تدريجيا وتسجيلها لفوائض مالية محترمة كنتيجة لزيادة العائدات النفطية وتوسع الاحتياطات الخارجية من العملات الصعبة.

كان للأزمة المالية الدولية أثر مباشر وواضح على مسار الأسعار النفطية خلال المرحلة الثالثة (2009-2013) حيث تراجعت أسعار النفط بشكل فوري لكنها عادت لتستقر عند حدود 100 دولار سريعا وفي نفس الوقت واصل ميزان المدفوعات تسجيل الفوائض المالية الناتجة عن تزايد قيمة الصادرات النفطية التي تغطي تمويل الواردات بفارق كبير، أما المرحلة الرابعة (2014-2019) فقد تماوتت الأسعار النفطية لما يقارب النفط حيث تراجعت من 110 د/ب إلى أقل من 50 د/ب وبالمقابل سجل ميزان المدفوعات عجزا حادا مستمرا خلال هذه الفترة كنتيجة لتراجع الإيرادات النفطية من جهة وبقاء الواردات عند مستويات مرتفعة من جهة أخرى (Escribano, octobre 2016, p. 10)، وهو ما خلق المزيد من الأعباء على وضعية ميزان المدفوعات وعمق العجز المسجل بعد تراجع أسعار النفط.

يمكن القول بأن المرحلة الخامسة (2020-2021) لم تختلف كثيرا عن ما تم تسجيله خلال الأزمة المالية لسنة 2008 من حيث النتائج على ميزان المدفوعات وأسعار النفط حيث تماوتت الأسعار بشكل حاد وسريع بسبب جائحة كوفيد-19 وتراجع الطلب العالمي لكنها سجلت تعافيا تدريجيا في سنة 2021 أما ميزان

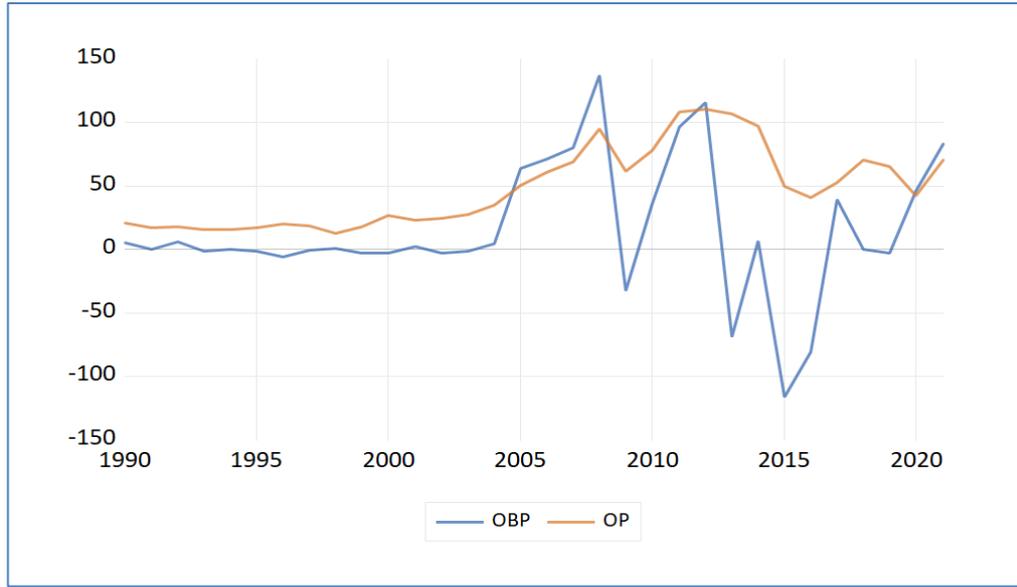
المدفوعات فتفاقم العجز فيه أكثر نتيجة تراجع الأسعار وارتفاع الواردات السلعية المستوردة من الخارج لأسباب متعلقة بالأزمة الصحية.

بناءً على ما تم استخلاصه سابقاً يمكن القول أن تحليل المنحني المزدوج لتطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر في ظل تطور أسعار النفط في الأسواق الدولية في الفترة (1990-2021) أظهر بوضوح الارتباط القوي لمتغيري الدراسة وأكد بأن وضعية ميزان المدفوعات تتأثر بشكل مباشر مع تغيرات أسعار النفط ويمكن ملاحظة ذلك من خلال العجز المستمر في فترة التسعينات ثم الفوائض المالية الكبيرة في بداية الألفية مروراً بالعجز الكبير المسجل في سنة 2014 وهي الفترات التي ارتبطت فيها رصيد ميزان المدفوعات طردياً مع تغيرات أسعار النفط وهو ما يؤكد بأن ميزان المدفوعات يتحرك في مسار دوري مع دورات أسعار النفط كنتيجة لاعتماده الشديد على الصادرات النفطية كما أكدت الأزمات (1998، 2009، 2014، 2016، 2020) هشاشة التوازن الخارجي في الجزائر وضعف هيكل الصادرات.

المطلب الثاني: تطور ميزان المدفوعات السعودي في ظل تغيرات أسعار النفط

يعبر استقرار رصيد ميزان المدفوعات عند وضعية التوازن دليلاً قوياً على مدى قدرة الدولة الوفاء بالتزاماتها اتجاه العالم الخارجي وتمويل واردتها من السلع والخدمات الضرورية دون المساس باستقرارها المالي والنقدي، وبالنظر إلى حالة السعودية تزداد أهمية ميزان المدفوعات كونه يتسم بمرونة عالية اتجاه التقلبات السعرية للنفط في الأسواق الدولية من جهة وبأهمية النفط ضمن هيكل صادرات المملكة السعودية كونها من كبار الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم، ومن هذا المطلق فإن دراسة العلاقة بين أسعار النفط والرصيد الكلي لميزان المدفوعات خلال الفترة (1990-2021) يساعد في تحديد طبيعة الارتباط بين متغيري الدراسة وتحديد مدى تبعية التوازن الخارجي للمملكة السعودية اتجاه الأسعار النفطية. يوضح الشكل الموالي تطور رصيد ميزان المدفوعات في السعودية في ظل تطور أسعار النفط.

الشكل رقم (02.03): العلاقة بين أسعار النفط وميزان المدفوعات في السعودية خلال الفترة 1990-2021.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews13.

يكشف تحليل تطور المنحنيين السابقين عن وجود ارتباط كبير بين اتجاه أسعار النفط العربي ورصيد ميزان المدفوعات السعودي خلال فترة الدراسة حيث تعكس وضعية ميزان المدفوعات خلال هذه الفترة الدور الأساسي للنفط في دعم التوازن الخارجي باعتباره المصدر الرئيسي لتمويل الاقتصاد السعودي بالعملة الصعبة ويمكن توضيح ذلك من خلال تقسيم التحليل الاقتصادي على عدة مراحل.

- تميزت مرحلة التسعينيات (1990-2000) بأسعار النفطية متدنية تراوحت بين (15 و25 د/ب) وهو ما أثر مباشرة على رصيد ميزان المدفوعات الذي ظل يتراوح بين عجز طفيف وفوائض جد محدودة حيث لم تتمكن الإيرادات المتدنية من العوائد النفطية من تغطية الواردات المتزايدة والمتعلقة أساسا بالاستهلاك والتنمية حيث بينت هذه المرحلة بأن أي تراجع في الأسعار يؤدي إلى اختلال توازن ميزان المدفوعات السعودية. (شاوي، 2023، صفحة 78)

- على عكس المرحلة السابقة تماما اتسمت مرحلة (2000-2008) بطفرة نفطية غير مسبوقه من قبل حيث تصاعدت أسعار النفط تدريجيا وتزامن ذلك مع تصاعد قيمة الفوائض المالية التي يوضحها منحنى تطور رصيد ميزان المدفوعات السعودي في الشكل السابق، وهو ما يؤكد أن ارتفاع أسعار النفط كان له أثر ايجابي قوي على وضعية التوازن الخارجي للمملكة السعودية. ويوضح المنحني بأن الأزمة المالية العالمية تسببت في تراجع كبير للأسعار

كما انعكس الوضع مباشرة على ميزان المدفوعات حيث تقلصت الفوائض المالية لكنها عادت إلى مستوياتها السابقة تدريجياً بعد سنة 2010.

بينت المراحل السابقة الارتباط الوثيق لوضعية التوازن في ميزان المدفوعات السعودي بالتقلبات السعوية للنفط وخلافا لما كان عليه الحال شكلت الأزمة النفطية لسنة 2014 نقطة تحول جديدة في مسار الرصيد الكلي لميزان المدفوعات السعودي حيث نلاحظ تسجيل حالة العجز في العديد من السنوات كنتيجة لتراجع الأسعار وانخفاض قيمة الواردات النفطية لكن بعد بداية التعافي الجزئي للأسعار سنة 2016 لم تعد الفوائض المالية إلى المستويات التي كانت عليها قبل أزمة تراجع الأسعار ويمكن تفسير ذلك بالعودة إلى عاملين أساسيين:

- بالرغم من ارتفاع أسعار النفط إلا أنها ظلت عند مستويات أدنى مما كانت عليه قبل أزمة 2014 سنة مثلما هو موضح في منحنى أسعار النفط السعودي المصدر؛

- التزايد المسجل في مستويات الإنفاق الحكومي لتنفيذ الخطط التنموية المتعلقة برؤية المملكة السعودية لسنة 2030 حيث أدى ذلك إلى ارتفاع الواردات وضعف تراكم الاحتياطات المالية؛

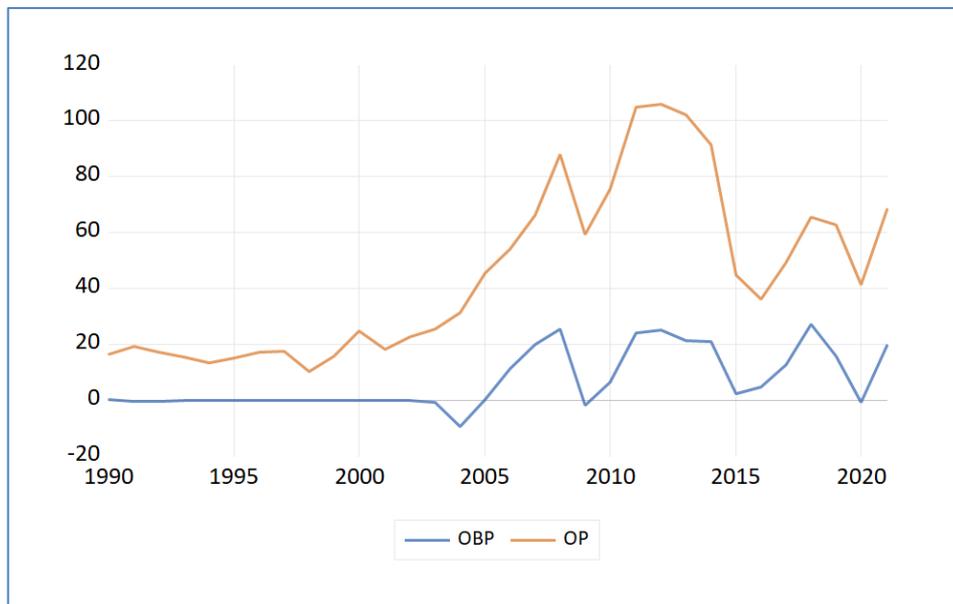
- أثرت الوضعية الصحية الكارثية التي خلفتها أزمة كورونا على ميزان المدفوعات السعودي في الفترة (2020-2021)، بشكل كبير من خلال تراجع الأسعار النفطية إلى مستويات غير مسبوقه من جهة وتراجع عائدات الصادرات الخدمية والمتمثلة في عائدات السياحة الدينية أساسا من جهة أخرى، وبالرغم من هذه الوضعية الصعبة إلا أن بداية تعافي الأسعار النفطية بعد الأزمة أدت إلى عودة الفوائض المالية تدريجياً إلى ميزان المدفوعات السعودي وهو ما يؤكد بأن الصدمات النفطية لا تزال تؤثر مباشرة على وضعية ميزان المدفوعات السعودي.

- استنادا لكا ما سبق ذكره من وجهة نظر تحليلية يمكن القول بأن رصيد ميزان المدفوعات السعودي كان رهينة لتقلبات أسعار النفط خلال جميع مراحل الفترة المدروسة حيث سجل فوائض مالية ضخمة في جميع الفترات التي عرفت فيها أسعار النفط طفرات موجبة (2003-2008، 2010-2013، 2021) بينما تم تسجيل عجز أو انخفاض للفوائض المالية في جميع المراحل التي عرفت فيها الأسعار طفرات سالبة (التسعينيات، 2009، 2014-2016، 2020) ومنه بالرغم من محاولات الاقتصاد السعودي الخروج من الاعتماد المفرط على العوائد النفطية لا تزال اسعر النفط عاملا تشكل حاسما في ضبط توازن ميزان المدفوعات.

المطلب الثالث: تطور ميزان المدفوعات العراقي في ظل تغيرات أسعار النفط

يعتبر الاقتصاد العراقي من أكثر الاقتصادات النفطية التي تركز بشكل كبير على عوائد تصدير المنتجات النفطية للأسواق الدولية وبالتالي فإن أي تحول في اتجاه الأسعار النفطية من شأنه أن يؤثر على أداء ميزان المدفوعات وطبيعة تسيير المدفوعات الدولية نحو العالم الخارجي. يعرض المنحني الموالي تطور الرصيد الكلي لميزان المدفوعات العراقي (الخط الأزرق) في تطور أسعار النفط العراقي (الخط البرتقالي).

الشكل رقم (03.03): العلاقة بين أسعار النفط وميزان المدفوعات في العراق خلال الفترة 1990-2021.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews13

يوضح المنحني السابق الأثر الذي تمارسه أسعار النفط الخام العراقي على الرصيد الكلي لميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة حيث نلاحظ أنه خلال الفترة (1990-2003) تظهر قيم رصيد ميزان المدفوعات عن مستويات متدنية ومنخفضة بالإضافة إلى شبه استقرارها بالرغم من التغيرات التي تحدث في أسعار النفط وهو ما يمكن إرجاعه إلى العوامل السياسية بالدرجة الأولى حيث تم تطبيق مجموعة من العقوبات الدولية على العراق بالإضافة إلى حالة الحرب التي كان يشهدها العراق جراء الغزو الأمريكي حيث تم تجريد الصادرات النفطية ومنع التدفقات من النقد الأجنبي؛

- أما خلال المرحلة الثانية (2003-2010) بدأ ميزان المدفوعات في التحسن تدريجياً بالتزامن مع تزايد العوائد النفطية المدفوعة بارتفاع الأسعار النفطية وقد ساعد على ذلك سقوط النظام السابق و بداية الرفع التدريجي للعقوبات لكنها كانت غير مستقرة بسبب غياب الاستقرار الأمني وتذبذب الإنتاج النفطي؛

- شهدت الفترة الثالثة (2010-2014) تزايداً ملحوظاً في الفوائض المالية بسبب تزايد الإنتاج النفطي بدرجة أولى وذا تحسن الأسعار النفطية التي بلغت مستويات تقارب 100 د/ب فحين انعكس تراجع الأسعار خلال الفترة (2014-2016) مباشرة على عير رصيد الكلي لميزان المدفوعات بالإضافة إلى الضغوط التي تعرض لها ميزان المدفوعات جراء تزايد النفقات العسكرية لمجابهة التهديدات الإرهابية (داعش)؛

- لم تختلف المرحلة (2017-2020) كثيراً عن ما سبق حيث شهد ميزان المدفوعات تحسناً نسبياً بالموازاة مع تحسنت الأسعار إلى ما فوق 60د/ب لكن مع ملاحظة عدم الاستقرار على طول المدة بسبب التبعية المفرطة لأسعار النفط الشديدة التقلب كما تراجع رصيد الميزان الخارجي أيضاً بعد أزمة كورونا لفترة قصيرة بسبب تراجع الأسعار ومنه يمكن الاستخلاص تحليلاً بأن ميزان المدفوعات العراقي يرتبط بصورة كبيرة بمسار الأسعار النفطية وأن كل ارتفاع أو تراجع في الأسعار يكس فوراً تقلبات حادة في توازن المدفوعات الدولية كنتيجة لتراجع قيمة الصادرات النفطية لذلك يتعين العمل بسرعة نحو محاولة التحوط من الأزمات النفطية من خلال الاستغلال الأمثل للفوائض النفطية في دعم الإنتاج الوطني وتنويع الصادرات وكبح الواردات عن طريق تلبية الطلب المحلي من خلال زيادة الناتج المحلي الإجمالي. (البرزنجي و الادريسي، 2025، صفحة 186)

بعد تحليل منحنيات تطور أرصدة ميزان المدفوعات في ظل تغيرات أسعار النفط خلال الفترة (1990-2021) في كل من الجزائر، السعودية، العراق يمكن الخروج بمجموعة من النتائج التحليلية والمستخلصة من المنحنيات الثلاث:

- الارتباط القوي بعوائد الصادرات النفطية: يؤكد اتجاه المنحنيات الثلاث (الجزائر، السعودية، العراق) بأن موازين المدفوعات في الاقتصادات الثلاث تعتمد بشكل أساسي على النفط في تمويل وارداتها وضبط توازنها الخارجي حيث يظهر بوضوح في الدول الثلاث بأن زيادة مستويات الأسعار النفطية يؤدي فوراً إلى تحسن مباشر في الرصيد الكلي لميزان المدفوعات وتؤكد هذه الوضعية عدم قدرة الدول على ضمان استقرار توازنها الخارجي في ظل الصدمات الخارجية؛

- تباين الأثر من دولة إلى أخرى: تختلف درجة مرونة رصيد ميزان المدفوعات للتغيرات في أسعار النفط من دولة لأخرى حيث بين منحنى الجزائر بأن الصدمات النفطية تنتقل بسرعة نحو رصيد ميزان المدفوعات بسبب ضعف تنوع الصادرات واستقرار عائدات الصادرات غير النفطية عند مستويات منخفضة أما في حالة السعودية فرغم تذبذب أسعار النفط وتراجع رصيد ميزان المدفوعات إلا أن مستويات الاحتياطات الرسمية والسياسات المالية المنتهجة كصناديق الاستثمار ورؤية 2030 قللت من حدة تأثير تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات فحين يكشف منحنى العراق أن ميزان المدفوعات العراقي أكثر هشاشة حيث تقريبا كل صدمة نفطية تترجم مباشرة إلى أزمات مالية حادة ويعود ذلك إلى الاعتماد شبه الكلي على أسعار النفط بالإضافة إلى العوامل السياسية والأمنية والعقوبات الاقتصادية؛

- ضعف التنوع الاقتصادي كعامل مشترك: إن الاستجابة القوية لمنحنيات أرصدة ميزان المدفوعات في الدول الثلاث لتغيرات أسعار النفط تؤكد فرضية الاختلال البنيوي في هيكل ميزان المدفوعات في الدول الثلاث وغياب استراتيجية فعالة لتنوع مصادر الدخل خارج المجال النفطي باستثناء بعض المرونة التي أظهرها منحنى السعودية بفضل المحاولات الرامية إلى إطلاق بعض المشاريع الاقتصادية غير النفطية .

- سجلت أرصدة موازين المدفوعات في الدول الثلاث تراجع متزامنا مع الفترات الحرجة التي عرفتها مستويات أسعار النفط خاصة في السنوات 2014، 2016، 2020 مما يؤكد بأن تراجع أسعار النفط له تأثير سلبي على توازن ميزان المدفوعات كما يدل أيضا على عدم فعالية السياسات الاستباقية للالتزامات النفطية مثل صناديق ضبط الإيرادات وصناديق الاستثمار.

المبحث الثاني: الإطار النظري للمنهجية القياسية المتبعة في التحليل

تعتمد دقة نتائج الاختبارات القياسية وصلاحيّة تحليل مخرجاتها على سلامة الخطوة الأساسية الأولى المتمثلة في الاختيار المنهجي السليم، حيث أن تطبيق المنهجية الملائمة لبيانات الدراسة يعد من أهم التحديات التي تواجه الباحثين الاقتصاديين، لتجنب الاستنتاجات المضللة أو الغير متطابقة مع النظرية الاقتصادية. ومنه يمكن القول بأن تحديد المنهجية السليمة المتطابقة مع الخصائص الإحصائية والاقتصادية للبيانات والعلاقة محل الدراسة يعد خطوة أساسية لا يمكن إهمالها تحقيقا لصرامة العلمية وخدمة للأهداف البحثية. سنحاول ضمن هذا المبحث عرض أهم الخطوات النظرية لمنهجية الدراسة (ARDL) و (Panel ARDL) بطريقة (PMG) و تم

اختيارها بناءً على المعايير السابقة من جهة وحرصاً على تحقيق التوازن بين العمق التحليلي والقدرة على تعميم النتائج من جهة أخرى.

المطلب الأول: تقديم منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL).

عرفت منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) تداولاً واسعاً من طرف الدراسات الأكاديمية في مختلف المجالات الاقتصادية الكمية، حيث أظهرت مرونة كبيرة في التعامل مع الطبيعة الإحصائية للسلاسل الزمنية كما تعتبر بديلاً مناسباً لدراسة العلاقات على المديين القصير والطويل في أن واحد بدلاً من النماذج التقليدية، وهو ما يجعله النموذج المناسب لدراسة أثر تقلبات أسعار النفط على رصيد ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة المعتمدة في بحثنا.

الفرع الأول: الأسس النظرية لنموذج ARDL

شكلت النماذج القياسية التقليدية والتي تشترط صلاحية نتائجها بأن تكون جميع السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، مثل منهجية (Engle & Granger 1987) و (Johansen 1991) العديد من العقبات في طريق الباحثين الاقتصاديين لتحليل وقياس الظواهر الاقتصادية على المستوي الكلي واستجابة لذلك عمل كل من (Pesaran, Shin & Smith 2001) على تطوير منهجية قديمة ظهرت سنة 1999 لتصبح من أبرز النماذج المستخدمة في الدراسات الحديثة، حيث تكمن الفكرة الأساسية لهذه الطريقة القياسية في تحديد فترة الإبطاء الخاصة بكل من المتغير التابع والمتغير المستقل وإدراجها ضمن معادلة يتم من خلالها الفصل بين التأثيرات التي تحدث في المدى القصير والتأثيرات التي تحدث على المدى الطويل وبالتالي يمكن للباحث تقدير العلاقة الديناميكية بين المتغيرات المدروسة دون اشتراط التجانس في درجات التكامل للسلاسل الزمنية ويستثنى من ذلك فقط المتغيرات التي تكون متكاملة من الدرجة الثانية (2)I. (Ymina & Faouzi, 2021, p. 99).

يمكن من خلال منهجية (ARDL) صياغة العلاقة المدروسة على المدى القصير من خلال نموذج تصحيح الخطأ (ECM) ويكون الهدف من وراء هذه العملية هو معرفة المدة الزمنية التي تستغرقها المتغيرات المتداخلة في العلاقة محل الدراسة للعودة إلى وضعية التوازن في الفترات التي تحدث فيها صدمات قصيرة الأجل، ومن خلال هذه الألية يمكن القول بأن منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة توفر للباحثين الاقتصاديين إمكانية التوفيق بين الجانبين النظري والعملي للقيام بتحليل دقيق زمنياً وذو قيمة مضافة في تحليل المتغيرات

الاقتصادية في المدينين القصير والطويل. تتميز هذه المنهجية القياسية بالعديد من الخصائص والتي يمكن إيجازها فيما يلي: (سبكي و بلمقدم، 2020، صفحة 338)

- توسع هذه المنهجية القياسية من مجال المرونة في التعامل مع درجات تكامل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة حيث تسمح باستعمال السلاسل الزمنية المتكاملة من الدرجة $I(0)$ أو $I(1)$ أو كلاهما في حين لا يمكن مواصلة تقدير النتائج إذا كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة $I(2)$ أو أكثر تجنباً لمشاكل التقدير المزيف أو المضلل؛

- تعطي منهجية الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة زمنياً نتائج جيدة حتى في الحالات التي يكون فيها حجم بيانات العينة صغيرة خلافاً لباقي اختبارات التكامل المشترك التي تعطي نتائج أكثر واقعية كلما كان حجم العينة كبيراً؛

- من خلال منهجية (ARDL) يمكن للباحثين تقدير طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة على المدينين القصير والطويل في نفس الوقت كما يمكن أيضاً التعامل مع المشاكل المتعلقة بالارتباط الذاتي والمتغيرات المحذوفة بسبب انعدام درجات الإبطاء الخاصة بها؛

- تستخدم منهجية (ARDL) توليفة متكونة من الأعداد المثلي لدرجات التأخير الخاصة بكل متغير لوحده على عكس بعض اختبارات التكامل المشترك الأخرى التي تشترط أن تكون لجميع المتغيرات نفس درجة الإبطاء.

الفرع الثاني: الصياغة الرياضية وألية اختبار الحدود

بعد عرض الافتراضات النظرية التي تعتمد عليها منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة يتم من خلال هذا الفرع بناء المعادلة الرياضية التي يقوم من خلالها هذا النموذج القياسي بتفسير تأثيرات المتغيرات المستقلة على المتغير التابع بالإضافة إلى عرض اختبار التكامل المشترك الذي يتم من خلاله تحديد العلاقات التوازني في الأجل الطويل. وقبل ذلك يجب أن نقوم أولاً بتحديد درجات الإبطاء المثلي لنموذج (ARDL) حيث يعتبر اختبار (Akaike Information) واختبار (Schwarz Criterion) من أهم الاختبارات التي يتم الاعتماد عليها في تحديد درجة التأخير المثلي للنموذج اختياريها بناءً على أدنى قيمة للمعيارين السابقين ويتم التعبير عنها من خلال المعادلتين التاليتين: (محمود، 2018، صفحة 600)

- معيار (Akaike Information)

$$AIC_{(P)} = \ln [\det(\sum e)] + \frac{2k^2P}{T}$$

- معيار (Schwarz Criterion 1978)

$$SC_{(P)} = \text{Ln} [\det(\sum e)] + \frac{2k^2 P \text{Ln}(T)}{T}$$

حيث أن:

K: يعبر عن عدد المتغيرات المدرجة في نموذج الدراسة؛

T: يعبر عن عدد المشاهدات مثلا السنوات؛

P: عدد فترات الإبطاء؛

$\sum e$: مصفوفة التباين والتباين المشترك المقدرة لبواقي النموذج.

أولا: المعادلة الرياضية للنموذج العام لمنهجية **ARDL**.

يمكن صياغة المعادلة العامة لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبטئة بعد تحديد درجات الإبطاء المثلي لكل متغير في الدراسة حيث تجمع الصيغة الرياضية لمنهجية (ARDL) بين القيم الحالية والقيم السابقة للمتغيرات المستقلة والتابعة ضمن معادلة واحدة يمكن من خلالها تفسير مختلف التفاعلات التي تحدث بين المتغيرات في الأجل القصير أو الطويل فإذا كان لدينا متغير تابع (**Yt**) ومجموعة من المتغيرات المستقلة (**X1t, X2t, ..., Xkt**) وتم التوصل إلى أن نموذج (ARDL) يكون من الرتبة (**p, q1, q2, ..., qk**) فإنه يمكن كتابة الشكل العام للنموذج كالتالي: (Dhungel, 2018, p. 49)

$$\begin{aligned} \Delta y_t = & c + \beta_0 y_{t-1} + \beta_1 x_{1t-1} + \beta_2 x_{2t-1} + \beta_k x_{kt-1} \\ & + \sum_{i=1}^p \alpha_0 \Delta y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q1} \alpha_1 \Delta x_{1t-i} \\ & + \sum_{i=0}^{q2} \alpha_2 \Delta x_{2t-i} + \dots \dots \dots + \sum_{i=0}^{qk} \alpha_k \Delta x_{kt-i} + \varepsilon_t \dots \dots \end{aligned}$$

حيث تمثل:

C: الحد الثابت؛

Δ : الفروق من الدرجة الأولى؛

K: عدد المتغيرات المستقلة؛ **P**: فترة ابطاء المتغير y

q: المتغيرات ابطاء فترات المتغيرات المستقلة؛ $\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_k$: معاملات العلاقة طويلة الأجل

$\alpha, \alpha_1, \alpha_2, \alpha_k$: معاملات العلاقة قصيرة الأجل ϵ_t : حد الخطأ العشوائي

بعد التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة الفصل بين التأثيرات التي تحدث في مدى القصير عن تأثيرات المدى الطويل من خلال صياغة المعادلة الرياضية لنموذج (ARDL) في إطار نموذج تصحيح (ECM) حيث تصبح المعادلة بالشكل التالي: (Dhungle, 2018, p. 50)

$$\Delta Y_t = c + \sum_{i=1}^p \beta_0 \Delta y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q1} \beta_1 \Delta x_{1t-i} + \sum_{i=0}^{q2} \beta_2 \Delta x_{2t-i} + \dots \dots \dots + \sum_{i=0}^{qk} \beta_k \Delta x_{kt-i} + \Psi ECT_{t-1} + \epsilon_t$$

حيث يمثل ECT_{t-1} : يعبر عن معامل تصحيح الخطأ أي مدى ابتعاد النظام عن التوازن في الفترة السابقة؛

ثانياً: اختبار العلاقة طويلة الأجل

يمثل اختبار الحدود للتكامل المشترك أهم مرحلة في بناء نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة حيث يتم من خلاله التأكد وجود علاقة تكامل مشترك (Bounds Test) بين المتغيرات المدروسة وينطلق هذا الاختبار من فرضتين أساسيتين: (Bertelli, vacca, & zoia, 2022, p. 06)

-الفرضية الأولى: عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (H_0)؛

$$H_0 = \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = 0$$

-الفرضية الثانية: وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (H_1)؛

$$H_0 \neq \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta_4 \neq 0$$

يتم تحليل نتائج الاختبار اعتماداً على قيمة إحصائية F لمقارنة الفرضية الصفرية مع الفرضية البديلة حيث يتم مقارنة قيمة F المحسوبة مع القيم الجدولية التي يوفرها هذا الاختبار عند مستويات المعنوية المختلفة 1%، 5%؛ 10% حيث يمكن القول بأنه توجد علاقة تكامل مشترك إذا كان قيمة F أكبر من الحد الأعلى (I1) أما إذا كانت أقل من الحد الأدنى (I2) فلا يوجد تكامل مشترك و إذا كانت بينها فالنتيجة غير مؤكدة بشأن وجود تكامل مشترك. (محمود، 2018)

الفرع الثالث: الاختبارات التشخيصية للنموذج

يحتاج النموذج القياسي بعد الانتهاء من عملية تقدير المعاملات طويلة وقصيرة الأجل إلى عرض بياناته على مجموعة من الاختبارات بهدف التأكد من صلاحية النتائج وسلامتها من أي أخطاء قياسية محتملة حيث يتم ذلك بالاستعانة بمجموعة من الاختبارات التي تعتبر أدوات أساسية في تأكيد صحة الاستنتاجات المتوصل إليها ومدى إمكانية تعميم نتائج النموذج.

أولاً: اختبارات الاستقرار (Stationary Tests).

تتطلب الدراسة القياسية لأي ظاهرة اقتصادية القيام بعملية فحص شامل لجميع السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة بهدف معرفة اتجاهها وطبيعة نموها حيث يمكن التمييز بين نوعين من السلاسل الزمنية المستقرة والغير مستقرة؛ تتصف السلاسل الزمنية بأنها غير مستقرة عندما يكون متوسط وتباين السلسلة غير مستقرين خلال المدة الزمنية المدروسة مما يعرض نتائج النموذج نحو مشكلة الانحدار الزائف بين المتغير التابع والمتغير المستقل حيث يتطلب الأمر هنا القيام بعملية معالجة السلاسل الزمنية للتقليل من شدة التقلبات فيها عبر الزمن (محمود، 2018، صفحة 597)؛

يتم توظيف اختبارات جذر الوحدة التي تعتبر من الاختبارات القبلية لأي نموذج للكشف عن خصائص السلاسل الزمنية بدقة وتحديد درجة تكاملها وتعد هذه الخطوة الأساس المعتمد في اختيار منجية النموذج القياسي الملائم للدراسة حيث يشترط نموذج (ARDL) مثلاً بأن تكون السلاسل الزمنية متكاملة عند المستوي أو عند الفرق الأول فقط ولا يمكن الاستمرار في تقدير العلاقة محل الدراسة إذا كانت السلاسل متكاملة عند الفرق الثاني لأن ذلك سيعرض النتائج إلى مشكلة الانحدار الزائف (مراد ، 2021، صفحة 167)، ويتم إثبات استقراره السلسلة الزمنية من خلال العديد من الاختبارات الإحصائية والتي من أهمها نجد: اختبار ديكي - فولر

(Dickey-Fuller) واختبار فيليبس بيرون (Philips-Perron) حيث ينطلق الاختباران من الفرضية الصفرية التي تنفي وجود استقرار في السلسلة الزمنية وبالتالي وجود جذر الوحدة في حين تفترض الفرضية البديلة استقرار السلسلة الزمنية وبالتالي عدم وجود جذر الوحدة. وبطريقة عملية يمكن التمييز بين استقرار أو عدم استقرار السلسلة من خلال ما يلي:

- تكون السلسلة الزمنية مستقرة إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية في جدول (Mackinnon)

أو من خلال مقارنة القيمة الاحتمالية التي يجب أن تكون أقل من القيمة الحرجة (0.05)؛

- تكون السلسلة الزمنية غير مستقرة إذا كانت القيم الجدولية أصغر من القيم المحسوبة في جدول (Mackinnon) أو من خلال القيم الاحتمالية الأكبر من القيمة الحرجة (0.05).

ثانياً: اختبارات بواقي النموذج: يتم من خلال هذه الاختبارات التحقق من أن نموذج (ARDL) المتوصل إليه يحقق الفروض الكلاسيكية للنماذج القياسية ومن أهم هذه الاختبارات نجد: (Sarkodie & owusu, 2017, p. 198)

1. اختبار الارتباط الذاتي للبواقي (serial correlation): يفترض بأن تكون البواقي مستقلة عن بعضها عبر الزمن حيث أن ارتباطها زمنياً يمكن أن يعرض النموذج إلى حدوث تقديرات غير دقيقة للانحرافات المعيارية ويعتبر اختبار ((Breusch- Godfrey (LM test) من أشهر الاختبارات المتداولة في الدراسات القياسية ويتم قبول الفرضية الصفرية كلما كانت قيمة (P- value) أكبر من مستوي الدلالة الإحصائية 5%؛

2. اختبار التباين الغير متجانس (Heteroskedasticity): يتم من خلاله التأكد بأن تباين الأخطاء ثابت عبر جميع المشاهدات حيث أن عدم ثبات تباين يعرض الانحرافات القياسية إلى احتمالية الخطأ ويتم استعمال الاختبار في العديد من الدراسات حيث يمكن القول بأنه هناك تجانس تباين الأخطاء في البقايا إذا كانت قيمة (P- value) أكبر من مستوي الدلالة 5%؛

3. اختبار طبيعة التوزيع للبواقي (Normality of Residuals): يستعمل اختبار (Jarque -bera)، للتأكد من أن البواقي تتوزع طبيعياً حيث تقوم الفرضية الصفرية على أن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً ويتم التأكد من ذلك من خلال قيمة (P- value) الأصغر من مستوي المعنوية 5%؛

ثالثاً: اختبارات استقرار المعاملات (Parameter Stability)

يمكن أن تتوصل بعض النماذج القياسية إلى مجموعة من النتائج الممثلة بقيمة المعاملات (coefficients) حيث يمكن أن تكون قيمة هذه المعاملات غير ثابتة عبر الزمن نتيجة لتأثرها ببعض العوامل الهيكلية وهو ما يجعل النموذج مرتباً بمجموعة من العوامل والظروف الاقتصادية ولا يكون صالحاً بزوالها. ومن هذا المنطلق يتم استعمال اختبار (cusum) الذي يرسم مجموع تراكم الأخطاء بمرور الزمن واختبار (cusum of sq) الذي يرسم (Nasrullah Muhammad; muhammad rizwanullah, xiuyuan yu, hyeonsoo jo, muhammad tayyab sohail, lizhi liang, 2021, p. 2260) حيث يمكن القول بأن النموذج صالح وخالي من الأخطاء والتغيرات الهيكلية إذا كان المنحنى داخل الحدود المرحجة طوال الفترة الدراسة.

– إضافة إلى الاختبارات التي تم الإشارة إليها سابقاً يمكن أيضاً إدراج بعض الاختبارات الأخرى في صورة اختبار (Ramsey reset test) التي يكون هدفها قياس مدى ملائمة النموذج وتحديد متغيراته بالشكل الصحيح أو أي إهمال لمتغيرات أساسية في النموذج. يقوم اختبار (Ramsey reset) بهدف كشف سوء تحديد النموذج على فرضيتين أساسيتين: (DJEDDI & Rabah , 2018, p. 38)

الفرضية الأولى: (H0) النموذج محدد بشكل صحيح (Well specified)؛

الفرضية الثانية: (H1) النموذج غير محدد بشكل صحيح (Misspecified).

– يتم مقارنة القيمة الاحتمالية (prob) المقابلة لقيمة (F- statistic) حيث تقبل الفرضية الأولى إذا كانت قيمة الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 5% وبالتالي يمكن القول بأن النموذج محدد جيداً ولا يعاني من مشكلة إهمال بعض المتغيرات المهمة.

المطلب الثاني: توسيع نموذج (ARDL) إلى بيانات البانل (PANEL ARDL).

دفع التطور المتسارع للدراسات الاقتصادية الكمية نحو العمل على تطوير وتكييف منهجيات قياسية حديثة تتعامل مع مختلف أنواع البيانات الإحصائية وضمن هذا الاتجاه توصلت العديد من الدراسات إلى توسيع نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) ليشمل تحليل العلاقات الدينامية بين المتغيرات التي تنتمي إلى وحدات مقطعية مختلفة خلال فترة زمنية معينة والتي يطلق عليها اسم بيانات بانل حيث تساعد هذه المنهجية

في دعم القوة التفسيرية للعلاقات محل الدراسة بالإضافة إلى ودقة تقدير الروابط الاقتصادية على المدى الطويل والقصير ليصبح بذلك من الأدوات الفعالة في تحليل البحوث التطبيقية.

الفرع الأول: تقديم منهجية (PANEL ARDL).

أولاً: مفهوم نماذج بانل

يعرف نموذج بانل في الأدبيات الاقتصادية بأنه عبارة منهجية قياسية حديثة تتعامل مع مجموعة من البيانات الإحصائية المدمجة (Pooled DATA)، حيث تتميز عن بيانات السلاسل الزمنية العادية والتي توضح تطور ظاهرة اقتصادية ما خلال فترة زمنية معينة على مستوى مقطع فردي وحيد، بأنها تجمع بين بيانات نفس الظاهرة الاقتصادية وخلال نفس الفترة الزمنية لكنها مع مقاطع أو مفردات مختلفة. وبعبارة أخرى يمكن القول بأن بيانات بانل تعبر عن مجموعة من القيم (مشاهدات) المقطعية في صورة الدول، المؤسسات، الأفراد، القطاعات، التي يتم رصدها خلال فترة معلومة من الزمن (خديجة، 2022، صفحة 320). كما تقدم بيانات بانل بأنها المنهجية التي تقوم بمزج البعد الفردي والبعد الزمني للظاهرة محل الدراسة حيث يتم من خلالها رصد الاختلافات والفروقات السلوكية لمختلف المقاطع المدرجة في النموذج (Pirotte, 2011, p. 09) وهو ما يمنح الباحثين الاقتصاديين مرونة كبيرة في التعامل مع طبيعة البيانات المقطعية والعلاقات الاقتصادية التي يصعب قياسها من خلال النماذج القياسية الفردية وفيما يلي أهم الدوافع التي تحفز الباحثين على الاعتماد على نماذج بانل: (شاوي، 2023، صفحة 118).

1. دمج البعد الزمني والمقطعي أن واحد: يوفر دمج البيانات الإحصائية لأكثر من مقطع عبر فترة زمنية موحدة حجم أكبر من المشاهدات العددية عبر الزمن وهو ما يحسن من صحة التقديرات ويعطي نتائج أكثر دقة مقارنة ببيانات السلاسل الزمنية العادية؛ حيث يمكن مثلاً دراسة بيانات عن 20 دولة خلال 20 سنة أي 400 مشاهدة حيث كشف هذا الاندماج عن العلاقات التي يصعب تحديدها في بيانات زمنية عادية؛

2. التعامل مع مشكلة عدم التجانس: تعالج نماذج البانل مشاكل عدم التجانس أو التباين الغير ملاحظ في بعض المقاطع المدمجة في الدراسة حيث أثبتت هذه النماذج الفعالية في تجنب المشاكل القياسية المترتبة عن مشكلة المتغيرات المهملة في تقدير النموذج أو المفردات الغير مشاهدة من خلال النماذج المختلفة مثل نموذج التأثيرات الثابتة أو يظهر ذلك جلياً في الدراسات التي توجد بها عوامل لا يمكن قياسها مثل الثقافة، الجغرافيا، الإدارة... إلخ

3. رصد الفوارق بين الوحدات وعبر الزمن: تمنح نماذج البائل مرونة نسبية للباحثين لدراسة الفوارق والتباين في سلوك الوحدات المقطعية محل الدراسة حيث يسمح تكرار البيانات المتعلقة بنفس الظاهرة أو الأثر المدروس عبر مجموعة من المقاطع العرضية بالحصول على تقديرات أكثر دقة ويتضح ذلك من خلال مشاكل الارتباط المشترك التي تكون أقل حدة مقارنة بتلك المتواجدة على مستوى السلاسل الزمنية الفردية؛

4. التقاط الديناميكيات الزمنية: تتناسب منهجية نموذج بانل مع الدراسات المتعلقة برصد سلوك المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل التضخم، التشغيل، الانفاق الحكومي ... إلخ نظرا لكونها توفر إمكانية ربط سلوك الظاهرة محل الدراسة من نقطة مشاهدة زمنية لأخرى كما توضح من خلال عملية الربط المشترك لسلوك الظاهرة امكانية رصد ديناميكيات التعديل على عكس السلاسل الزمنية الفردية التي يجب أن تكون طويلة تاريخيا بما فيه الكفاية للحصول على تقدير جيد ديناميكيا؛

5. مرونة النماذج وتعدد طرق التقدير: تتعدد الطرق التي يتم من خلالها تقدير بيانات بانل والتي تتناسب مع الخصائص الإحصائية والأهداف القياسية لبيانات الدراسة مثل نموذج (Pooled OLS)، (Fixed Effects)، (Random Effects)، (Dynamic panel Models)، ... إلخ

الفرع الثاني: الصياغة النظرية لنموذج بانل

يتطلب بناء نموذج قياسي لدراسة ظاهرة معينة بالاستعانة ببيانات بانل، تحديد العلاقة بين المتغيرات المدرجة في الدراسة عبر البعدين الزمني والمقطعي معا، ولهذا الغرض يتم الاستعانة بالصياغة الرياضية للنموذج والتي تسمح بتمثيل هذه العلاقة بدقة حيث تقم بإدراج جميع المتغيرات المتحركة في العلاقة بالإضافة الى المعاملات المرتبطة بكل متغير ويمكن تمثيل الصياغة العامة لنموذج بانل من خلال المعادلة التالية:

$$Y_{it} = \alpha_i + \beta_{1,it} x_{1,it} + \dots + \beta_{k,it} x_{k,it} + u_{it}$$

حيث تمثل :

(i): تمثل الوحدة المقطعية والتي نطلق من وحدة واحدة إلى (N) مقطع؛

(t): تمثل الفترة الزمنية؛

(**Yit**): المقطع العرضي (**i**) عند الفترة الزمنية (**t**) الذي يعبر مشاهدة المتغير التابع؛

(**Xit**): مشاهدة المتغير المستقل (**K**) عند المقطع العرضي (**i**) والفترة الزمنية (**t**)؛

(**K**): المتغير المستقل المفسر؛

(**μit**): قيمة الخطأ العشوائي؛

(**αi**): معلمة المقاطع (الحد الثابت)؛

(**βki, it**): معاملات الانحدار.

الفرع الثالث: نموذج بانل الديناميكي وطرق التقدير. **MG ,PMG ,DFE**.

تتوافق نماذج البانل الديناميكي مع الدراسات القياسية التي يكون الهدف من وراءها دراسة التأثيرات الزمنية المستمرة لظاهرة اقتصادية معينة حيث يقوم الباحثين بذلك من خلال إدراج المتغير التابع المتأخر زمنيا باعتباره أحد المتغيرات المستقلة، وتزايد أهمية نموذج البانل الديناميكي كونه يعالج قياسا الظواهر الاقتصادية والاجتماعية التي تتميز بخاصية الاستمرارية عبر الزمن مثل النمو الاقتصادي ، الاستهلاك المحلي، أسعار النفط، مستويات التشغيل وغيرها وهي الظواهر التي نلاحظ من خلالها بأن القيم الحالية لمتغيراتها غالبا ما تتغير وفقا لقيمتها السابقة (مسعودي، 2020، صفحة 189) حيث أن إدراج المتغير التابع المتأخر ضمن نماذج البانل التقليدية يطرح مشكلة الارتباط الداخلي بين متغيرات النموذج مع الأخطاء المترابطة زمنيا لذلك تم تطوير العديد من المناهج الحديثة ضمن نماذج بانل الديناميكية مثل التقديرات التي تندرج ضمن نموذج (PANEL - ARDL) ومن خلالها يمكننا الفصل بين التأثيرات طويلة وقصيرة الأجل مع الأخذ في عين الاعتبار درجة التحانس أو التباين بين الوحدات محل الدراسة كما سبق الإشارة إليه سابقا. وفيما يلي نستعرض أهم التقديرات التي تندرج ضمن نموذج بانل الديناميكي:

أولا: مقدرات وسط المجموعة (**MG**)

اقترحت هذه الطريقة من طرف (Pesaran & Smith 1995) باعتبارها أسلوب تقدير يندرج ضمن نماذج بانل الديناميكية ويعتمد أساسا على تقدير معادلة الانحدار الخاصة بكل مقطع لوحده ليتم بعد ذلك

حساب المتوسط البسيط لمعاملات هذه الانحدارات المنفصلة ويتم تقدير نموذج (Panel Ardl) وفق طريقة وسط المجموعة (MG) وفق المعادلة الرياضية التالية: (مسعودي، 2020، صفحة 165)

$$\hat{\theta}_{MG} = \frac{\sum_{i=1}^N \hat{\theta}_i}{N} ; \hat{\beta}_{MG} = \frac{\sum_{i=1}^N \hat{\beta}_i}{N} ; \hat{\lambda}_{jMG}^* = \frac{\sum_{i=1}^N \lambda_{ij}^*}{N}$$

$$j = 1, \dots, p - 1 ; \hat{\delta}_{jMG}^* = \frac{\sum_{i=1}^N \delta_{ij}^*}{N} ; j = 1, \dots, q - 1$$

تقوم الفكرة الأساسية لطريقة التقدير أن لكل وحدة مدرجة في النموذج ديناميكية خاصة بها كما تسمح (MG) بأن تتباين المعاملات طويلة وقصيرة الأجل فيما بينها بدلا من اشتراط تجانسها ويبقى الشرط الأساسي لصحة التقدير وفق هذه الطريقة هو أن يكون البعد الزمني لبيانات الدراسة كبيرا بما يكفي كما يشترط أيضا أن يكون البعد بين المقاطع كبيرا (حوالي 20 إلى 30 دولة أو مقطع) وذلك لتفادي أن تكون متوسطات المقدرات صغيرة جدا وبالتالي تتزايد حساسيتها للقيم الشاذة. (Samargandi, fidrmuc, & Ghosh, 2014, p. 12)

ثانيا: مقدرات وسط المجموعة المدمجة (PMG)

ظهر نموذج وسط المجموعة المدمجة (PMG) كنوع من المرونة اتجاه الشروط التي يفرضها نموذج (DFE) ويعتبر من أهم أساليب التقدير في نماذج بانل ويستعمل بكثرة في الدراسات القياسية، حيث يقوم على فكرة أساسية تتمثل في وجوب التجانس بين الوحدات بين معاملات العلاقة طويلة الأجل أما معاملات العلاقة قصيرة الأجل فيسمح بأن تكون غير متماثلة، ومن وجهة نظر منطقية فإن هذا النموذج ينطلق من أن الوحدات يجب أن تشترك في العلاقة طويلة لكنها تختلف في الكيفية الوصول إليها على المدى القصير، ويتم التعبير عن النموذج من خلال الصيغة الرياضية التالية: (مسعودي، 2020، صفحة 166)

$$\Delta Y_{it} = \theta_i (Y_{i,t-1} - \beta X_{i,t-1}) + \sum_{j=1}^{p-1} \lambda_{ij}^* \Delta Y_{i,t-j} + \sum_{j=1}^{q-1} \delta_{ij}^* \Delta X_{i,t-j} + \mu_i + \gamma_t + \varepsilon_{it} .$$

توضح المعادلة بأن المعاملات المتعلقة بالعلاقة قصيرة الأجل والثوابت وكذا سرعة التكييف نحو قيم التوازن في الأجل الطويل يمكن لها ان تكون غير متجانسة وبالمقابل نلاحظ بأن معاملات العلاقة طويلة الأجل ترتبط بقيود على المعاملات (بيطاط، 2024، صفحة 139) حيث يمكن تطبيق هذه المنهجية القياسية في الحالات التي يرى فيها الباحث بأن العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المقاطع يجب أن تكون متماثلة فحين يسمح بتباين الأثر على المدى القصير نظرا لتزامن فترة الدراسة مثلا مع أزمات مالية أو صدمات خارجية أو تطبيق مجموعة من السياسات المالية والنقدية في بلد دون الآخر ويتطلب تطبيق هذه المنهجية التحقق من بعض الشروط التي نعرضها فيما يلي: (Samargandi, fidrmuc, & Ghosh, 2014, p. 12)

1. يجب أن يكون معامل تصحيح الخطأ (Error-correction term) سالبا ولا يقل عن (-2)؛
2. يجب أن يكون المتبقي الناتج عن نموذج تصحيح الخطأ غير مرتبط ذاتيا كما يمكن معاملة المتغيرات المفسرة كمتغيرات خارجية؛
3. يستحسن أن يكون حجم (N) و (T) كبير نسبيا لتجنب التحيز في متوسطات المقدرات ومشكلة عدم التجانس؛

ثالثا: مقدرات التأثيرات الثابتة الديناميكية (DFE)

يستخدم نموذج (DFE) بشكل ملحوظ ضمن إطار نموذج (Panel-Ardl) ويقوم هذا النموذج على فرضيات أكثر صرامة من النماذج السابقة حيث يشترط لصحة التقدير بأن تكون المعاملات قصيرة وطويلة الأجل متجانسة كليا بين جميع المقاطع المدرجة في النموذج بينما يترك بعض الهامش من المرونة من خلال السماح باختلاف الثوابت أو التأثيرات الفردية ويمكن القول بأن هذه المنهجية تنطلق من أن لجميع الوحدات نفس السلوك خلال الفترة الزمنية المدروسة لكنها تتميز ببعض الاختلاف من حيث نقطة البداية أو بعض الخصائص التي لا يمكن التقاطها. (Samargandi, fidrmuc, & Ghosh, 2014)

رابعا: اختبار المفاضلة بين طرق التقدير

تتوقف صحة التقديرات التي يعرضها نموذج (P-ARDL) على الاختيار الصحيح لمقدرات النموذج القياسي بما يتناسب مع طبيعة البيانات الإحصائية حيث تعد هذا الخطوات مرحلة أساسية لا يمكن تجاوزها قبل

المرور إلى تحليل معاملات العلاقة طويلة وقصيرة الأجل وبالعودة إلى الاختلافات الموضحة سابقا في خصائص المقدرات (MG)، (PMG)، (DFE)، فإن عملية تحديد منهجية التقدير المناسبة لبيانات الدراسة من جهة وطبيعة العلاقة المدروسة من جهة أخرى يجب أن تتم عن طريق اختبار إحصائي يحدد مدى تطابق الفرضيات كل منهجية تقدير مع البيانات.

يعتبر اختبار هوسمان (Hausman) من أهم الاختبارات التي يتم من خلالها المفاضلة بين النماذج حيث يحدد ما إذا من الممكن اعتماد فرضية التجانس في المعاملات على المدين القصير والطويل وبالتالي يسمح بالانتقال من النماذج الأكثر تقييدا إلى الأكثر مرونة؛ (فضيلة، 2022، صفحة 174) وبالعودة إلى النماذج القياسية الخاصة بنموذج بانل الديناميكي ينطلق اختبار هوسمان من فكرة أساسية تقوم بالمقارنة بين :

- نموذج مقيد: يفرض بعض الفرضيات مثل تجانس كلي للمعاملات؛

- نموذج غير مقيد: يمنح بعض المرونة في تباين المعاملات.

وبطريقة عملية يمكن القول إن هذا الاختبار يتعامل مع فرضية معاملات المدي الطويل متجانسة عبر الوحدات (PMG) وفرضية الاختلاف في معاملات المدي الطويل (MG) حيث ينطلق من فرضيتين:

- الفرضية (H0): وجود تجانس كلي في معاملات علاقة طويلة الأجل (PMG)؛

- الفرضية (H1): تباين التجانس بين معاملا علاقة طويلة الأجل (MG).

حيث نستخدم (PMG)، (صغري و بولصنام ، 2021، صفحة 271) إذا كانت قيمة (P-value) أكبر من 0.05 ونستخدم (MG) إذا كانت قيمة (P-value) أقل من 0.05 وبنفس الطريقة يتم المفاضلة أيضا بين تقدير (P MG) و تقدير (DFE).

المبحث الثالث: التقدير الفردي للعلاقة باستخدام نموذج ARDL لكل دولة

تباين النماذج القياسية التي يتم تداولها من طرف الباحثين لتحليل العلاقات الاقتصادية من حيث الخصائص، الأهداف والنتائج. يركز هذا المبحث على محاولة تقدير العلاقة بين أسعار النفط وميزان المدفوعات في الجزائر، السعودية، والعراق ضمن نماذج ARDL منفصلة حيث يسمح التحليل الفردي بالوصول إلى نتائج

اقتصادية أكثر دقة وواقعية دون إهمال الاختلافات الهيكلية والبنوية وتباين السياسات الاقتصادية المتعلقة بكل دولة ، مما يجعل من التحليل الفردي لكل دولة الطريقة الأنسب لحجم العينات الصغيرة بهدف حصر الأثر الاقتصادي الذي يمارسه متغير مستقل معين على كل دولة دون تأثر طبيعة هذه العلاقة ببنية وخصوصية الاقتصاد في كل دولة.

المطلب الأول: الدراسة الوصفية للخصائص الإحصائية للبيانات

تعد الدراسة الوصفية للبيانات التي يتم إدراجها في النموذج القياسي خطوة استباقية أساسية لتحليل سلوك المتغيرات المدروسة، والكشف المسبق لبعض المشاكل القياسية التي يمكن أن تؤثر على مدى صلاحية وموثوقية النموذج المتبع، وهو الأمر الذي يدفع نحو تطبيق مجموعة من التصحيحات المناسبة قبل الانتقال إلى مرحلة تقدير النماذج. يتم من خلال هذا المطلب فحص الخصائص الإحصائية للمتغيرات بهدف ضبط المسار المنهجي للتحليل القياسي المعتمد.

الفرع الأول: اختيار متغيرات الدراسة وتوصيفها

سيتم في هذه الدراسة تقدير أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات في ثلاث دول منتجة للنفط هي الجزائر، السعودية والعراق وبناء على الاطلاع على الدراسات السابقة والأدبيات المتعلقة بمحددات التوازن الخارجي في الدول النفطية تم تحديد مجموعة من المتغيرات التي تعبر عن العلاقة المباشرة بين أسعار النفط وميزان المدفوعات خلال الفترة الزمنية (1990-2021) والتي يمكن تقديمها وفق المعادلة التالية:

$$OBP = f (OP, GDP, REER, INFR)$$

- يمثل متغير الرصيد الكلي لميزان المدفوعات (OBP) المتغير التابع والذي يعبر عن الوضعية النهائية لمجموع أرصدة ميزان المدفوعات ويقاس بالمليار دولار أمريكي؛

- يمثل متغير متوسط أسعار النفط الخام (OP) المتغير المستقل والذي يعبر عن متوسط أسعار النفط الخام المسجلة خلال سنة كاملة ويقاس بالدولار الأمريكي لكل برميل؛

وتم الاستعانة بمجموعة من المتغيرات المساعدة (Control Variables) والتي يفترض أن تكون لها علاقة بالمتغيرات الأساسية للنموذج حيث تم تضمين كل من:

- متغير الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والذي يعبر عن مقدار ما تنتجه الدول من سلع وخدمات خلال سنة كاملة مقدرا بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي؛
- متغير سعر الصرف الفعلي الحقيقي (REER) والذي يعبر عن قيمة العملة الوطنية بالمقارنة من مجموعة من العملات الأجنبية بعد تعديلها مستويات التضخم؛
- متغير معدل التضخم العام للاقتصاد (INFR) والذي يعبر عن معدل التغير في مستوي الأسعار في الاقتصاد ككل.

الجدول رقم (01.03): توصيف المتغيرات المستخدمة في التحليل

الدولة	المتغير	الرمز	الوحدة	المصدر
الجزائر	رصيد ميزان المدفوعات	OBP	مليار دولار	البنك المركزي الجزائري
	سعر نفط (Saharan Blend)	OP	دولار للبرميل	بيانات منظمة الأوبك
	الناتج المحلي الإجمالي	GDP	مليار دولار أمريكي	بيانات البنك العالمي
	سعر الصرف الفعلي الحقيقي	REER	مؤشر (2010=100)	بيانات البنك العالمي
	معدل التضخم	INFR	نسبة مئوية	بيانات البنك العالمي
السعودية	رصيد ميزان المدفوعات	OBP	مليار دولار	البنك المركزي السعودي
	سعر نفط (Arab Light)	OP	دولار للبرميل	بيانات منظمة الأوبك
	الناتج المحلي الإجمالي	GDP	مليار دولار أمريكي	بيانات البنك العالمي
	سعر الصرف الفعلي الحقيقي	REER	مؤشر (2010=100)	بيانات البنك العالمي
	معدل التضخم	INFR	نسبة مئوية	بيانات البنك العالمي
العراق	رصيد ميزان المدفوعات	OBP	مليار دولار	البنك المركزي العراقي
	سعر نفط (Basrah crude)	OP	دولار للبرميل	بيانات منظمة الأوبك
	الناتج المحلي الإجمالي	GDP	مليار دولار أمريكي	بيانات البنك العالمي
	سعر الصرف الفعلي الحقيقي	REER	مؤشر (2010=100)	بيانات البنك العالمي
	معدل التضخم	INFR	نسبة مئوية	بيانات البنك العالمي

المصدر: من إعداد الطالب

الفرع الثاني: المعالجة الإحصائية لمتغيرات الدراسة

يتم ضمن هذا الفرع دراسة الخصائص الوصفية لبيانات الدراسة ثم تحليل الارتباط بين المتغيرات بالإضافة

إلى دراسة استقراره السلاسل الزمنية

أولاً: الجدول الوصفي للمتغيرات

يتضمن هذا العنصر العمل على تقديم وصف إحصائي لمتغيرات الدراسة على مستوى الدول الثلاثة (الجزائر، السعودية، العراق) حيث يوضح الجدول الموالي مجموعة من القيم الإحصائية الوصفية للدول الثلاث:

الجدول رقم (02.03): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة.

المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة الدنيا	القيمة القصوى	الوسيط
الجزائر					
OBP	14,67	1,26	-27,54	36,99	0,23
OP	28,08	48,14	14,42	99,67	42,40
GDP	7,01E+10	1,22E+11	4,18E+10	2,39E+11	1,15E+11
INFR	12,87	11,24	-7,37	53,79	9,86
REER	26,00	114,06	86,80	220,96	102,97
السعودية					
OBP	14,74	53,20	-115,94	137,04	0,43
OP	47,97	31,26	12,24	110,27	41,47
GDP	4,28E+11	2,89E+11	1,18E+11	9,83E+11	3,53E+11
INFR	4,36	2,89E+11	16,56	20,13	4,55
REER	112,90	10,67	94,30	128,69	114,43
العراق					
OBP	10,51	7,00	-9,59	27,25	0,17
OP	30,32	45,09	10,17	106,01	38,78
GDP	8,62E+10	1,03E+11	4,08E+08	2,35E+11	7,70E+10
INFR	89,14	44,24	-28,76	396,44	16,95
REER	113,89	204,96	79,73	437,08	160,22

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13.

يعرض الجدول وصفا إحصائيا للبيانات المتعلقة بالدراسة على مستوى الدول الثلاث من خلال مجموعة من القيم حيث توضح أعلى وأدنى قيمة للمتغيرات المعتمدة في الدراسة بالإضافة إلى كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة الوسيط والتي سنحاول توضيحها فيما يلي:

- توضح القيم المتعلقة بأعلى وأدنى قيمة لمتغيرات الدراسة في الدول الثلاث بأن جميع قيم المتغيرات تتحرك ضمن مجال موجب باستثناء المتغير التابع رصيد ميزان المدفوعات (OBP) ، حيث كانت قيمته الدنيا سالبة في الدول الثلاث بالإضافة إلى المتغير المستقل معدل التضخم (INFR) والذي كانت قيمه الدنيا سالبة في كل الجزائر والسعودية؛

- تشير القيم الإحصائية للوسط الحسابي إلى مجموع القيم المسجلة في كل متغير مقسومة على عدد المشاهدات وقد كانت قيم الوسط الحسابي للمتغير التابع (OBP) في الجزائر، السعودية، العراق على التوالي كالآتي: 14,67%، 14,74%، 10,51% ، وهي قيم متقاربة فيما بينها على مستوى الدول الثلاثة؛

- تعبر قيمة الانحراف المعياري بالنسب لمتغيرات الدراسة عن مدى تركز أو تشتت بيانات المجتمع المدروس بحيث يمكن الاستخلاص من النتائج الإحصائية بأن الناتج المحلي الإجمالي هو المتغير المسؤول عن تركز المجتمع في كل من السعودية والعراق باعتباره المتغير الأقل قيمة من حيث الانحراف المعياري 2,89%، 1.03%، أما بالنسبة للجزائر فيعتبر رصيد ميزان المدفوعات المتغير المسؤول عن تماسك الدراسة وقيمته 1,26%؛

- تشير أيضا قيم الانحراف المعياري بأن بان سعر الصرف الفعلي الحقيقي هو المتغير المسؤول عن تشتت مجتمع الدراسة في كل من الجزائر والعراق ب: 114,06%، 204,96%، باعتباره المتغير الأعلى قيمة من حيث الانحراف المعياري، أما بالنسبة للسعودية فيعتبر رصيد ميزان المدفوعات المتغير المسؤول عن تشتت مجتمع الدراسة حيث بلغ انحرافه المعياري 53,20% وهي أعلى قيمة.

ثانيا: دراسة الارتباط بين متغيرات الدراسة

توضح مصفوفة الارتباط في الجدول أدناه العلاقة بين متغيرات الدراسة على مستوى الدول الثلاثة ويمكن من خلالها معرفة اتجاه وقوة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، بالإضافة إلى معنوية المعاملات ومن خلال النتائج المتحصل عليها عند معالجة البيانات ببرنامج STATA17، تم الحصول على نتائج الارتباط التالية:

الجدول رقم (03.03): مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

الجزائر					
INFR	REER	GDP	OP	OBP	
				1.0000	OBP
			1.0000	0.3569*	OP
		1.0000	0.8887*	-0.0800	GDP
	1.0000	-0.6215*	-0.5552*	0.0178	REER
1.0000	0.4639*	-0.4596*	-0.2804	0.2255	INFR
السعودية					
INFR	REER	GDP	OP	OBP	
				1.0000	OBP
			1.0000	0.4094*	OP
		1.0000	0.7807*	0.1392	GDP
	1.0000	-0.4974*	-0.8291*	-0.4650*	REER
1.0000	-0.2851	0.0438	0.2385	0.5905*	INFR
العراق					
INFR	REER	GDP	OP	OBP	
				1.0000	OBP
			1.0000	0.8536*	OP
		1.0000	0.7743*	0.7269*	GDP
	1.0000	-0.5927*	-0.7022*	-0.4988*	REER
1.0000	0.2407	-0.4300*	-0.3842*	-0.2349	INFR

*مستوى المعنوية 5%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق (02).

- وجود علاقة طردية بين متوسط أسعار النفط (OP) ورصيد ميزان المدفوعات (OBP) في الجزائر، السعودية، العراق حسب ما توضحه قيمة معامل الارتباط الموجبة: 0.3569، 0.4094، 0.8536، وقيمة الاحتمالية الأقل من 0.05 كما نلاحظ تفاوت في قوة الارتباط القوية في العراق والأقل ارتباطا في الجزائر والسعودية؛

- العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ورصيد ميزان المدفوعات (OBP) طردية في كل من السعودية والعراق حسب قيم معامل الارتباط الموجبة: 0.1392، 0.7269، وقيمة الاحتمالية الأقل من مستوي المعنوية 5%، أما في الجزائر فكانت قيمة معامل الارتباط سالبة وقيمتها الاحتمالية أكبر من 0.05 وهو ما يدل على وجود علاقة عكسية؛

- معامل الارتباط المقابل لمتغير أسعار الصرف الفعلية الحقيقية (REER) سالب ومعنوي -0.4650،

-0.4988، في كل من السعودية والعراق وهو ما يدل بأن العلاقة عكسية مع رصيد ميزان المدفوعات (OBP)، أما في الجزائر فكانت قيمة المعامل موجبة 0.0178 وغير معنوية؛

- تبين القيمة الاحتمالية الأكبر من 0.05 والمقابلة لمتغير معدل التضخم (INFR) عدم معنوية العلاقة مع رصيد ميزان المدفوعات (OBP) في الجزائر والعراق فقط، حيث كانت قيمة المعامل موجبة في الجزائر والسعودية 0.2255، 0.5905 وسالبة في العراق -0.2349؛

- بين الجدول قوة العلاقة بين متغير أسعار النفط (OP) وجميع المتغيرات الأخرى في كل الدول وهو ما يمكن أن يستدل به على أن تغير قيم أسعار النفط، يمكن أن يشرح معظم التغيرات في قيم المتغيرات الأخرى.

الفرع الثالث: اختبارات جذر الوحدة

سنقوم ضمن هذا العنصر باختبار استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات المتحركة في طبيعة العلاقة بين أسعار النفط وميزان المدفوعات وقد تم تطبيق اختباري Augmented Dickey-Fuller و Phillips-Perron، للتحقق ما إذا كانت السلاسل الزمنية تحتوي على جذر الوحدة حيث يعتمد الاختبارين على نفس الفرضيات: (DICKEY & FULLER, 1979)

- **H0**: وجود جذر الوحدة أي السلسلة غير مستقرة؛

- **H1**: لا يوجد جذر وحدة السلسلة مستقرة.

يتم مقارنة القيم المحسوبة (t-Statistic) مع القيم الاحتمالية المقابلة (Prob) ويمكن قبول الفرضية العدمية (H0) واعتبار السلسلة الزمنية مستقرة إذا كانت القيمة الاحتمالية المقابل أقل من مستوي المعنوية 5%.

الجدول رقم (04.03): نتائج اختبارات الاستقرار (بيانات الجزائر)

النتيجة	اختبار PP			اختبار ADF			المستوى	المتغير
	ثابت و اتجاه	ثابت	بدون	ثابت و اتجاه	ثابت	بدون		
مستقرة عند الفرق الأول	0.65	0.34	0.057	0.64	0.37	0.06	I(0)	OBP
مستقرة عند الفرق الأول	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	I(1)	
مستقرة عند الفرق الأول	0.50	0.48	0.63	0.64	0.48	0.56	I(0)	OP
مستقرة عند الفرق الأول	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	I(1)	
مستقرة عند الفرق الأول	0.64	0.82	0.84	0.73	0.83	0.86	I(0)	GDP
مستقرة عند الفرق الأول	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	I(1)	
مستقرة عند المستوى	0.00	0.00	0.01	0.00	0.00	0.02	I(0)	REER
مستقرة عند المستوى	0.02	0.03	0.02	0.00	0.02	0.01	I(0)	INFR

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على مخرجات Eviews 13.

- قمنا بعرض نتائج اختبارات الاستقرار في الجدول السابق بناء على القيم الاحتمالية لوحدها بدلا من القيم المحسوبة والاحتمالية معا، وذلك من أجل اختصار النتائج وتبسيط عملية التحليل حيث بينت القيم الاحتمالية الموافقة للمتغيرات المدروسة عدم استقراره السلسلة الزمنية (**OBP**) عند المستوى نظرا للقيمة الاحتمالية الأكبر من مستوي المعنوية 5%، واستقراريتها عند أخذ الفروق الأولى وهو ما تأكده القيم الاحتمالية المقابلة؛
- عدم استقرار السلسلة الزمنية لكل من المتغيرين المستقلين (**OP**) و(**GDP**) عند المستوى في جميع الحالات (بدون ، ثابت ، ثابت واتجاه)، واستقرارها عند الفروق الأولى،

- بينت النتائج استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات (REER) و (INFR) عند المستوى حيث كانت قيمة الاحتمال أقل من 0.05 ومنه يمكن القول بأن متغيرات الدراسة في حالة الجزائر مستقرة إما عند المستوى أو عند الفروق الأولى ، كما بين الجدول تطابق النتائج الاستقرارية بين كل من اختبار (ADF) و (PP).

الجدول رقم (05.03): نتائج اختبارات الاستقرارية (بيانات السعودية)

النتيجة	اختبار PP			اختبار ADF			المستوى	المتغير
	ثابت و اتجاه	ثابت	بدون	ثابت و اتجاه	ثابت	بدون		
مستقرة عند المستوى	0.03	0.00	0.00	0.03	0.00	0.00	I(0)	OBP
مستقرة عند الفرق الاول	0.57	0.54	0.59	0.57	0.53	0.56	I(0)	OP
	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	I(1)	
مستقرة عند الفرق الاول	0.47	0.99	0.99	0.39	0.97	0.99	I(0)	GDP
	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	I(1)	
مستقرة عند الفرق الاول	0.84	0.42	0.44	0.74	0.32	0.44	I(0)	REER
	0.01	0.00	0.00	0.01	0.00	0.00	I(1)	
مستقرة عند المستوى	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	I(0)	INFR

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات 13 Eviews

- توصلت نتائج الدراسة بعد تحليل مخرجات الجدول السابق ومقارنة قيمة الاحتمالية مع القيم المحسوبة لكل متغير إلى استقراره السلاسل الزمنية للمتغيرات أسعار النفط (OP) والنتاج المحلي الاجمالي (GDP) وسعر الصرف الفعلي الحقيقي (REER) بعد أخذ الفروق الأولى حيث أصبحت القيم الاحتمالية أصغر من 0.05؛

- السلاسل الزمنية للمتغيرات رصيد ميزان المدفوعات (OBP) و معدل التضخم (INFR) مستقرة عند المستوى كما نلاحظ أيضا تطابق النتائج بين الاختبارين (ADF) و (PP). وبمنه يمكن القول بأن جميع المتغيرات في حالة السعودية مستقرة إما في الفرق الأول أو عند المستوي.

الجدول رقم (06.03): نتائج اختبارات الاستقرار (بيانات العراق).

النتيجة	اختبار PP			اختبار ADF			المستوى	المتغير
	ثابت و اتجاه	ثابت	بدون	ثابت و اتجاه	ثابت	بدون		
مستقرة عند المستوى	0.02	0.09	0.05	0.00	0.07	0.04	I(0)	OBP
مستقرة عند الفرق الاول	0.60	0.51	0.59	0.60	0.54	0.57	I(0)	OP
	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	I(1)	
مستقرة عند الفرق الاول	0.00	0.60	0.39	0.47	0.67	0.42	I(0)	GDP
	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	I(1)	
مستقرة عند الفرق الاول	0.59	0.52	0.37	0.24	0.3	0.25	I(0)	REER
	0.13	0.03	0.00	0.10	0.02	0.00	I(1)	
مستقرة عند المستوى	0.03	0.05	0.00	0.03	0.04	0.00	I(0)	INFR

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات Eviews 13

- بينت نتائج اختباري ديكي-فولر الموسع و فليبس بين بأن القيم الاحتمالية لسلسلة الزمنية لبيانات العراق المقابلة لمتغير رصيد ميزان المدفوعات (OBP) ومعدل التضخم (INFR) أقل من 0.05 وبالتالي يمكن القول بأن السلاسل مستقرة عند المستوى في مستوى المعنوية 5%؛

- المتغيرات المستقلة سعر النفط (OP)، الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، سعر الصرف الفعلي الحقيقي (REER)، قيمها الاحتمالية المقابلة أكبر من القيمة 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية (H1) القائلة بوجود جذر وحدة، ومنه السلاسل غير مستقرة عند الفرق الأول وبالتالي نلجأ إلى تطبيق الفروق الأولى حيث

نلاحظ بأن جميع القيم الاحتمالية انخفضت إلى ما دون القيمة 0.05 ومعناه أن السلاسل الزمنية مستقرة عند الفروق الأولى.

– بعد فحص استقراره المتغيرات في جميع الدول المدروسة يمكن القول بأن المتغيرات بعضها مستقر عند الفرق الأول والبعض الآخر مستقر عند المستوي وبالتالي يمكن تطبيق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) على جميع بيانات الدراسة.

المطلب الثاني: تحديد درجات الإبطاء واختيار نموذج ARDL المناسب.

تتطلب عملية تقدير نموذج (ARDL) المناسب لدراسة العلاقة بين المتغيرات، المرور بمرحلة أساسية يتم من خلالها تحديد درجات الإبطاء الخاصة بكل متغير وذلك بهدف ضمان كفاءة النموذج المستخدم في تقدير العلاقة بين المتغيرات بدقة عالية، حيث قمنا باختبار درجات الإبطاء الملائمة باستخدام معيار (AKAIKE Information Criterion) ثم قمنا باختيار النموذج الذي تقابله القيمة الأقل حسب هذا المعيار وبناء على النتائج الموضحة في الملحق رقم (03) تم إعداد الجدول الموالي:

الجدول رقم (07.03): نتائج اختبار فترات البطء للنماذج الثلاث.

نموذج (ARDL) المناسب	
ARDL(1,2,2,2,0)	نموذج الجزائر
ARDL(2,2,0,2,0)	نموذج السعودية
ARDL(2,1,0,2,0)	نموذج العراق

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات 13 Eviews

انطلاقاً من نتائج الجدول أعلاه الذي يوضح النموذج الأحسن من بين 20 نموذج (ARDL) يقترحها هذا المعيار وعليه يمكن الاستنتاج ما يلي:

– نموذج الجزائر : حسب معيار (AIC) فإن نموذج (ARDL(1,2,2,2,0)) هو النموذج الأنسب من بين 20 نموذج حيث يكون لمتغير التابع (OBP) درجة تأخير واحدة، ودرجتي تأخير لكل من المتغير المستقل

(OP)، (GDP)، (INFR)، وصفر درجة تأخير للمتغير (REER) حيث يمكن كتابة معادلة النموذج كالتالي:

$$\begin{aligned} \Delta OBP_t = & C_0 + \sum_{i=1}^1 \alpha_1^{(i)} \Delta OBP_{t-i} + \sum_{i=1}^2 \alpha_2^{(i)} \Delta OP_{t-i} + \sum_{i=1}^2 \alpha_3^{(i)} \Delta GDP_{t-i} \\ & + \sum_{i=1}^2 \alpha_4^{(i)} \Delta INFER_{t-i} + \underbrace{\alpha_5 \Delta REEER_t}_{\text{لا تأخرات (REEER = 0 لأن ترتيب)}} \\ & + \beta_1 OBP_{t-1} + \beta_2 OP_{t-1} + \beta_3 GDP_{t-1} + \beta_4 INFER_{t-1} + \beta_5 REEER_{t-1} + \varepsilon_t. \end{aligned}$$

- نموذج السعودية: حسب نتائج الجدول فإن للمتغير التابع (OBP) درجتى إبطاء أما المتغيرات المستقلة (OP) و (INFR) فلهما درجتى إبطاء في حين المتغيرين (GDP) و (REER) كانت لهما صفر درجة إبطاء ومنه يمكن كتابة نموذج $ARDL(2,2,0,2,0)$ بالشكل الرياضي على النحو التالي:

$$\begin{aligned} \Delta OBP_t = & C_0 + \sum_{i=1}^2 \alpha_1^{(i)} \Delta OBP_{t-i} + \sum_{i=1}^2 \alpha_2^{(i)} \Delta OP_{t-i} + \underbrace{0 \cdot \Delta GDP_{t-i}}_{\text{لا تأخرات لأن GDP = 0}} \\ & + \sum_{i=1}^2 \alpha_4^{(i)} \Delta INFER_{t-i} + \underbrace{\alpha_5 \Delta REEER_t}_{\text{لا تأخرات (REEER = 0 لأن ترتيب)}} \\ & + \beta_1 OBP_{t-1} + \beta_2 OP_{t-1} + \beta_3 GDP_{t-1} + \beta_4 INFER_{t-1} + \beta_5 REEER_{t-1} + \varepsilon_t. \end{aligned}$$

- نموذج العراق: حسب نموذج $ARDL(2,1,0,2,0)$ الموضح في الجدول أعلاه نجد بأن للمتغير التابع (OBP) و المتغير المستقل (OP) درجتى إبطاء فحين يكون للمتغير المستقل (GDP) صفر درجة إبطاء، والمتغير (INFR) درجتى إبطاء أما المتغير (REER) يكون له صفر درجة إبطاء وعليه نكتب معادلة النموذج بالشكل التالي:

$$\begin{aligned} \Delta OBP_t = & C_0 + \sum_{i=1}^2 \alpha_1^{(i)} \Delta OBP_{t-i} + \sum_{i=1}^1 \alpha_2^{(i)} \Delta OP_{t-i} + \underbrace{0 \cdot \Delta GDP_{t-i}}_{\text{(تأخر = 0 GDP)}} \\ & + \sum_{i=1}^2 \alpha_4^{(i)} \Delta INFER_{t-i} + \underbrace{\alpha_5 \Delta REEER_t}_{\text{(تأخر = 0 REEER)}} \\ & + \beta_1 OBP_{t-1} + \beta_2 OP_{t-1} + \beta_3 GDP_{t-1} + \beta_4 INFER_{t-1} + \beta_5 REEER_{t-1} + \varepsilon_t. \end{aligned}$$

المطلب الثالث: تقدير معاملات نماذج ARDL الفردية.

تقوم منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة على تسلسل مجموعة من الاختبارات المنهجية التي لا يمكن تجاوزها ولا يمكن الاستمرار في عملية التقدير دون نجاح نتائجها، حيث بعد أن قمنا باختبار سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات والتأكد من عدم وجود متغيرات مستقرة عند الفرق الثاني (I2)، ثم تحديد درجات الإبطاء ومعادلات نماذج (ARDL)، نعمل ضمن هذا المطلب على التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل وتقدير معاملاتهما على المديين القصير والطويل الخاصة بكل نموذج.

الفرع الأول: اختبارات التكامل المشترك

نستهدف من خلال اختبارات التكامل المشترك البحث عن وجود الارتباط بين متغيرات الدراسة على المدى الطويل بالرغم من التغيرات والتقلبات في قيمها اللحظية أو الأنية، وبالعودة إلى النموذج القياسي المتبع في دارستنا يعتبر اختبار الحدود (ARDL Bounds Test) الذي طوره (Pesaran, M. Hashem ;, 2001)، من الاختبارات الأساسية لتأكيد أو نفي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، نظرا لوجود سلاسل زمنية مستقرة عند المستوى وأخرى عند الفرق الأول، حيث نقوم باختبار الفرضية الصفرية (H0) التي تنفي وجود تكامل مشترك بين المتغيرات في الأمد الطوي، والفرضية البديلة (H1) التي تؤكد وجود تكامل مشترك بين المتغيرات على الأمد الطويل. كما تجدر الإشارة إلى أنه يمكن الاعتماد على اختبار الحدود الموسع (Augmented ARDL Bounds Test) (Chung , Yan Sam ; et al., 2019, p. 80) وهو عبارة عن تعديل على الاختبار التقليدي ويعرف أيضا في بعض الأدبيات الاقتصادية بـ (Ardl bounds test with augmented lag structure) أو (bootstrap ardl bounds test)، حيث يتم اللجوء إليه في الحالات التي تتطلب زيادة الدقة الإحصائية خاصة مع العينات ذات الحجم الصغير وكذا في الدراسات التي يكون فيها المتغير التابع قريبا من الاستقرار عند الفرق الثاني ويعطي هذا الاختبار مرونة أكبر في التعامل مع البيانات المشكوك فيها كما يمكن الحصول على نتائج هذا الاختبار مباشرة عن طريق برمجية (Stata) ويوضح الجدول الموالي نتائج اختبارات العلاقات طويلة الأجل لنماذج الفردية لكل دولة:

الجدول رقم (08.03): نتائج اختبار وجود علاقة طويلة الأجل.

النتيجة	القيمة الحرجة عند 5%		القيمة المحسوبة	إحصائية الاختبار	
وجود تكامل مشترك	4.154	5.54	12.73	F-statistic	نموذج الجزائر
وجود تكامل مشترك	-3.41	- 4.36	-5.65	t-statistic	
النتيجة	القيمة الحرجة عند 5%		القيمة المحسوبة	إحصائية الاختبار	
وجود تكامل مشترك	2.26	3,48	8.04	F-statistic	نموذج السعودية
وجود تكامل مشترك	-1,95	- 3,6	4.4	t-statistic	
وجود تكامل مشترك	2.64	4.54	5.41	Extra F-stat	
النتيجة	القيمة الحرجة عند 5%		القيمة المحسوبة	إحصائية الاختبار	
وجود تكامل مشترك	2.26	3,48	5.30	F-statistic	نموذج العراق
وجود تكامل مشترك	-1,95	- 3,6	- 5.07	t-statistic	
وجود تكامل مشترك	2.64	4.54	5.48	Extra F-stat	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13 و STATA17.

- يلخص الجدول السابق نتائج اختبار (ARDL Bounds Test) و (Augmented ARDL Bounds Test) للنماذج الفردية الثلاث للدول محل الدراسة الجزائر السعودية والعراق والذي تم إعداده بناءً على نتائج الملحق رقم (04) حيث يتم مقارنة القيمة المحسوبة (F-statistic) و (Extra F-stat) مع القيم الحرجة للحد الأدنى

(I0) والأعلى (I1) للمتغيرات عند مستوى المعنوية 5% . وبناء على النتائج المحصل عليها يمكن أن نستعرض ما يلي:

- وجود علاقة تكامل مشترك على المدى الطويل في نموذج الجزائر بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة تأكدها القيمة المحسوبة (12.73) الأكبر من القيم الحرجة للحد الأدنى (4.154) والأعلى (5.54) عند مستوى المعنوية 5%؛

- بلغت القيمة المحسوبة في نموذج السعودية (8.04) وهي أكبر من القيم الحرجة للحد الأدنى (2.26) والأعلى (3,48) عند مستوى المعنوية 5% كما بلغت قيمة **Extra F-stat** (5.41) وهي أيضا أكبر من القيم الحرجة للحد الأدنى (2.64) والأعلى (4.54) مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع رصيد ميزان المدفوعات والمتغيرات المستقلة الأخرى في السعودية؛

- بالنسبة لنموذج العراق نجد أن القيمة المحسوبة (5.30) وقيمة **Extra F-stat** (5.48) أكبر من قيم الحرجة للحد الأدنى والحد الأعلى (2.26)، (3,48) و(2.64)، (4.54) عند مستوى المعنوية 5% وهو ما يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل بين أسعار النفط ورصيد ميزان المدفوعات في المدى الطويل؛

- انطلاقا من تحليل النتائج السابقة والتي تؤكد وجود علاقة طويلة الأجل بين رصيد ميزان المدفوعات و أسعار النفط، الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف الفعلي الحقيقي، معدل التضخم في الدول الثلاثة يمكن القول بأن جميع نماذج **ARDL** التي تم تقديرها خلال المرحلة السابقة تؤكد وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

الفرع الثاني: تقدير معاملات العلاقة طويلة الأجل

بناء على نتائج الخطوة السابقة التي تم التوصل من خلالها إلى تأكيد علاقة التكامل طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة في النماذج الثلاثة (الجزائر، السعودية، العراق)، وينبغي ضمن هذه الخطوة تحديد معاملات العلاقة طويلة الأجل الخاصة بكل نموذج وهو ما توضحه الأشكال الموالية حيث سنقوم بتحليل المعاملات طويلة الأجل الخاصة

بكل نموذج لوحدها من خلال مقارنة تحليل قيمة المعاملات وطبيعة اتجاهها (سالِب أو موجب) ومدى معنويتها عن مستوى 5%.

أولاً: نموذج الجزائر

الجدول رقم (09.03): معاملات العلاقة طويلة الاجل لنموذج الجزائر.

Variable *	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OP(-1)	1.249337	0.113953	10.96365	0.0000
GDP(-1)	-7.19E-10	7.39E-11	-9.728769	0.0000
INFR(-1)	0.393129	0.163675	2.401891	0.0238
REER	0.349705	0.118577	2.949177	0.0067

Note: * Coefficients derived from the CEC regression.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 13.

يمكن من خلال تحليل نتائج جدول تقدير العلاقة طويلة الأجل بين رصيد ميزان المدفوعات و المتغيرات المستقلة الأخرى في نموذج الجزائر التوصل إلى:

- علاقة طردية ومعنوية بين رصيد ميزان المدفوعات (OBP) وأسعار النفط (OP) على المدى الطويل، وهو ما تبينه قيمة المعنوية المقدرة ب 0.000، وهي أقل بكثير مستوى المعنوية 5%. ومن خلال قيمة المعامل (Coef)، يمكن القول أن ارتفاع أسعار النفط في الجزائر ب 1% يؤدي إلى زيادة رصيد ميزان المدفوعات ب 1.24%؛ حيث تتطابق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية حيث أن ارتفاع أسعار النفط باعتبارها صادرات وطنية يرفع من قيمة العوائد المتأتية من الخارج وبالتالي تحسن رصيد الحساب الجاري ومن ثم الرصيد الكلي لميزان المدفوعات وقد أكدت دراسة (Djaber, abdenasser, & hassiba, 2025, p. 2267) هذه العلاقة الطردية لأنها تعكس اعتماد الاقتصاد الجزائري على الإيرادات الخارجية التي يعتبر النفط المكون الرئيسي لها؛

- علاقة عكسية ومعنوية بين رصيد ميزان المدفوعات (OPB) و الناتج المحلي الإجمالي (GDP) على المدى الطويل، وهو ما توضحه قيمة المعنوية المقدرة ب 0.000 وهي أقل بكثير من مستوى المعنوية 5% حيث أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ب 1% يؤدي إلى تراجع رصيد ميزان المدفوعات ب 7.1% ويعود

ذلك إلى كون الاقتصادات الريعية مثل الجزائر لا تتمتع بتنافسية عالية في القطاعات الأخرى حيث يؤدي زيادة الناتج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي) إلى زيادة الطلب المحلي خاصة على الواردات من السلع الاستهلاكية، والمواد الوسيطة و التجهيزات، (THIRL WALL, 2011, p. 324) حيث يتسع العجز في الحساب الجاري ومن ثم رصيد ميزان المدفوعات إذا لم تقابله زيادة مكافئة في الصادرات.

- علاقة طردية ومعنوية بين رصيد ميزان المدفوعات (OBP) ومعدل التضخم (INFR) على المدى الطويل، وهو ما تأكده قيمة المعنوية المقدرة ب 0.0238، وهي أقل من مستوي المعنوية 5%، حيث أن زيادة معدل التضخم في الجزائر ب 1%، يؤدي إلى زيادة رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر ب 0.39%؛ ويمكن القول بأن هذه النتيجة تتعارض مع فروض النظرية الاقتصادية التي تنص على أن معدلات التضخم المرتفعة تدفع نحو تدهور وضعية ميزان المدفوعات وبالعودة إلى حالة الجزائر يمكن التخمين بأن معدلات التضخم المحلي ترتبط بارتفاع الأسعار وزيادة الإيرادات النفطية التي تحسن رصيد ميزان المدفوعات وفي نفس الوقت تؤدي هذه التدفقات إلى زيادة الانفاق الحكومي ومنه إلى ضغوط تضخمية محلية وعليه يعتبر معدل التضخم متغير تابع مشترك مع أسعار النفط أكثر من كونه متغير مستقل يؤثر بلته.

- علاقة طردية ومعنوية بين رصيد ميزان المدفوعات (OBP) وسعر الصرف الفعلي الحقيقي (REER) في الجزائر حسب ما توضحه قيمة المعنوية المقدرة ب 0.0067، وهي قيمة أقل بكثير من مستوي المعنوية 5%، وتوضح قيمة المعامل أن ارتفاع أسعار الصرف الفعلية الحقيقية (تراجع الدينار الجزائري) ب 1% يؤدي إلى زيادة رصيد ميزان المدفوعات ب 0.34% حيث تدعم هذه النتيجة فروض النظرية الاقتصادية والتي تؤكد بأنه كلما زاد سعر صرف عملة (خفض قيمة العملة المحلية) كلما تحسن ميزان مدفوعاتها كنتيجة لتحسن تنافسية الصادرات وتراجع الواردات التي تصبح أغلى نسبياً؛

ثانياً: نموذج السعودية

الشكل رقم (10.03): معاملات العلاقة طويلة الأجل لنموذج السعودية.

Variable *	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OP(-1)	2.316799	0.582783	3.975403	0.0005
INFR	-0.148343	1.336850	-0.110965	0.9125
GDP(-1)	-4.41E-11	4.55E-11	-0.967589	0.3422
REER	-0.223298	0.097982	-2.278961	0.0311

Note: * Coefficients derived from the CEC regression.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 13

تعرض المعاملات الموضحة في الجدول نتائج العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة لنموذج السعودية كما يلي:

- تبين قيمة معامل متغير أسعار النفط (OP) التي تقدر بـ 0.0005 وهي قيمة أقل بكثير من مستوى المعنوية 5%، بأن العلاقة بين أسعار النفط و رصيد ميزان المدفوعات علاقة طردية ومعنوية حيث أن ارتفاع أسعار النفط بـ 1%، يدفع نحو ارتفاع رصد ميزان المدفوعات في السعودية بـ 2,3%؛ حيث أن ارتفاع الإيرادات النفطية يدفع نحو الغائض في الحساب الجاري ومنه إلى ميزان المدفوعات السعودي وهو ما يبين الاعتماد الكبير على الصادرات النفطية في الاقتصاد السعودي وتتوافق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (ALharbi, 2025, p. 54)؛

- وجود علاقة عكسية غير معنوية بين رصيد ميزان المدفوعات (OBP) والناتج المحلي الإجمالي (GDP) وهو ما توضحه نسبة المعنوية المقدرة بـ 0.3422. وهي أكبر بكثير من مستوى المعنوية 5% بمعنى أن الزيادة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بـ 1% لا تؤثر على رصيد ميزان المدفوعات في السعودية؛ والرغم عدم تطابق هذه النتيجة مع فروض النظرية الاقتصادية إلا أنها تتفق جزئياً مع نتائج دراسة (ALharbi, 2025, p. 55) التي توصلت إلى وجود أثر سلبي غير معنوي لمعدل نمو الناتج المحلي للفرد (GDPC) على رصيد الميزان التجاري في المدى الطويل، ويكمن تفسير ذلك كون أسعار النفط والصادرات النفطية هي المصدر الرئيسي للعملة الأجنبية في السعودية مما يجعل أثر الناتج المحلي الإجمالي الذي ينمو لأسباب داخلية مثل الانفاق الحكومي والأنشطة غير

أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات - دراسة تحليلية قياسية لبعض الدول المنتجة للنفط خلال الفترة (1990-2021).

النفطية غير مباشر وضعيف كما أن ارتفاعه دائما ما يكون مصحوبا بارتفاع حجم الواردات الرأسمالية والاستهلاكية لكن حجم العوائد النفطية الكبير الذي يغطي الواردات يجعل الأثر غير معنوي احصائيا؛

- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل التضخم (INFR) ورصيد ميزان المدفوعات (OBP) في السعودية وهو ما توضحه قيمة المعنوية المقدرة ب 0.9125، وهي قيمة أكبر بكثير من مستوى المعنوية المقدر ب 5%؛ مما يعني بأن زيادة معدل التضخم ب 1% لا يؤدي إلى زيادة أو تراجع في رصيد ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة وتعارض هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية لكن بالعودة إلى خصوصية الاقتصاد السعودي نجد التغيرات في معدلات التضخم قد لا تترجم إلى تغيرات ملحوظة في وضعية ميزان المدفوعات في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة للريال مقابل الدولار حيث تحافظ على نفس القدرة التنافسية للعملة المحلية كما التضخم المحلي المرتبط بالاستهلاك المحلي يرفع من تكاليف الاستيراد لكن من الغير المؤكد أن الصادرات ستتراجع بما فيه الكفاية لغير وضعية ميزان المدفوعات.

- علاقة عكسية معنوية بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي (REER) ورصيد ميزان المدفوعات (OBP) في السعودية حسب ما تمثله قيمة المعنوية المقدرة ب 0.3111، وهي قيمة أقل من مستوي المعنوية 5% ومنه يمكن القول بأن زيادة أسعار الصرف الفعلية الحقيقية (انخفاض الريال السعودي) ب 1% يؤدي إلى تراجع رصيد ميزان المدفوعات السعودي ب 0.22%. ويمكن القول بأن هذه النتيجة لا تتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية حيث يفترض تحسن وضعية ميزان المدفوعات بعد ارتفاع أسعار الصرف (تراجع قيمة العملة المحلية) حيث تصبح السلع المحلية أكثر تنافسية كما تصبح الواردات الأجنبية أعلى نسبيا وهو ما يحسن من وضعية الحساب الجاري ويمكن تفسير هذه النتيجة بالعودة إلى طبيعة نظام الصرف الثابت في السعودية حيث أن تراجع الريال السعودي مقابل الدولار الأمريكي لا يحدث فعليا وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Houfi, 2023, p. 43)

ثالثا: نموذج العراق

الجدول رقم (11.03): معاملات العلاقة طويلة الأجل لنموذج العراق.

Variable *	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OP(-1)	0.120812	0.042971	2.811506	0.0093
GDP	4.14E-11	1.66E-11	2.499335	0.0191
REER(-1)	-0.012408	0.003797	-3.267628	0.0030
INFR	-0.002354	0.007828	-0.300756	0.7660

Note: * Coefficients derived from the CEC regression.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 13

توضح نتائج جدول معاملات العلاقة طويلة الأجل لنموذج العراق ما يلي:

- يوضح معامل متغير أسعار النفط الموجب العلاقة الطردية ومعنوية بين رصيد ميزان المدفوعات (OBP) وأسعار النفط (OP) في العراق وهو ما توضحه قيمة المعنوية 0.0093، وهي قيمة أقل بكثير من مستوى المعنوية 5%، حيث أن زيادة أسعار النفط ب 1%، تؤدي إلى زيادة رصيد ميزان المدفوعات ب 0.12%؛ حيث أن تحسن أسعار النفط يرفع من قيمة الإيرادات وهو ما يحسن رصيد الميزان التجاري الذي يمثل النسبة الأكبر من ميزان المدفوعات العراقي كما تتوافق هذه النتيجة مع دراسة (البرزنجي و الادريسي، 2025)

- أثبتت المعاملات العلاقة الطردية المعنوية بين رصيد ميزان المدفوعات (OBP) و الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في العراق وهو ما تبينه قيمة المعنوية 0.0191 وهي قيمة أقل من 5%، حيث أن زيادة قيمة الناتج المحلي الإجمالي ب 1% تؤدي إلى زيادة رصيد ميزان المدفوعات ب 4.14% وهي نسبة مرتفعة نوعا ما نظرا لكون الاقتصاد العراقي ريعي بدرجة كبيرة حيث أن أي ارتفاع في قيمة الصادرات النفطية ترتفع معه قيمة (GDP) لأن القطاع الإنتاجي يتركز أساسا على الإنتاج النفطي مع تسجيل ضعف واضح في القطاعات الإنتاجية الأخرى وبالتالي ارتفاع الإنتاج المحفز بارتفاع أسعار النفط يزيد من مساهمة الناتج المحلي الإجمالي من إجمالي الصادرات وبالتالي ميزان المدفوعات.

- علاقة عكسية غير معنوية بين رصيد ميزان المدفوعات (OBP) ومعدل التضخم (INFR) في العراق حيث تم تسجيل قيمة معنوية مقدرة ب 0.76 وهي قيمة أكبر بكثير من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي يمكن القول بأن زيادة في معدل التضخم ب 1% لا تؤثر على رصيد ميزان المدفوعات حيث أن معدلات التضخم في العراق غالباً ما تكون مرتبطة بأسعار الصرف (تضخم مستورد) أو ارتفاع أسعار السلع العالمية حيث أن التضخم يتأثر بسعر الصرف أكثر مما يؤثر عليه وبالتالي عند إدخال التضخم في النموذج الاحصائي قد يظهر أثره ضعيفاً لأن المتغير الأكثر مباشرة في التأثير هو سعر الصرف وتدعم هذه النتيجة بالنتيجة التي تم التوصل إليها مع متغير سعر الصرف ؛

- علاقة عكسية معنوية بين رصيد ميزان المدفوعات (OBP) وسعر الصرف الفعلي الحقيقي (REER) وهو ما تأكده قيمة المعنوية المقدرة ب 0.0030 وهي قيمة أقل بكثير من 5%، ومنه يمكن القول بأن زيادة سعر الصرف الفعلي الحقيقي في العراق (تراجع سعر الدينار العراقي) ب 1% يؤدي إلى تراجع رصيد ميزان المدفوعات ب 0.012408% وهو ما يتعارض مع فروض النظرية الاقتصادية حيث أن الاقتصاد العراقي الذي يعاني من التبعية المفرطة للقطاع النفطي وضعف الإنتاج الوطني الذي يعتمد على الواردات بالدولار يتأثر بارتفاع أسعار الواردات (تكلفة الاستيراد) الناتجة عن تراجع أسعار الصرف المحلية بالإضافة إلى الضغوط التي تعرضها الاقتصاد العراقي خلال فترة الدراسة نتيجة الظروف الأمنية والعقوبات الاقتصادية.

الفرع الثالث: تقدير معاملات العلاقة قصيرة الأجل.

تتطلب عملية تقدير العلاقة بين المتغيرات مواصلة عملية التقدير على المدى القصير من خلال تحديد معاملات العلاقة قصيرة الأجل حيث يتم نموذج تصحيح الخطأ (ECM) تحديد الفترة الزمنية اللازمة لتصحيح الاختلالات التي تحدث في المدى القصير وانتقالها نحو وضعية التوازن في المدى الطويل حيث الجداول الموالية نتائج أثر تغيرات أسعار النفط على رصيد ميزان المدفوعات في المدى القصير في كل من الجزائر، السعودية، العراق:

أولاً: نموذج الجزائر

الجدول رقم (12.03): نتائج تقدير معاملات العلاقة قصيرة الأجل لنموذج الجزائر.

Dependent Variable: D(OBP)
Method: ARDL
Date: 07/26/25 Time: 00:26
Sample: 1992 2021
Included observations: 30
Dependent lags: 2 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (2 max. lags): OP GDP INFR REER
Deterministics: Unrestricted constant and unrestricted trend (Case 5)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 162
Selected model: ARDL(1,2,2,2,0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ*	-0.982902	0.110846	-8.867287	0.0000
D(OP)	0.480103	0.087077	5.513528	0.0000
D(OP(-1))	-0.759263	0.141659	-5.359776	0.0000
D(GDP)	8.67E-12	6.72E-11	0.129048	0.8985
D(GDP(-1))	5.25E-10	1.12E-10	4.704360	0.0001
D(INFR)	0.150212	0.060722	2.473777	0.0220
D(INFR(-1))	0.111022	0.048946	2.268262	0.0340
C	-60.54160	6.901530	-8.772200	0.0000
@TREND	2.738387	0.314840	8.697699	0.0000
R-squared	0.948464	Mean dependent var	-0.066300	
Adjusted R-squared	0.928832	S.D. dependent var	9.620008	
S.E. of regression	2.566363	Akaike info criterion	4.966182	
Sum squared resid	138.3106	Schwarz criterion	5.386541	
Log likelihood	-65.49272	Hannan-Quinn criter.	5.100658	
F-statistic	48.31074	Durbin-Watson stat	1.896104	
Prob(F-statistic)	0.000000			

* p-values are incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews13.

يعرض الجدول نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة في نموذج الجزائر والتي يمكن تلخيصها كما يلي:

- قيمة معامل المتغير المستقل موجبة واحتمالها المقابل أقل بكثير من مستوى المعنوية 5%، وهو ما يجعل العلاقة بين أسعار النفط ورصيد ميزان المدفوعات الجزائري في المدى القصير تكون طردية ومعنوية حيث يؤدي ارتفاع أسعار النفط ب 1% إلى زيادة رصيد ميزان المدفوعات ب 48%؛

- يوضح المعامل المقابل للمتغير المستقل المساعد الناتج المحلي الإجمالي بأن العلاقة مع رصيد ميزان المدفوعات علاقة طردية معنوية في المدى القصير حيث يؤدي ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي ب 1% إلى ارتفاع رصيد ميزان المدفوعات ب 5.2% وهو ما تبينه قيمة الاحتمال المقابل الأقل من مستوى المعنوية 5%؛

- العلاقة بين معدل التضخم ورصيد ميزان المدفوعات علاقة طردية معنوية حيث أن ارتفاع معدل التضخم ب 1% يؤدي إلى زيادة رصيد ميزان المدفوعات ب 15%؛

- قيمة معامل تصحيح الخطأ ($Cointeq^*$) قدرت ب (-0.982902) وهي قيمة سالبة ومعنوية عند مستوى أقل بكثير من مستوى المعنوية 5%، ومنه يمكن التأكيد على وجود علاقة توازنية من المتغيرات المدروسة في المدى القصير حيث يتطلب المتغير التابع رصيد ميزان المدفوعات (OPB) حوالي 358 يوم لتجاوز الاختلال الحاصل في المدى القصير والرجوع نحو وضعية التوازن في المدى القصير، كما قيمة ($Cointeq^*$) = (-0.982902) تعني أن النموذج يملك علاقة توازنية طويلة المدى قوية وفي حالة التعرض لصدمة في المدى القصير يتم تصحيح حوالي 0.98% من الاختلال في الفترة الموالية حيث كلما اقتربت هذه القيمة من الواحد الصحيح (1) كلما كان التوازن في المدى الطويل مستقر وسريع التحقق؛

- يمكن القول بأن النموذج ككل يتمتع بقدرة تفسيرية عالية من خلال ملاحظة قيمة معامل الحديد (R-Squared=0.948464) و (Adjusted R-squared=0.928832) حيث أن التغيرات في المتغير التابع الرصيد الكلي لميزان المدفوعات تفسر بنسبة 92% بدلالة المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج. ثانيا: نموذج السعودية

الجدول رقم (13.03): نتائج تقدير معاملات العلاقة قصيرة الأجل لنموذج السعودية.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ*	-0.767746	0.109996	-6.979739	0.0000
D(OBP(-1))	0.258596	0.094760	2.728954	0.0120
D(OP)	3.052033	0.825286	3.698153	0.0012
D(OP(-1))	1.936547	0.867367	2.232674	0.0356
D(GDP)	-5.44E-10	1.70E-10	-3.206057	0.0039
D(GDP(-1))	-7.16E-10	2.23E-10	-3.216905	0.0038
STRUCTURALBREAK	-155.5344	18.73594	-8.301395	0.0000
R-squared	0.923368	Mean dependent var	2.773400	
Adjusted R-squared	0.903377	S.D. dependent var	64.42942	
S.E. of regression	20.02734	Akaike info criterion	9.033038	
Sum squared resid	9225.174	Schwarz criterion	9.359984	
Log likelihood	-128.4956	Hannan-Quinn criter.	9.137631	
F-statistic	46.18952	Durbin-Watson stat	2.453351	
Prob(F-statistic)	0.000000			

* p-values are incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 13.

يلخص الجدول نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل في نموذج السعودية حيث توصلت النتائج إلى وجود:

- علاقة طردية ومعنوية بين أسعار النفط ورصيد ميزان المدفوعات في المدى القصير حيث أن الزيادة في أسعار النفط ب 1% تؤدي إلى زيادة رصيد ميزان المدفوعات ب 3% حسب ما توضحه قيمة الاحتمال المقابل والتي هي أقل من مستوي المعنوية 5% ؛

- توضح قيمة معامل المتغير المستقل المساعد العلاقة عكسية ومعنوية بين الناتج المحلي الإجمالي ورصيد ميزان المدفوعات في المدى القصير حيث أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي ب 1% يؤدي إلى تراجع رصيد ميزان المدفوعات ب 5.4% والتي هي أقل من مستوي المعنوية 5%؛

- نلاحظ من الجدول بأن قيمة معامل تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية ($Cointeq^* = -0.767764$) حيث تؤكد هذه القيمة وجود علاقة توازنية بين متغيرات الدراسة في نموذج السعودية على المدى القصير ويستغرق المتغير التابع رصيد ميزان المدفوعات في السعودية حوالي سنة وثلاث أشهر للعودة إلى الوضع التوازني في المدى الطويلة في حالة حدوث صدمة على المدى القير كما نستنتج من قيمة معامل تصحيح الخطأ بأن النموذج يملك علاقة توازنية طويلة المدى قوية نوعاً ما وفي حالة التعرض لاختلال في المدى القصير يتم تصحيح حوالي 76% من الاختلالات في الفترة الموالية؛

- من خلال تحليل قيمة معامل التحديد ($R\text{- Squared}=0.923368$) و ($\text{Adjusted R- squared}=0.903377$) ، نستنتج أن النموذج ذو قدرة تفسيرية كبيرة حيث أن التغيرات في المتغير التابع الرصيد الكلي لميزان المدفوعات في السعودية تفسر بنسبة 90% بدلالة المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج.

ثالثاً: نموذج العراق

الجدول رقم (14.03): نتائج تقدير معاملات العلاقة قصيرة الأجل لنموذج العراق.

Dependent Variable: D(OBP)
Method: ARDL
Date: 07/26/25 Time: 12:04
Sample: 1992 2021
Included observations: 30
Dependent lags: 2 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (2 max. lags): OP GDP REER INFR
Deterministics: No constant and no trend (Case 1)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 162
Selected model: ARDL(2,2,0,2,0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ*	-0.992368	0.175976	-5.639210	0.0000
D(OBP(-1))	0.417333	0.134605	3.100416	0.0049
D(OP)	0.376277	0.052545	7.161075	0.0000
D(OP(-1))	-0.117234	0.080752	-1.451780	0.1595
D(REER)	0.022394	0.013241	1.691254	0.1037
D(REER(-1))	0.032262	0.015777	2.044824	0.0520
R-squared	0.919892	Mean dependent var	0.666653	
Adjusted R-squared	0.903202	S.D. dependent var	10.16690	
S.E. of regression	3.163160	Akaike info criterion	5.317877	
Sum squared resid	240.1340	Schwarz criterion	5.598116	
Log likelihood	-73.76815	Hannan-Quinn criter.	5.407528	
F-statistic	55.11880	Durbin-Watson stat	2.287166	
Prob(F-statistic)	0.000000			

* p-values are incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 13

يوضح الجدول معاملات العلاقة قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة في نموذج العراق والتي يمكن إنجازها فيما يلي:

- علاقة طردية معنوية عند مستوى أقل من 5% بين أسعار النفط ورصيد ميزان المدفوعات في العراق حيث أن الزيادة في أسعار النفط ب 1% يؤدي إلى ارتفاع رصيد ميزان المدفوعات ب 37%؛

- علاقة طردية غير معنوية حسب ما توضحه قيمة الاحتمال المقابل لمتغير سعر الصرف الفعلي الحقيقي الأكبر من مستوى المعنوية 5%، بين رصيد ميزان المدفوعات و أسعار الصرف الفعلية الحقيقية حيث أن الزيادة في أسعار الصرف الفعلية الحقيقية ب 1% لا يؤدي إلى أي زيادة في رصيد ميزان المدفوعات العراقي؛

- يتطلب المتغير التابع رصيد ميزان المدفوعات في نموذج العراق حوالي سنة وسبعة أيام للعودة إلى الوضع التوازني على المدى الطويلة حسب ما توضحه قيمة معامل الخطأ السالبة والمعنوية عند مستوى 5% حيث تمثل قيمتها

($Cointeq^* = -0.992368$) وتؤكد هذه القيمة وجود علاقة بين المتغيرات المتدخلية في طبيعة العلاقة بين رصيد ميزان المدفوعات وأسعار النفط في العراق وفي حالة الصدمة في المدى القصير يتم تصحيح ما يقارب 99% من هذه الاختلالات في الفترة الموالية؛

- يتميز نموذج العراق بقدرة تفسيرية جيدة جدا قياسا بقيمة كل من معامل التحديد ($R\text{-Squared}=0.919892$) و ($Adjusted\ R\text{-squared}=0.903202$) ، حيث أن التغيرات في المتغير التابع الرصيد الكلي لميزان المدفوعات في نموذج العراق تفسر بنسبة 90% بدلالة المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج.

المطلب الرابع: اختبارات التحقق من صحة النماذج

بعد عرض وتحليل النتائج المتحصل عليها بتطبيق منهجية ARDL على المتغيرات المفسرة لطبيعة الأثر الذي تمارسه الأسعار النفطية المتقلبة في الأسواق العالمية على الأرصدة الكلية لميزان المدفوعات في كل من الجزائر، السعودية والعراق والتوصل إلى تحديد طبيعة هذا الأثر على المدى القصير والطويل، واستكمالاً لعملية القياس الاقتصادي لهذه العلاقة يتطلب الأمر القيام بمجموعة معينة من الاختبارات التي نستهدف من وراءها التحقق من مدى صحة النماذج القياسية المطبقة وسلامتها من بعض الأخطاء القياسية التي من الممكن أن تؤثر على نتائج والتي يؤدي إهمالها إلى التقليل من موثوقية النتائج التي تعرضها النماذج القياسية المنحزة.

الجدول رقم (15.03): نتائج اختبارات صحة النماذج.

نموذج الجزائر		
التفسير النتيجة	الاحتمالية (p-value)	الاختبار
لا يوجد ارتباط ذاتي في البقايا، حيث أن p-value أكبر من 0.05.	0.88	اختبار LM (Breusch-Godfrey)
هناك تجانس تباين الأخطاء في البقايا، حيث أن p-value أكبر من 0.05.	0.66	اختبار Breusch-Pagan
لا يوجد مشاكل التوصيف	0.11	Ramsey reset test
نموذج السعودية		
التفسير النتيجة	الاحتمالية (p-value)	الاختبار
يشير إلى أن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي، حيث أن p-value أكبر من 0.05.	0.60	Jarque-Bera
لا يوجد ارتباط ذاتي في البقايا، حيث أن p-value أكبر من 0.05.	0.22	اختبار LM (Breusch-Godfrey)
هناك تجانس تباين الأخطاء في البقايا، حيث أن p-value أكبر من 0.05.	0.21	اختبار Breusch-Pagan

لا يوجد مشاكل التوصيف	0.13	Ramsey reset test
نموذج العراق		
تفسير النتيجة	الاحتمالية (p-value)	الاختبار
يشير إلى أن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي، حيث أن p-value أكبر من 0.05.	0.73	Jarque-Bera
لا يوجد ارتباط ذاتي في البقايا، حيث أن p-value أكبر من 0.05.	0.28	اختبار LM (Breusch-Godfrey)
هناك تجانس تباين الأخطاء في البقايا، حيث أن p-value أكبر من 0.05.	0.43	اختبار Breusch-Pagan
لا يوجد مشاكل التوصيف	0.63	Ramsey reset test

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13.

يوضح الجدول السابق مجموعة من الاختبارات القياسية التي تم تطبيقها بشكل منفصل على السلاسل الزمنية للمتغيرات الخاصة بكل نموذج لوحده وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج التي يمكن توضيحها فيما يلي:

1. اختبار تجانس التباين (Homoscedasticity test):

يتم إدراج هذا الاختبار في معظم الدراسات القياسية للتأكد من أن بواقي النموذج (Residuals) تباينها ثابت عبر جميع القيم المتوقعة و يؤدي عدم ثباتها إلى العديد من الانحرافات عن القيم المعيارية وبالتالي اختلال التقديرات حيث قمنا بتطبيق اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey test) كما هو الحال في دراسة (lorato, beyene, & tasew, 2025, p. 12) وقد توصلنا إلى عدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين في النماذج الثلاثة المطبقة (الملحق 05) وهو ما تأكدته قيمة (p-value) الأكبر من 0.05 في كل النماذج؛

2. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality test):

يعتبر اختبار (Jarque-Bera) من أهم الاختبارات التي يتم تطبيقها من طرف الباحثين للتحقق من أن اختبارات المعنوية الإحصائية صحيحة حيث تدل قيمة معنوية هذا الاختبار الأكبر من 0.05 أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي (xuan, 2025, p. 5) وهو ما يعزز موثوقية النموذج بشكل أكبر وبالعودة إلى نتائج الجدول التي تم إعدادها بناء على نتائج (الملحق 06) نلاحظ بأن جميع قيم احتمالية جاك بيرا في النماذج الثلاثة أكبر من مستوى المعنوية 5% وبالتالي يمكن القول بأن بواقي النماذج الثلاثة موزعة طبيعياً؛

3. اختبار اتساق النموذج (Functional Form):

يسمح هذا الاختبار بالتحقق من الصياغة الجيدة للنموذج بحيث تكون بين المتغيرات المختارة للدراسة محددة بشكل صحيح ولا توجد مشكلة متغيرات ناقصة أو غير مناسبة (ibraheem, 2020, p. 25) ويتم استعمال اختبار (Ramsey reset test) لاختبار اتساق النموذج كما هو موضح في الملحق (07)، حيث كانت القيمة الاحتمالية (p-value) المقابلة ل (F-statistic) لهذا الاختبار في جميع النماذج (الجزائر-السعودية، العراق) أكبر من مستوى المعنوية 5% ومنه يمكن القول بأن النموذج خالي من مشاكل التوصيف ولا توجد مشكلة متغيرات ناقصة (Omitted variables) أو غير مناسبة لسلامة النموذج (Mis-specification)

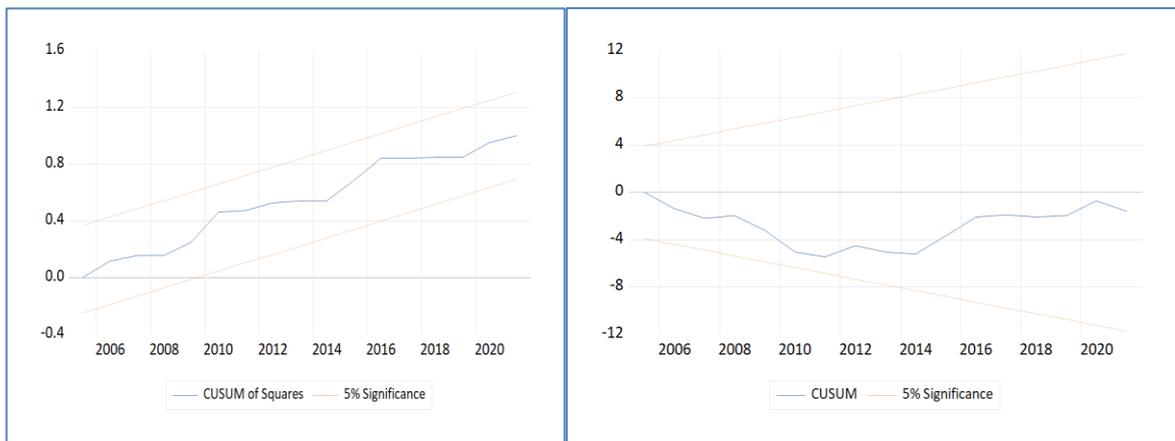
4. اختبار الارتباط الذاتي للبواقي (Serial Correlation): يعتبر اختبار (Breusch-LM

(Godfrey) من أهم الاختبارات التي يتم الاستعانة بها لفحص عدم ترابط البواقي زمنيا تفاديا لمشكلة الانحدارات الزائفة حيث نلاحظ من الجدول بأن القيمة الاحتمالية أكبر من 0.05 ومنه يمكن القول بأن جميع النماذج محل الدراسة لا تحتوي على مشكلة ارتباط البواقي زمنيا.

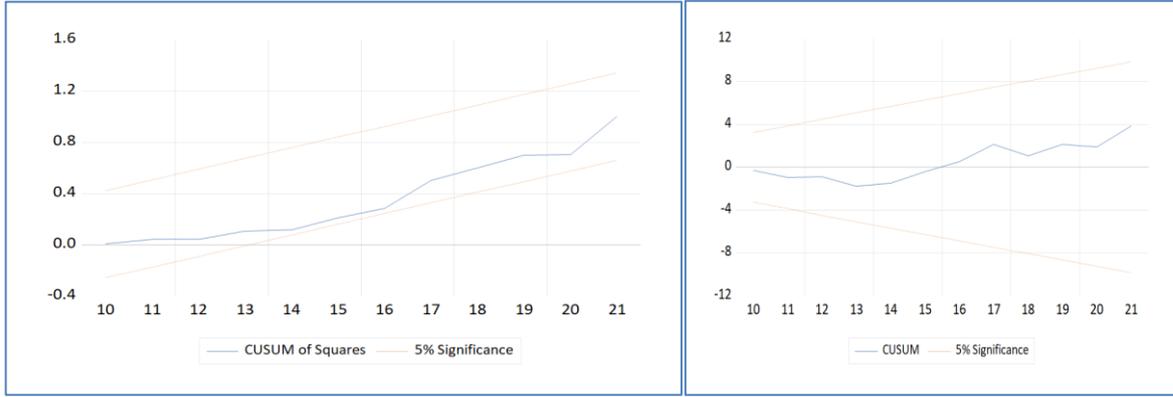
5. اختبارات استقرار النماذج

الشكل رقم (04.03): نتائج اختبارات استقرار النموذج

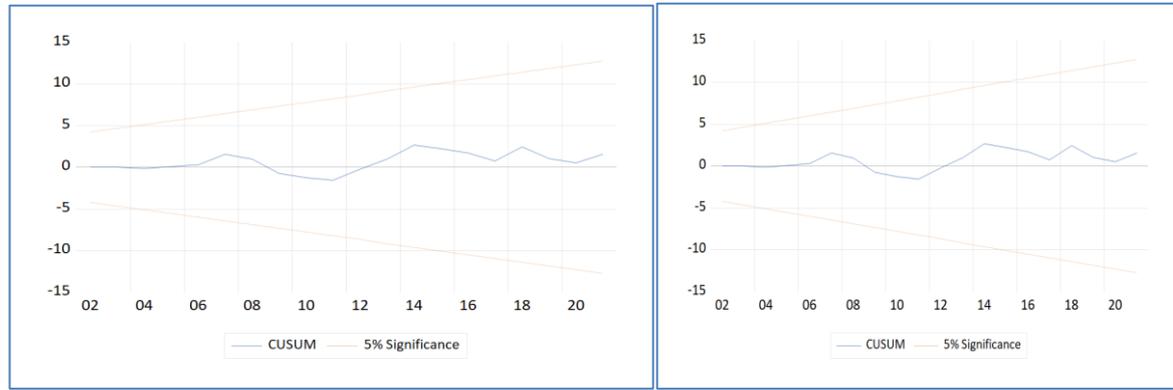
نموذج الجزائر



نموذج السعودية



نموذج العراق



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 13.

قمنا بتطبيق اختباري (cusum) و (cusum of squares) عن طريق برمجية (Eviews 13) للتأكد من أن النماذج التي تم بناءها لا تحتوي على أي تغييرات هيكلية أو اختلالات قياسية يمكن أن تؤثر على موثوقية النتائج التي تم التوصل إليها حيث نلاحظ من خلال الأشكال السابقة بأن الخط الوسيط باللون الأزرق الذي يمثل نتائج اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتتابة يقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% الموضحة باللون الأحمر في جميع النماذج ومنه يمكن القول بأن كل من نموذج الجزائر، السعودية، العراق معلماتها مستقرة ومنسجمة في المدين القصير والطويل كما ان النماذج المختارة تتطابق مع وضعية وواقع الاقتصاد الجزائري السعودي والعراقي.

المبحث الرابع: التقدير الجماعي باستخدام نموذج Panel Ardl (PMG)

مكنت النتائج المتوصل إليها ضمن المبحث السابق من عرض التحليل الديناميكي لأثر أسعار النفط على أرصدة ميزان المدفوعات بعد عملية التقدير الفردي لنماذج (Ardl) الخاصة بكل دولة، حيث نحاول ضمن هذا المبحث على الانتقال إلى تحليل أكثر شمولية من خلال التقدير الجماعي للمتغيرات المدروسة والمفسرة لطبيعة العلاقة باستعمال نموذج (PANEL ARDL PMG) في الدول الثلاث (الجزائر، السعودية، العراق).

يختلف هذا النموذج عن الطريقة المستخدمة سابقا في كونه يعالج جميع مشاهدات الدول في إطار موحد مما يمكن من تقدير أثر أسعار النفط على ميزان المدفوعات في المديين القصير والطويل للدول الثلاثة مجتمعة وهو ما يقودنا في الأخير، إلى مقارنة النتائج التي تم التوصل إليها ضمن النماذج الفردية وتفسير التشابهات والاختلافات في النتائج على المستويين الجزئي والكلّي.

المطلب الأول: اختبار الخصائص الأولية للسلاسل الزمنية في بيانات البانل.

سنحاول ضمن هذا المطلب المرور بخطوتين استباقيتان وأساسيتان في مواصلة عملية التقدير، حيث سيتم فحص درجة تكامل السلاسل الزمنية ثم المرور إلى اختبار درجات الإبطاء المثلي للنموذج المتبع.

الفرع الأول: التوصيف الرياضي للنموذج المستخدم

يختلف النموذج المتبع ضمن هذه المرحلة عن النماذج التي تم تطبيقها بشكل منفصل لكل دولة سابقا في كونه يقوم بدمج المقاطع العرضية (الدول) مع عنصر الزمن لتحليل سلوك أثر أسعار النفط على رصيد ميزان المدفوعات في أكثر من دولة عبر نفس الفترة الزمنية كما يمكن من خلال هذا النموذج إدراج القيم المتأخرة للمتغيرات.

تتعامل هذه الدراسة مع عدد محدد (N) من الوحدات المقطعية وهي الجزائر، السعودية، العراق وتضم كل وحدة مقطعية سلسلة زمنية تجمع عدد (T) من الملاحظات حيث تمتد فترة الدراسة من (1990-2021) ومنه يمكن القول بأن هذا النموذج يعالج 93 مشاهدة بالضبط. كما تجدر الإشارة إلى أننا حافظنا على نفس البيانات المدرجة في نموذج (ARDL) وبالتالي فإن هذا النموذج يعتمد على نفس تعاريف المتغيرات السابقة، حيث يمكن عرض الصيغة الرياضية للنموذج المستخدم والتي تجمع المتغيرات المدرجة في الدراسة كالتالي:

$$OBP_{it} = \alpha OBP_{i,t-1} + \beta_1 OP_{it} + \beta_2 GDP_{it} + \beta_3 REER_{it} + \beta_4 INFR_{it} + \mu_i + \lambda_t + \varepsilon_{it}$$

الفرع الثاني: اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل.

تتطلب المعالجة القياسية لبيانات الدراسة من خلال الاعتماد على السلاسل الزمنية لمعطيات بانل القيام بخطوة أولية قبل مواصلة عملية التقدير حيث يتم فحص استقراره السلاسل الزمنية لتأكد من أن المتغيرات تتكامل عند الدرجة (I0) أو (I1) أو الدرجتين معا، حيث أن وجود سلسلة زمنية متكاملة عند الدرجة (I2) يجعل تطبيق نموذج (Panel ARDL PMG) غير صالح وانطلاقا مما سبق يتم تطبيق اختبارات جذر الوحدة للمتغيرات المدروسة اعتمادا على اختبار (Levin-Lin-Chu) واختبار (Im-Pesaran-Shin) (الجزار و بسيوني، 2018، صفحة 86)

- اختبار (Levin-Lin-Chu): يعتبر هذا الاختبار نموذجا مشتقا من اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية لكنه يتعامل مع البيانات الطولية وقوم على فرضيتين الأولى: وجود جذر الوحدة (السلاسل غير مستقرة) والثانية: عدم وجود جذر الوحدة (السلاسل مستقرة)؛

- اختبار (Im-Pesaran-Shin): يعتبر هذا الاختبار مشابها للاختبار السابق ويقوم على النفس الفرضيات السابقة حيث تم تطويره ليتعامل مع الفرضية البديلة من خلال السماح بتغاير معاملات الانحدار بين الوحدات (يمكن لكل وحدة في النموذج أن تنفرد بمعامل انحدار مختلف). حيث يظهر الجدول الموالي نتائج الاختبارين ويمكن تحليل نتائجهما بطريقة عملية من خلال ما يلي: (Abuzaid, Alshqaq, & Elbozom, 2023, p. 08)

- إذا كانت قيمة الاحتمال (p-value) أكبر من 0.05 نقبل الفرضية الصفرية والسلسلة غير مستقرة؛

- إذا كانت قيمة الاحتمال (p-value) أصغر من 0.05 نرفض الفرضية الصفرية والسلسلة مستقرة.

الجدول رقم (16.03): اختبار Im-Pesaran-Shin و Levin-Lin-Chu

النتيجة	اختبار ips				اختبار llc						الاختبار
	الاحتمالية عند الفرق الاول		الاحتمالية عند المستوى		الاحتمالية عند الفرق الاول			الاحتمالية عند المستوى			
	اتجاه	ثابت	اتجاه	ثابت	اتجاه	ثابت	بدون ثابت	اتجاه	ثابت	بدون ثابت	
مستقر عند المستوى	0.000 0	0.000 0	0.00	0.01	0.000 0	0.000 0	0.000 0	0.04	0.04	0.000	OBP
عند الفرق الاول	0.000 0	0.000 0	0.12	0.47	0.000 0	0.000 0	0.000 0	0.33	0.18	0.30	OP
عند الفرق الاول	0.000 0	0.000 0	0.000	0.98	0.018 9	0.000 1	0.000 0	0.88	0.84	0.97	GDP
عند الفرق الأول	0.000 0	0.000 0	0.01	0.04	0.000 0	0.000 0	0.000 0	0.54	0.39	0.10	REE R
عند المستوى	0.000 0	0.000 0	0.000 0	0.0000	0.000 0	0.000 0	0.000 0	0.000 0	0.000 0	0.000 0	INFR

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات STATA17.

بناء على التقديم السابق يمكن تحليل النتائج المتوصل إليها في الجدول تم اعداده بناء على مخرجات برنامج STATA17 كما يلي:

- القيم الإحصائية المحسوبة لسلسلة الزمنية للمتغير التابع (OBP) أقل من 0.05 في الاختبارين معا وفي جميع الحالات (بدون ثابت، ثابت، اتجاه) وبالتالي يمكن القول بأن فرضية العدم القائلة بوجود جذر الوحدة (H_0) عند مستوى المعنوية 5% مرفوضة وبالتالي السلسلة الزمنية المقطعية للمتغير التابع مستقرة عند المستوى أي متكاملة من الدرجة (I0)؛

- المتغير المستقل الرئيسي (OP) متكامل من الدرجة (I1) حيث بينت نتائج الاختبارين بأن القيم الاحتمالية في الحالات الثلاث (بدون ثابت، ثابت، اتجاه) أكبر من 0.05 مما يعني عدم معنويتها عند مستوى 5% وبالتالي وجود جذر وحدة والسلسلة الزمنية غير مستقرة عند المستوى، وهو ما تطلب تطبيق مرشح الفروق الأولى حيث تبين لنا بأن القيم المحسوبة أصبحت أقل من 0.05 في كلا الاختبارين، ومنه يمكن القول بأن السلسلة الزمنية للمتغير المستقل الرئيسي لا تحتوي على جذر وحدة عند الفرق الأول وبالتالي هي مستقرة عند الفرق الأول؛

- نلاحظ بأن السلسلة الزمنية للمتغير (GDP) و (REER) غير مستقرتين أيضا عند المستوي حسب ما تبنيه قيم (P-value) للحالات الثلاث في كلا الاختبارين وهو ما يستدعي تطبيق الفروق الأولى أين بينت النتائج استقرار السلسلة الزمنية عند مستوي المعنوية 5%، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة القائلة بعدم وجود جذر وحدة والسلسلتين الزمئيتين المقطعتين متكاملتين من الدرجة (I1)P

- السلسلة الزمنية للمتغير (INFR) متكاملة من الدرجة (I0) حيث كانت جميع القيم المحسوبة المتحصل عليها من الاختبارين أقل من 0.05 وهو ما يثبت معنوية استقرار السلسلة الزمنية وتكاملها عند المستوى؛

- بينت نتائج اختبارات الاستقرار بان جميع السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة متكاملة إما عند المستوى أو عند أخذ الفروق الأولى وأنه لا توجد أي سلسلة زمنية متكاملة عند الفرق الثاني وبالتالي يمكن مواصلة عملية تقدير نموذج (Panel ARDL) دون وجود مشاكل التفسير الاقتصادي للعلاقات طويلة الأجل.

الفرع الثالث: تحديد فترات الإبطاء المثلى.

تعتمد دقة النموذج القياسي المقدر على الاختيار الصحيح لفترات التأخير المثلى المتعلقة بكل متغير لوحده، حيث تؤثر درجات الإبطاء التي يتم تحديدها بشكل مباشر على معنوية المعاملات المفسرة للعلاقة، وكذا موثوقية الاستدلال الإحصائي ولأجل ذلك قمنا بختيار عدد التأخيرات الملائمة لمتغيرات النموذج المقدر بناء على معيار (Schwarz criterion) الذي يوصي باستعماله في الحالات التي تتعدد فيها المقاطع والمتغيرات لكونه يتجه دوما نحو اختيار أقل عدد ممكن من الإبطالات التي تحدد أبسط نموذج يمكن الاعتماد عليه (SCHWARZ, 1978, p. 463). وبعد الحصول على النتائج يجب اختيار العدد الأقصى للإبطاءات ثم قام برنامج (Eviews 13) تلقائيا باختيار النموذج الموافق لأقل قيمة مثلما هو موضح في الشكل الموالي:

الجدول رقم (17.03): تحديد درجات الإبطاء المثلى حسب معيار Schwarz criterion

Dependent Variable: D(OBP)
 Method: ARDL
 Date: 07/26/25 Time: 14:44
 Sample: 1991 2021
 Included observations: 93
 Number of cross-sections: 3
 Dependent lags: 2 (Automatic)
 Automatic-lag linear regressors (2 max. lags): OP GDP INFR REER
 Static regressors: STRUCTURALBREAK
 Deterministics: Unrestricted constant and no trend (Case 3)
 Model selection method: Schwarz criterion (SIC)
 Number of models evaluated: 162
 Selected model: PMG(1,1,0,0,0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Long-run (Pooled) Coefficients				
OP	0.185727	0.082793	2.243263	0.0274
GDP	4.92E-05	2.18E-05	2.253786	0.0267
INFR	0.012238	0.013423	0.911699	0.3644
REER	0.012974	0.013485	0.962138	0.3386
Short-run (Mean-Group) Coefficients				
COINTEQ	-0.477860	0.180172	-2.652242	0.0095
D(OP)	0.943870	0.544794	1.732527	0.0866
STRUCTURALBREAK	-16.51744	14.80626	-1.115571	0.2676
C	-5.988149	2.126448	-2.816034	0.0060
Log-Likelihood:	-330.0187			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews13.

يوضح الشكل بأن المتغير التابع (OBP) والمتغير المستقل الرئيسي (OP) لهما درجة تأخير واحدة أما كل من المتغيرات المستقلة الأخرى (GDP) و (REER) و (INFR) فلها صفر درجات أبطاء وعليه يكون النموذج المناسب كالتالي: $ARDL(1,1,0,0,0)$ ويتم التعبير عن نموذج بانل الديناميكي لأثر أسعار النفط على ميزان المدفوعات من خلال الصيغة الرياضية التالية:

$$OBP_{it} = c_i + \varphi OBP_{i,t-1} + \beta_0 OP_{it} + \beta_1 OP_{i,t-1} + \gamma GDP_{it} + \delta REER_{it} + \eta INFR_{it} + u_{it}$$

المطلب الثاني: تقدير نماذج (Panel ARDL)

يعتبر تقدير نماذج بانل الديناميكية المناسبة لعينة الدراسة المرحلة الموالية بعد تحديد درجة تكامل المتغيرات واختبار درجات التأخير المناسبة للنموذج حيث يتم تقدير نموذج الدراسة من خلال فحص نتائج الدراسة اعتماداً على المنهجيات التالية: منهجية وسط المجموعة (MG)، منهجية وسط المجموعة المدججة (PMG)، منهجية

التأثيرات الثابتة الديناميكية (DFE) وهي عبارة عن طرق لتقدير نموذج بانل المناسب للعلاقة بين أسعار النفط وميزان المدفوعات من خلال إمكانية فصل التأثيرات طويلة الأجل عن التأثيرات قصيرة الأجل.

الفرع الأول: نموذج وسط المجموعة (MG)

يعرض الجدول نتائج تقدير نموذج وسط المجموعة (MG)، لأثر تقلبات أسعار النفط على رصيد ميزان المدفوعات، ويتم من خلال هذه الطريقة تقدير الانحدارات بشكل فردي لكل دولة وبعدها يتم حساب المعاملات كمتوسطات غير موزونة للمعاملات الخاصة بكل دولة لوحدها حيث أن هذه المنهجية تمكننا من تقدير أثر أسعار النفط على ميزان المدفوعات في الجزائر، السعودية، العراق دون أي قيود ويمكن من خلالها رصد أي اختلاف في قيمة المعاملات في الأجلين الطويل والقصير.

الجدول رقم (18.03): نتائج تقدير نموذج وسط المجموعة (MG)

Mean Group Estimation: Error Correction Form
(Estimate results saved as mg)

D.OBP	Coefficient	Std. err.	z	P> z	[95% conf. interval]		
ECT	OP	.1812651	.2752321	0.66	0.510	-.3581799	.7207101
	GDP	-8.64e-11	1.23e-10	-0.70	0.483	-3.28e-10	1.55e-10
	REER	-.848893	.753417	-1.13	0.260	-2.325563	.6277773
	INFR	-.8829792	.8494934	-1.04	0.299	-2.547956	.7819972
SR	ECT	-.6073376	.1443374	-4.21	0.000	-.8902338	-.3244415
	OP						
	D1.	1.352752	.989766	1.37	0.172	-.587154	3.292657
	_cons	84.2692	82.65134	1.02	0.308	-77.72445	246.2629

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على مخرجات STATA 17.

تبين النتائج في الجدول أعلاه معاملات العلاقة طويلة وقصيرة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع حيث يمكن ملاحظة ما يلي:

- قيمة معامل تصحيح الخطأ (ECT) سالبة ومعنوية عند المستوى ($P=0.000$) حسب ما توضحه القيمة (-0.6033776) وهو ما يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة وأن حوالي 60% من الاختلالات في المدى القصير يتم تصحيحها خلال السنة الموالية؛

توضح نتائج الجدول السابق معاملات العلاقة محل الدراسة حيث يمكن تحليلها كالتالي:

- وجود علاقة **طردية معنوية** طويلة الأجل بين المتغير المستقل أسعار النفط ورصيد ميزان المدفوعات في الجزائر، السعودية، العراق حسب ما تبينه القيمة الاحتمالية المقابل لمعامل المتغير (OP) الأقل من ($P=0.05$) ومنه نستنتج أن ارتفاع أسعار النفط ب 1% يرفع من رصيد ميزان المدفوعات في الدول محل الدراسة ب 2.08%، وتتوافق هذه النتيجة مع فروض النظرية الاقتصادية ومع النتائج المتحصل عليها سابقا في تقدير نماذج (ARDL) الفردية؛

- عدم ثبوت معنوية المتغيرات المستقلة المساعدة (GDP, REER, INFR) حيث كانت جميع القيم الاحتمالية المقابلة أكبر من مستوى المعنوية ($P=0.05$)، وتتعارض هذه النتيجة مع فروض النظرية الاقتصادية لكنها تتفق جزئيا مع النتائج المتحصل عليها في تقدير نماذج (ARDL) السابقة، كما أن حجم العينة الصغيرة (ثلاث دول) وقوة الأثر الاحصائي لأسعار النفط على ميزان المدفوعات بالإضافة إلى الفروقات الهيكلية في اقتصاد دول العينة جعل أثر المتغيرات الأخرى يبدو ضعيفا؛

- قيمة معامل تصحيح الخطأ (ECT) كانت سالبة ومعنوية في كل من الجزائر، السعودية، العراق حيث كانت قيمها على التوالي: (-1.19)، (-7.324585)، (-6.520155) ومنه نؤكد وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة؛

- وجود علاقة **طردية معنوية في الأجل القصير** بين أسعار النفط ورصيد ميزان المدفوعات في الجزائر (ID-1)، السعودية (ID-2)، العراق (ID-3) حيث كانت جميع القيم الاحتمالية المقابلة للمتغيرات أقل من مستوى المعنوية ($P=0.05$). كما أن زيادة سعر النفط ب 1% من شأنه أن يرفع رصيد ميزان المدفوعات في الدول الثلاث ب الجزائر (4.8%)، السعودية (2.19%)، العراق (3.2%) تتوافق هذه النتائج مع النتائج المحصل عليها سابقا في نماذج (ARDL) المنفصلة؛

- أظهرت النتائج عدم معنوية المتغيرات المستقلة المساعدة (الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، سعر الصرف الفعلي الحقيقي) وبالتالي لا يوجد أثر للمتغيرات المساعدة على رصيد ميزان المدفوعات في الدول محل الدراسة وهي نفس النتيجة المتوصل إليها في النموذج السابق (MG).

الفرع الثالث: طريقة التأثيرات الثابتة الديناميكية (DFE).

يوضح الجدول الموالي نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة الديناميكية للعلاقة بين أسعار النفط وميزان المدفوعات في الجزائر، السعودية، العراق حيث يعتبر هذا النموذج مشابهاً للنموذج السابق (PMG) لكنه يطبق بعض القيود مثل تساوي معاملات الميل وتباين الأخطاء في الدول الثلاث بالإضافة إلى تساوي معاملات الاجل القصير.

الجدول رقم (20.03): نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة الديناميكية (DFE).

Dynamic Fixed Effects Regression: Estimated Error Correction Form
(Estimate results saved as DFE)

		Coefficient	Std. err.	z	P> z	[95% conf. interval]	
ECT	OP	.3191327	.2545113	1.25	0.210	-.1797002	.8179656
	GDP	2.00e-11	3.60e-11	0.55	0.579	-5.06e-11	9.06e-11
	REER	.0303082	.0770447	0.39	0.694	-.1206966	.181313
	INFR	.0183643	.0865618	0.21	0.832	-.1512938	.1880224
SR	ECT	-.6051989	.0946823	-6.39	0.000	-.7907728	-.419625
	OP						
	D1.	.9125057	.1865801	4.89	0.000	.5468153	1.278196
	Covid	-58.59869	16.48581	-3.55	0.000	-90.91028	-26.2871
_cons	-9.166861	10.76617	-0.85	0.395	-30.26817	11.93445	

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على مخرجات STATA 17.

يوضح الجدول نتائج تقدير العلاقة بين أسعار النفط ورصيد ميزان المدفوعات في الدول الثلاث من خلال منهجية (DFE) حيث ظهرت النتائج مخالفة لما تم التوصل إليه في النموذجين السابقين (MG) و (PMG) وقد بينت القيم الاحتمالية المقابلة لمعاملات المتغيرات عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المدروسة في المدى الطويل والمدى القصير وبالمقابل كانت قيمة معامل تصحيح الخطأ (ECT) سالبة ومعنوية مما يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك ويمكن تفسير هذه النتائج بالعودة إلى الافتراضات النظرية لنموذج (DFE) حيث يعتبر هذا النموذج أكثر تقييدا كونه يشترط تجانس كلي بين جميع معاملات متغيرات الدول المدروسة بالتالي لا يمكن التقاط الأثر الذي تمارسه أسعار النفط على ميزان المدفوعات نظرا لصغر حجم العينة حيث يتعرض هذا النموذج للعديد من المشاكل القياسية مثل انحياز العادلات المتزامنة (Samargandi, fidrmuc, & Ghosh, 2014, p. 12)

المطلب الثالث: اختبار المفاضلة بين نماذج (MG)، (PMG)، (DFE).

بعد القيام بعملية تقدير النماذج الثلاث وتحديد المعاملات الطويلة والقصيرة الأجل بالنسبة للعلاقة بين أسعار النفط وميزان المدفوعات لعينة الدراسة في المطلب السابق، نعمل ضمن هذا المطلب على المقارنة بين هذه النماذج لتحديد النموذج الأنسب واعتماد نتائجه حيث يتطلب الأمر القيام باختبار (Husman) للمفاضلة بين نموذج وسط المجموعة (MG) ونموذج وسط المجموعة المدججة (PMG) أولاً ثم الانتقال نحو المفاضلة بين نموذج وسط المجموعة المدججة (PMG) ونموذج التأثيرات الثابتة الديناميكية (DFE) حيث يراعي من خلال هذا الترتيب الانتقال في عملية المفاضلة من النموذج الأكثر مرونة نحو النموذج الأكثر تقييداً. وتوضح الجداول الموالية نتائج عملية المفاضلة بين النماذج.

الجدول رقم (21.03): نتائج اختبار المفاضلة بين نموذج (MG) و (PMG).

Note: the rank of the differenced variance matrix (3) does not equal the number of coefficients being tested (4); be sure this is what you expect, or there may be problems computing the test. Examine the output of your estimators for anything unexpected and possibly consider scaling your variables so that the coefficients are on a similar scale.

	Coefficients		(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) Std. err.
	(b) mg	(B) pmg		
OP	.1812651	.2014829	-.0202178	.277354
GDP	-8.64e-11	4.72e-11	-1.34e-10	1.27e-10
REER	-.848893	.0122361	-.8611291	.7914463
INFR	-.8829792	.0122607	-.8952398	.8924038

b = Consistent under H0 and Ha; obtained from xtpmg.
B = Inconsistent under Ha, efficient under H0; obtained from xtpmg.

Test of H0: Difference in coefficients not systematic

chi2(3) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
= 3.73
Prob > chi2 = 0.2920
(V_b-V_B is not positive definite)

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على مخرجات STATA 17.

الجدول رقم (22.03): نتائج اختبار المفاضلة بين نموذج (PMG) و (DFE).

Note: the rank of the differenced variance matrix (3) does not equal the number of coefficients being tested (4); be sure this is what you expect, or there may be problems computing the test. Examine the output of your estimators for anything unexpected and possibly consider scaling your variables so that the coefficients are on a similar scale.

	Coefficients		(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) Std. err.
	(b) DFE	(B) pmg		
OP	.3191327	.2014829	.1176498	.241001
GDP	2.00e-11	4.72e-11	-2.73e-11	2.82e-11
REER	.0303082	.0122361	.0180722	.0757344
INFR	.0183643	.0122607	.0061036	.0854108

b = Consistent under H0 and Ha; obtained from xtpmg.
B = Inconsistent under Ha, efficient under H0; obtained from xtpmg.

Test of H0: Difference in coefficients not systematic

chi2(3) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
= 0.24
Prob > chi2 = 0.9712
(V_b-V_B is not positive definite)

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على مخرجات STATA 17.

- تمثل الأعمدة (b) و(B) الموضحة في الجدولين قيمة المعاملات الخاصة بكل متغير مدرج في الدراسة حسب تقدير كل نموذج (PMG, MG, DFE)، أما العمود (b-B) فيعرض الفرق بين تقديرات النموذجين لكل كتغير مدرج في الدراسة؛

- يوضح الجزء السفلي من الجدول الأول (MG VS PMG) الجانب الاحصائي لاختبار (Husman) حيث يميز بين الفرضية الصفرية (H0): لا توجد اختلافات جوهرية بين النموذجين (P MG) يمكن تطبيقه، والفرضية البديلة (H1): هناك فروق جوهرية يجب تفضيل نموذج (MG) وبنفس الطريقة مع الجدول الثاني حيث يتم مقارنة القيمة (Prob > chi2) مع مستوى المعنوية 5% لتحديد الفرضية المناسبة وتوضح نتائج الجدول الموالي ملخص نتائج تحديد النموذج المناسب.

الجدول رقم(23.03): ملخص نتائج المفاضلة بين الطرق PMG – MG – DFE

الاختبار	قيمة P	النتيجة
هوسمان PMG vs MG	0.29 > 0.05	اختيار PMG
هوسمان DFE vs PMG	0.97 > 0.05	اختيار PMG

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات STATA 17

- نلاحظ قيمة الاحتمال (Prob > chi2=2.29) و هي أكبر من 0.05 وبالتالي في الجدول الأول نقبل الفرضية العدمية (H0) ونختار نموذج (P MG)؛

- نلاحظ قيمة الاحتمال (Prob > chi2= 0.97) وهي أكبر من 0.05 ومنه في الجدول الثاني نقبل الفرضية العدمية (H0) ونختار نموذج (P MG).

- بعد المفاضلة بين النتائج الثلاث يمكن القول أن النموذج المناسب لدراسة أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات في كل من الجزائر، السعودية، العراق هو نموذج وسط المجموعة المدججة (P MG) حسب ما توضحه نتائج اختبار (Husman) وبالتالي يتم اعتماد التحليل الموضح في الفرع الثاني من المطلب الثاني.

خلاصة:

توصلت الدراسة من خلال عملية التحليل الوصفي الاحصائي لعلاقة المتغير التابع رصيد ميزان المدفوعات والمتغيرات المستقلة أسعار النفط، الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف الفعلي الحقيقي، معدل التضخم إلى مجموعة من النتائج التي يمكن تحديد أهمها من خلال ما يلي:

1- أثبتت نتائج اختبارات جذر الوحدة المطبقة في جميع بيانات الدراسة استقراره كل السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة عند المستوى أو بعد أخذ الفروق الأولى، وعدم وجود متغيرات مستقرة عند الفروق الثانية؛

2- أظهرت اختبارات صلاحية النموذج المطبقة على النماذج القياسية المفسرة لأثر أسعار النفط على ميزان المدفوعات في الدول ثلاث نتائج جدية يمكن الاستدلال بها على صحة وموثوقية النتائج المتوصل إليها بالإضافة إلى خلو النماذج المقدره من المشاكل القياسية؛

3- بينت نتائج معاملات العلاقة طويلة الأجل في النماذج (ARDL) الفردية أو النموذج (PANEL ARDL) معنوية الأثر الطردي الذي تمارسه أسعار النفط اتجاه رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر، والسعودية، العراق، حيث أن ارتفاع الأسعار يدفع نحو زيادة الإيرادات النفطية وبالتالي ارتفاع رصيد الحساب الجاري ومنه إلى الوضعية النهائية لميزان المدفوعات؛

4- قيمة معاملات تصحيح الخطأ (ECT) كانت سالبة ومعنوية في جميع النماذج وهو ما يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المتحركة في طبيعة العلاقة بين أسعار النفط وميزان المدفوعات على مستوى الدول محل الدراسة؛

5- أبانت النتائج المتوصل إليها بخصوص العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة المساعدة (GDP, REER, INFR) و المتغير التابع رصيد ميزان المدفوعات عن فروقات واضحة بين نتائج النماذج الفردية (ARDL) ونموذج (PANEL ARDL) حيث أظهرت النماذج الفردية قدرة أكبر على رصد الاختلافات في معاملات العلاقة طويلة وقصيرة الأجل مقارنة بالتقدير الجماعي الذي يتطلب أن يكن حجم العينة أكبر نوعاً ما؛

6- توصلت النتائج إلى أن رصيد ميزان المدفوعات في الدول عينة الدراسة يتحدد في المدى الطويل بتغيرات أسعار النفط في الأسواق الدولية بالرغم من الاختلافات الهيكلية والاقتصادية بين الدول حيث يمكن التأكيد في نهاية هذا الفصل على أن هذه الدراسة قد حققت أهدافها البحثية والمتمثلة أساسا في الإجابة على الإشكالية الرئيسية "إلى أي مدى يمكن أن تؤثر تقلبات أسعار النفط على رصيد ميزان مدفوعات الدول المنتجة للنفط خلال الفترة (1990-2021)؟" حيث يمكن التساؤل في نهاية بحثنا هذا عن التوصيات الأساسية والأفاق التي يمكن اقتراحها وهي العناصر التي ستضمونها الخاتمة العامة لبحثنا.

خاتمة عامة

- ✓ نتائج اختبار فرضيات الدراسة
- ✓ مقترحات الدراسة
- ✓ أفاق الدراسة

الخاتمة العامة

تتمحور دراسة الأثر الذي تتعرض له موازين المدفوعات في الدول ذات الإنتاج النفطي المرتفع ضمن صميم الاهتمامات البحثية للاقتصاديين المعاصرين، حيث يمثل النفط قناة أساسية لدعم العائدات الخارجية لهذه الدول كما هو الحال في الجزائر، السعودية، العراق بالإضافة إلى الدور المباشر الذي يمارسه في تحديد التوازن المالي والنقدي، كما تمتد تداعيات تغيرات اتجاه أسعار النفط في الأسواق العالمية إلى كل من الميزان التجاري، رصيد الحساب الجاري، تدفقات رؤوس الأموال وغيرها من الحسابات المشكلة لميزان المدفوعات لذلك يمكن أن تساعد عملية تحليل طبيعة العلاقة بين أسعار النفط وأرصدة موازين المدفوعات في تحديد العوامل الإيجابية والسلبية في اقتصاديات هذه الدول ومنه العمل على توجيه استراتيجيات السياسات الاقتصادية بما يتماشى مع متطلبات دعم الاستقرار الخارجي وتعزيز القدرة على مواجهة صدمات الأسعار النفطية.

واستمرارا لما سبق تأسست هذه الأطروحة بناء على إشكالية رئيسية مفادها إلى أي مدى يمكن أن تأثر تقلبات أسعار النفط على رصيد ميزان المدفوعات في كل من الجزائر، السعودية والعراق وهي مجموعة من الدول المتباينة من حيث البنية الاقتصادية ومتفاوتة المراحل من حيث تقليل الاعتماد على النفط ودرجة التنوع الاقتصادي وذات إنتاج نفطي كبير مقارنة بغيرها من الدول الأخرى وقد سمحت هذه الإشكالية من تحديد مسار تحليلي دقيق لطبيعة الأثر الذي تمارسه اتجاهات أسعار النفط على توازن ميزان المدفوعات من خلال الجمع بين مجموعة من الافتراضات النظرية والدراسات القياسية حيث تناولت الأطروحة مناقشة بعض المفاهيم المتعلقة بجدول ميزان المدفوعات و مختلف النظريات المتعلقة بدور النفط في الدول الريعية كما تم وصف وتحليل تطور الأسعار النفطية في الأسواق الدولية وتحليل تزامنها مع وضعيات ميزان المدفوعات في الدول الثلاث بالإضافة إلى تطبيق مجموعة من النماذج القياسية لضبط طبيعة العلاقة على المديين الطويل والقصير حيث خلص هذا التسلسل المنهجي في الأفكار والخطوات إلى مجموعة من النتائج التي يمكن من خلاله التأكيد أو نفي الفرضية الرئيسية لهذا البحث والتي من خلالها يمكن الخروج بمجموعة من التوصيات التي من شأنها تقديم مجمعة من التصورات لصانعي السياسات الاقتصادية في محاولة التعامل مع حالات اختلال توازن ميزان المدفوعات في ظل تغيرات أسعار النفط بالكفاءة الفعلية المطلوبين.

نتائج الدراسة:

توصلت عملية معالجة الإشكالية البحثية ضمن هذا البحث إلى مجموعة من النتائج التي يمكن عرضها كالتالي:

1- خلصت الدراسة إلى تأكيد الارتباط القوي بين تقلبات أسعار النفط ووضعية رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر، السعودية، العراق حيث تمثل عوائد الصادرات النفطية المصدر الأساسي لتمويل المدفوعات الدولية بالرغم من السياسات التي يتم العمل عليها من طرف الحكومات بشأن برامج تنويع الإنتاج الوطني ودعم الصادرات خارج المحروقات؛

2- توصلت الدراسة إلى وجود صعوبة في ضبط استقرار رصيد ميزان المدفوعات بسبب التركيز المبالغ فيه على الصادرات النفطية وضعف التنويع في هيكل الصادرات ويمكن التأكد من هذه النتيجة من خلال ملاحظة المسار المتذبذب لأرصدة ميزان المدفوعات في الجزائر، السعودية، العراق بعد كل طفرة نفطية مسجلة؛

3- تختلف حساسية ميزان المدفوعات لتغيرات أسعار النفط من دولة إلى أخرى حيث توصلت الدراسة إلى أن توازن ميزان المدفوعات العراقي أكثر هشاشة مقارنة بالسعودية والجزائر بسبب غياب التنويع الاقتصادي وتراجع الاحتياطات المالية وكذا العوامل السياسية والأمنية بمقابل تبدو السعودية أكثر كفاءة في التعامل مع الهزات النفطية في الأسواق الدولية بفضل الإنتاج النفطي الكبير من جهة والتنوع النسبي المسجل في هيكل الصادرات وسياسات الإنفاق المتزنة؛

4- توصلت النماذج القياسية الفردية المنتهجة في دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على رصيد ميزان المدفوعات إلى نتائج منطقية ومتطابقة نسبيا مع النظرية الاقتصادية، وبالرغم من تطابق النتائج القياسية المتوصل إليها في الدراسة بين التقدير الفردي لكل دولة والتقدير الجماعي إلى أن نتائج التقدير الفردي كانت أكثر دقة وانسجام مع الواقع ويمكن تفسير ذلك بنقص عدد الدول محل الدراسة حيث أن التقدير الجماعي يعطي نتائج أكثر دقة كلما كان حجم العينة أكبر؛

5- بينت نتائج تقدير العلاقة طويلة المدى بين أسعار النفط ورصيد ميزان المدفوعات أن زيادة أسعار النفط بوحدة واحدة من شأنه أن يرفع أرصدة ميزان المدفوعات في الجزائر، السعودية، العراق ب 1.24%، 2.3%، 0.12%، حيث تتباين هذه النسبة من دولة إلى أخرى بالنظر إلى عدة عوامل منها حجم الصادرات النفطية،

درجة ارتباط الاقتصاد الوطني بالقطاع النفطي، السياسات الإنتاجية المتباينة، السياسات المالية والاقتصادية المختلفة، كما تدعم هذه النتائج النتيجة المتوصل إليها سابقا بشأن تباين حساسية ميزان المدفوعات لتغير أسعار النفط من دولة لأخرى؛

6- تتغير الأسعار النفطية في الأسواق الدولية بسرعة كبيرة ويتوقف استقرارها على مجموعة واسعة ومعقدة من العوامل السياسية، الاقتصادية، العسكرية و الأمنية وهو ما يتطلب العمل على تنسيق السياسات الإنتاجية بين الدول المنتجة للنفط بما يتوافق مع استقرار التوازنات الاقتصادية الكلية للدولة من جهة والاستفادة من فترات ارتفاع الأسعار من جهة أخرى بدعم الاستثمارات في القطاعات الصناعية والإنتاجية؛

7- ينتقل أثر تقلبات أسعار النفط عبر قناة مباشرة نحو أرصدة ميزان المدفوعات وعبر القناة الغير مباشر من خلال التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية المرتبطة بميزان المدفوعات ويمكن التأكيد على هذه النتيجة من خلال ملاحظة نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المساعدة (الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف الفعلي الحقيقي، معدل التضخم) والرصيد الكلي لميزان المدفوعات؛

8- تباين اتجاه ومعنوية العلاقة بين المتغيرات المساعدة ورصيد ميزان المدفوعات في الجزائر، السعودية، العراق في ظل تغيرات أسعار النفط يعكس حقيقة وواقع اختلاف استراتيجيات السياسات الاقتصادية في ظل التوازنات الداخلية والخارجية بالإضافة إلى استراتيجيات إدارة العوائد النفطية؛

9- تتوقف قدرة الاقتصادات محل الدراسة على امتصاص الطفرات النفطية السالبة تبعاً للعديد من العوامل حيث يتميز الاقتصاد السعودي بقدرة إنتاجية كبيرة (حصّة سوقية أعلى) بالإضافة إلى استراتيجية فعالة في إدارة الفوائض النفطية لذلك يظهر ميزان المدفوعات السعودي قدرة أكبر على استيعاب تراجع الأسعار النفطية؛

10- تظهر الجزائر بعض المرونة النسبية في احتواء الطفرات النفطية السالبة والتي لا تدوم لفترة طويلة حيث ساهمت السياسات الانكماشية المتبعة في الفترات الأخيرة من ترشيد الواردات ودعم الصناعات المحلي الناشئة بتخفيف نسبي للضغوط المالية على رصيد ميزان المدفوعات الجزائري؛

11 - أظهر ميزان المدفوعات العراقي ضعف شديد في مواجهة التقلبات السعرية السالبة مقارنة بالجزائر والسعودية ويعود ذلك إلى الهشاشة الهيكل المؤسسي على مستوى السياسات الاقتصادية بالإضافة إلى عدم

القدرة على التحكم الفعال في هيكل الاستيراد حيث يتعرض ميزان المدفوعات إلى ضغوط إضافية بالإضافة إلى انتقال الآثار الغير مباشرة من لتراجع أسعار النفط عبر باقي متغيرات الاقتصاد الكلى.

نتائج اختبار فرضيات الدراسة

بالنسبة للفرضية الأولى: القائلة بأن يوفر ميزان المدفوعات قاعدة مرجعية لضبط المعاملات مع العالم الخارجي بما يتوافق مع استقرار مؤشرات التوازن الخارجي للدولة.

نتيجة الأولى: وضحت الدراسة الأهمية الاقتصادية لوضعية ميزان المدفوعات ودور توازن المدفوعات الدولية في استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية للدولة خاصة في الدول التي ترتبط بالصناعات النفطية وتوصلت بعد مراجعة النظريات المفسرة لاختلال ميزان المدفوعات بأن هذا الأخير بالإضافة إلى كل من أسعار الصرف والاحتياطات الرسمية للدولة يعد من أهم محددات التوازن الخارجي للدولة كونه يعمل على تقديم صورة واضحة وممنهجة عن مدى توافق التدفقات الداخلة والخارجة مع المكانيات المالية للدولة وبالتالي يمكن التأكيد على صحة الفرضية الأولى؛

بالنسبة للفرضية الثانية: يمكن أن يكون لتغيرات أسعار النفط في الأسواق الدولية تأثيرات غير مرغوبة على وضعية التوازن الاقتصادي للدول المنتجة للنفط؛

النتيجة الثانية: توصلت الدراسة من خلال التحليل النظري لاستقرار الاقتصاديات النفطية في ظل التغيرات في أسعار النفط إلى أن الدول النفطية التي تتميز بإنتاج نفطي كبير مقابل معدلات تنوع اقتصادي ضئيلة تعاني من اختلالات هيكلية كبيرة وتبعية مفرطة لتغيرات أسعار النفط وأنه بالرغم من العوائد النفطية الكبير التي تتمتع بها إلا أنها تعاني من عدم استقرار متغيراتها الاقتصادية الكلية وهو ما يعرض بأعراض المرض الهولندي وبالتالي يمكن القول بأن الفرضية الثانية صحيحة نسبياً؛

بالنسبة للفرضية الثالثة: يؤدي تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية إلى اختلالات في وضعية ميزان المدفوعات للدول المنتجة للنفط خلال الفترة (1990-2021)؛

النتيجة الثالثة: أكدت النتائج التحليلية والقياسية بأن كل من الجزائر، السعودية، العراق تعاني من اختلال الرصيد الكلى لميزان المدفوعات مباشرة بعد كل أزمة نفطية سالبة وبالتالي يمكن القول أن الفرضية الثالثة صحيحة؛

بالنسبة للفرضية الرابعة: يفترض أن يكون لمعدل التضخم، أسعار الصرف، الناتج المحلي الإجمالي أثر غير مباشر على طبيعة العلاقة بين أسعار النفط ورصيد ميزان المدفوعات في الدول المنتجة للنفط؛

النتيجة الرابعة: بينت النتائج القياسية التي تم التوصل إليها من خلال النماذج المدروسة بأن المتغيرات المساعدة التي تم إدراجها في تحديد الأثر الذي تمارسه أسعار النفط على رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر، السعودية، العراق كان أثرها على طبيعة العلاقة يختلف بين الأثر غير المعنوي أو المعنوي الضئيل مقارنة بأثر أسعار النفط على ميزان المدفوعات وتم تفسير ذلك بقوة الأثر الذي تمارسه أسعار النفط المباشر على ميزان المدفوعات وعلى باقي المتغيرات في نفس الوقت مما جعلها تبد ضعيفة التأثير ومنه لا يمكن الجزم بصحة الفرضية الرابعة؛

بالنسبة للفرضية الخامسة: يتماثل الأثر الذي تمارسه التغيرات السعرية للنفط في الأسواق الدولية على رصيد ميزان المدفوعات في الدول المنتجة للنفط محل الدراسة خلال الفترة (1990-2021)؛

النتيجة الخامسة: أظهرت معاملات العلاقة طويلة الأجل في النموذجين القياسيين بأن أسعار النفط لها أثر طردي معنوي على الرصيد الكلي لميزان المدفوعات خلال الفترة المدروسة في الجزائر، السعودية، والعراق مع تسجيل بعض الفروقات في حجم التأثير والتي تم تفسيرها بالاختلافات المتعلقة بحجم الاقتصاد والسياسات المالية والنقدية المنتهجة بكل دولة بالإضافة إلى درجة الاعتماد على القطاع النفطي في عملية التصدير وبالتالي يمكن التأكيد على صحة الفرضية الخامسة؛

مقترحات الدراسة

بناء على النتائج المتحصل عليها في البحث والتي أكدت على العلاقة القوية بين تقلبات أسعار النفط وميزان المدفوعات في الدول محل الدراسة وبهدف الحث على تنسيق السياسات الاقتصادية بكفاءة وفعالية لمواجهة تقلبات أسعار النفط وتقليص أثارها على وضعية ميزان المدفوعات، يمكن تقديم جملة من التوصيات والمقترحات العلمية التي يمكن الاستناد عليها في تطوير سياسات اقتصادية أكثر مرونة وتسمح بتخفيف من أثار الصدمات النفطية.

– التعزيز الحقيقي والفعال لسياسة التنويع الاقتصادي: توصي هذه الدراسة بضرورة اعتماد التوجهات الحديثة في الاقتصاد العالمي لدعم سياسات التنويع الاقتصادي في الدول محل الدراسة كدعم المؤسسات الناشئة وزيادة

الأعمال ورفع القيود على التشريعات المقيدة للاستثمارات الجادة في القطاعات الغير نفطية، الاستثمار في التكنولوجيات والبنية التحتية الرقمية بالإضافة إلى التوجه نحو الاقتصاد الأخضر واستغلال الطاقات المتجددة وهي عبارة عن مجالات حديثة تقل فيها المنافسة مقارنة بالتوجهات التقليدية مما يمنح الصادرات الوطنية ميزة نسبية مقارنة بالدول الأخرى، ومن جهة أخرى العمل على استغلال الموارد النفطية في دعم الأبحاث المتعلقة بتطوير اقتصاد المعرفة وخلق القيمة المضافة من أجل التخلص من التبعية التي يعاني منها ميزان المدفوعات اتجاه الصادرات النفطية وتحسين كفاءة الاقتصادات الوطنية في التعامل مع الصدمات الخارجية؛

- إعادة النظر في إستراتيجيات إدارة الصناديق السيادية: توصي هذه الدراسة بضرورة الخروج من السياسات التقليدية في إدارة أصول الصناديق السيادية في صورة الاستثمارات الأمانة قصيرة الأجل بالإضافة إلى توجيهها مباشرة نحو الإنفاق الحكومي الموجه مباشرة لإدارة السياسات الاجتماعية حيث ينبغي للدول النفطية في صورة كل من الجزائر، السعودية والعراق إعادة النظر في الهدف الاستراتيجي لهذه الصناديق والقائم على فقط على ادخار العوائد وتوجيهها نحو إدارة الأزمات والتوجه نحو استخدامها في الاستثمارات طويلة الأجل في المجالات الواعدة والحديثة من التكنولوجيا، الطاقات المتجددة، سلاسل الامداد العالمية، اقتصاد المعرفة حيث تصبح هذه الصناديق آلية استثمارية نشطة تقوم على الاستخدام الكفء للعوائد النفطية وتعزز الاستقرار المالي وقدرة ميزان المدفوعات على تغطية المدفوعات نحو العالم الخارجي؛

- السياسات الإنفاقية المضادة للتقلبات السعيرية : توصي هذه الدراسة بعدم إهمال التوازن الداخلي نظرا لعلاقته الوطيدة بالتوازن الخارجي في الاقتصاد الوطني بحيث يتعين على الدول ذات الاعتماد الكبير على العوائد النفطية محاولة تكييف السياسات المالية للدولة مع التغيرات المتلقة بأسعار النفط في الأسواق العالمية ويكون ذلك من خلال بناء آليات استباقية يمكن من خللها التعامل من الصدمات النفطية دون أن يتعرض ميزان المدفوعات لاختلالات حادة ومن امثلة ذلك توديه الفوائض المالية في فترات ارتفاع الأسعار إلى الاستثمار من خلال الصناديق السيادية، الكفاءة في إدارة الاقتراض الخارجي من خلاله ربطه بالملاءة المالية للاقتصاد الوطني وتوجيهه نحو تمويل المشاريع الإنتاجية المرحة بدلا من توجيهه نحو الانفاق الجاري، توجيه الدعم الحكومي للسلع والخدمات والرعاية الصحية نحو الفئات الهشة حصرا لتخفيف الضغط على المالية العامة للدولة، تنوع الإيرادات الحكومية من خلال الانتقال نحو نظام ضريبي أكثر صرامة وشمول مثل الضرائب على المنتجات الرقمية، الرسوم البيئية وغيرها؛

- **استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI):** تمثل عوائد الاستثمارات الأجنبية المباشرة أحد مكونات الحساب المالي في ميزان المدفوعات حيث ينبغي للدول النفطية محل الدراسة العمل على استهداف رؤوس الأموال الدولية بكفاءة عالية خاصة في ظل المنافسة الشديدة كما يجب على الجزائر والسعودية والعراق استهداف الاستثمارات التي تتطابق مع القطاعات الإنتاجية التي تتماشى مع استراتيجية التنوع الاقتصادي المنتهجة ويتم ذلك من خلال المرور بمجموعة من الإصلاحات التشريعية والإدارية بالإضافة إلى تحسين القاعدة الضريبية وتوفير الضمانات المنتسبة للمستثمرين الدوليين حيث يساهم جذب الاستثمارات في تنمية الصادرات الغير نفطية وتراجع قيمة الواردات وزيادة تدفق رؤوس الأموال؛

- **تطوير التجارة البينية والإقليمية:** يعتبر تشجيع التجارة البينية والإقليمية أحد أهم الخيارات الاستراتيجية التي ينبغي لحكومات الدول النفطية في صورة الجزائر، السعودية، العراق التركيز عليها باعتبارها أحد أهم الحلول المناسبة مع الطبيعة الريعية لهذه الاقتصادات، ويتم ذلك من خلال تشجيع وتحفيز المتعاملين الوطنيين على الاستغلال الأمثل لأشكال الدعم الذي تقدمه هذه الدول في عرض منتجاتهم في الأسواق الدولية والإقليمية المجاورة وينبغي على الدول لتحفيز هذا التوجه العمل على تخفيف الحواجز الجمركية وتطوير البنى التحتية اللوجستيكية وتطوير شبكات النقل والتواصل حيث يمكن من خلال هذه الاستراتيجية التقليل من الاعتماد الكبير على الأسواق التقليدية في أوروبا وآسيا حيث غالباً ما تكون شروط التبادل الدولي غير متكافئة وهو ما يرفع من إمكانية ميزان المدفوعات على مواجهة التقلبات النفطية

أفاق الدراسة

يفتح موضوع تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيد ميزان المدفوعات أفقا بحثية واسعة نظرا لاختلاف الزوايا التفكيرية والفجوات البحثية التي يتم من خلالها تحديد المؤشرات المناسبة والعينات التي يتم من خلالها تطبيق دراسة الحالة ومن منطلق النتائج التي تم التوصل إليها نري بأن الموضوع لا يزال يمكن دراسته من جوانب زوايا متعددة لذلك نقوم باقتراح بعض الافاق البحثية التي يمكن ان تشكل نقطة انطلاق لأبحاث أخرى مستقبلا:

- يمكن توسيع قاعدة البحث ليضم عددا اخر من الدول النفطية مثل الكويت، الإمارات، نيجيريا، فنزويلا وغيرها حيث يسمح توسيع العينة بالحصول على نتائج أكثر دقة وشمول بالإضافة إلى دراسة العديد من التجارب التي قامت بها الدول في مجال الحفاظ على استقرار المدفوعات الدولية في ظل تقلبات أسعار النفط؛

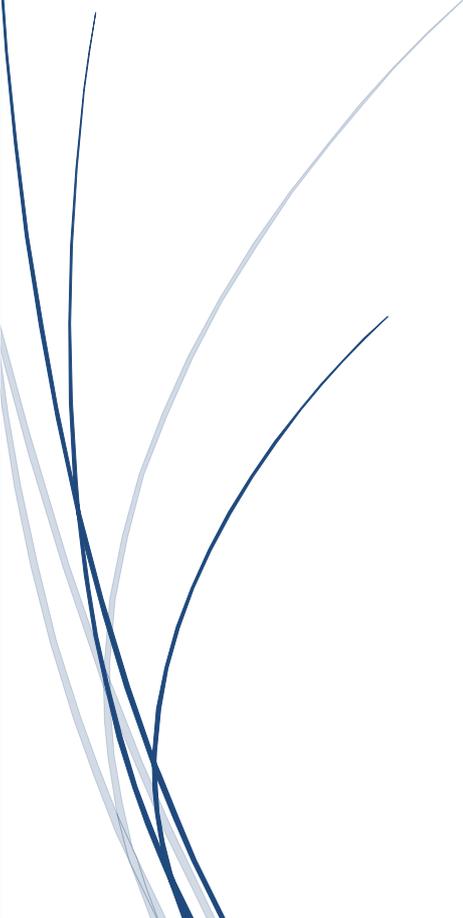
- الاعتماد على المؤشرات الجزئية لميزان المدفوعات من خلال دراسة أثر الأسعار النفطية على كل من الحساب الجاري أو الحساب المالي حيث يمكن من خلال هذه المنهجية تحديد القنوات الأساسية لانتقال الأثر بدقة؛
- العمل على تطبيق منهجيات قياسية أحدث وأكثر دقة مثل دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات من خلال تطبيق نماذج (SVAR) أو نموذج (DSGE)؛
- إدماج البعد الاجتماعي والاقتصادي في تحليل طبيعة العلاقة بين تقلبات أسعار النفط وميزان المدفوعات مثل مستويات البطالة، التضخم، التعداد السكاني، القدرة الشرائية حيث تعتبر هذه المؤشرات بالإضافة إلى المؤشرات الاقتصادية الأخرى عوامل غير مباشرة تؤثر في طبيعة العلاقة.

وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ

سورة هود، الآية رقم 88.



قائمة المراجع

- قائمة المراجع باللغة العربية ✓
 - قائمة المراجع باللغة الأجنبية ✓
- 

1. قائمة المراجع بالعربية:

1.1. الكتب

- 1 (أحمد جابر بدران. (2014). الاقتصاد الدولي والإندماج الاقتصادي المعاصر. القاهرة: المؤلف.
- 2 (احمد مندور. (1990). مقدمة في الاقتصاد الدولي. بيروت: الدار الجامعية.
- 3 (السيد محمد أحمد السريتي، و أحمد فتحي خليل الخضراوي. (2017). الاقتصاد الدولي. مكة المكرمة السعودية: دار فاروس العلمية.
- 4 (الطاهر لطرش. (2012). الاقتصاد النقدي والبنكي. الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية.
- 5 (جميل محمد خالد. (2014). أساسيات الاقتصاد الدولي. عمان الاردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع.
- 6 (دجلاس هيج، و الفريد ستونير. (2020). أصول الاقتصاد. الجيزة جمهورية مصر العربية : وكالة الصحافة العربية(ناشرون).
- 7 (دريد كامل أل شبيب. (2013). المالية الدولية. عمان الاردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع. رضا عبد السلام. (2007). العلاقات الاقتصادية - بين النظرية والتطبيق-. القاهرة-مصر-: المكتبة العصرية للطباعة والنشر.
- 8 (زايري بلقاسم. (2023). ميزان المدفوعات أداة للتحليل الاقتصادي . الجزائر العاصمة: دار أجيال الرقمي.
- 9 (زينب حسين عوض الله. (1999). الاقتصاد الدولي (نظرة عامة على بعض القضايا). الاسكندرية-مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر.
- 10 (سامي السيد. (2018). النقود والبنوك والتجارة الدولية. القاهرة-مصر-: جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
- 11 (سي محمد كمال، و صباغ رفيقة. (2017). المالية الدولية والأزمات المالية. عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع.
- 12 (عبد الحميد مرغيت. (2019). النقود والتمويل الدولي. الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية .
- 13 (عبدالكريم جابر العيساوي. (2015). التمويل الدولي (مدخل حديث). عمان-الاردن-: دار صفاء للنشر والتوزيع

- 14 (فاروق بن صالح الخطيب، و عبد العزيز بن أحمد دياب. (2014). دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية. جدة السعودية: دار خوارزم العلمية للنشر جدة.
- 15 (فيصل غازي فيصل الديلمي، ذاكر هادي عبد الله اللهيبي، و سعد عبد الكريم الديلمي الديلمي. (2023). التجارة الخارجية تطبيقات اقتصادية كلية. بغداد العراق: مجموع دار الدكتور للعلوم.
- 16 (كامل البكري. (2010). الاقتصاد الدولي (التجارة الخارجية والتمويل). الاسكندرية-مصر-: الدار الجامعية.
- 17 (كريانين مورد خاي. (2007). الاقتصاد الدولي مدخل السياسيات. (منصور ابراهيم محمد، و علي مسعود عطية، المترجمون) الرياض السعودية: دار المريخ للنشر.
- 18 (مايح شبيب الشمري، و حسن كريم حمزة. (2015). التمويل الدولي أسس نظرية وأساليب تحليلية. بغداد العراق: دار الضياء للطباعة والنشر.
- 19 (محمد صالح القريشي. (2008). المالية الدولية. عمان-الاردن: الوراق للنشر والتوزيع.
- 20 (محمد عبد العزيز عجمية. (2000). الاقتصاد الدولي دراسة نظرية وتطبيقية. الإسكندرية: دار الجامعات العربية.
- 21 (محمود حامد محمود. (2017). اقتصاديات التجارة الخارجية. القاهرة-مصر-: دار حميثرا للنشر.
- 22 (مروان عبد المالك ذنون. (2020). اقتصاديات التجارة الخارجية. عمان الاردن: شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع.
- 23 (مطر، م. س، موسى، ش. ن &، الماموني، ي. (2008) المالية الدولية. عمان الاردن: دار صفاء للنشر والتوزيع
- 24 (ميراندا زغلول رزق. (2010). التجارة الدولية. مركز التعليم المفتوح بجامعة بنها.
- 25 (هوشيار معروف. (2013). تحليل الاقتصاد الدولي. عمان الاردن: دار جرير للنشر والتوزيع.
- 26 (حسين عبد الله،. (2003). العربي "دراسة اقتصادية سياسية". القاهرة: دار النهضة العربية،.
- 27 (سيد فتحي أحمد الخولي. (1992). اقتصاديات النفط. جدة السعودية: دار حامد للنشر والتوزيع
- 28 (علي عبد الكاظم دعدوش . (2020). أسعار النفط ودول الأوبك علاقة متضادة. بغداد العراق: مكتبة الضاد للنشر والتوزيع العراق

29) قصي عبد الكريم ابراهيم. (2010). أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري نموذجا). دمشق : منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب.

30) محمد أحمد الدوري. (2003). مبادئ إقتصاد النفط. ليبيا: دار شموع الثقافة.

2.1. المذكرات والأطروحات

31) عبد الوهاب زنقيلة. (2021). دور سياسة سعر الصرف في تحقيق التوازن الخارجي لدي الإقتصادات النامية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1986-2018). أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم تخصص تجارة ومالية دولية . الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر..

32) شاوي حنان . (2023). قياس أثر تقلبات أسعار النفط على متغيرات مربع كالدور (دراسة حالة الجزائر والسعودية، المغرب وتونس) خلال الفترة 1980-2019. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم تخصص إقتصاد كمي. الجزائر: جامعة فرحات عباس / سطيف 1.

33) تيجاني محمد العيد. (2010). الازمة المالية العالمية وانعكاساتها على ميزان مدفوعات الدول النامية (دراسة حالة الجزائر). رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية. الجزائر: جامعة الجزائر.

34) حميد سوهير. (2022). دراسة قياسية لأثر تغير سعر الصرف الحقيقي على ميزان المدفوعات حالة الجزائر. أطروحة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه الطور الثالث. الجزائر: كلية علوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير - جامعة الجزائر 03.

35) أوميد عبد الرحمن جميل. (2021). أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004 - 2020. رسالة ماجستير. نيقوسي: جامعة الشرق الأدنى معهد الدراسات العليا كلية العلوم الاقتصادية والإدارية / قسم الاقتصاد.

36) بلقلة إبراهيم. (2015). سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: تقود ومالية. الشلف الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي

37) بن عوالي خالدية. (2016). إستخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج. مذكره الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص إقتصاد دولي. الجزائر: جامعة وهران 2.

- 38) بوفليح نبيل. (2011). دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والافاق مع الاشارة الي حالة الجزائر. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. الجزائر العاصمة، الجزائر: جامعة الجزائر 03
- 39) حارب بن سعيد بن سليم الهنائي. (2019). تقلبات أسعار النفط وأثرها على وضع الموازنة العامة في سلطنة عمان "دراسة تحليلية مقارنة". بحث مقدم لإستفتاء متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في الحقوق. مصر العربية المتحدة: قسم الاقتصاد والمالية العامة جامعة المنصورة.
- 40) حسين كشتي. (2019). دراسة إقتصادية لأثر تقلبات أسعار النفط على إعداد برامج الموازنة العامة للدولة. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم تخصص علوم اقتصادية. المسيلة الجزائر: جامعة محمد بوضياف المسيلة.
- 41) دخلي عبد الرحمان. (2015). أثر تذبذبات أسعار النفط على بعض متغيرات الإقتصاد الكلي في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية خلال الفترة 1986-2014. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير. المدية -الجزائر: جامعة يحي فارس بالمدية.
- 42) دردوري رابح. (2022). أثر تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2020). أطروحة دكتوراه الطور الثالث تخصص إقتصاد كمي. جامعة أم البواقي الجزائر.
- 43) فريجة مراد. (2021). أثر تغيرات أسعار النفط على الايرادات العامة دراسة حالة الجزائر 1986-2018. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود بنوك ومالية. جامعة محمد ثليجي الأغواط.
- 44) منال بلقاسم. (2019). أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الإقتصادي في الدول الصناعية دراسة مقارنة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د في العلوم الاقتصادية. باتنة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة باتنة 1.
- 45) موري سمية. (2010). أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر. أطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات تخصص مالية دولية. تلمسان الجزائر: جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان.
- 46) وهيبه زمال. (2018). أثر تقلبات الإيرادات النفطية على الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي) دراسة حالة الجزائر. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. تلمسان الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.
- 47) سلمى بيطاط. (2024). أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الدول العربية-دراسة قياسية. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية. جيجل، الجزائر: جامعة محمد الصديق بن يحي - جيجل.

48) صيفور فضيلة. (2022). الأثار النقدية للعجز الموازي دراسة تحليلية قياسية للجزائر مقارنة ببعض الدول الإفريقية خلال الفترة (2000-2020). أطروحة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية . المسيلة، الجزائر: جامعة محمد بوضياف المسيلة.

49) عباس خديجة. (2022). دراسة تحليلية قياسية لأثر السياسات الإقتصادية على النمو الاقتصادي في المدى البعيد في الجزائر مقارنة مع بعض دول النامية خلال الفترة 1990-2021. أطروحة دكتوراه الطور الثالث تخصص إقتصاد نقدي وبنكي. الجلفة، الجزائر : جامعة زيان عاشور الجلفة قسم العلوم الاقتصادية.

50) نادية مسعودي. (2020). أثر السياسة الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض بلدان الشرق الاوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة 1980-2012. أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية. الجزائر العاصمة : جامعة الجزائر 03 قسم العلوم الاقتصادية.

3.1. المجالات والدوريات

51) زحمة رشيد عمر، و سعود غالى صبر. (2022). أثر تغيرات أسعار النفط على إختلال الموازنات العامة في دول نفطية مختارة للمدة 1990-2020. مجلة الابتكار والتنمية الصناعية المجلد 05، العدد 02، 01-24.

52) حمد ضيف، و أحمد وعيل. (2020). علاقة عجز الميزان التجاري بعجز الموازنة العامة في الجزائر(اختبار فرضية العجز التوأم) دراسة قياسية للفترة (1990-2017). مجلة معهد العلوم الاقتصادية، 45-65.

53) حاتم رسل فالح، و عباس عبد عون توفيق. (2023). تحليل أسباب إختلال ميزان المدفوعات العراقي للمدة (2003-2021). مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارة والمالية، 261-280.

54) خروف منير، و ثومرية ريم. (2017). مداخل المرونات، الاستيعاب والمدخل النقدي كأساليب مستخدمة لإبراز أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات. أثار الأزمة الاقتصادية الراهنة في الجزائر على مسيرة التنمية المستدامة وتشخيص سبل المعالجة (صفحة 25). قالمة الجزائر: جامعة 08 ماي 1945 قالمة

55) رحيم كاضم، فاضل موسي ، و علي سوزان مرزة. (2023). مدي فاعلية منهج الاستيعاب في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات العراقي للمدة(1990-2017). أهل البيت عليهم السلام، 639-661.

56) صالح أويابة، و عبد الرزاق خليل. (2018). أثر التغيرات في سعر الصرف والتضخم المحلي على ميزان المدفوعات: دراسة حالة الجزائر 1990-2016. مجلة دراسات_العدد الاقتصادي، 161-180.

- 57) طول هبة، سهام محمدي، و إحسان بن علي. (2019). سبل وأليات علاج الاختلال في ميزان المدفوعات الجزائري. مجلة البناء الاقتصادي، 20-02.
- 58) عطالله بن مسعود، و عمور عبد الحميد. (2019). تحليل العلاقة بين الميزان الجاري وعجز الموازنة العامة في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (2000-2016). مجلة دفاتر اقتصادية، 119-102.
- 59) قرقب مبارك، و لكصاسي مريمه. (2021). مقاربات تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات -حالة الجزائر-. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، 537-559.
- 60) ماحي زكرياء، و ابنية صبرينة. (2022). أثر سياسات التجارة الخارجية على ميزان المدفوعات: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2020. مجلة إقتصاد المال والأعمال،
- 61) هجير عدنان زكي أمين ، و ضحي فائق محمود. (2022). الأهمية النسبية للحساب الجاري في ميزان المدفوعات بدلالة الأبعاد الخارجية لإختلالات البنوية. مجلة الريادة للمال والأعمال، 78-90.
- 62) يزيد تفرات، سليم هلال، و سليمة بن زعمة. (2022). تشخيص وتحليل لميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2004-2018). مجلة المالية وحوكمة الشركات، 20-35.
- 63) أحيممة خالد، و محمد مايدة فيصل. (2021). أثر تقلبات أسعار النفط العالمية في ظل جائحة كوفيد 19 علي التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة (2010-2020). مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، 43-62.
- 64) أركان ريسان عباس. (2016). الصناعة النفطية في العراق للمدة 2000-2014. مجلة كلية التربية الأساسية ، 381-424.
- 65) إسراء عبد الهادي مختار. (2023). أثر العوامل الاقتصادية على سعر النفط الخام العالمي. مجلة السادات للبحوث الادارية والمالية المجلد 01 العدد 01، 01-29.
- 66) أمينة مخلفي. (2013). أثر تطور أنظمة إستغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية). ورقة الجزائر: قسم العلوم الاقتصادية جامعة قاصدي مرياح ورقة.

- 67) بكر حميد جسون ، عبد الله محمد رشيد الرملي، و مظهر خالد عبد الحميد. (2023). تقدير إثر تقلبات أسعار النفط في ظل جائحة كورونا (كوفيد-19) وأثرها على النشاط الاقتصادي في العراق للمدة (2019-2021). مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والإدارية، 308-322.
- 68) بلقة براهيم، قسول أمين، و بحيث حسان . (2020). نشاط المضاربة في الأسواق الاجلة للنفط ودوره في تقلبات أسعار النفط. الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، 158-169.
- 69) بن عباس شامية. (2020). المساهمة الفعلية لمنظمة الأوبك في تحديد الأسعار واستقرارها في سوق النفط العالمية بعد الأزمة النفطية لسنة 2014 ودور الجزائر في ذلك. مجلة البشائر الاقتصادية ، 474-490.
- 70) بن عرعور عبد الجبار، و اسماعيل كرازي. (2021). الشركات النفطية كفواعل مؤثرة في العلاقات الدولية دراسة أثر الشركات النفطية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط. مجلة الناقد للدراسات السياسية ، 236-251.
- 71) بن محاد سمير. (2023). دور منظمة أوبك وتحالف أوبك بلاس في أسواق النفط الدولية: دراسة قياسية اقتصادية. مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، 255-272.
- 72) بوعلام عيسى، و محمد عيسى محمد محمود. (2023). الإقتصاد الأخضر ودوره في الحد من تأثير ملوثات الصناعة النفطية على البيئة. المجلة الجزائرية للأداء الاقتصادي، 99-121.
- 73) حموزوقي أمال . (2021). دراسة تحليلية لإنعكاسات جائحة كورونا على أسعار النفط العالمية. مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، 249-264.
- 74) حوراء عبد اللطيف عبود ، و حامد محسن جداح المسعودي. (2024). أثر تقلبات أسعار النفط في الربحية المصرفية دراسة تحليلية في عينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق لألوراق المالية للمدة (2005-2020). مجلة الوريث العلمية المجلد 06 ، 229-240.
- 75) خليل غازي حسن ، و خبات عبدالكريم سعيد. (2019). اثر تقلبات أسعار النفط الخام في الطلب على مصادر الطاقة البديلة للمدة (1973-2008). مجلة جامعة دهوك، المجلد: 22، العدد: 2، 271-289.
- 76) خولوفي وهيبه. (2021). الأثار الاقتصادية لتغيرات أسعار النفط -إشارة لحالة الإقتصاد الجزائري. مجلة آفاق علوم الإدارة والإقتصاد، 280-299.

- 77) رزقه سيدي عمر، و بولرباح غريب. (2020). أثر تقدمات أسعار النفط عمى الإستثمارات النفطية في شركة سوناطراك دراسة تحليلية قياسية (2000-2018). مجلة المؤسسة، 393-408.
- 78) ريهام عبد الله ابراهيم بدر . (2023). أثر صدمات ارتفاع الأسعار العالمية للغاز الطبيعي على الميزان التجاري المصري. مجلة البحوث الإدارية، 01-29.
- 80) زايدى حبيبة، و بن سماعيل حياة. (2016). أزمة أسعار النفط 2015 وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر. مجلة الباحث الاقتصادي، 211-228.
- 81) سامي حميد عباس الجميلي، و رياض جبير مطلق الجميلي. (2023). دور العوائد النفطية في بناء مرتكزات الإقتصاد العراقي للمدة (2018-1995). مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، 127-145.
- 83) سعد الله داود. (2014). المتغيرات الجديدة في أسواق النفط بعد الازمة المالية العالمية دور النفط الصخري والاتفاق النووي الإيراني. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية دراسات اقتصادية، 442-447.
- 84) سليمان عمر. (2017). أثر متغيرات السوق الدولية والفواعل الدوليين في انهيار أسعار المحروقات 2014-2016. الملتقى الوطني أثر انهيار أسعار النفط على التنمية في الجزائر - البحث في السياسات البديلة - الأغواط - الجزائر: جامعة عمار ثليجي الأغواط.
- 85) شروق سمير، و قحام وهيبية. (بلا تاريخ). تشخيص أعراض المرض الهولندي في الإقتصاد الجزائري. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، 254-264.
- 86) شوقي جدي. (2020). التمكين البيئي والصناعة النفطية. مجلة البديل الاقتصادي، 153-159.
- 87) صابري حمزة، و بكرتي لخضر. (2024). تأثير تقلبات أسعار النفط على احتياطي الصرف في الجزائر خلال الفترة (1995 - 2021). مجلة الاستراتيجية والتنمية المجلد 14 / العدد: 02، 53 - 71.
- 88) صراوي مراد. (2021). أثر جائحة كورونا على أسعار البترول ومدى إنعكاس ذلك على الدول المصدرة والمستوردة له دراسة تحليلية للفترة الممتدة من مارس 2020 الي غاية مارس 2021. دراسات اقتصادية، 54-68.
- 89) ضياء حسين سعود، ريام علي طالب، و أمل هادي رشيد. (2022). أثر تغيرات اسعار النفط العالمية على النمو الإقتصادي في العراق للمدة من 2004-2019. مجلة كلية الكوت الجامعة، 484-496.

- 90) طوير أمال ، و مختاري عبد الجبار. (2021). أثر سعر الفائدة، معدل التضخم، وسعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة 1980-2018. مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال المجلد 05، عدد 01 مكرر، 23-01.
- 91) عامر سامي منير، و خيرالله رجب العالوي. (2021). أثر تقلبات أسعار النفط على الإستثمار الأجنبي المباشر للمدة (2004-2019). مجلة تكريت للعلوم الإدارية والأقتصادية، 541-554.
- 92) عبد السلام عطية، و جبار بوكثير. (2019). أثر الصادرات النفطية على النمو الاقتصادي في دول منظمة الأوبك خلال الفترة (1990-2016). مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، 174-192.
- 93) غزالي عماد، و بوعيشاوي مراد. (2021). الاستدامة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط دراسة تحليلية للفترة (2000-2020). مجلة الابداع المجلد 11 /العدد: 02، 130-149.
- 94) كيلان أحمد جميل، و بجيتيار صابر محمد. (2022). أثر تقلبات العوائد النفطية على معدلات التضخم في العراق دراسة قياسية للمدة 1990-2019. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، 305-323.
- 95) لطيفة قعيد. (2020). أوضاع سوق النفط العالمي في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد. مجلة بحوث الادارة والاقتصاد، 138-150.
- 96) لطيفة لمطوش، و بوادو فاطيمة. (2018). أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر دلاسة قياسية خلال الفترة (1965-2016). مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال المجلد 02 العدد 07، 169-185.
- 97) محمد فيصل حسن أحمد. (2019). تأثير تقلبات أسعار النفط على أداء السوق المالية السعودية (2003-2016). مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية المجلد 03: العدد 08، 96-109.
- 98) محمد الصيد أحمد أحمد، و على صالح محفوظ عبد الرحمان محفوظ . (2022). أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2018). مجلة الأستاذ العدد 22، 59-87.
- 99) محمد علي حميد مجيد. (2015). نمو الطلب العالمي على النفط وامكانيات تغطيته (دراسة استشرافية). مجلة الإدارة والاقتصاد، 220-245.

- 100) محمد كريم خدير. (2021). مستقبل منظمة الاوبك في ظل التحولات الاقتصادية والجيوسياسية الدولية الراهنة. مجلة السياسة العالمية ، 176-162.
- 101) مراد علة. (2016). تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية دراسة تحليلية للفترة(2000-2014). مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية جامعة الوادي العدد التاسع المجلد الثالث، 224-197.
- 102) مرزوك هاشم الشمري، و عمار محمود حميد. (2009). مستقبل الطلب على النفط في ظل تراحم المصادر البديلة. مجلة كلية الإدارة والإقتصاد للدراسات الإقتصادية والإدارية والمالية، 48-01.
- 103) مريم باشنك. (2012). عواقب هجوم أرامكو على السوق النفطية. مجلة مركز الدراسات الإستراتيجية جامعة كربلاء، 24-09.
- 104) مصطفى كاظمي نجف ابادي، و كرار يونس لفته. (2020). أثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في العراقي للفترة 8002- 8002. مجلة المثنى للعلوم الإدارية والإقتصادية . المجلد 10 العدد 03، 151-131.
- 105) مصطفى الكاظمي النحفي أبادي، و علي ثجيل يوسف التميمي. (2019). تحليل تأثيري تقلبات أسعار النفط اخلام يف السوق الدولية على الإيرادات العامة في الاقتصاد العراقي للفترة من(2003-2015). مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية ، 24-01.
- 106) نصر حسين محمود المبروك. (2021). تحليل الطلب العالمي على النفط خلال الفترة(1980-2019). المجلة الدولية للدراسات الإقتصادية، 209-187.
- 107) نواف أبو شمالة. (2022). تقييم استدامة النمو والتنمية في اقتصادات الدول النامية والصاعدة النفطية -حالة الاقتصاد العماني-. مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، 53-05.
- 108) نوح غريب. (2022). شركات النفط الوطنية بين تحقيق الأمن الطاقوي والمصالح السياسية. المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية ، 179-157.
- 109) هاني محمد السيد علي. (2022). أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على التبادل التجاري الدولي دراسة حالة الكويت. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، 234-187.
- 110) همسة قصبي عبد اللطيف، و عمر عدنان خماس. (2023). تقلبات اسعار النفط العالمية وأثرها على واقع الإقتصاد العراقي. مجلة الريادة للمال والأعمال ، 15-03.

- 111) وسام عمرون، و فوزي سماعلي. (2022). إنعكاسات جائحة كوفيد19 على قطاع النفط في الجزائر. حوليات جامعة قلمة للعلوم
الإجتماعية والإنسانية، 01-28.
- 112) أويابة صالح، و عبد الرزاق خليل. (2018). أثر التغيرات في سعر الصرف والتضخم المحلي على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر (1990-2016). مجلة دراسات العدد الاقتصادي المجلد 16 العدد 02،
161-180.
- 113) خالد صلاح الدين طه محمود. (2018). تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ardl) لدراسة علاقة التكامل المشترك بين أسعار الكتاكيت ودجاج اللحم في مصر خلال الفترة 2015-2017. *menoufia j. agric economic et social sci vol.3*، 595-614.
- 114) غريب جعفر نوري البزنجي، و أمين محمد سعي الادريسي. (2025). قياس وتحليل أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات في العراق للمدة (2000-2022). المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية العدد 84، 176-197.
- 115) فاروق فتحي السيد الجزار، و عبر الرحيم عبد الحق عوض بسيوني. (2018). إستخدام نماذج **Panel Data** آلية التكامل المشترك لتحديد محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية. مجلة التجارة والتمويل العدد 3،
73-99.
- 116) وفاء سبكي، و مصطفى بلقادم. (2020). دراسة العلاقة بين التعليم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1980-2016) باستخدام منهجية ARDL. *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية : المجلد: 07 العدد الأول*، 333-350.
- 4.1. التقارير والنشريات**
- 117) (2009). إحصاءات ميزان المدفوعات الجماهيرية العظمى لعام 2009. 2009: إدارة البحوث والاحصاء مصرف ليبيا المركزي.
- 118) المركز الوطني للإحصاء عمان. (2019). دليل المؤشرات الوطنية - مؤشرات التجارة الخارجية وميزان المدفوعات - عمان: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات سلطنة عمان.
- 119) تركي حسن حمش، و سمير محمود القرعيش. (2021). تأثير تراجع أسعار النفط بسبب جائحة كوفيد-19 على مجال الاستكشاف والإنتاج في الصناعة البترولية. الكويت: منظمة ألقطار العربية المصدرة للبتترول

120) صندوق النقد العربي. (2016). التقرير الاقتصادي العربي الموحد. العدد 36 : أبو ظبي

2. قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

1.2. الكتب

- 121) BUCKLEY, A. (2012). International Finance A practical perspective. England : Pearson Education Limited.
- 122) Gandolfo, G. (2016). International Finance and Open-Economy Macroeconomics. Berlin Heidelberg: Springer.
- 123) Guillochon, B., Peltrault, F., & Venet, B. (2020). Économie internationale. Malakoff (France): dunod.
- 124) Terra, C. (2015). Principles of International Finance and Open Economy Macroeconomics Theories, Applications, and Policies. London: Academic Press is an imprint of Elsevier.
- 125) Guillaumin, C. (2020). Macroéconomie. paris: Dunod.
- 126) Guillochon , B., Kaweckki , A., & Venet, B. (2012). Économie internationale Commerce et macroéconomie. Paris: Dunod.
- 127) lamia, b. (2005). relations économiques internationales. tunis: center de publication universitaire.
- 128) Lessambo, F. (2021). International Finance New Players and Global Markets. Switzerland: Palgrave Macmillan.
- 129) ossa, a. o. (1999). économie monétaire internationale. Paris: esteme Éditions Scientifiques, Techniques et Médicales.
- 130) simon, yves; manai, samir;. (1998). technique financières internationales. Economica.
- 131) nair, n. (2016). impact of oil price volatility on the balance of payment of oil-based economies. report submitted in partial fulfilment of requirements masters of busness administration energy trading. india: college of managment and economics studies, upes dehradun
- 132) Pirotte, a. (2011). économetrie des données de panel théorie et application. France

- 133) afolabi, r. b. (2019). **crude oil price fluctuations and nigerian balance of payments 1987-2017**. *lapai journal of economics vol3no1*.
- 134) allegret, j.-p., couharde, c., coulibly, d., & mignon, v. (2014). **current accounts and oil price fluctuations in oil-exporting countries: the role of financial development**. *journal of international money and finance hal-01385946*, 185-201.
- 135) balli, e., nazif catik, a., & nugent, j. (2021). **time-varving impact of oil shocks on trade balances: evidence using the TVP-VAR MODEL**. *energy,elsevier vol217,15 february* , 119377.
- 136) faheem, m., mohamed, a., chin, l., & mazlan, n. (2020). **asymmetric effect of oil price changes on trade balance in saudi arabia, kuwait and united arab emirates**. *pakistan journal of commerce and social sciences*, 685-714.
- 137) gnimassoun, b., joets, m., & razafindrabe, t. (2016). **on the link between current account and oil price fluctuations in diversified economies: the case of canada**. *hal-04141574*, 01-35.
- 138) helmi husam, m., abu eleyan, m., nazif catik, a., & esra, b. (2023). **the time-varying effects of oil shocks on the trade balance of saudi arabia**. *security,policy and political economy of energy and minerals12(54)*.
- 139) ozigbu, j. c. (2023). **oil price shock and trade balance in nigeria**. *international journal of economics and business management vol 9. nu5*, 13-25.
- 140) Khan, A., & Abbas, Z. (2015). **Portfolio balance approach: An empirical testing**. *Journal of Economics and International Finance*, . 137-143.
- 141) N. Kallianiotis, I. (2021). **Exchange Rate Determination: The Portfolio-Balance Approach**. *Journal of Applied Finance & Banking*, 19-40.
- 142) W. Black, S. (2015). **The Portfolio Theory of Exchange Rates**—Then. *Review of International Economics*, 379-386.
- 143) karima, a. (2018). **Limpact de la crise pétrolière de 2014-2016 sur les indicateurs en algerie**. *revue des etudes economiques approfondies*, 58-75.

- 144) mcnally, r. (2020). **oil market black swans:covid-19,the market-share war, and long-term risks of oil volatility. center on global energy policy**, 01-11
- 145) omoregie, o. k., & ikpesu, f. (2019). **effect of oil price, and exchange rate on current account balance in nigeria**. *the journal of developing areas vol53 n 4*, 85-99
- 146) sman, g., & ismail, d. (2021). **impact de la crise sanitaire covid-19sur le marché pétrolier cas de l'algerie** . *revue droit international et développement*, 1-16.
- 146) perone, p. (2014). **promouvoir la compétitivité: comment éviter le syndrom hollandais . Dans La montée en puissance du Mozambique Construire un nouveau lendemain** (pp. 167-179). International Monetary Fund.
- 147) Salih, S. (2023). **Measuring the Impact of Oil Price Fluctuations on the Fiscal and Monetary Policies in Iraq For the Period (1990-2021)**. *TANMIYAT ALRAFIDAIN*, 324 -358.
- 148) Thirlwall, p. a. (1979). **the balance of payments constraint as an explanation of international growth rate differences**. *bnl quarterly review 32(128)*, 45-53.
- 149) youssef, r. (2019). **relation prix du pétrole et taux change dollar us/euro**. *revue al moasher université ziane ashour al djelfa*, 75-86.
- 150) zohra, h. f. (2018). **l'impact des variations des prix de pétrole sur la croissance économique des pays de l'opep**. *Journal d'économie et de développement humain Volume 9, Numéro 1*, 393-304.
- 151) lorato, t., beyene, t., & tasew, t. (2025). **unintended structural transformation and growth in ethiopia: an autoregressive distributed lag (ardl) model approach**. *journal of innovation and entrepreneurship* , 02-22.
- 152) Nasrullah Muhammad; muhammad rizwanullah, xiuyuan yu, hyeonsoo jo, muhammad tayyab sohail,lizhi liang. (2021). **autoregressive distributed lag (ardl) approach to study the impact of climate change and other factors on rice production in south korea**. *journal of water and climate change 16.6*, 2256-2270.
- 153) Pesaran, M. Hashem ;. (2001). **Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationship 289–326**. *Journal of Applied Econometrics 16, no. 3 (2001)*, 289–326. doi:, <https://doi.org/10.1002/jae.616>.

- 154) Samargandi, N., fidrmuc, j., & Ghosh, s. (2014). **is the relationship between financial development and economic Growth monotonic evidence from a sample of middle income countries.** *cesifo working paper no.4743*, 01-34.
- 155) Sarkodie, S. A., & owusu, p. a. (2017). **the relationship between carbon dioxide, corp and food production index in ghana:by estimating the long -run elasticities and variance decomposition.** *environmental engineering resarch* 22(2), 193-202.
- 156) SCHWARZ, G. (1978). **ESTIMATING THE DIMENSION OF A MODEL. THE ANNALS OF STATISTICS VOL.06.NO 02.**, 461-464.
- 157) THIRL WALL, A. (2011). **Balance of payments constained growth models: history and overview.** *pls quarterly reviw vol 64 n 259*, 307-351.
- 158) xuan, N. v. (2025). **An ARDL approach to investigating the relationship between FDI, renewable energy, economic growth, trade openess, and co2 emissions in australia.** *results in engineering* 27 105668, 01-13.
- 159) Ymina, b., & Faouzi, t. (2021). **Economic diversification in algeria: an applicationof autoregressive distributed lag (ardl) model.** *elmishkat in economic, developmentand law vol: 06/n:02*, 91-109.
- 3.2. التقارير والنشريات
- 160) (MBP6)l, S. é. (2009). **Manuel de la balance des paiements et de la position extérieure globale éd.** Sixième édition (MBP6)). (M. Servais, Trad.) Washington: International Monetary Fund .
- 161) marc, s., baffes, j., modeste, s., dana lauren, v., & collette mari, w. (2018). **the impact of the2014-2016oil price collapse.** world bank
- 162) OApec. (2021). **monthly report on petroleum developments in the world markets february 2021.** oapec.
- 163) OCDE. (2014). OECD Factbook 2014 : **Economic, Environmental and Social.** Paris: Éditions OCDE.
- 164) (2021). **oil 2021 analysis and forecast to 2026.** france: IEA publications
- 165) OPEC. (2004). **Annuel Statistical Bulletin.**
- 166) OPEC. (2015). **world oil outlook.** OPEC Secretariat.
- 167) Opec. (2021). **Monthly peport on petroleum developments in the world Markets.**
- 168) Organization of arab petroleum exporting countries. (2006). **secretary general's repor**

169) world energy & climate statistics yearbook 2023. (2024, january 01). Retrieved from Enerdata: <https://yearbook.enerdata.net/total-energy/world-energy-production.html>

2.4. مواقع الأنترنت

170) offshore technology. (2023). **Retrieved from oil companies:** <http://www.offshore-technology.com/company-a-az/2>

171) Pistilli, M. (2021, march 29). ***how has covid-19 impacted oil supply and demand.*** Retrieved from investingnews: <https://investingnews.com/daily/resource-investing/energy/oil-gas-investing/covid-oil-supply-demand/>



ملاحق



الملحق رقم (01): نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة.

بيانات الجزائر:

Date: 07/25/25 Time: 23:55
Sample: 1990 2021

	OBP	OP	GDP	INFR	REER
Mean	1.258844	48.13813	1.22E+11	11.24498	114.0628
Median	0.230000	42.40000	1.15E+11	9.861823	102.9676
Maximum	36.99000	99.67000	2.39E+11	53.78860	220.9584
Minimum	-27.53700	14.42000	4.18E+10	-7.373748	86.79848
Std. Dev.	14.66617	28.07915	7.01E+10	12.86923	26.00070
Skewness	0.150884	0.521499	0.193786	1.150152	2.411140
Kurtosis	3.176676	1.923939	1.427340	4.891504	10.10197
Jarque-Bera Probability	0.163038 0.921715	2.994332 0.223763	3.497962 0.173951	11.82558 0.002705	98.25638 0.000000
Sum	40.28300	1540.420	3.92E+12	359.8394	3650.011
Sum Sq. Dev.	6667.992	24441.60	1.52E+23	5134.126	20957.12
Observations	32	32	32	32	32

بيانات السعودية:

Date: 07/25/25 Time: 09:40
Sample: 1990 2021

	OBP	OP	GDP	INFR	REER
Mean	14.74050	47.97344	4.28E+11	4.360902	112.8986
Median	0.432000	41.46500	3.53E+11	4.547290	114.4302
Maximum	137.0440	110.2700	9.83E+11	20.12699	128.6865
Minimum	-115.9350	12.24000	1.18E+11	-16.55884	94.29742
Std. Dev.	53.20364	31.26019	2.89E+11	9.913766	10.66723
Skewness	0.105463	0.644097	0.430377	-0.392573	-0.234859
Kurtosis	3.568684	2.171090	1.630584	2.575160	1.740425
Jarque-Bera Probability	0.490521 0.782501	3.128711 0.209223	3.488263 0.174797	1.062590 0.587843	2.409552 0.299759
Sum	471.6960	1535.150	1.37E+13	139.5489	3612.755
Sum Sq. Dev.	87749.46	30293.19	2.59E+24	3046.765	3527.484
Observations	32	32	32	32	32

بيانات العراق:

Date: 07/26/25 Time: 12:04
Sample: 1990 2021

	OBP	OP	GDP	INFR	REER
Mean	6.995058	45.08781	1.03E+11	44.24231	204.9590
Median	0.168866	38.78400	7.70E+10	16.94804	160.2200
Maximum	27.24714	106.0100	2.35E+11	396.4380	437.0830
Minimum	-9.590656	10.17000	4.08E+08	-28.76014	79.73000
Std. Dev.	10.51033	30.32280	8.62E+10	89.13986	113.8874
Skewness	0.717109	0.669495	0.257831	2.697687	0.699458
Kurtosis	2.036067	2.205208	1.446541	10.31292	2.128340
Jarque-Bera Probability	3.981533 0.136591	3.232784 0.198614	3.572190 0.167613	110.1185 0.000000	3.622342 0.163463
Sum	223.8418	1442.810	3.29E+12	1415.754	6558.688
Sum Sq. Dev.	3424.476	28503.64	2.30E+23	246323.3	402080.4
Observations	32	32	32	32	32

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج مخرجات 13 Eviews.

الملحق رقم (02): مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة.

بيانات الجزائر:

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 07/26/25 Time: 00:00
Sample: 1990 2021
Included observations: 32

t-Statistic Probability	OBP	OP	GDP	INFR	REER
OBP	----- -----				
OP	2.092949 0.0449	----- -----			
GDP	-0.439390 0.6635	10.61885 0.0000	----- -----		
INFR	1.267611 0.2147	-1.600259 0.1200	-2.834782 0.0081	----- -----	
REER	0.097376 0.9231	-3.656202 0.0010	-4.345112 0.0001	2.867811 0.0075	----- -----

بيانات السعودية:

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 07/25/25 Time: 09:49
Sample: 1990 2021
Included observations: 32

Correlation Probability	OBP	OP	GDP	INFR	REER
OBP	1.000000 -----				
OP	0.409422 0.0200	1.000000 -----			
GDP	0.139249 0.4472	0.780733 0.0000	1.000000 -----		
INFR	0.590464 0.0004	0.238545 0.1886	0.043836 0.8117	1.000000 -----	
REER	-0.465007 0.0073	-0.829086 0.0000	-0.497367 0.0038	-0.285105 0.1137	1.000000 -----

بيانات العراق:

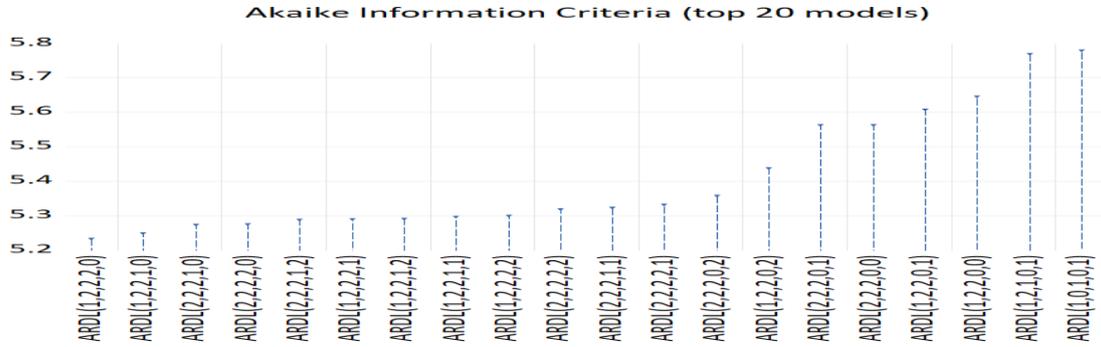
Covariance Analysis: Ordinary
Date: 07/26/25 Time: 12:58
Sample: 1990 2021
Included observations: 32

t-Statistic Probability	OBP	OP	GDP	INFR	REER
OBP	----- -----				
OP	8.973777 0.0000	----- -----			
GDP	5.798215 0.0000	6.702811 0.0000	----- -----		
INFR	-1.323644 0.1956	-2.279522 0.0299	-2.608606 0.0140	----- -----	
REER	-3.152159 0.0037	-5.402132 0.0000	-4.030366 0.0004	1.358214 0.1845	----- -----

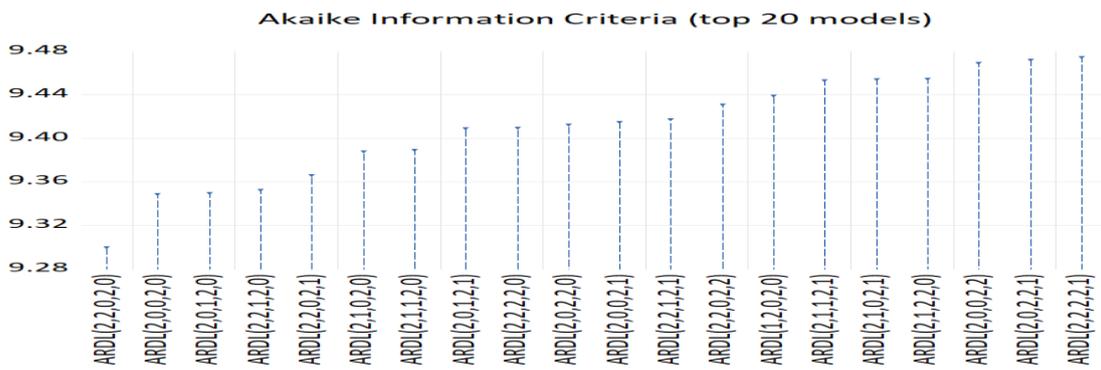
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج مخرجات STATA17.

الملحق رقم (03): نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى.

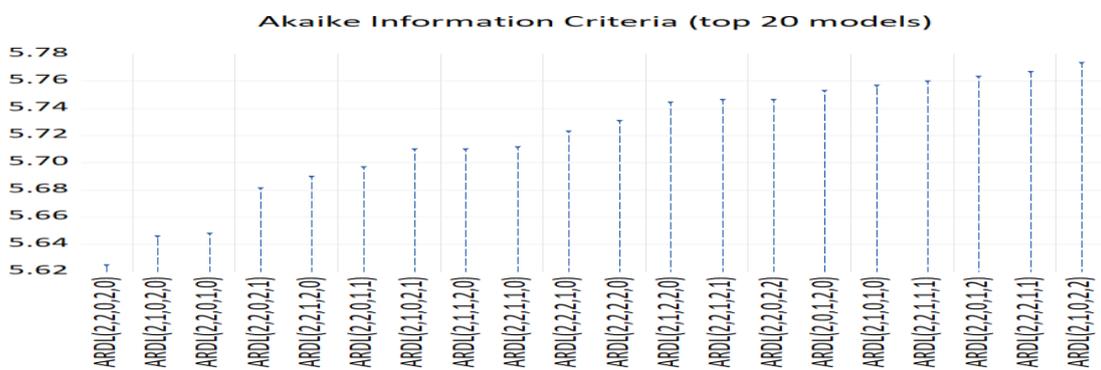
نموذج الجزائر



نموذج السعودية



نموذج العراق



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج مخرجات 13 Eviews.

الملحق رقم (04): نتائج اختبار الحدود للنماذج الثلاث

نموذج الجزائر:

Null hypothesis: No levels relationship
 Number of cointegrating variables: 4
 Trend type: Unrest. trend (Case 5)
 Sample size: 30

Test Statistic	Value
F-statistic	12.730373
t-statistic	-5.652782

نموذج السعودية:

Null hypothesis: No levels relationship
 Number of cointegrating variables: 4
 Trend type: None (Case 1)
 Sample size: 30

Test Statistic	Value
F-statistic	8.048855
t-statistic	-4.396714

نموذج العراق:

Null hypothesis: No levels relationship
 Number of cointegrating variables: 4
 Trend type: None (Case 1)
 Sample size: 30

Test Statistic	Value
F-statistic	5.300115
t-statistic	-5.071720

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج مخرجات 13 Eviews.

الملحق رقم (05): نتائج اختبار تجانس التباين

نموذج الجزائر:

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
 Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.785318	Prob. F(12,17)	0.6594
Obs*R-squared	10.69923	Prob. Chi-Square(12)	0.5549
Scaled explained SS	6.172957	Prob. Chi-Square(12)	0.9071

نموذج السعودية:

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	1.467416	Prob. F(11,18)	0.2270
Obs*R-squared	14.18351	Prob. Chi-Square(11)	0.2230
Scaled explained SS	6.860031	Prob. Chi-Square(11)	0.8103

نموذج العراق:

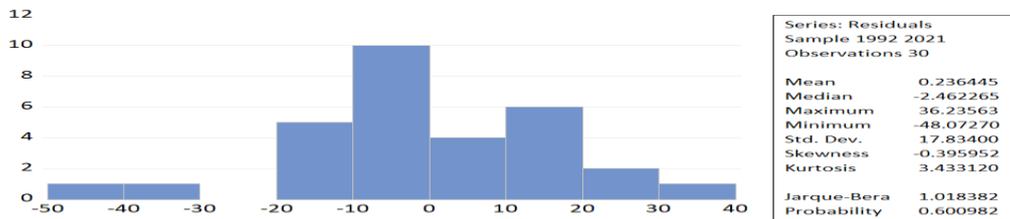
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	1.059027	Prob. F(10,19)	0.4365
Obs*R-squared	10.73691	Prob. Chi-Square(10)	0.3784
Scaled explained SS	3.095253	Prob. Chi-Square(10)	0.9791

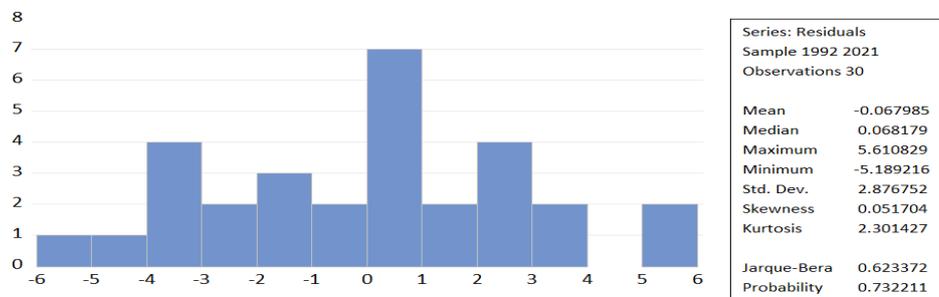
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج مخرجات 13 Eviews.

الملحق رقم (06): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

نموذج السعودية:



نموذج العراق:



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج مخرجات 13 Eviews.

الملحق رقم (07): نتائج اختبار اتساق النموذج

نموذج الجزائر:

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Omitted Variables: Squares of fitted values
Specification: OBP OBP(-1) OP OP(-1) OP(-2) GDP GDP(-1) GDP(-2)
INFR INFR(-1) INFR(-2) REER C @TREND

	Value	df	Probability
t-statistic	1.686467	16	0.1111
F-statistic	2.844172	(1, 16)	0.1111
Likelihood ratio	4.908449	1	0.0267

نموذج السعودية:

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Omitted Variables: Squares of fitted values
Specification: OBP OBP(-1) OBP(-2) OP OP(-1) OP(-2) INFR GDP
GDP(-1) GDP(-2) REER STRUCTURALBREAK

	Value	df	Probability
t-statistic	1.562397	18	0.1356
F-statistic	2.441084	(1, 18)	0.1356
Likelihood ratio	3.815251	1	0.0508

نموذج العراق:

Ramsey RESET Test
Equation: ARDL
Omitted Variables: Squares of fitted values
Specification: OBP OBP(-1) OBP(-2) OP OP(-1) OP(-2) GDP REER
REER(-1) REER(-2) INFR

	Value	df	Probability
t-statistic	0.481999	19	0.6353
F-statistic	0.232323	(1, 19)	0.6353
Likelihood ratio	0.364602	1	0.5460

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج مخرجات 13 Eviews.

الملحق رقم (08): اختبار الارتباط الذاتي للبوياقي

نموذج الجزائر:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.123416	Prob. F(2,15)	0.8848
Obs*R-squared	0.485674	Prob. Chi-Square(2)	0.7844

نموذج السعودية:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	1.682371	Prob. F(2,17)	0.2154
Obs*R-squared	4.956716	Prob. Chi-Square(2)	0.0839

نموذج العراق:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	1.358709	Prob. F(2,18)	0.2821
Obs*R-squared	3.934976	Prob. Chi-Square(2)	0.1398

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج مخرجات Eviews 13.

الملحق رقم (09): نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل ببرنامج STATA17.

نموذج الجزائر:

ARDL(1,2,2,2,0) regression

Sample: 1992 thru 2021

Number of obs = 30
R-squared = 0.9485
Adj R-squared = 0.9121
Root MSE = 2.8524

Log likelihood = -65.492724

	D.OBP	Coefficient	Std. err.	t	P> t	[95% conf. interval]
ADJ	OBP L1.	-.9829024	.1738794	-5.65	0.000	-1.349756 - .6160489
LR	OP L1.	1.249337	.1139527	10.96	0.000	1.008918 1.489756
	GDP L1.	-7.19e-10	7.39e-11	-9.73	0.000	-8.74e-10 -5.63e-10
	INFR L1.	.3931289	.1636747	2.40	0.028	.0478054 .7384523
	REER L1.	.3497055	.1185773	2.95	0.009	.0995292 .5998817
SR	OP D1. LD.	-.4801031 -.7592632	.1605746 .1682029	2.99 -4.51	0.008 0.000	-.1413203 -1.11414 - .8188859 -.4043861
	GDP D1. LD.	8.67e-12 5.25e-10	1.12e-10 1.28e-10	0.08 4.10	0.939 0.001	-2.27e-10 2.55e-10 2.44e-10 7.95e-10
	INFR D1. LD.	.1502115 .1110222	.112816 .0917119	1.33 1.21	0.201 0.243	-.0878095 -.0824731 .3882325 .3045175

نموذج السعودية:

ARDL(2,2,2,0,0) regression

Sample: 1992 thru 2021

Number of obs = 30
R-squared = 0.9235
Adj R-squared = 0.8792
Root MSE = 22.0349

Log likelihood = -128.49557

D.OBP	Coefficient	Std. err.	t	P> t	[95% conf. interval]
ADJ					
OBP L1.	-.7677462	.1746182	-4.40	0.000	-1.133226 - .4022662
LR					
OP L1.	2.316799	.5827834	3.98	0.001	1.097019 3.536578
GDP L1.	-4.41e-11	4.55e-11	-0.97	0.345	-1.39e-10 5.13e-11
REER L1.	-.2232978	.0979823	-2.28	0.034	-.428377 -.0182185
INFR L1.	-.1483429	1.33685	-0.11	0.913	-2.946403 2.649717
SR					
OBP LD.	.2585959	.1239903	2.09	0.051	-.0009187 .5181105
OP D1. LD.	3.052033 1.936547	1.086112 1.086013	2.81 1.78	0.011 0.091	.7787733 -.3365048 5.325292 4.209598
GDP D1. LD.	-5.44e-10 -7.16e-10	1.98e-10 2.53e-10	-2.74 -2.83	0.013 0.011	-9.59e-10 -1.25e-09 -1.29e-10 -1.86e-10

نموذج العراق:

ARDL(2,2,0,2,0) regression

Sample: 1992 thru 2021

Number of obs = 30
R-squared = 0.9202
Adj R-squared = 0.8804
Root MSE = 3.4651

Log likelihood = -73.768151

D.OBP	Coefficient	Std. err.	t	P> t	[95% conf. interval]
ADJ					
OBP L1.	-.9923676	.1956669	-5.07	0.000	-1.400522 -.5842136
LR					
OP L1.	.1208124	.0429707	2.81	0.011	.0311771 .2104478
GDP L1.	4.14e-11	1.66e-11	2.50	0.021	6.85e-12 7.59e-11
REER L1.	-.0124082	.0037973	-3.27	0.004	-.0203292 -.00444871
INFR L1.	-.0023544	.0078283	-0.30	0.767	-.018684 .0139752
SR					
OBP LD.	.4173326	.1514363	2.76	0.012	.101442 .7332232
OP D1. LD.	-.3762766 -.1172336	.0656859 .0968716	5.73 -1.21	0.000 0.240	-.2392583 -.3193042 .5132949 .0848371
GDP D1.	4.11e-11	1.87e-11	2.19	0.040	2.03e-12 8.01e-11
REER D1. LD.	.0223937 .0322618	.0151542 .0175819	1.48 1.83	0.155 0.081	-.0092174 -.0044135 .0540048 .0689371

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج مخرجات STATA17

الملحق رقم (10): تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة (1990-2021).

نموذج الجزائر:

السنة	ميزان المدفوعات (مليار دولار)	أسعار النفط دولار / البرميل	الناتج المحلي الإجمالي مليار دولار	سعر الصرف الفعلي الحقيقي	معدل التضخم Inflation, gdp deflator (نسبة مئوية)
1990	0.220	24,53	6,2E+10	220,9584	30,2596
1991	0.510	21,54	4,57E+10	131,7861	53,7886
1992	0.240	20,58	4,8E+10	135,1505	21,92611
1993	-0,01	18,43	4,99E+10	162,1188	13,62442
1994	-4,38	17,2	4,25E+10	139,9827	29,07765
1995	-6,310	18,32	4,18E+10	117,3467	28,57704
1996	-2,09	22,12	4,69E+10	119,5723	24,0219
1997	1.160	20,61	4,82E+10	129,0819	7,001963
1998	-1,74	14,42	4,82E+10	135,4545	-3,13109
1999	-2,375	19,43	4,86E+10	125,226	10,85634
2000	7.570	30,38	5,48E+10	119,3283	22,67801
2001	6.190	25,98	5,94E+10	123,2778	-0,4734
2002	3.660	26,18	6,15E+10	114,2996	1,372856
2003	7.468	31,08	7,35E+10	103,0109	8,942462
2004	9.250	41,51	9,19E+10	103,4447	11,4465
2005	16.940	56,64	1,07E+11	101,6676	12,36159
2006	17.730	66,05	1,23E+11	101,2414	10,78118
2007	29.550	72,34	1,42E+11	99,86635	7,095516
2008	36.990	99,67	1,8E+11	102,2309	15,11788
2009	3.859	61,95	1,5E+11	100,2618	-7,37375
2010	15.326	79,48	1,78E+11	100	15,55692
2011	20.141	94,88	2,18E+11	99,12324	16,90871
2012	12.057	94,05	2,27E+11	103,9098	8,002447
2013	0.133	97,98	2,3E+11	101,7981	0,892753
2014	-5,881	93,17	2,39E+11	102,9243	1,450365
2015	-	48,66	1,87E+11	96,57338	-4,98674
2016	27,537	43,29	1,81E+11	95,58564	0,856688
2017	-	50,8	1,9E+11	97,80479	4,938007
2018	-	65,23	1,95E+11	93,51691	6,164678
2019	21,762	56,99	1,93E+11	95,44847	0,882993
2020	-15,82	36,16	1,65E+11	91,22045	-4,71138
2021	-	70,77	1,86E+11	86,79848	15,9326
	16,927				
	-				
	16,369				
	-1,479				

السنة	ميزان المدفوعات (د/م)	أسعار النفط (د/ب)	نتاج المحلي الإجمالي (د/م)	سعر الصرف الفعلي الحقيقي	معدل التضخم Inflation, gdp deflator (%)
1990	5,373	20,88	1,18E+11	127,3012	12,74632
1991	-0,049	17,38	1,32E+11	127,395	3,867195
1992	5,664	17,93	1,37E+11	120,0055	-0,862
1993	-1,496	15,67	1,33E+11	123,3127	-3,37232
1994	0,146	15,39	1,35E+11	118,9589	0,700117
1995	-1,217	16,74	1,43E+11	115,2884	5,713191
1996	-5,749	19,85	1,59E+11	117,4368	7,146348
1997	-0,647	18,8	1,66E+11	122,7264	1,903995
1998	0,718	12,24	1,47E+11	128,6865	-13,8589
1999	-2,815	17,43	1,62E+11	123,2888	10,88222
2000	-2,665	26,76	1,9E+11	124,7792	11,90917
2001	1,909	23,06	1,84E+11	126,8655	-3,17109
2002	-2,736	24,3	1,9E+11	123,1169	3,68341
2003	-1,608	27,75	2,16E+11	112,7416	4,643236
2004	4,498	34,47	2,59E+11	104,8525	10,36881
2005	63,963	50,15	3,28E+11	101,5252	19,72884
2006	70,91	61,06	3,77E+11	99,68779	11,00533
2007	79,794	68,74	4,16E+11	96,59805	8,046547
2008	137,044	94,77	5,2E+11	94,29742	17,70289
2009	-32,638	61,18	4,29E+11	100,7122	-16,5588
2010	35,256	77,75	5,28E+11	100	17,19133
2011	96,057	107,8	6,81E+11	96,52781	15,30397
2012	115,773	110,27	7,52E+11	99,28193	4,451345
2013	-69,151	106,6	7,7E+11	101,5625	-0,55744
2014	6,629	97,07	7,87E+11	103,8006	-1,69626
2015	-115,935	49,87	6,93E+11	113,5797	-15,8269
2016	-80,622	40,89	6,89E+11	117,2705	-2,26185
2017	39,37	52,68	7,41E+11	114,904	6,285792
2018	-0,166	70,34	8,87E+11	113,9564	15,86259
2019	-2,987	64,96	8,89E+11	112,9398	-1,36671
2020	45,92	42,04	7,68E+11	115,7926	-10,1885
2021	83,153	70,33	9,83E+11	113,5622	20,12699

نموذج العراق:

السنة	ميزان المدفوعات (د/م)	أسعار النفط (د/ب)	نتاج المحلي الإجمالي (د/م)	سعر الصرف الفعلي الحقيقي	معدل التضخم Inflation, gdp deflator (%)
1990	-0.56105	16,56	1,8E+11	180,508	73,64539
1991	-	19,35	4,08E+08	200,298	111,1264
1992	11.57857	17,2	5,54E+08	217,008	104,5008
1993	-1.98779	15,37	1,03E+09	256,943	114,4677
1994	-1.02543	13,31	3,99E+09	297,865	396,438
1995	-0.2288	15,05	1,29E+10	294,74	295,3677
1996	-0.0715	17,13	1,04E+10	311,482	-12,5441
1997	-0.66299	17,6	2,08E+10	336,487	91,4988
1998	-0.04899	10,17	2,06E+10	351,557	-15,9504
1999	-0.0346	15,85	3,69E+10	378,919	71,1511
2000	-0.02437	24,61	4,84E+10	412,036	24,74637
2001	-0.02031	18,27	3,62E+10	424,875	-19,1508
2002	-0.01625	22,8	3,29E+10	437,083	8,167869
2003	-0.02826	25,62	2,19E+10	304,707	13,85612
2004	-0.01244	31,38	3,66E+10	81,66	17,30934
2005	0.0115	45,66	5,01E+10	79,73	35,85339
2006	0.00837	54,2	6,51E+10	80,57	23,05406
2007	0.01515	66,36	8,88E+10	90,43	14,43904
2008	0.01976	87,93	1,32E+11	93,58	30,17541
2009	0.0164	59,4	1,12E+11	100,75	-19,5212
2010	-0.00625	75,65	1,39E+11	100	16,58674
2011	-0.00104	105,05	1,86E+11	106,27	24,68944
2012	0.01228	106,01	2,18E+11	111,48	2,669769
2013	0.01312	102,26	2,35E+11	116,9	-0,01133
2014	-0.0024	91,63	2,28E+11	124,98	-4,80664
2015	-0.00696	44,73	1,67E+11	138,15	-28,7601
2016	-0.01123	36,098	1,67E+11	143,38	-11,1042
2017	-0.00167	49,312	1,87E+11	149,25	14,65036
2018	0.00306	65,6	2,27E+11	154,28	18,20399
2019	0.01051	62,8	2,34E+11	166,16	-2,67444
2020	8.7246	41,47	1,81E+11	170,05	-11,2202
2021	-3.2959	68,38	2,1E+11	146,56	38,89983
	0.4458				

المصدر: بالاعتماد على: - قاعدة بيانات البنك العالمي؛ صندوق النقد العربي، بنك الجزائر، البنك المركزي

العراقي، مؤسسة سما السعودية، قاعدة بيانات منظمة الدول المصدرة للنفط.